الأمم المتحدة

A/80/83

الجمعية العامة

Distr.: General
14 August 2025
Arabic
Original: Arabic/Chinese/English/French/Russian/Spanish

الدورة الثمانون

البند 38 من جدول الأعمال المؤقت*

ضــرورة إنهاء الحصـــار الاقتصـــادي والتجاري والمالي
الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

ضـــرورة إنهاء الحصـــار الاقتصـــادي والتجاري والمالي الذي تفرضـــه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا

تقرير الأمين العام

موجز

طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 7/79 المعنون ”ضـــرورة إنهاء الحصـــار الاقتصـــادي والتجاري والمالي الذي تفرضـــه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، أن يعد، بالتشـــاور مع الأجهزة والوكالات المختصـــة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضـــوء مقاصـــد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين.

ويتضـــمن هذا التقرير ردود الحكومات، وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها، والكيانات والمنظمات التي تلقت دعوة دائمة للمشـــاركة بصـــفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها، على طلب الأمين العام موافاته بمعلومات عن هذه المسألة.

* A/80/150.

25-06935 (A) 031025 161025

الرجاء إعادة استعمال الورق

المحتويات

الصفحة

أولا –	مقدمة	10
ثانيا –	الردود الواردة من الحكومات	10
	ألبانيا	10
	الجزائر	10
	أندورا	11
	أنغولا	11
	أنتيغوا وبربودا	12
	أرمينيا	13
	أستراليا	13
	أذربيجان	14
	جزر البهاما	14
	البحرين	14
	بنغلاديش	15
	بربادوس	15
	بيلاروس	16
	بليز	17
	بنن	17
	بوتان	17
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	18
	بوتسوانا	19
	البرازيل	20
	بروني دار السلام	21
	بوركينا فاسو	21
	بوروندي	22
	كابو فيردي	22

كمبوديا 22

الكاميرون 23

كندا 23

جمهورية أفريقيا الوسطى 23

تشاد 24

شيلي 24

الصين 24

كولومبيا 25

جزر القمر 26

الكونغو 26

كوستاريكا 27

كوت ديفوار 28

كوبا 28

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية 69

جمهورية الكونغو الديمقراطية 70

جيبوتي 70

دومينيكا 70

الجمهورية الدومينيكية 71

إكوادور 71

مصر 71

السلفادور 72

غينيا الاستوائية 73

إريتريا 73

إسواتيني 74

إثيوبيا 74

الاتحاد الأوروبي 75

فيجي 76

غابون 76
غامبيا 76
جورجيا 77
غانا 77
غرينادا 78
غواتيمالا 79
غينيا 79
غينيا - بيساو 80
غيانا 80
هايتي 81
هندوراس 81
آيسلندا 82
الهند 82
إندونيسيا 82
إيران (جمهورية - الإسلامية) 83
العراق 84
جامايكا 85
اليابان 86
الأردن 87
كازاخستان 87
كينيا 87
كيريباس 88
الكويت 88
قيرغيزستان 88
جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية 88
لبنان 89
ليسوتو 89

ليبريا 89

ليبيا 90

مدغشقر 90

ملاوي 90

ماليزيا 90

ملديف 91

مالي 91

موريتانيا 91

موريشيوس 92

المكسيك 92

موناكو 93

منغوليا 93

الجبل الأسود 94

موزامبيق 94

ناميبيا 94

ناورو 97

نيبال 97

نيوزيلندا 98

نيكاراغوا 98

النيجر 99

نيجيريا 100

النرويج 100

عُمان 100

باكستان 101

بنما 101

بابوا غينيا الجديدة 101

بيرو 101

الفلبين 102

قطر 102

جمهورية كوريا 102

جمهورية مولدوفا 103

الاتحاد الروسي 103

رواندا 104

سانت كيتس ونيفس 104

سانت لوسيا 105

سانت فنسنت وجزر غرينادين 105

ساموا 106

سان مارينو 107

سان تومي وبرينسيبي 107

المملكة العربية السعودية 107

السنغال 107

صربيا 108

سيشيل 108

سيراليون 108

سنغافورة 109

جزر سليمان 109

جنوب أفريقيا 110

جنوب السودان 111

سري لانكا 112

السودان 112

سورينام 113

سويسرا 113

الجمهورية العربية السورية 114

طاجيكستان 114

	تايلند	115
	تيمور - ليشتي	115
	توغو	115
	تونغا	116
	ترينيداد وتوباغو	116
	تونس	117
	تركيا	117
	تركمانستان	117
	توفالو	118
	أوغندا	118
	الإمارات العربية المتحدة	119
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	119
	جمهورية تنزانيا المتحدة	120
	أوروغواي	120
	أوزبكستان	121
	فانواتو	121
	فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)	121
	فييت نام	126
	اليمن	127
	زامبيا	127
	زمبابوي	127
	الكرسي الرسولي	128
	دولة فلسطين	129
ثالثا -	الردود الواردة من هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها	130
	اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي	130
	منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة	136
	الوكالة الدولية للطاقة الذرية	138

منظمة الطيران المدني الدولي	139
الصندوق الدولي للتنمية الزراعية	140
منظمة العمل الدولية	141
المنظمة البحرية الدولية	142
المنظمة الدولية للهجرة	143
الاتحاد الدولي للاتصالات	143
مكتب شؤون الفضاء الخارجي	143
مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا	144
مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان	149
مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين	160
منظمة حظر الأسلحة الكيميائية	162
اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية	163
منظمة الأمم المتحدة للطفولة	163
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	165
برنامج الأمم المتحدة الإنمائي	170
منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة	176
برنامج الأمم المتحدة للبيئة	178
برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية	179
منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية	179
مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث	180
مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة	181
صندوق الأمم المتحدة للسكان	183
الاتحاد البريدي العالمي	184
برنامج الأغذية العالمي	185
منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية	187
المنظمة العالمية للملكية الفكرية	187
المنظمة العالمية للأرصاد الجوية	189

منظمة السياحة العالمية	189
منظمة التجارة العالمية	190
رابعا - الردود الواردة من الكيانات والمنظمات التي تَلقّت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها	190
الصندوق المشترك للسلع الأساسية	190
المنظمة الدولية للحماية المدنية	191
الاتحاد البرلماني الدولي	192
مركز الجنوب	193

أولا - مقدمة

1 - طلبت الجمعية العامة إلى الأمين العام في قرارها 9/79 المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، أن يعد، بالتشاور مع الأجهزة والوكالات المختصة في منظومة الأمم المتحدة، تقريرا عن تنفيذ هذا القرار في ضوء مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وأن يقدمه إلى الجمعية العامة في دورتها الثمانين.

2 - وعملا بذلك الطلب، دعا الأمين العام الحكومات، وكذلك الأجهزة والوكالات، في مراسلة مؤرخة 3 كانون الثاني/يناير 2025، إلى موافاته بمعلومات عن تنفيذ القرار. وأُرسلت دعوة مماثلة إلى أجهزة الأمم المتحدة ووكالاتها في مراسلة مؤرخة في 8 كانون الثاني/يناير 2025. وأُرسِل تذكير بذلك في 28 آذار/مارس 2025.

3 - ويورد هذا التقرير الردود الواردة من الحكومات وأجهزة منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها والكيانات والمنظمات التي تلقت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها بناءً على طلب الأمين العام الحصول على معلومات عن هذه المسألة.

ثانيا - الردود الواردة من الحكومات

ألبانيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[17 آذار/مارس 2025]

إن جمهورية ألبانيا، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، تنفّذ قرار الجمعية العامة 7/79 تنفيذا تاما، وهي لم تُصدر أو تُطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه.

الجزائر

[الأصل: بالفرنسية]

[18 آذار/مارس 2025]

في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وللسنة الثانية والثلاثين على التوالي، اعتمدت الجمعية العامة القرار 7/79 بالإجماع تقريباً. وتعيد هذه الأغلبية الساحقة التأكيد على الحاجة الملحة إلى إنهاء الحصار المفروض ظلما على كوبا منذ أكثر من نصف قرن.

وترحب الجزائر باعتماد هذا القرار وتعرب عن انشغالها من استمرار العقبات التي يخلفها الحصار على التنمية الاقتصادية والاجتماعية - الثقافية في كوبا، ولا سيما على جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

وتجدد الجزائر دعمها لتوافق الآراء الدولي الداعي إلى تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، بعيدا عن أي تدابير قسرية انفرادية تضر بالتمتع بحقوق الإنسان وبازدهار الشعوب.

وتؤكد الجزائر من جديد مواقفها المبدئية التي تقوم على احترام وتعزيز قواعد القانون الدولي، بما في ذلك في هذه الحالة قواعد حسن الجوار بين الدول، والتعاون الدولي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتجدد الجزائر دعمها الكامل لموقف حركة بلدان عدم الانحياز، الذي أُعيد تأكيده بمناسبة مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في كانون الثاني/يناير 2024، الداعي إلى رفع الحصار غير القانوني المفروض على كوبا، كما تؤيد القرار الذي اعتمده مؤتمر القمة الثامن والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي المعقود في أديس أبابا في شباط/فبراير 2025.

وفي السياق الدولي الراهن، حيث يثير تقويض السلام والأمن الدوليين قلقا عميقا، تجدد الجزائر الإعراب عن دعمها وتضامنها مع الشعب الكوبي وحكومته، وتحيّي شجاعتهما وقدرتهما على الصمود، وستواصل الجزائر الدعوة في جميع المحافل الإقليمية والدولية إلى رفع الحصار نهائيا.

أندورا

[الأصل: بالفرنسية]

[25 شباط/فبراير 2025]

لم تعتمد حكومة إمارة أندورا ولم تطبق أبدا أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار 79/7.

وظلت حكومة إمارة أندورا تصوّت على الدوام لصالح القرار المذكور أعلاه، وهي تؤكد من جديد التزامها بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة.

أنغولا

[الأصل: بالإنكليزية]

[24 آذار/مارس 2025]

توجد بين جمهورية أنغولا وكوبا روابطُ تاريخية وصداقة طويلة الأمد وعلاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ممتازة.

وتُكرر أنغولا تأكيد معارضتها الشديدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، ولتطبيق قوانين التجارة المحلية التمييزية خارج الحدود الإقليمية.

وتدين أنغولا الحصار، وظلت تساهم باستمرار في النقاش المناهض له. ولم تتوقف عن الدعوة إلى رفع تلك التدابير منذ سنوات عديدة. ويحظى رفض الحصار المفروض على كوبا منذ 33 عامًا بتأييد الأغلبية الساحقة في المحافل الدولية، ولا سيما داخل الجمعية العامة.

وترى أنغولا أن العقوبات غير عادلة وغير مبرَّرة، وتشير إلى أنها تكلّف الشعب الكوبي ثمنا باهظا. فقد أعاق الحصار بشدة واردات كوبا وصادراتها ومعاملاتها المالية وتحويلاتها المالية وسياحتها والاستثمارات الأجنبية فيها، مما أثر سلبًا على مسار التنمية المستدامة في جميع المجالات وأثّر على مستوى معيشة المواطنين الكوبيين. ويشكل هذا الوضع انتهاكا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

كما أن لفرض الحصـــار خارج الحدود الإقليمية تداعيات ســلبية كبيرة، إذ إنه يحرم دولاً ثالثة من فرص الأعمال التجارية مع كوبا ويعقّد عمليات الدمج والشراكات الدولية التي تتضـمن شـركات من الولايات المتحدة. وتسببت إعادة تصـنيف كوبا مؤخرًا كدولة راعية للإرهاب دون تقديم وقائع جديدة في إقامة مزيد من العقبات أمام المعاملات المالية الدولية، وهي لا تزال تحد من قدرة كوبا على اسـتيراد المواد الأسـاسـية مثل المستحضرات الصيدلانية واللوازم الطبية. وتدعو أنغولا إلى رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وتعتقد أنغولا أن إنهاء الحصـــار الأحادي الجانب يمكن أن يســمح بعودة كوبا مجددا إلى التجارة الدولية، وتنشيط اقتصـادها، وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 بشكل كامل، مما سيعود بالنفع على مواطنيها.

وتدعو أنغولا الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصـار الانفرادي الذي تفرضـه على كوبا في أقرب وقت ممكن؛ ورفع اســم كوبا من قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب؛ وتطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، والتشجيع على إقامة حوار بنّاء يقوم على الاحترام المتبادل.

أنتيغوا وبربودا

[الأصل: بالإنكليزية]
[14 آذار/مارس 2025]

لا تزال حكومة أنتيغوا وبربودا ملتزمةً التزاما تاما بمقاصـــد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئه، ولا سـيما مبادئ المسـاواة في السـيادة بين الدول وعدم التدخل في شـؤونها الداخلية وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتعرب حكومة أنتيغوا وبربودا عن قلقها من اسـتمرار إنفاذ تدابير الحصـــار الاقتصـــادي والتجاري والمالي الذي تفرضــه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا رغم تأييد الأغلبية السـاحقة من الدول الأعضـاء لقرار الجمعية العامة 7/79 وقراراتها السـابقة المعارضـة للحصـار، والمعاهدات الدولية الأخرى ذات الصـلة بالموضوع.

وعملاً بقرار الجمعية العامة 7/79، تواصـل حكومة أنتيغوا وبربودا الامتناع عن إصـدار وتطبيق قوانين وتدابير من النوع المشـــار إليه في ديباجة القرار المذكور آنفاً، وذلك عملاً بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، الذي يؤكد من جديد، في جملة أمور، حرية التجارة والملاحة.

وقد دأبت حكومة أنتيغوا وبربودا على الدعوة بقوة في مختلف المحافل الدولية إلى إنهاء الحصـــار وما يترتب عليه من أثر غير إنساني على سكان كوبا. فالحصـار المفروض بشكل أحادي على كوبا يحول دون تنمية الاقتصاد الكوبي ويشكل عقبة كبيرة تحول دون تنفيذ خطة عام 2030 وخطة عمل أنتيغوا وبربودا للدول الجزرية الصغيرة النامية: إعلان مجدد لتحقيق الازدهار القادر على الصمود.

وتُذكّر حكومة أنتيغوا وبربودا بموقف هيئات إقليمية وأقاليمية، مثل الجماعة الكاريبية ومنظمة دول أفريقيا ومنطقة البحر الكاريبي والمحيط الهادئ وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وتؤكد ذلك الموقف.

وتدعو حكومة أنتيغوا وبربودا الولايات المتحدة الأمريكية إلى إنهاء الحصار الذي تفرضه على كوبا. فإنهاؤه سيسهم إسهاما كبيرا في التنمية الإقليمية وفي صون السلام والأمن والاستقرار في منطقة البحر الكاريبي والأمريكتين.

وتود حكومة أنتيغوا وبربودا أن تؤكد من جديد ثباتها على صداقتها وتعاونها وتضامنها مع كوبا، وقد صوتت مؤيدة للقرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عرضه لأول مرة على الجمعية العامة. وستواصل حكومة أنتيغوا وبربودا التصويت لصالح القرار إلى أن يُلغى الحصار.

أرمينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[6 شباط/فبراير 2025]

لا تصدر الهيئة التشريعية الوطنية لأرمينيا ولا تطبق أي قوانين أو لوائح يمكن أن تخلف أثرا مدمرا على التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا، كتلك المشار إليها في قرار الجمعية العامة 7/79. وقد أعربت حكومة جمهورية أرمينيا عن استعدادها لفتح الحدود مع تركيا وأذربيجان، لكن هاتين الدولتين المجاورتين لا ترغبان في معاملتها بالمثل، وهكذا تفرضان حصاراً اقتصادياً على أرمينيا.

ونظراً إلى أن أرمينيا بلد نام غير ساحلي تفاقمت نقاط ضعفه الهيكلية بشدة بسبب الحصار البري المفروض عليها، فهي من أشد المدافعين عن ترابط شبكات النقل المنصف والشامل والتعاون التجاري الإقليمي بهدف ضمان الإعمال الكامل للحقوق الاقتصادية والاجتماعية، بما في ذلك حق جميع الشعوب في التنمية. وتحقيقًا لهذه الغاية، أطلقت حكومة أرمينيا مبادرة ’مفترق طرق السلام‘ التي حظيت بتأييد العديد من المنظمات والدول الأعضاء.

أستراليا

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 آذار/مارس 2025]

تعيد حكومة أستراليا تأكيد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/79. ومنذ عام 1996، ظلت أستراليا تصوت لصالح القرار السنوي الذي يدعو إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. وفي حين أن أستراليا ليس لديها أي تشريعات أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيد أو تثبط التجارة أو الاستثمار إلى كوبا أو منها، فإن الحصار لا يزال يشكل عائقا أمام التجارة.

أذربيجان

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 كانون الثاني/يناير 2025]

تتمسك جمهورية أذربيجان تمسكاً شديداً بمعايير ومبادئ القانون الدولي في سياستها الخارجية.

وتقيم أذربيجان علاقات دبلوماسية واقتصادية وتجارية ودِّية مع كوبا. ولم تُصدِر أذربيجان أو تطبِّق ضد كوبا أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تحظر إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين أذربيجان وكوبا. وستواصل أذربيجان تنفيذ التدابير المناسبة لتعزيز التعاون وتطوير العلاقات الودية مع كوبا.

جزر البهاما

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 آذار/مارس 2025]

يُقيم كمنولث جزر البهاما علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع كوبا منذ عام 1974.

ولم تُصدر جزر البهاما أو تطبّق أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين جزر البهاما وكوبا.

وتؤكد جزر البهاما مجددا التزامها وتمسكها بالمقاصد والمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتذكّر جزر البهاما بموقف بعض الهيئات الإقليمية والأقاليمية، بما في ذلك رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومنظمة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ، وحركة بلدان عدم الانحياز، الذي دعا إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، وتعيد تأكيد هذا الموقف.

ولا تزال جزر البهاما تأمل في وضع عملية لتطبيع العلاقات الثنائية بين حكومتَي الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا.

البحرين

[الأصل: بالعربية]
[6 آذار/مارس 2025]

لقد حافظت مملكة البحرين على موقفها المؤيد لكافة القرارات الصادرة عن الجمعية العامة للأمم المتحدة حول ضرورة رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من 65 عاما، وذلك من منطلق تمسكها بالأهداف والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده ومبادئه في التعامل بين الدول والسعي بشكل مستمر لما فيه تعزيز العلاقات الودية بينها ومراعاة عدم التدخل في شؤونها الداخلية. كما تعرب مملكة البحرين عن تضامنها مع الشعب الكوبي

الصديق وحقه في التمتع بفرص عادلة للتطور والرخاء والتنمية المستدامة أسوة بباقي شعوب العالم، وتأييدها لقرار الجمعية العامة 7/79، الذي اتخذته في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024.

بنغلاديش

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 آذار/مارس 2025]

لم تصدر حكومة بنغلاديش ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/79. وقد دأبت بنغلاديش على تأييد القرارات السابقة الصادرة بشأن هذا البند في الجمعية العامة، كما صوَّتت لصالح القرار المذكور أعلاه.

بربادوس

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 آذار/مارس 2025]

لا تزال حكومة بربادوس ملتزمة التزاما تاما بميثاق الأمم المتحدة وبالقانون الدولي، ولا سيما مبدأ المساواة في السيادة ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرُّض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين لجميع الدول الأعضاء. ولم تصدر حكومة بربادوس أي تشريعات ولم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تمسّ بسيادة أي دولة أو بالمصالح الوطنية المشروعة لأي دولة.

وتلاحظ حكومة بربادوس أن الحصار التجاري والاقتصادي والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ عقود يتعارض مع تلك المبادئ والقواعد، ويؤدي إلى نتائج عكسية في العلاقات التجارية.

وقد دأبت حكومة بربادوس على الدعوة في مختلف المحافل الدولية إلى إنهاء الحصار وما يترتب عليه من آثار لاإنسانية. وما فتئت بربادوس تصوّت لصالح القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ أن طُرح القرار أول مرة أمام الجمعية العامة في دورتها السادسة والأربعين عام 1991.

وتعترف حكومة بربادوس مع التقدير العميق بأن كوبا قدمت، رغم الحصار، دعمًا قيّما لقطاع الصحة الوطني في بربادوس، بما في ذلك عن طريق إرسال موظفين طبيين، بموجب اتفاق تعاقدي، لمكافحة جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). ولا يقتصر الدعم الذي تقدمه كوبا على بربادوس بل إنه يشمل جميع بلدان منطقة البحر الكاريبي.

وتكرّر حكومة بربادوس تأييدها القوي لقرار الجمعية العامة 7/79، وتؤكد من جديد أنها تنفّذه تنفيذاً كاملاً على المستوى الوطني، إذ لا توجد في بربادوس أي قوانين تُقيِّد بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع كوبا. وترى حكومة بربادوس أن إنهاء الحصار سيساعد كثيرا على إقامة علاقات حرة وغير مقيّدة مع كوبا وجميع البلدان، بما في ذلك مع الولايات المتحدة الأمريكية. وأيا كانت الاختلافات السياسية أو الأيديولوجية التي قد تكون قائمة بين الولايات المتحدة وكوبا، فلا يمكنها ولا ينبغي لها أن تبرر الأعمال التي تؤدي إلى عواقب كبيرة وخطيرة وغير متناسبة على الشعب الكوبي. وتدعو حكومة بربادوس إلى حوار فعلي وتعاون بنّاء بين الطرفين المعنيين بغرض رفع الحصار.

بيلاروس

[الأصل: بالروسية]

[20 كانون الثاني/يناير 2025]

ترفض جمهورية بيلاروس بشكل قاطع التدابير التقييدية الانفرادية ضد الدول الأعضاء في الأمم المتحدة. فاستخدام العقوبات الانفرادية يشكل انتهاكا صارخا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ويُعرّض نظام العلاقات الدولية للخطر من خلال زيادة احتمال نشوب النزاعات والعداء بين الدول.

والحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل مستمر على كوبا – في انتهاك لمبادئ القانون الدولي بشأن عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وواجب الدول في التعاون بعضها مع بعض، والمساواة في الحقوق وتقرير المصير للشعوب، والمساواة في السيادة بين الدول، واحترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية – يحدّ منذ عقود من تنمية بلد مستقل، ويَحول دون تمتعه بفرص عادلة لتحقيق التقدم والازدهار والتنمية المستدامة على قدم المساواة مع دول العالم الأخرى.

وقد أضرت القيود غير القانونية المفروضة في قطاعات التجارة، والعملات، والمصارف، والسياحة – في انتهاك صارخ لحقوق الإنسان – بملايين المواطنين الكوبيين، مما أدى إلى حالة من عدم اليقين الاقتصادي، وتدهور نوعية الحياة، وانعدام الفرص.

والحصار الاقتصادي المفروض على كوبا، وهو أطول أعمال الحرب الاقتصادية اللاإنسانية التي ارتُكبت على الإطلاق ضد دولة مستقلة، يتجاوز إلى حد كبير العلاقات الثنائية، إذ لا يؤثر على الشعب الكوبي فحسب، بل يؤثر أيضا على العلاقات التجارية بين كوبا ودول أخرى.

والمحاولات المستمرة لعزل كوبا، في تحدٍّ للقانون الدولي والقرارات التي تتخذها سنويا الغالبية العظمى من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، تُظهِر تجاهلا صارخا لمبدأ تعددية الأطراف والإرادة السياسية للمجتمع الدولي.

ونحن لا نعتبر الآثار المترتبة على الحصار التي تتجاوز الحدود الإقليمية سوى عدوانا على دولة ذات سيادة.

وإننا على قناعة تامة بأنه في عصر يشهد تحولات عميقة تهدف إلى إرساء تعددية الأقطاب وزيادة التعاون العالمي، اللذين يشكلان أساس التنمية المستدامة على الصعيد العالمي، لا يمكن أن يكون هناك مكان للعقوبات الانفرادية.

وستواصل بيلاروس وكوبا، بوصفهما دولتين صديقتين، التعاون في جميع المجالات بما يعود بالنفع على شعبي البلدين، ومن ثمّ الإسهام في تنميتهما الاقتصادية والاجتماعية.

ونحن نُصرّ على الرفع الكامل وغير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وندعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى استئناف الحوار من أجل تنشيط العملية التي كانت جارية سابقا بهدف تطبيع العلاقات مع هافانا، بما يعود بالنفع على شعبي البلدين وعلى العالم.

بليز

[الأصل: بالإنكليزية]
[3 شباط/فبراير 2025]

تؤكد بليز من جديد التزامها المطلق بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها على وجه الخصوص المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرُّض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وهي تشكل أيضاً المبادئ الأساسية التي يستند إليها القانون الدولي. وفي إطار التقيد الصارم بأحكام الميثاق والقانون الدولي، تؤيد بليز على الدوام القرارات التي تدين الحصار المفروض على كوبا. فبليز ترفض تطبيق القوانين والتدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وترفض بليز أيضا إدراج كوبا في قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب. فالتمادي في السعي وراء عزل كوبا، في تجاهل للقرارات التي تُعتمد سنوياً وتحظى بتأييد كاسح من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، إنما هو استهتار مفضوح بتعددية الأطراف وبالإرادة السياسية للمجتمع الدولي.

وترتبط بليز وكوبا بشراكة بنّاءة ومفيدة للجانبين تعود بمنافع ملموسة على شعبي البلدين. ويساهم التعاون الإقليمي بين الجماعة الكاريبية وكوبا في تعزيز سياستنا التي تقوم على التواصل مع كوبا.

بنن

[الأصل: بالفرنسية]
[27 آذار/مارس 2025]

إن بنن بلد مسالم وملتزم بشدة بمبادئ المساواة واحترام سيادة الدول. ولهذا، فهي تعارض أي إجراء قسري انفرادي يهدف إلى تقييد الحريات الأساسية وإلى المساس بسبل بقاء كيان دولة ما.

ولهذا السبب، أيدت بنن في الماضي، وتحديدا في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024، اعتماد الجمعية العامة للقرار 7/79.

ولا تزال بنن مقتنعة بأن متانة النظام المتعدد الأطراف والحوار هما السبيل لتسوية المنازعات واستعادة الثقة بين الدول.

وهي تكرر الإعراب عن تضامنها الثابت مع كوبا وتدعو إلى تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية بشكل دائم، بما يحقق سعادة وازدهار شعبَيهما.

بوتان

[الأصل: بالإنكليزية]
[6 آذار/مارس 2025]

لم تُصدر الحكومة الملكية لبوتان ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/79، ودأبت على تأييد القرارات المماثلة في الجمعية العامة وعلى التصويت لصالحها.

بوليفيا (دولة - المتعددة القوميات)

[الأصل: بالإسبانية]
[18 آذار/مارس 2025]

بوليفيا دولة مسالمة تعزز ثقافة السلام والحق في السلام، فضلا عن التعاون بين شعوب المنطقة والعالم، من أجل تعزيز التفاهم المتبادل والتنمية المنصفة وتشجيع التفاعل الثقافي، في ظل الاحترام الكامل لسيادة الدول.

ولهذه الأسباب تحديدا، تدين بوليفيا وترفض بشدة تطبيق أي سياسة تدخل أو تعرض وأي تدبير قسري انفرادي ينتهك سيادة الدول واستقلالها وسلامتها الإقليمية. وهذا هو أيضا السبب الأساسي الذي دفع بوليفيا إلى تأييد قرارات الجمعية العامة وجميع الجهود المتعددة الأطراف التي تسعى إلى إنهاء الحصار الجائر وغير القانوني المفروض على كوبا وستظل تؤيدها باستمرار.

وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024، اعتمدت الجمعية العامة القرار 7/79، وهو يأتي على إثر القرارات 19/47 و 16/48 و 9/49 و 10/50 و 17/51 و 10/52 و 4/53 و 21/54 و 20/55 و 9/56 و 11/57 و 7/58 و 11/59 و 12/60 و 11/61 و 3/62 و 7/63 و 6/64 و 6/65 و 6/66 و 4/67 و 8/68 و 5/69 و 5/70 و 5/71 و 4/72 و 8/73 و 7/74 و 289/75 و 7/77 و 7/78، وكذلك مقررها 563/76، التي لا تزال بعد مرور ما يقرب من 32 عاما غير فعالة نظرا لاستمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا منذ أكثر من 60 عاما.

وعلى الرغم من النداءات المتكررة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع الدول بالامتناع عن إصدار وتطبيق قوانين وتدابير تتعارض مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وعلى الرغم من الدعوة إلى احترام سيادة الدول وعدم التدخل في شؤونها وعدم التعرض لها واحترام حرية التجارة والملاحة الدوليتين، لا تزال كوبا تحت حصار غير شرعي يتعارض مع القانون الدولي، وينتهك أيضا حقها غير القابل للتصرف في التنمية.

وفي إطار علاقات الصداقة والأخوة التي تجمع بوليفيا وكوبا، وفي ضوء الآثار السلبية الناجمة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة والذي جرى تشديده بشكل غير أخلاقي خلال أزمة الصحة العالمية الناجمة عن جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وبعدها، أرسلت بوليفيا تبرعات من الأدوية والمستلزمات الطبية إلى كوبا مرتين في عام 2021 ومرة ثالثة في عام 2022 في شحنات تحتوي على 20 طنا من المواد الغذائية و 10 أطنان من الأدوية والمستلزمات الطبية.

وفي الأعوام 2022 و 2023 و 2024، عُقدت عدة اجتماعات رفيعة المستوى لمعالجة مسائل التعاون والبيئة والتعليم والثقافة والصحة والرياضة والمسائل الاقتصادية والتجارية والمسائل القنصلية ومسائل الهجرة.

وفي عام 2023، أرسلت بوليفيا مساعدات إنسانية تحتوي على 65 طنا من المواد الغذائية استجابة للحالة الناجمة في كوبا عن الأمطار الغزيرة والفيضانات والأضرار ذات الصلة والتي بلغت مستوى غير مشهود خلال الثلاثين عاما الماضية وأدت إلى خسائر بشرية وأضرار جسيمة في الزراعة والسكك

الحديدية والمنازل. وأدت تلك الحالة إلى تفاقم العراقيل والقيود المفروضة على التنمية التجارية والحصول على الأدوية بسبب الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عام 1960.

وفي شباط/فبراير 2025، وقّعت كوبا وبوليفيا اتفاق تعاون لتطوير الأدوية المشعة لعلاج السرطان وحالات صحية أخرى.

وستواصل بوليفيا الإعراب عن تأييدها الثابت بالتصويت لصالح القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“ في الجمعية العامة، وستواصل دعوة جميع الدول إلى الانضمام إليه باعتبار أن حقوق الإنسان غير قابلة للتصرف وغير قابلة للتقادم وغير قابلة للتفاوض، وأن التمتع بها لا يخضع لمعايير سياسية، ناهيك عن تفكير انفرادي يخالف القانون الدولي.

وتعلن بوليفيا بلا تردد وبثبات ووضوح أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يجب أن ينتهي دون قيد أو شرط وعلى الفور، وتحث الولايات المتحدة على الامتثال لقرارات الجمعية العامة، وهي أكثر أجهزة منظمتنا ديمقراطية.

ولم تطبق حكومة بوليفيا ولن تطبق في المستقبل تدابير أو تشريعات تتعارض والقانون الدولي ومن شأنها أن تنتهك أو تقيد حرية التجارة والملاحة، وذلك تمشيا مع قرار الجمعية العامة 7/79. وترفض حكومة بوليفيا وتدين قيام دول أخرى بهذه الممارسة غير القانونية والتعسفية، التي تنتهك حقوق الإنسان استنادا إلى معايير استثنائية تقوض باستمرار تعددية الأطراف وسيادة الدول وسلامتها الإقليمية.

وتطلب حكومة بوليفيا إلى الأمين العام، وفقا للقرار 7/79، أن يواصل تقديم تقاريره إلى الجمعية العامة عن الامتثال له وعن الآثار والعواقب السلبية لتطبيق سياسات وممارسات الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة على كوبا، بالنظر إلى أن هذه الأعمال الانفرادية لا تنتهك سيادة كوبا فحسب، بل تشكل أيضا تهديدا لسيادة بقية المجتمع الدولي.

بوتسوانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 آذار/مارس 2025]

لم تصدر جمهورية بوتسوانا أو تطبق أو تنفذ أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/79.

ويتجلى تضامن بوتسوانا الثابت مع كوبا في تصويتنا باستمرار لصالح القرار المذكور أعلاه الذي يحظى بتأييد شبه عالمي في الجمعية العامة.

وتؤيد بوتسوانا الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، الذي يشكل تهديدا خطيرا لسبل عيش الشعب الكوبي، وتعارض استمرار تطبيق هذه التدابير التي تتجاوز الحدود الإقليمية. وتنادي بوتسوانا بأن تُرفع كوبا فورا من القائمة الموضوعة بطريقة انفرادية للدول التي يُزعَم أنها ترعى الإرهاب.

ورغم استمرار تلك التدابير وآثارها المدمرة، قد قطعت كوبا أشواطاً كبيرة في العديد من القطاعات الاجتماعية والاقتصادية وهي ملتزمة بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تلك المجالات. وبوتسوانا مقتنعة بأن رفع الحصار سيطلق العنان لإمكانات كوبا الاقتصادية بشكل تام.

البرازيل

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 آذار/مارس 2025]

تتمسك البرازيل بمعارضتها الشديدة لتطبيق قوانين محلية خارج الحدود الإقليمية، بما في ذلك القوانين التجارية.

وهي تكرر تأكيد موقفها الثابت بأن العقوبات الأحادية الطرف لا تتفق مع القانون الدولي، ولا سيما مع ميثاق الأمم المتحدة. وتشكل تلك التدابير غير القانونية انتهاكا لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول وواجب عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وهي تعرقل القدرة على التنبؤ بالعلاقات الدولية واستقرارها كما أنها تتسبب في تعطيل الاقتصاد العالمي والتجارة الدولية والتنمية المستدامة.

فقد أثّر الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا بشكل خطير على قدرتها على الحصول على السلع الأساسية، بما في ذلك الأدوية والتكنولوجيات والخدمات والتمويل. وحدّ الحصار أيضا من قدرة البلد على جذب الاستثمارات الأجنبية اللازمة. وهكذا أعاق تنمية كوبا إلى حد كبير وأثّر بشكل أكبر على حقوق الإنسان ورخاء شعبها.

وقد أدى إدراج كوبا غير العادل وغير المبرر في عام 2021 في قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب إلى تفاقم أثر الحصار. وتلاحظ البرازيل بقلق أن المبادرات الدبلوماسية الواعدة التي اتُّخذت مؤخرا لإزالة كوبا من هذه القائمة قد تم التخلي عنها في وقت لاحق، مما أدى إلى الإبقاء على قيود تجارية كبيرة، مثل حظر الصادرات إلى كوبا من المنتجات التي تدخل فيها بنسبة تزيد على 15 في المائة مكونات مصدرها من الولايات المتحدة، إلى جانب الحد من المساعدة الإنسانية.

وتعرب البرازيل عن قلقها بشكل خاص من تفاقم الصعوبات الإنسانية، ولا سيما زيادة القيود التي تؤثر على التحويلات المالية وشراء السلع الأساسية، وخاصة الأدوية.

وأصبح رفض الحصار المفروض على كوبا يحظى بالإجماع الدولي تقريبًا، كما يتضح ذلك من تأييد الأغلبية الساحقة للقرار السنوي للجمعية العامة في تشرين الأول/أكتوبر 2024 الذي حصل على 187 صوتًا مؤيدًا.

ودعا قادة أمريكا اللاتينية والكاريبي المجتمعون في مؤتمرات القمة الأخيرة لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي باستمرار وبشكل صريح إلى رفع الحصار فورا. وطالبوا أيضا بإزالة كوبا بشكل عاجل من القوائم الأحادية الطرف للجهات التي يُزعَم أنها راعية للإرهاب الدولي، حيث يعلَم الأغلبية أن كوبا ملتزمة بتعزيز السلام والحوار والتكامل الإقليمي.

ومن شأن إنهاء الحصار أن يشكل خطوة حاسمة نحو تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية، وهو ما تدعو إليه البرازيل منذ فترة طويلة.

بروني دار السلام

[الأصل: بالإنكليزية]

[25 آذار/مارس 2025]

تؤكد بروني دار السلام من جديد التزامها بالتمسُّك بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة.

وتعارض بروني دار السلام استخدام الجزاءات الانفرادية لأنها تتعارض مع القانون الدولي والميثاق.

وتماشيا مع هذا الموقف الثابت والمبدئي في معارضة استخدام الجزاءات الانفرادية، وبالنظر لما لهذه الجزاءات من آثار سلبية على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلدان المتضررة، تُكرِّر بروني دار السلام الإعراب عن تأييدها لجميع قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 7/79.

بوركينا فاسو

[الأصل: بالفرنسية]

[31 كانون الثاني/يناير 2025]

تعرب بوركينا فاسو عن رفضها القاطع لفرض أي تدابير قسرية انفرادية تعوق تمتع السكان بحقوق الإنسان الواجبة لهم ورفاههم ورخاءهم.

وتواصل حكومة بوركينا فاسو إقامةَ علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع كوبا. وبالإضافة إلى ذلك، قد صوتت بوركينا فاسو دائما لصالح قرارات الجمعية العامة المعنونة ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“.

وعملا بالالتزامات المنبثقة عن ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تصدر بوركينا فاسو ولم تطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/79.

وتؤكد حكومة بوركينا فاسو مجددا الحاجة الملحة إلى وضع حد للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. إذ يشكل هذا الحصار عقبة رئيسية أمام تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتعزيز قيم التعايش السلمي.

وإيمانا من بوركينا فاسو بتعددية الأطراف، تدعو الطرفين إلى إيثار الحوار والتفاوض لتسوية النزاع بينهما وفقا للمادة 33 من ميثاق الأمم المتحدة.

بوروندي

[الأصل: بالفرنسية]
[27 آذار/مارس 2025]

لقد كان موقف حكومة جمهورية بوروندي دائما مناهضا للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يتعارض مع القانون الدولي ومع ميثاق الأمم المتحدة والقواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول.

وبوروندي لم تقم أبدا بتطبيق هذا الحظر، وهي لا تنوي تطبيقه في المستقبل.

كابو فيردي

[الأصل: بالإنكليزية]
[26 آذار/مارس 2025]

وفقا للمبادئ المكرَّسة في الدستور الوطني لجمهورية كابو فيردي، وتماشياً مع روح ميثاق الأمم المتحدة الداعية إلى تعزيز التضامن والتعاون وعلاقات الصداقة بين البلدان والأمم، لم تُصدر جمهورية كابو فيردي ولم تُطبِّق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/79.

كمبوديا

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 آذار/مارس 2025]

لقد أكد اتخاذ قرار الجمعية العامة 7/79 بتأييد ساحق من 187 دولة عضوا، بما فيها كمبوديا، الموقفَ الحازم والموحّد للمجتمع الدولي المناهض للحصار الجائر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وهو يبرهن أيضا على الاعتراف العالمي بأن التدابير القسرية الانفرادية تتعارض مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة وللقانون الدولي.

ولا تزال العقوبات الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا منذ عقود من الزمن تلحق أضرارا كبيرة بالتنمية في كوبا وتوهن قدرة البلد على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 إلى حد كبير. فقد أعاقت تلك القيود إحراز تقدم في قطاعات حيوية مثل الرعاية الصحية والتعليم والبنية التحتية، مما تسبب في فرض مشقة لا مبرر لها على سكان كوبا وحدّ من إمكانية حصولهم على السلع والخدمات الأساسية ومن فرص التنمية المتاحة أمامهم.

وتعيد الحكومة الملكية لكمبوديا تأكيد تأييدها الثابت لمبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والحق في المشاركة بحرية في التجارة والملاحة الدوليتين. ويعتمد النظام المتعدد الأطراف على الالتزام بتلك المعايير الأساسية، ونحن نقف بحزم إلى جانب المجتمع الدولي في دفاعه عنها.

وتحث كمبوديا الولايات المتحدة الأمريكية على إبداء الاحترام التام لقرارات الجمعية العامة والاستجابة للنداء العالمي الداعي إلى رفع الحصار الأحادي الجانب المفروض على كوبا، لتمكين ذلك البلد من تحقيق إمكاناته الكاملة لما فيه خير شعبه والمجتمع الدولي بأسره.

الكاميرون

[الأصل: بالفرنسية]
[19 آذار/مارس 2025]

تلتزم الكاميرون باحترام ميثاق الأمم المتحدة والعديد من الصكوك القانونية الدولية، ولا سيما باحترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحرية التجارة والملاحة.

وعملا بأحكام القرار 7/79، وأحكام القرارات السابقة بشأن هذا الموضوع، ووفقا للمبادئ المذكورة أعلاه، لم تتخذ الكاميرون قط تدابير تشريعية أو غير تشريعية ترمي إلى تشديد الحصار المفروض على كوبا أو توسيع نطاقه، ولا تنوي القيام بذلك إطلاقا.

وتقيم الكاميرون، التي دأبت على التصويت لصالح رفع هذا الحصار، علاقات صداقة وتعاون ممتازة مع كوبا.

كندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[13 آذار/مارس 2025]

تؤكد حكومة كندا تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/79. وينص القانون الكندي على أنه لا يجوز لأي شركة كندية أن تمتثل، فيما يتعلق بأي مبادلات أو معاملات تجارية بين كندا وكوبا، لأي تدبير يتجاوز الحدود الإقليمية من قبيل التدابير المشار إليها في القرار.

وتعتبر كندا أن تطبيق تدابير انفرادية تتجاوز الحدود الإقليمية فيما يتعلق بكوبا أمرٌ مخالفٌ للقانون الدولي. وتشعر كندا بخيبة أمل من قرار الولايات المتحدة أن تواصل تنفيذ الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا، المعروف عموماً باسم قانون هيلمز - بيرتون. فالحصار يؤثر سلبا على الأحوال المعيشية للشعب الكوبي، وكذلك على الكنديين الذين يزاولون أعمالا تجارية واستثمارية مشروعة في كوبا.

جمهورية أفريقيا الوسطى

[الأصل: بالفرنسية]
[26 آذار/مارس 2025]

لا تزال جمهورية أفريقيا الوسطى، شأنها شأن الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة، ثابتة على موقفها المؤيد للرفع الكامل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

فهذا الحصار، الذي ألحق أضرارا لا تحصى بحكومة كوبا وشعبها، يتعارض مع القانون الدولي والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة؛ ولا سيما مع حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتواصل حكومة جمهورية أفريقيا الوسطى دعم حكومة كوبا فيما تبذله من جهود من أجل الرفع الكامل للحصار.

تشاد

[الأصل: بالفرنسية]
[28 نيسان/أبريل 2025]

إذ تسترشد حكومة جمهورية تشاد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، تؤكد من جديد تأييدها للقرار 7/79. فالحصار المفروض لا يزال مستمرا وهو يعاقب الشعب الكوبي بشدة ويقوض التنمية الاقتصادية في البلد.

وإذ تعيد حكومة تشاد تأكيد طلب الدول الأعضاء والمنظمات الدولية، بما في ذلك الاتحاد الأفريقي، أن يُرفع الحصار رفعا تاما، تدعو الدولَ، بالإشارة أيضا إلى الفقرة 30 من القرار 1/70 بشأن خطة التنمية المستدامة لعام 2030، إلى تفادي اتخاذ أو تطبيق تدابير اقتصادية أو مالية أو تجارية انفرادية بما يخالف القانون الدولي أو ميثاق الأمم المتحدة ويعيق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل، لا سيما في البلدان النامية.

وتشجّع حكومةُ تشاد حكومتَي الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على استئناف محادثاتهما من أجل إحياء العملية التي بدأت قبل بضع سنوات سعيا لتحقيق تنمية تعود بالنفع على كلا شعبَي البلدين والعالم برمّته.

شيلي

[الأصل: بالإسبانية]
[17 آذار/مارس 2025]

لم تعتمد شيلي أي تدابير تهدف إلى تقييد العلاقات التجارية والاقتصادية بين شيلي وكوبا.

وتؤيد شيلي الإعمال الكامل والحر للحق في التجارة وفي إقامة علاقات تجارية على الصعيد الدولي، دون فرض أي قيود غير تلك المفروضة على أنشطة تعتبر مخالفة للقانون بموجب قانون شيلي والقيود التي يفرضها المجتمع الدولي وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

الصين

[الأصل: بالإنكليزية]
[12 آذار/مارس 2025]

ما فتئت الجمعية العامة تعتمد بأغلبية ساحقة منذ 32 سنة متعاقبة قرارات بعنوان ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“، تحث البلدان كافة على الالتزام بقواعد القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة وإلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير تكون لها آثار تتجاوز حدود الولاية الإقليمية على نحو يمس بسيادة الدول الأخرى وبالمصالح المشروعة للكيانات والأفراد الخاضعين لولاية تلك الدول، وبحرية التجارة والملاحة.

لكن للأسف، لم نشهد تنفيذاً فعلياً لتلك القرارات على مر السنين، ولم يُرفع بعد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ويتعارض هذا مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم

المتحدة والقرارات ذات الصلة الصادرة عن الجمعية العامة، وألحق بكوبا خسائر اقتصادية ومالية فادحة، وأعاق جهود التي يبذلها الشعب الكوبي للقضاء على الفقر وتعزيز تنميته الاقتصادية والاجتماعية وتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، ونال من حق الشعب الكوبي في البقاء وحقه في التنمية، وأضر أيضاً بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية الطبيعية بين كوبا والبلدان الأخرى.

ولقد نادت الصين دوما باحترام حق البلدان في اختيار نظامها الاجتماعي ومسارها الإنمائي بشكل مستقل، وعارضت فرض الجزاءات العسكرية أو السياسية أو الاقتصادية أو غيرها من الجزاءات بصورة انفرادية على البلدان الأخرى. وتقيم الصين وكوبا علاقات اقتصادية وتجارية متينة، وتتبادلان الأفراد، وما فتئ التعاون القائم على المنفعة المتبادلة والعلاقات الودية في مختلف المجالات ينمو بين البلدين. وهذا النهج يتمشى مع تطلعات شعبَي البلدين، ويفضي أيضاً إلى تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا.

وفي عالم اليوم الذي يمر بتحولات عميقة من حيث تعدد الأقطاب والعولمة الاقتصادية، زاد الترابط والاعتماد المتبادل والمنفعة المتبادلة بين البلدان. ويظل التواصل والتعاون على قدم المساواة بين جميع البلدان اتجاها راسخا في هذا العصر. ويُعد الحوار المتكافئ والتشاور الودي أفضل السبل لحل الخلافات. الصين الولايات المتحدة إلى أن ترفع الحصار الذي تفرضه على كوبا بشكل تام وفي أقرب وقت ممكن، وأن تقيم علاقات طبيعية فيما بين الدولتين وفقاً لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقواعد الأساسية التي تنظّم العلاقات الدولية. وهذا يتمشى مع المصالح المشتركة للولايات المتحدة وكوبا ولشعبَي البلدين، ويعود بالنفع على السلام والاستقرار في جميع أنحاء المنطقة.

كولومبيا

[الأصل: بالإسبانية]
[19 شباط/فبراير 2025]

وفقا للمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، لم تسن حكومة جمهورية كولومبيا أو تطبق أي قوانين أو تدابير انفرادية ضد كوبا.

وتعمل كولومبيا وفقا لسياستها القائمة على احترام القانون الدولي والتقيد بمبادئ الاستقلال السياسي وتقرير المصير وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتؤيد كولومبيا أن كل دولة يمكنها أن تضع باستقلالية سياساتها الداخلية وترى أنه سيكون من المناسب وقف جميع أنواع التدابير التي تهدد التنمية الاقتصادية وتنمية التجارة ورفاه السكان.

وترفض كولومبيا تصنيف كوبا ضمن صفوف الدول الراعية للإرهاب، وتعتبر أن هذا التصنيف يتجاهل التزام هذا البلد بالسلام في كولومبيا والعالم، ويؤثر بشكل سلبي على شعب كوبا، ويؤدي في نهاية المطاف إلى مضاعفة وتكثيف الجزاءات المفروضة فعلا بشكل انفرادي بموجب الحصار.

وترى كولومبيا أن من الضروري أن تُحرز الدول الأعضاء تقدما في بناء علاقات تعاونية وودية تقوم على تعزيز وحماية حقوق الإنسان والديمقراطية، واحترام سيادة الشعوب واستقلالها الذاتي، والتعايش السلمي، وحسن الجوار، وتعددية الأطراف، واحترام مبدأ المساواة في السيادة والأحكام الأخرى المكرّسة في الفصل الأول من ميثاق الأمم المتحدة.

جزر القمر

[الأصل: بالفرنسية]

[11 نيسان/أبريل 2025]

يؤكد اتحاد جزر القمر من جديد التزامه الثابت باحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وجميع الصكوك القانونية الدولية الأخرى ذات الصلة.

ولهذا، وعملا بأحكام القرار 7/79، لم تقم جزر القمر، الدولة المسالمة، بسنّ أو تطبيق أي قوانين أو تدابير تمس آثارها التي تتجاوز حدودها الإقليمية سيادةَ الدول الأخرى أو حرية التجارة والملاحة.

وتلاحظ حكومة جزر القمر أن الحصار الاقتصادي المفروض على كوبا قد اشتد في السنوات الأخيرة ليخلّف أضرارا نوعية أكثر جسامة.

كما أن قرار إعادة إدراج كوبا على قائمة الدول التي يُزعم أنها راعية للإرهاب، وإلغاء تعليق العمل بالباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، الذي أدانه المجتمع الدولي، وإعادة إصدار قائمة الكيانات الكوبية الخاضعة للقيود، تشكل جميعها عقبات تعرقل تنمية البلد وتخلّف تأثيرا سلبيا على الظروف المعيشية الصعبة أصلاً للشعب الكوبي.

وتحيّي جزر القمر الصمودَ التاريخي للشعب الكوبي الذي ظل ملتزماً بمبادئ العدالة والسيادة وتقرير المصير رغم عقود من المحن.

وتحظى كوبا تقليديا بدعم الأغلبية الساحقة من المجتمع الدولي في الجهود التي تبذلها لرفع الحصار عنها، وهي تحظى دائما بدعم جزر القمر.

وتحث حكومة جزر القمر المجتمعَ الدولي على اتخاذ تدابير فورية وفعالة لوضع حد للحصار الذي يعيق جميع الجهود المبذولة لتنمية كوبا.

الكونغو

[الأصل: بالفرنسية]

[20 آذار/مارس 2025]

لا تحيد جمهورية الكونغو عن موقفها وتعيد تأكيد التزامها الثابت باحترام مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وأي صك قانوني دولي آخر ذي صلة بهذا الشأن.

وتعرب مجددا عن صداقتها العميقة وعن تضامنها مع الشعب الكوبي الذي يعاني من تبعات جزاءات جائرة تتعارض مع قواعد القانون الدولي. وإن الكونغو، إذ تضع في اعتبارها المعاناة التي لا توصف التي يعاني منها الشعب الكوبي البريء، لم تتوقف عن الدعوة إلى رفع التدابير الانفرادية المفروضة على كوبا حتى يتمكّن هذا البلد من تحقيق تنميته الاجتماعية والاقتصادية ومن المشاركة بشكل كامل في التجارة الدولية.

وترفض الكونغو إدراج الولايات المتحدة الأمريكية لكوبا على قائمة الدول الراعية للإرهاب وتعارض تطبيق قوانين وتدابير خارج الحدود الإقليمية.

ولم تعتمد الكونغو ولم تطبق أي قوانين أو تدابير تتجاوز آثارها حدودها الإقليمية وتنتهك سيادة الدول الأخرى أو حرية التجارة والملاحة.

كوستاريكا

[الأصل: بالإسبانية]
[27 آذار/مارس 2025]

تعرب كوستاريكا من جديد، تمشيا مع الموقف الأساسي لسياستها الخارجية، عن رفضها التام لأي تدابير انفرادية تتجاوز الحدود الإقليمية وتفرضها أي دولة على دولة أخرى من خلال فرض قوانينها أو تشريعاتها على بلدان ثالثة.

وتؤكد كوستاريكا من جديد، في ظل التزامها بتعددية الأطراف الفعالة، دعمها الكامل للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وقد طبقت وستواصل تطبيق قرار الجمعية العامة 7/79 وكذلك القرارات السابقة بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ووفقا لقرار الجمعية العامة 7/79، تؤكد حكومة كوستاريكا من جديد أنها لم تطبق، ولن تطبق في المستقبل، تدابير أو قواعد أو سياسات أو إجراءات تتعارض مع القانون الدولي وتنتهك حرية التجارة والملاحة أو تحد منها. وتعيد التأكيد أيضا على أن تطبيق تدابير قسرية انفرادية خارج الحدود الإقليمية يتعارض مع القانون الدولي؛ ويجب ألا يُفرض على الدول أي نوع من الجزاءات السياسية أو الاقتصادية أو العسكرية إلا بناء على قرار أو توصية من مجلس الأمن أو الجمعية العامة.

وقد انضمت كوستاريكا إلى النداءات العديدة الصادرة عن مختلف المحافل الإقليمية والدولية والموجهة إلى حكومة الولايات المتحدة الأمريكية بهدف إنهاء الحصار. وتُكرِّر، في هذا الصدد، الإعراب عن قلقها إزاء إدراج كوبا وإبقائها في قائمة الدول الراعية للإرهاب - وهو ما ينشأ عنه صعوبة تنفيذ العمليات التجارية والمالية - لا سيما بالنظر إلى التكاليف الباهظة والعواقب السلبية المترتبة على هذا الإدراج بالنسبة للشعب الكوبي.

وكوستاريكا مقتنعة اقتناعا راسخا بأن السبيل الوحيد لمعالجة الخلافات بين الدول هو الحوار المباشر والآليات المتعددة الأطراف والقانون الدولي، وهي تحث الطرفين على تعميق الحوار بينهما من أجل حل جميع المسائل العالقة، بما في ذلك رفع الحصار.

وقد واصلت كوستاريكا وكوبا تعزيز الروابط بينهما منذ استئناف العلاقات الدبلوماسية بينهما في 18 آذار/مارس 2009. وشهد التعاون بين البلدين تطوّرا بمقتضى الاتفاق الإطاري للتعاون والاتفاقات الثنائية في المجالات المحددة ذات الاهتمام المشترك، لا سيما من خلال التعاون الثلاثي.

كوت ديفوار

[الأصل: بالفرنسية]
[26 آذار/مارس 2025]

تعيد جمهورية كوت ديفوار تأكيد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، ومنها بالأخص مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وحرية التجارة والملاحة، اللذان يشكلان مبدأين من المبادئ الأساسية للقانون الدولي.

ولم تقم كوت ديفوار أبدا لا بسنّ ولا بتطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/79، وهي لا تعتزم القيام بذلك.

ووفاء منها لمثُل السلام والحوار في العلاقات بين الدول، تؤكد كوت ديفوار من جديد استعدادها للعمل مع المجتمع الدولي ككل من أجل إيجاد حلول مناسبة لهذه المسألة، وهي تشجع الطرفين المعنيين على إعطاء الأولوية للمفاوضات وللحوار من أجل التوصّل إلى تسوية مرضية لهذا الخلاف.

كوبا

[الأصل: بالإسبانية]
[11 آب/أغسطس 2025]

الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا بالأرقام

4 أشهر من الحصار تعادل التمويل المطلوب لشراء الحافلات اللازمة لنظام النقل العام في البلد (2,85 بليون دولار).

شهران من الحصار يعادلان تكلفة الوقود اللازم لتلبية الطلب العادي على الكهرباء في البلد (1,6 بليون دولار).

شهران من الحصار يعادلان التمويل اللازم لضمان تسليم سلة المنتجات القياسية للأسر من السكان لمدة عام واحد (حوالي 1,6 بليون دولار).

16 يوما من الحصار تعادل التمويل المطلوب لتغطية احتياجات البلد من الأدوية الأساسية (حوالي 339 مليون دولار).

14 يومًا من الحصار تعادل التمويل المطلوب لزيادة حصة الطاقة المتجددة في مزيج الطاقة في البلد من 24 إلى 26 في المائة (حوالي 300 مليون دولار).

12 يومًا من الحصار تعادل التمويل السنوي المطلوب (باستثناء الوقود والاستثمارات) لصيانة نظام الطاقة الكهربائية الوطني (حوالي 250 مليون دولار).

6 أيام من الحصار تعادل التمويل المطلوب لاستيراد المستهلكات الطبية (القطن والشاش والمحاقن والإبر ومواد خياطة الجروح والقساطر ومعدات الأمصال، وغيرها من اللوازم) والكواشف اللازمة للنظام الصحي الوطني لمدة عام واحد (حوالي 129 مليون دولار).

يومان من الحصار يعادلان تكاليف الصيانة السنوية للنقل العام في البلد (40 مليون دولار).

21 ساعة من الحصار تعادل التمويل المطلوب لاستبدال الموارد التكنولوجية المتدهورة والمتقادمة في المؤسسات التعليمية في البلد (050 133 18 دولارا).

14 ساعة من الحصار تعادل تكلفة شراء الأنسولين اللازم لتلبية الطلب في البلد لمدة عام واحد (12 مليون دولار).

5 ساعات من الحصار تعادل تكلفة شراء الألعاب والوسائل التعليمية لجميع مراكز رعاية الأطفال في البلد (حوالي 4,5 ملايين دولار).

ساعتان من الحصار تعادلان تكلفة شراء أدوية لعلاج الحالات النفسية والعصبية والقلبية، وكذلك غذاء الأطفال الذين يعانون من أمراض وراثية أو أمراض الغدد الصماء والأيض (حوالي 1,4 مليون دولار).

19 دقيقة من الحصار تعادل تكلفة الكراسي المتحركة الكهربائية والتقليدية اللازمة لتلبية احتياجات نظام التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة في البلد (506 280 دولارات).

17 دقيقة من الحصار تعادل تكلفة شراء ما يكفي من دواء نوسينرسن (nusinersen) لعلاج ضمور النخاع الشوكي لدى الأطفال لمدة عام واحد (000 250 دولار).

10 دقائق من الحصار تعادل التمويل اللازم لتلبية الطلب على المعينات السمعية للأطفال والمراهقين ذوي الإعاقة في نظام التعليم لذوي الاحتياجات الخاصة في البلد (966,82 142 دولارا).

مقدمة

لم يتغير الهدف الأساسي لحكومة الولايات المتحدة المتمثل في الإطاحة بحكومة كوبا الثورية. ويشكل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي حجر الزاوية في سياستها لممارسة أقصى قدر من الضغط على الجزيرة. والهدف من ذلك هو خنق الاقتصاد وتوليد النقص وزرع السخط في محاولة لإثارة اضطرابات اجتماعية تؤدي إلى تغيير النظام الدستوري الذي أنشأه الشعب الكوبي بشكل شرعي في إطار ممارسة تقرير مصيره.

وخير ما يوضح حقيقة أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا هو عمل إجرامي ومخالف للقانون الدولي المذكرة الداخلية لنائب مساعد وزير الخارجية ليستر مالوري المؤرخة 6 نيسان/أبريل 1960: "ينبغي اتباع كل السبل الممكنة على وجه السرعة لإضعاف الحياة الاقتصادية في كوبا... ووضع مسار عمل، إن اتُبع بأقصى قدر ممكن من الحنكة والكتمان، سيكون له أكبر الأثر في حرمان كوبا من الأموال والإمدادات، من أجل تقليص العائدات النقدية والأجور الحقيقية فيها، والتسبّب في الجوع وإشاعة اليأس والإطاحة بالحكومة."

وتسعى سياسة المضايقات الاقتصادية والمالية التي ينتهجها الرئيس دونالد ترامب إلى الوفاء بالتزاماته السياسية تجاه اليمين المتطرف المعادي لكوبا، وتتجاهل الدعم الساحق من عامة الناس في الولايات المتحدة والمجتمع الدولي والمهاجرين الكوبيين في الولايات المتحدة لرفع الحصار وتطبيع العلاقات بين البلدين.

واعترف ممثلون عن الحكومة الحالية للولايات المتحدة بأن هدفهم هو صقل عملية إعداد سياسة الضغط الأقصى لجعلها أكثر فعالية في إلحاق الضرر بالاقتصاد والشعب الكوبيين. وصرحوا بأنهم سيكونون

أكثر إبداعًا في تحديد ومحاولة قطع مصادر الدخل الخارجي لكوبا، وأن النية الصريحة لذلك هي السعي إلى انهيار الاقتصاد الكوبي.

وفي الفترة بين آذار/مارس 2024 وشـباط/فبراير 2025، واصـلت إدارة الولايات المتحدة تطبيق قوانين وممارسات الحصار بصرامة، من خلال إجراءات تهدف إلى تحديد وتعقب المصادر الرئيسية لدخل الاقتصاد الكوبي وإزالتها بطريقة جراحية ومنهجية.

وكانت أشـد التدابير المتبعة هي اسـتمرار إدراج كوبا في القائمة الانفرادية للبلدان التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب؛ وإعادة إدراجها على قائمة البلدان التي لا تتعاون بشـكل كامل مع جهود مكافحة الإرهاب التي تبذلها حكومة الولايات المتحدة؛ وإمكانية رفع دعوى قضـائية أمام المحاكم في الولايات المتحدة بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون (قانون الحرية والتضـامن الديمقراطي في كوبا)؛ وفرض عقوبات أو تهديدات ضد شركات الشحن أو النقل أو التأمين أو إعادة التأمين المشاركة في توريد الوقود إلى كوبا؛ والتضييق على المعاملات المالية الكوبية لتأمين الموارد الأساسية؛ والحفاظ على سائر القوائم الانفرادية.

لقد أتقنت حكومة الولايات المتحدة نموذجًا قائما على الإكراه يشـمل، في جملة تدابير أخرى، عرقلة اتفاقات التعاون الطبي الدولي التي تقدمها كوبا ومهاجمة السـياحة في كوبا. وهناك أيضًـا حملات مسـتمرة للمعلومات المضللة والتلاعب على المنصات الرقمية، تنظمها وتمولها الولايات المتحدة، لتقديم صورة مشوهة عن الحياة في كوبا تصور بلدًا على وشك الانهيار وشعبًا منقلبًا على حكومته.

ودأبت سلطات الولايات المتحدة، إلى جانب ساستها المناهضين لكوبا، على التأكيد بخبث على أن الصـعوبات التي يعاني منها الاقتصـاد الكوبي هي نتيجة النموذج الاشـتراكي وأخطاء الحكومة، في محاولة لإخفاء الأثر السـلبي للغاية الذي يتركه الحصـار على جميع مجالات الحياة الاقتصـادية والاجتماعية في البلد، فضلاً عن المسؤولية الواضحة لحكومة الولايات المتحدة عن ذلك.

وعلى الرغم من أن أوجه النقص والمشـاكل التي يواجهها الشـعب الكوبي لا ترجع حصـرا إلى الحصـار الذي تفرضـه حكومة الولايات المتحدة وآثاره التراكمية، فإن إنكار أن هذه السـياسـة هي العقبة الرئيسية أمام تنمية كوبا، أو الإيحاء بأن الحصار لا يؤخر حل جميع هذه المشاكل، سيكون كذباً.

فالحصـار المفروض على كوبا هو أشـمل وأعقد وأطول نظام من التدابير القسـرية الأحادية الجانب المفروضة ضد أي بلد على الإطلاق في التاريخ. وهذه حقيقة لا يمكن إنكارها.

وفي الفترة ما بين 1 آذار/مارس 2024 و 28 شباط/فبراير 2025، تسبب الحصـار في أضـرار مادية لكوبا تقدر بـ 7,5561 بلايين دولار، وهو ما يمثل زيادة قدرها 49 في المائة عن الفترة السابقة.

وهذه الزيادة هي نتيجة مباشـرة لتكثيف سـياسـة الخنق والاضـطهاد المالي لكوبا، مع إجراءات مصـممة بدقة ضـد بلدنا تهدف إلى تقويض الاقتصـاد، وإلحاق الضـرر بالقطاعات الاسـتراتيجية لتنميتنا، وإعاقة النشاط التجاري الدولي، ومنع وصول الإمدادات الضرورية للسكان.

وتعزى الزيادة في الأضـرار بشـكل رئيسـي إلى الزيادة في فقدان الدخل من صـادرات السـلع والخدمات، ويقدر ذلك بـ 2,608 بليون دولار، وإلى تغيير المواقع الجغرافية للمبادلات التجارية بما يصل إلى 1,2127 بليون دولار.

ومن العوامل الأخرى التي ساهمت في إحداث أثر بالغ سياسة حكومة الولايات المتحدة في تعزيز وتشجيع هجرة المهنيين والمتخصصين الكوبيين إلى الخارج، بهدف واضح يتمثل، من جهة، في توليد أزمة هجرة تُستخدم لتبرر عداءها لكوبا، ومن جهة أخرى، حرمان البلد من جزء من قوته العاملة التي يتمتع معظمها بكفاءات عالية.

وفي هذا الصدد، تقدر الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الكوبي بما مجموعه 2,5704 بليون دولار. ويحسب ذلك أولاً بتقدير الموارد الكبيرة التي خصصت لتدريب هؤلاء الأفراد، بالنظر إلى أن التعليم في كوبا عام ومجاني؛ وأن الحكومة الكوبية تقدم الدعم المالي للتعليم، حيث خصصت 23 في المائة من ميزانية الدولة لهذا القطاع في عام 2025.

ولذلك، فإن غياب هؤلاء المهنيين والمتخصصين له أثر مباشر على قدرة البلد على الحفاظ على معدلات تنمية طبيعية في نشاطها الاقتصادي، سواء كان ذلك في مجال التصنيع أو الخدمات أو غيرها من المجالات. وبالإضافة إلى ذلك، فإنه يؤثر على القدرة على الابتكار والتطوير التكنولوجي ونقل المعارف بين الأجيال في قطاعات استراتيجية.

وتدل هذه الزيادات على أن الحصار حقيقي وأنه قد تصاعد إلى مستويات غير مسبوقة في السنوات الأخيرة. ويشكل الحصار العقبة الرئيسية أمام تنمية البلد.

ويمثل ما سبق خسائر تقريبية تزيد عن 000 675 629 دولار عن كل شهر وأكثر من 644 701 20 دولارا عن كل يوم وأكثر من 568 862 دولارا عن كل ساعة من الحصار.

وبالأسعار الحالية، تبلغ الخسائر التراكمية على مدى أكثر من ستة عقود من تنفيذ السياسة 000 200 677 170 دولار. وإذا أُخذت في الحسبان حركة الدولار مقابل سعر الذهب في السوق الدولية، يكون الحصار قد تسبّب في خسائر تزيد على 000 000 897 103 2 دولار.

وتشير التقديرات إلى أن الناتج المحلي الإجمالي للبلد، في غياب الحصار، كان من الممكن أن ينمو، بالأسعار الحالية، بحوالي 9,2 في المائة في عام 2024. ولا حاجة لتفسير هذه البيانات من حيث الأضرار الناجمة عن الحصار. وكانت حكومة كوبا ستتمكن من تنفيذ الكثير من البرامج الاجتماعية الإضافية وإطلاق مشاريع إنمائية لو توفرت هذه الموارد.

ولم ينج قطاع واحد في الحياة الاجتماعية والاقتصادية في كوبا من آثار الحصار. وقد وُلدت غالبية الشعب الكوبي وعاشت تحت الحصار المستمر لهذه السياسة الإجرامية التي تؤثر بشكل مباشر على رفاهه ونوعية حياته وحقوقه.

ويوضح هذا التقرير مدى هذا الظلم الفادح، على الرغم من أن الأثر الكامل لهذه السياسة الإجرامية لا يمكن تحديده بالكامل.

1 - استمرار سياسة الحصار وتشديدها

1-1 مشروعية قوانين الحصار

تواصل حكومة الولايات المتحدة تطبيق القوانين التي تشكل الإطار المعقد للحصار المفروض على كوبا بصرامة متجاهلة موقف المجتمع الدولي الذي لا لبس فيه والذي أعرب عنه في قرارات متتالية في

الجمعية العامة. وترد هذه القوانين في المرفق 1 لهذا التقرير. ويقدم المرفق 2 تفاصيل إجراءات إنفاذ الحصار الرئيسية المتخذة في الفترة بين آذار/مارس 2024 وشباط/فبراير 2025.

وقنن ما يسمى بقانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا، المعروف باسم قانون هيلمز - بيرتون، أحكام الحصار بقصد منع إمكانية قيام حكومة الولايات المتحدة بتخفيف سياسة الخنق فيما يتعلق بكوبا. وبموجب هذا القانون، الذي يتعارض مع دستور الولايات المتحدة نفسه ومع قواعد ومبادئ القانون الدولي، تقع سلطة رفع الحصار على عاتق الكونغرس وليس رئيس الولايات المتحدة. ومع ذلك، فهو يمنح الرئيس صلاحيات واسعة لتعديل تطبيقه من خلال التراخيص والإجراءات التنفيذية، التي يرد تفصيلها في المرفق 3.

ومع تبقي ستة أيام فقط على انتهاء ولايته، مارس الرئيس جو بايدن في 14 كانون الثاني/يناير 2025 تلك الصلاحيات من خلال رفع اسم كوبا من قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للبلدان التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب، وتعليق تطبيق الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، وإلغاء المذكرة الرئاسية للأمن القومي رقم 5 المؤرخة 16 حزيران/يونيه 2017، وإلغاء قائمة الكيانات الكوبية الخاضعة للقيود. وكان هذا القرار تصحيحًا متأخرًا ومحدودًا لعناصر سياسة قاسية وظالمة.

بيد أن الرئيس دونالد ترامب عكس عددا من هذه الإجراءات في أول يوم له في منصبه، بتوقيعه الأمر التنفيذي المؤرخ 20 كانون الثاني/يناير 2025 بعنوان "إجراءات الإلغاء الأولي للأوامر والإجراءات التنفيذية الضارة". وأعاد هذا الأمر إدراج كوبا في قائمة البلدان التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب، مما يدل على درجة التسييس العالية لمثل هذه القوائم الانفرادية، وحقيقة أنها لا تستند إلى أدلة، بل إلى مكائد خبيثة لسياسة الولايات المتحدة.

وفي وقت لاحق، وكما هو منصوص عليه في الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، تم تفويض محاكم الولايات المتحدة بالحكم في الدعاوى القضائية المرفوعة ضد أفراد أو شركات لها علاقة بممتلكات مؤممة، بهدف تدويل الضغط الاقتصادي وردع الاستثمار الأجنبي المباشر في كوبا. وكان كل رئيس للولايات المتحدة منذ عام 1996 قد علق هذا الاختصاص بموجب صلاحية منصوص عليها في القانون نفسه. وحتى نهاية آذار/مارس 2025، كانت 45 دعوى قضائية قد رفعت بموجب الباب الثالث، لا تزال 30 منها قيد النظر. والمجالات الرئيسية التي كانت محل هجوم في هذا القانون الصادر عن الكونغرس التابع للولايات المتحدة هي السياحة والشحن والتعدين والبناء وتوريد الوقود وتوزيعه وشركات الطيران والزراعة.

وكجزء من سياسة الضغط الأقصى، رفضت حكومة الولايات المتحدة في شباط/فبراير 2025 تجهيز التأشيرات لعشرات جوازات السفر الكوبية ولم تمنح تأشيرات الدخول التي تم تجهيزها من قبل مؤسسات الدولة الكوبية. ويؤثر هذا القرار بشكل مباشر على عمليات التبادل الثنائية في المجالات ذات الاهتمام المشترك والمنفعة المتبادلة لشعبي كوبا والولايات المتحدة، مثل الثقافة والصحة والتعليم والعلوم والرياضة، مما يؤدي إلى تسييس العلاقة الطبيعية بين الشعبين الجارين.

إن إعادة إصدار حكومة الولايات المتحدة الأمريكية في 30 حزيران/يونيه 2025 للمذكرة الرئاسية رقم 5 يؤكد أن سياسة الضغوط الاقتصادية القصوى هي أداة إجرامية وغير قانونية لتحقيق أهداف الهيمنة وإحداث تغيير بنيوي في كوبا. وهي تعزز العدوان والحصار الاقتصادي الذي تفرضه حكومة الولايات

المتحدة. ويشكل النص الحالي، على غرار النص الأصلي الصادر في 17 حزيران/يونيه 2017، أساسًا لتقوية آليات الإكراه الاقتصادي والسياسي ضد كوبا والبلدان الثالثة التي لها صلات بكوبا.

وتؤكد تصريحات ممثلي حكومة الولايات المتحدة، بمن فيهم وزير خارجيتها، ماركو روبيو، وأعضاء الكونغرس المناهضون لكوبا، النية القائمة لقطع جميع مصادر الدخل الخارجي الممكنة لكوبا، والإضرار بأنشطة السياحة والسفر لمواطني الولايات المتحدة ومن بلدان أخرى، وتخريب التعاون الطبي الدولي وتوريد الوقود، وعرقلة تدفق التحويلات المالية العائلية، وردع الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة، ونسف العلاقات الاقتصادية والتعاونية لكوبا مع بلدان ثالثة أو كتل منها. وتضاف الوثيقة الجديدة إلى مجموعة من التدابير القسرية ضد كوبا كانت موجودة بالفعل من خلال القوانين واللوائح المعروفة.

ولا توجد دولة أخرى تواجه مثل هذه البنية المنهجية والمتطرفة الطويلة الأمد التي عفا عليها الزمن من القوانين والسياسات العدوانية.

1-2 أثر إدراج كوبا في القائمة الانفرادية للدول التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب، التي أعدتها وزارة خارجية الولايات المتحدة

إن الإدراج التعسفي وغير المبرر لكوبا في هذه القائمة لا يعزز الآثار الرادعة والترهيبية على الأطراف الثالثة فيما يتعلق بعلاقاتها التجارية مع كوبا فحسب، بل إنه زاد من المخاطر التي تهدد البلد، وتسبب في صعوبات بالغة في عملياتنا في القطاع المصرفي والمالي، والتجارة الدولية، والحصول على التمويل، وشراء الوقود والوصول إلى موردي السلع والمدخلات الضرورية للتنمية الاقتصادية، وثبط الاستثمار الأجنبي.

فقد علقت عشرات المصارف عملياتها مع كوبا، بما في ذلك التحويلات لشراء المواد الغذائية والأدوية والوقود والأقمشة وقطع الغيار لنظام الطاقة الكهربائية الوطني وغيرها من السلع الأساسية. وخسر الاقتصاد الكوبي موردين كان يتعامل معهم منذ فترة طويلة. ونظرًا للمخاطر القطرية وعدم إمكانية الوصول إلى طرق لوجستية أسرع وأكثر كفاءة، كان لا بد من تحمل تكاليف إضافية للحصول على هذه الإمدادات.

وواجهت العديد من البعثات الدبلوماسية الكوبية صعوبات بسبب رفض المصارف الأجنبية تزويدها بالخدمات، مما أدى إلى تعطيل عملياتها العادية. وأدى ذلك أيضًا إلى إبطاء عملية سداد كوبا لالتزاماتها المالية تجاه المنظمات الدولية والإقليمية، ومنع تلك العملية في بعض الحالات.

وتعرض قطاع السفر والسياحة في كوبا، وهو أحد مصادر الدخل الرئيسية للبلد، لعقوبات شديدة، حيث أن برنامج الإعفاء من التأشيرة في النظام الإلكتروني للإذن بالسفر غير صالح للأشخاص الذين زاروا كوبا[1]. ويرجع ذلك إلى حقيقة أن قانون تحسين برنامج الإعفاء من التأشيرة ومنع سفر الإرهابيين الصادر في عام 2015 في الولايات المتحدة، والذي يضع كوبا في جملة البلدان المصنفة تعسفيًا كبلد راعٍ للإرهاب، لا يزال ساريًا.

وبالإضافة إلى ذلك، تمارس القوى المعادية لكوبا في الحكومة والكونغرس في الولايات المتحدة نفوذها لإبقاء كوبا على هذه القائمة من أجل تعزيز الرواية الكاذبة بأن الجزيرة تشكل تهديدا لأمن الولايات

(1) يعد النظام الإلكتروني للإذن بالسفر جزءًا من برنامج الإعفاء من تأشيرة الولايات المتحدة الذي يسمح لمواطني البلدان التي هي جزء من البرنامج بدخول الولايات المتحدة للسياحة أو العمل أو العبور والبقاء في البلد لمدة تصل إلى 90 يومًا.

المتحدة، وتبرير العداء، وتوسيع الأساس القانوني للإجراءات العقابية ضد بلدنا. وقد استخدمت حكومة الولايات المتحدة الحالية هذه الذريعة لتقييد التعاون الثنائي الرسمي، والتبادل بين الشعبين، وسفر الكوبيين إلى الولايات المتحدة، والتعاون العلمي.

2 - انتهاك الحصار لحقوق الشعب الكوبي

إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا هو عمل من أعمال الإبادة الجماعية وانتهاك صارخ ومنهجي واسع النطاق لحقوق الإنسان لجميع أفراد الشعب الكوبي. وهو يؤثر بشكل مباشر وعشوائي على التمتع بتلك الحقوق، وكذلك على الجهود الوطنية المبذولة لحمايتها. ويؤكد الهدف المعلن المتمثل في جلب المشقة والجوع واليأس طبيعته الإجرامية واللاإنسانية.

وأثر تشديد الحصار بشكل غير مسبوق في السنوات الأخيرة على قطاع الصحة العامة بشكل خاص. وأعاقت حالة الضغط الذي يعاني منه اقتصادنا، والاضطهاد المالي الذي تتعرض له كوبا، والحظر المفروض على الوصول إلى سوق الولايات المتحدة للحصول على التقنيات والأدوية والأجهزة الطبية قدرة نظامنا الصحي على الحصول على هذه الإمدادات عند الحاجة وتقديم خدمة عالية الجودة للسكان. وأسهم هذا بدوره في تدهور عدد من المؤشرات الصحية، بما في ذلك تلك المتعلقة بالوفيات.

2-1 الأثر الاجتماعي

يترك الحصار أثرا ملموسا ومستمرا على القطاع الصحي، مما يؤثر على الرعاية الطبية المجانية والشاملة والجيدة التي لطالما كانت مضمونة للشعب الكوبي.

وأدى إلغاء العقود، ورفض شركات الشحن نقل البضائع إلى كوبا، وعدم القدرة على استخدام المنتجات أو التكنولوجيات التي تحتوي على مكونات من الولايات المتحدة تزيد نسبتها على 10 في المائة، إلى جانب الزيادة في التكاليف وعرقلة مصادر الدخل، إلى عرقلة بالغة في الحصول على الإمدادات الأساسية. ولا يؤدي هذا الأمر إلى تقويض الرعاية الأساسية للجمهور فحسب، بل إنه يرهق العاملين في المجال الطبي والمؤسسات والعائلات ويؤثر على الخدمات الأساسية التي يتم الحد منها حاليًا. وفي الفترة من آذار/مارس 2024 إلى شباط/فبراير 2025، تسببت هذه السياسة في خسائر للقطاع بقيمة 610 833 288 دولارات.

وتضم قائمة الأدوية الأساسية في كوبا 651 صنفًا (250 صنفًا مستوردًا و 401 صنفًا منتجًا محليًا)، وقد تأثر ما نسبته 69 في المائة منها نتيجة الحصار. ومن بين 651 صنفا مدرجا في تلك القائمة، هناك 364 دواءً غير متوافر، وهو ما يمثل 56 في المائة من الإجمالي.

وبسبب الحصار، لا تستطيع كوبا الوصول بشكل طبيعي إلى التقنيات المتقدمة والأدوية المصنعة في الولايات المتحدة، أو إلى المعدات الطبية التي يكون أكثر من 10 في المائة من مكوناتها من الولايات المتحدة - أو يتعين عليها أن تفعل ذلك من خلال أسواق ثالثة وبأسعار أعلى بكثير. وفيما يلي بعض الأمثلة على ذلك:

- الصمام الصناعي الأبهري عن طريق الجلد، مثل صمامات Edwards-SAPIEN أو صمامات CoreValve، لأمراض القلب، خاصةً لدى كبار السن. وتسمح هذه الصمامات للمرضى الذين يعانون من تضيق الصمامات الحاد بالحصول على العلاج دون الحاجة إلى اللجوء إلى عمليات

جراحية شديدة التعقيد. وتضيق الأبهر هو مرض تنكسي ينتشر بين البالغين الذين تزيد أعمارهم عن 65 عاماً. ولا يمكن لحوالي 30 في المائة من المرضى الخضوع لعملية جراحية بسبب موانع العلاج الجراحي الناجمة عن الأمراض المصاحبة. وبفضل هذه المعدات، يمكن علاج 800 158 مريض دون الحاجة إلى اللجوء إلى الجراحة المعقدة.

- أجهزة تنظيم ضربات القلب من شركة Medtronic، بالإضافة إلى معدات استخراج أسلاك منظم ضربات القلب. وبسبب هذا التقييد، نشأت حاجة إلى اللجوء إلى جراحات القلب والأوعية الدموية التقليدية، مع ما يصاحبها من مضاعفات. وخلال الفترة قيد الاستعراض، كان هناك 375 مريضاً لا يزالون ينتظرون تركيب جهاز دائم لتنظيم ضربات القلب.

- أجهزة التحفيز القلبي (أجهزة إزالة الرجفان الأوتوماتيكية المزروعة)، وذلك بعد أن زادت الشركات التي كانت تبيع هذه الأجهزة إلى كوبا من نسبة الأجزاء المصنوعة في الولايات المتحدة. وينتظر العديد من المرضى الكوبيين الذين يعانون من اعتلال عضلة القلب التضخمي منذ عدة أشهر لزراعة أجهزة إزالة الرجفان الأوتوماتيكية التي يستحيل الحصول عليها بسبب عواقب الحصار.

- معدات التنظير غير الإشعاعية المصنوعة في الولايات المتحدة المستخدمة في علاج الرجفان الأذيني وعدم انتظام ضربات القلب المعقد، مثل تسرع القلب البطيني. ويعاني قرابة 000 45 شخص في البلد من هذه الحالات. ومنذ عام 2020، لم يكن من الممكن إجراء عملية جراحية واحدة، لذلك يتم علاج جميع الحالات بالأدوية. وليس هناك سوى جهاز واحد فقط من هذا النوع في البلد، وهو غير قابل للتشغيل نظراً لعدم التمكن من صيانته.

- أدوية السرطان، مثل بيميتريكسيد (pemetrexed) لسرطان الرئة وبالبوسيكليب (palbociclib) لسرطان الثدي وبرينتوكسيماب فيدوتين (brentuximab vedotin) لورم هودجكين اللمفي المستعصي بعد عمليات الزرع.

- أدوية الخيارين الأول والثاني لعلاج سرطان الرئة وسرطان القولون والساركوما، مثل عقار بيمبروليزوماب (pembrolizumab) من شركة الأدوية ميرك شارب ودوم (Merck Sharp and Dohme) وعقار نيفولوماب (nivolumab) من شركة الأدوية بريستول مايرز سكويب (Bristol Myers Squibb)، بالإضافة إلى أدوية علاج سرطانات الأطفال، مثل عقار لوموستين (lomustine) لأورام المخ والنخاع الشوكي.

- الكواشف المطلوبة للتشخيص الصحيح للورم الأرومي العصبي (ورم سرطاني ينشأ في الأنسجة العصبية). ويتطلب التشخيص إجراء اختبارات الكروموسومات، التي تُستخدم لتحديد مجموعة المخاطر لدى المريض ووصف العلاج المناسب. ويحول الحصار دون الوصول إلى هذه الكواشف في سوق الولايات المتحدة.

- معدات تكنولوجية متقدمة، مثل لوحات الدوائر الكهربائية لأجهزة الموجات فوق الصوتية من شركة فيليبس (Philips)، التي تعتبر ضرورية للعلاجات في مجالات أمراض القلب وأمراض النساء والتوليد؛ ومنظار القصبات الهوائية ومعدات بلازما الأرجون والعلاج بالتبريد لإزالة الآفات الجلدية؛ والأجهزة التعويضية داخل القصبة الهوائية.

- علاجات متقدمة وبيولوجية عالية الفعالية لمرضى الذئبة والتهاب المفاصل الروماتويدي.
- التقنيات وأدوات التشخيص الضرورية لاتخاذ القرارات المتعلقة بعلاج السرطان، مثل اختبارات Oncotype DX لسرطان الثدي وسرطان القولون من شركة Genomic Health.
- معدات الفحص المجهري متحد البؤر الانعكاسي لتحسين فعالية تشخيص سرطان الجلد والأمراض الجلدية الأخرى.
- معدات الجراحة بالمنظار، والمواد التي تستخدم لمرة واحدة مثل أنابيب التصريف المصنوعة من السيليكون، والقسطرة، والأجهزة التعويضية لجراحة ضعف الانتصاب، والعاصرات الصناعية لعلاج سلس البول عند الذكور، بالإضافة إلى الأدوية المتقدمة لعلاج مرضى سرطان البروستات، مثل أبيراتيرون (abiraterone) وإنزالوتاميد (enzalutamide)، التي تقلل من معدل الوفيات وتحسن نوعية الحياة.
- علاجات بيولوجية من الخيار الأول لعلاج داء كرون (مرض مزمن في الجهاز الهضمي) والتهاب القولون التقرحي (مرض التهاب معوي). إن عدم القدرة على الحصول على مثل هذه العلاجات في سوق الولايات المتحدة يستلزم اللجوء إلى أسواق أبعد، مع ما يصاحب ذلك من زيادة في التكاليف والتأثير السلبي على عدد المرضى الذين يمكن علاجهم.
- اللوازم الطبية لرعاية المرضى أثناء إجراءات فحص القناة الصفراوية وقناة البنكرياس وعلاج ارتفاع ضغط الدم البابي وأورام المريء. وتنتج هذه اللوازم بشكل رئيسي شركات أمريكية ومن المستحيل الحصول عليها في تلك المنطقة بسبب التدابير التقييدية للحصار.
- الأجهزة المساعدة للدورة الدموية للمرضى الذين يعانون من اضطراب في الدورة الدموية، والتي تنتَج الغالبية العظمى منها في الولايات المتحدة.
- مضخات إنفاذ الأنسولين المستمر لمرضى السكري من النوع الأول وتقنية المراقبة المستمرة للجلوكوز من شركة أبوت (Abbott) في الولايات المتحدة.
- نظم المساعدة البطينية للأطفال، التي تصنع في الولايات المتحدة فقط، لعلاج انخفاض النتاج القلبي بعد الجراحة (وهي إحدى المضاعفات المتكررة بعد جراحة القلب)، وتحدث لدى 15 في المائة من المرضى. ويمكن أن تصبح الحالة غير قابلة للشفاء لدى بعض المرضى، وبعضهم يمكن أن ينجو إذا توفرت لهم تلك الأجهزة.
- معدات للتحفيز العميق للدماغ والتحفيز الجراحي الباضع للعصب المبهم، وهو علاج بديل لاضطرابات الحركة والصرع. ويتم إنتاج هذه الأجهزة وتسويقها في المقام الأول من قبل ثلاث شركات أمريكية (مدترونيك (Medtronic) وبوسطن ساينتيفيك (Boston Scientific) وأبوت (Abbott)).
- أدوية مرض باركنسون. والدواء الأكثر فعالية هو ليفودوبا (levodopa). ولا يستطيع المرضى الكوبيون الحصول على تركيبة هذا المنتج من الولايات المتحدة، سينيميت (Sinemet)، أو المنتجات الهامة الأخرى مثل روبينيرول (ropinirole)، وبراميبيكسول (pramipexole)، وروتيغوتين (rotigotine).

- ويستخدم دواء نوسينرسن (nusinersen) لمكافحة ضمور العضلات الشوكي في مرحلة الطفولة. وقد ثبتت فعاليته من حيث أنه يحافظ على حياة أكثر من نصف الأطفال المصابين بهذا المرض الفتاك. وتنتجه شركة Biogen (بيوجين) المتعددة الجنسيات في الولايات المتحدة؛ ولذلك، فهو غير متاح للمرضى الكوبيين.

- أدوية لعلاج الخرف لدى المرضى المسنين، مثل الميمانتين (memantine) والدونيبيزيل (donepezil) والريفاستيغمين (rivastigmine)، والأنسولين لعلاج داء السكري لدى هذه الفئة العمرية.

- يحظر على كوبا إمكانية الحصول على الأجهزة التعويضية الشريانية التي تنتجها شركات في الولايات المتحدة. ويخلق هذا تحديات خطيرة في دراسة وعلاج الأمراض الوعائية الطرفية، مما يؤثر بدوره على معدل بتر الأطراف.

وكان السبب الرئيسي لوفيات الأطفال دون سن عام واحد في عام 2024 في البلد هو الاضطرابات الخلقية. وبسبب القيود التي يفرضها الحصار، فإن الموارد اللازمة لتشخيص هذه الاضطرابات قبل الولادة وبعدها وعلاجها داخل الرحم محدودة للغاية.

وأجبرتنا الصعوبات في الحصول على أدوية علاج سرطان الدم لدى الأطفال على تعديل طرق العلاج في الخيار الأول، بعد أن كانت تحقق معدلات نجاة تزيد عن 75 في المائة. ومن أمثلة هذه العقاقير لوموستين (lomustine) وميثوتريكسات (methotrexate)، اللذان يستخدمان في حالات ساركوما العظام. ونتيجة لذلك، نضطر إلى استخدام أدوية الخيار الثاني والثالث، وهي أقل فعالية، مما أدى إلى انخفاض معدل النجاة إلى 60 في المائة.

وتعد الجراحة أحد المجالات الأكثر تضررًا بسبب ندرة الموارد (الأدوية والمواد التي تستخدم لمرة واحدة والمعدات الطبية). ويوجد حالياً 729 94 مريضا على قائمة الانتظار لإجراء جراحة. وهناك من بينهم 913 9 طفلا ممن يندرج علاجهم تحت أمراض الأورام وطب العيون والجراحة العامة وجراحة العظام والمسالك البولية وأمراض النساء. وبالإضافة إلى ذلك، هناك 507 4 من مرضى السرطان الذين ينتظرون إجراء عملية جراحية.

ولا يزال من المستحيل أيضا الحصول على التكنولوجيا الأمريكية للجراحة الروبوتية. وترفض شركة Intuitive Surgical الأمريكية، وهي الشركة الوحيدة المصنعة للروبوت الجراحي دافنشي da Vinci XI، بيعه إلى كوبا بسبب قيود الحصار.

وترفض كذلك شركة باكستر الأمريكية (Baxter) للرعاية الصحية، وهي الشركة الرائدة في مجال مبيعات أجهزة غسيل الكلى في أمريكا اللاتينية، بيع المعدات إلى كوبا، وكذلك شركات أخرى مماثلة، مثل شركة دريك ويلوك (Drake Whillock) الأمريكية، التي أشارت صراحة إلى الحصار كسبب متكرر لعدم بيع منتجاتها إلى بلدنا. وقد أثر ذلك على خدمات أمراض الكلى.

وتتوفر أجهزة غسيل الكلى المجددة بسهولة في الولايات المتحدة، لكن لا يمكن الحصول عليها في كوبا. ويتراوح سعر جهاز غسيل الكلى المجدد بين ثلث وربع سعر الجهاز الجديد. وكان بإمكان المستوردين

الكوبيين، الذين اضطروا للشراء من أوروبا، الحصول على 54 جهازًا مجددًا من الولايات المتحدة بالسعر الذي دفعوه لشراء 18 جهازًا جديدًا، وهو ما كان سيضمن الرعاية لـ 180 مريضًا إضافيًا.

وقد أعاق نقص المواد الخام والتمويل، الناتج عن أثر الحصار، الوصول إلى أنواع مختلفة من معدات التصريف الطبية، ومشابك الثدي لإعادة تروية عضلة القلب وغيرها من المستهلكات والأدوية الأساسية، مثل القسطرة ومدرات البول ومضادات التخثر وأدوية ارتفاع ضغط الدم. ونتيجة لذلك، لم تجر خلال هذه الفترة عمليات جراحية لـ 340 مريضًا.

وتأخرت العمليات الجراحية للمرضى الذين يعانون من أمراض القلب والأوعية الدموية بشكل كبير بسبب نقص أجهزة الأكسجين التي تُستخدم في مثل هذه العمليات الجراحية. وكان لهذا الأمر تأثير كبير على معدل الوفيات وتدهور الحالة التي يحتاج هؤلاء المرضى للعمل الجراحي بسببها.

ويعوق عدم توافر التقنيات التي لا يمكن الحصول عليها لأن أكثر من 10 في المائة من مكوناتها يتم تصنيعها في الولايات المتحدة تشخيص الاضطرابات الوراثية في كوبا، وخاصة تلك التي تؤثر على نمو الجهاز العصبي. ويعوق ذلك أيضا شراء التقنيات اللازمة لتحليل السلاسل الضخمة من أجل تشخيص وعلاج أنواع مختلفة من السرطان، مثل سرطان الثدي، مما يؤثر على معدل الوفيات الناجمة عن السرطان ويحد من فعالية علاجات السرطان.

أوزفالدو إنريكي فوميرو، هو مريض تم تشخيص إصابته بتمدد الأوعية الدموية في الأبهر البطني، وينتظر إجراء عملية جراحية. وقد تكون عواقب عدم إجراء الجراحة مميتة. وجرى تأجيل العملية بينما تُبذل الجهود للحصول على الجهاز التعويضي الشرياني اللازم، الذي ينتَج في الولايات المتحدة.

وفي حزيران/يونيه 2024، اضطر أحد موردي شركة ميديكوبا (Medicuba) إلى طلب ترخيص من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية لتصدير آلات الكوبالت وضواغط الهواء وقطع الغيار المستخدمة في علاج مرضى السرطان. وتماشيًا مع سياسة الإبادة الجماعية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة، وبعد مرور عام على تقديم الطلب، لم يصلنا رد من المكتب حتى الآن.

وقد جعل ذلك دخول هذه الموارد الأساسية إلى البلد أمرا مستحيلا، مما أدى إلى تأخير تقديم العلاج المناسب لمرضى السرطان ومنع المرضى الذين هم في مرحلة متقدمة من المرض من التمتع بنوعية حياة أفضل.

ويؤثر الحصار المفروض على كوبا أيضًا على خدمات المساعدة على الإنجاب في نظام الصحة العامة الكوبي. فهو يعيق شراء المواد التي تستخدم لمرة واحدة والأدوية والكواشف ووسائط زراعة الأجنة، مما يعني أنه لا يمكن إتمام العدد المطلوب من دورات الإخصاب في المختبر بما يتماشى مع احتياجات مرضانا. ليديا روزاليا دي لا فوينتي بيريز وميخائيل تشاكون دي أرماس هما زوجان من بين العديد من الأزواج الكوبيين الذين لم يتمكنوا من تحقيق حلمهم في الحمل، حيث تأخرت العمليات التي يجب أن يخضعوا لها، على الرغم من الجهود الكبيرة التي يبذلها نظامنا الصحي، بسبب عدم توفر هذه المواد في الوقت المناسب.

وتحظر المعاهد الوطنية الأمريكية لشؤون الصحة على العلماء من كوبا وخمسة بلدان أخرى من ”البلدان المثيرة للقلق“ الوصول إلى 21 قاعدة بيانات طبية حيوية، تحتوي على معلومات عن التباين الجيني

وحالات السرطان والأمراض العصبية التنكسية وغيرها. ثم إن القرار الذي اتخذته إدارة الرئيس دونالد ترامب في 2 نيسان/أبريل، والذي يصعّد الجهود المبذولة منذ أمد طويل لمنع وصول جهات أجنبية إلى بيانات تعتبر حساسة، يوقف مشاريع تنطوي على قواعد بيانات تشمل متعاونين في البلدان المذكورة أعلاه.

ولا يؤثر الحصار على الشعب الكوبي فحسب، بل على الشعب الأمريكي أيضًا. وتواصل مجموعة الأعمال Labiofam تصدير Vidatox 30CH، وهو منتج المعالجة المثلية الذي يحظى بشعبية كبيرة ويستخدم كعلاج مكمل لأدوية السرطان، إلى مختلف البلدان في جميع أنحاء العالم. وتحتل الولايات المتحدة المرتبة الثالثة من حيث الإصابة بالسرطان (بالأرقام المطلقة لكلا الجنسين)(2)؛ ويمكن أن تزيد التكلفة السنوية للعلاج الفردي في الولايات المتحدة عن 000 100 دولار. ولو لم يكن الحصار موجودًا، لكان بإمكان المرضى في الولايات المتحدة الحصول على هذا المنتج، مما يدر دخلاً يقدر بـ 1,4 مليون دولار لكوبا.

ولا يسمح الحصار باستخدام منتجات كوبية أخرى على المرضى في الولايات المتحدة، مثل هيبربروت – بي (Heberprot-P)، وهو علاج فعال مثبت الفعالية لقرحة القدم المرتبطة بالسكري. ويقلل هذا الدواء من عدد حالات البتر المرتبطة بداء السكري، وسيكون له أثر مباشر على الصحة إذا ما استخدم في أي بلد. وتشير التقديرات إلى أن أكثر من مليون أمريكي يعانون من هذا المرض كل عام، ويصاب 000 500 منهم بقرح معقدة يمكن علاجها باستخدام هيبربروت – بي لو لم يكن الحصار موجودًا.

وبالإضافة إلى ذلك، أعربت شركات أمريكية عن اهتمامها بالحصول على عقار بروكتوكيناسا (Proctokinasa) الكوبي لعلاج مرض البواسير الحادة. وتشير التقديرات إلى أن 10 ملايين أمريكي يعانون كل عام من هذا المرض، ويحتاج 1,5 مليون من بين هؤلاء الـ 10 ملايين إلى جراحة. ولو لم يكن الحصار موجودًا، لكان الدواء أفاد هؤلاء المرضى، مما يجنبهم الإجراءات الجراحية الباضعة مثل استئصال الصمة.

وكما لو أن ذلك لم يكن كافياً، تلاحق حكومة الولايات المتحدة أيضاً التعاون الطبي الدولي الذي تجريه كوبا، وتوجه لها اتهامات تعسفية بالاتجار بالبشر لا أساس لها من الصحة. إن مثل هذا الافتراء هو محاولة لتشويه سمعة هذا العمل المشرف الإيثاري ومنع تدفق الموارد المشروعة من خلال التعاون في شكل ”التعويض بالمساعدة التقنية“، في إطار خطط تدعمها الأمم المتحدة وتتماشى تمامًا مع المعايير الدولية في مجال التعاون بين بلدان الجنوب.

وهناك ارتفاع كبير في مستوى المضايقات التي يمارسها مسؤولو الولايات المتحدة في مختلف البلدان تجاه الألوية الطبية الكوبية والكيانات المتعاونة والوزراء والسلطات الصحية في تلك البلدان. وما تقوم به من عرقلة لاتفاقات التعاون الطبي الدولية وغيرها من الاتفاقات هو جزء من خطة قسرية تهدف إلى منع تدفق الدخل الأساسي لتلبية الاحتياجات المتزايدة للسكان، وتسبب في خسائر تقدر بـ 838 249 3 دولارا.

وأدى كذلك الحصار الاقتصادي على إمكانية الحصول على العملات الأجنبية والإمدادات والمواد الخام والأسمدة والآلات والوقود والمواد الكيميائية والتقنيات إلى انخفاض كبير في الإنتاج الغذائي. وبالإضافة إلى ذلك، وبسبب استحالة التعاقد مع عدد كبير من شركات الشحن، تعذر وصول الإمدادات المدفوع ثمنها بالفعل إلى داخل البلد.

(2) International Agency for Research on Cancer. Global Cancer Observatory: Cancer Today (version 1.1) (Lyon, France, 2024). متاح على الرابط https://gco.iarc.who.int/today.

ويساهم كل ذلك في نقص الآلات الزراعية والأعلاف الحيوانية، ونقص قطع الآلات، بما في ذلك قطع الغيار، الخاصة بالمعدات والصناعة، مما يعيق إمداد النظام الزراعي، ويحول دون تلبية الطلب، سواء في السوق المحلية أو في التجارة الخارجية. وفي الفترة من آذار/مارس 2024 إلى شباط/فبراير 2025، بلغت الخسائر في هذا القطاع 900 981 51 دولار.

وترد أدناه الخسائر الرئيسية في القطاع.

- كان مستوى الإمدادات بالجملة خلال الفترة قيد الاستعراض غير كافٍ، واستمر فيها النقص في المنتجات في سوق التجزئة، مما تسبب في تقلبات في توافر الإمدادات الأساسية في السلة القياسية للأسرة وتعطيل توصيلها إلى السكان. وفي عام 2024، لم يكن من الممكن توصيل مجموعة من المنتجات إلى السكان كما هو مقرر، مع انخفاض ملحوظ، مقارنة بعام 2023، في الفاصوليا والسكر والقهوة والزيت والحليب المجفف ولبن الصويا ومنتجات اللحوم والدجاج ولحم البقر والوقود المنزلي (الفحم والغاز الطبيعي)، وكذلك المنتجات المخصصة للاستهلاك كجزء من نظام غذائي موصوف طبيًا (أعطيت الأولوية للمنتجات المخصصة للأطفال المصابين بأمراض مزمنة والنساء الحوامل). وقد كان لنقص التمويل الناتج عن الهجوم على مصادر دخل الاقتصاد الكوبي وتأخر وصول المواد الخام المستوردة أثر خطير على هذا الوضع.

- أدى نقص التمويل بالعملة الأجنبية القابلة للتحويل، وانخفاض الصادرات، والاضطهاد المالي الواضح الناتج عن أثر الحصار، إلى تراجع توافر المصادر الرئيسية للمواد الخام، التي تشمل المنتجات الزراعية والحليب والفواكه لصناعة التعليب ولحوم الأبقار والخنزير؛ والواردات، مثل الحليب المجفف والقمح، وهي مواد تعتبر ضرورية لتلبية احتياجات السكان.

- من الصعب استئجار سفن لنقل القمح إلى البلد، على الرغم من توافر التمويل اللازم لذلك. وقد أثر ذلك بشكل كبير على دورة إنتاج الخبز المخصص للاستهلاك اليومي للسكان.

- يحتاج البلد إلى 800 1 طن من الحليب المجفف شهريًا لضمان الغذاء للأطفال والنظم الغذائية الخاصة والحوامل، وذلك لسلة منتجات الأسرة وحدها. وهذا يمثل تكلفة قدرها 8,5 ملايين دولار شهرياً. وعلى الرغم من ضمان الغذاء للأطفال حتى سن الثانية، وهي فئة عمرية ذات أولوية، لم يكن من الممكن ضمان الحليب المجفف لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و 6 سنوات في المقاطعات التي يورد إليها هذا المنتج.

- بما أن الطن الواحد من النفط يكلف حوالي 829 1 دولارا، فإن إمداد جميع السكان الكوبيين بالنفط يتطلب 4 ملايين دولار شهرياً. ولم يكن بالإمكان ضمان إيصال النفط لمدة خمسة أشهر خلال الفترة قيد الاستعراض.

- واجهت شركة برافو لمنتجات اللحوم خسائر تقدر بـــ 900 905 دولار نتيجة عدم قدرتها على الحصول على المواد الخام من سوق الولايات المتحدة. وكان بإمكان الشركة بهذا المبلغ شراء 500 1 طن إضافي من اللحوم النيئة وإنتاج 800 2 طن من المنتج النهائي.

- لا يمكن للمركز الوطني للصحة الحيوانية الحصول على المواد الخام أو اللوازم أو المواد الضرورية لإنتاج اللقاحات والأدوية والمنتجات البيطرية الأخرى، كما لا يمكنه بيع اللقاحات الكوبية في سوق الولايات المتحدة أو في بلدان ثالثة فيها استثمارات أمريكية.

- لم يكن من الممكن الحصول في الوقت المناسب على الأدوية اللازمة لحماية صحة الدواجن، مما تسبب في خسائر في الثروة الحيوانية. وبالإضافة إلى ذلك، تم تعليق استيراد معدات تربية الدواجن التي كان من الممكن استخدامها لزيادة القدرة على تربية الدواجن لاستهلاك السكان.

- نظرًا لنقص التمويل الناجم عن الحصار، لم يتم شراء ما يقرب من 000 337 طن من الذرة و 300 120 طن من فول الصويا لإنتاج علف الحيوانات. ونتيجة لذلك، لم يكن من الممكن إنتاج ما يكفي من البيض لتوزيعه على السكان في السلة القياسية للأسرة.

- لو لم يكن هناك حصار، لكان من الممكن الحصول على أفضل جينات الدواجن المتوفرة في الولايات المتحدة وزيادة إنتاج البيض الطازج للاستهلاك المحلي والفائض للتصدير، وهي استراتيجية تقوضها أيضًا ندرة الغذاء والتكنولوجيا الحديثة.

- انخفض إنتاج لحم الخنزير في عام 2024 بشكل كبير؛ ولم يبلغ سوى 53 في المائة من مستويات عام 2023. وأثر عدم القدرة على استيراد الأعلاف والإمدادات اللازمة للأمن الحيوي في منشآت تربية الخنازير على إمدادات لحم الخنزير في هذا القطاع، مما تسبب في نقص فيها وزيادة أسعار لحم الخنزير ومنتجاته.

- تمنع التدابير التقييدية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة دخول مشروب الرُم الكحولي والتبغ الكوبيين إلى سوق الولايات المتحدة. وتقدر الخسائر الناتجة عن ذلك بمبلغ 100 511 19 دولار، وهو مبلغ كان من الممكن استثماره في شراء المواد الغذائية والأدوية وتحسين البنية التحتية الصناعية والاجتماعية.

وترتبط أوجه القصور الرئيسية التي يواجهها البلد في الحصول على السلع بعدم الوفاء بخطط الاستيراد بسبب نقص التمويل اللازم للمدفوعات، وعدم كفاية فرص الحصول على الائتمان، وزيادة تكلفة المنتجات والخدمات، وارتفاع تكاليف الشحن، والتأخير في وصول السلع.

وعلى الرغم من وجود بعض الاستثناءات من الحصار، مثل البيع المحدود للدجاج وعدد قليل من المنتجات الأخرى، فهذه العمليات بعيدة كل البعد عن التجارة العادية. ونظرًا للإعانات الزراعية في الولايات المتحدة، فإن أسعار هذه المنتجات أقل مما هي عليه في الأسواق الأخرى؛ ونتيجة لذلك، تختار كوبا شراء بعض الأطعمة من الولايات المتحدة. ومع ذلك، فإن هذه المشتريات تتم بشروط صارمة: فهي تتطلب تراخيص محددة من وزارة التجارة، ويجب أن تُدفع نقداً ومقدماً، دون إمكانية اللجوء إلى التمويل أو الائتمان، خلافاً للممارسات التجارية الحديثة. وعلاوة على ذلك، لا يجوز نقل البضائع إلا بسفن الولايات المتحدة، التي يُسمح لها بالقيام برحلات في اتجاه واحد فقط. وهذا يزيد من تكلفة الشحن بشكل كبير.

وتعيق هذه القيود ما يسمى بالتجارة بين الولايات المتحدة وكوبا وتبرز الحصار المفروض. والغرض الوحيد من هذه التدابير هو منع وتثبيط أي نوع من الأعمال التجارية مع كوبا، وبالتالي الحد من قدرتها على التجارة بحرية، وإحداث آثار سلبية على اقتصادها.

وإجمالاً، بلغت الأضرار التي لحقت بالقطاع الزراعي خلال الفترة 224 316 932 دولارا.

ويترك الحصـــار الذي تفرضـــه حكومة الولايات المتحدة أثرا عميقا ومتعدد الأوجه على إنتاج المواد التعليمية في كوبا، ويؤثر بشدة على جودة النظام التعليمي وتطويره على جميع المستويات. وشهدت الفترة قيد الاســـتعراض قيودا على العمليات التجارية، والحد من إمكانية الحصـــول على الائتمان الدولي لشـــراء المواد الخام والموارد الأخرى المســـتخدمة في إنتاج المواد التعليمية. ويقدر أثر الحصـــــار على القطاع خلال هذه الفترة بمبلغ 200 771 89 دولار.

وقالت ليسـاندرا غويرا سـوسـا، من مدرسـة العمال الريفيين 30 Aniversario de la Batalla de Guisa، في بلدية بايامو بمقاطعة غرانما، إنه نتيجة لسياسة الحصار، ”لدينا مواد دراسية أساسية محدودة لتعليم اللغة، مثل الكتب المدرسية وكتب العمل والقواميس المتخصصة والخرائط والمختبرات وغيرها من الأشياء. وليس هناك أيضـا معدات تقنية كافية، مثل أجهزة الحاسوب والتلفاز وقطع الغيار، لضـمان جودة التعليم. وفي بعض الأحيان، يتم حجب منصة التواصل على الموقع الشبكي للقطاع ولا يمكننا مشاركة الإنجازات“.

وهذه الآثار ملموســـة في جميع أنحاء البلد ولها تأثير على شـــراء المواد وقطع الغيار وغيرها وغيرها من المواد اللازمة لإنتاج أقلام الرصاص وأوراق الملاحظات والدفاتر وأدوات الرسم والطلاء واللوازم الفنية والورق والمراحيض والأقلام وغيرها من المواد ذات الصـلة بالتعليم في كوبا، ويقدر أثرها بـــــ 004 932 33 بيزو كوبي. وفي عام 2024، لم يكن بالإمكان إنتاج 300 147 2 نسخة من المواد التعليمية للعام الدراسي.

يويلاندي أرغوتي رودريغيز شـاب كوبي يبلغ من العمر 15 عاماً ويسـتخدم أداة السـمع المزروعة. وتمنعه القيود التي يفرضـها الحصـار من الحصـول على ملحقات للأجهزة الطبية التي يسـتخدمها، ويضـطر إلى استخدام قراءة الشفاه كبديل للتواصل وفي عملية التعليم والتعلم.

وبالإضـافة إلى ذلك، لم يتمكن 940 طالبًا من الصم أو ضـعاف السمع من الحصول على الرعاية الكافية بسبب عدم القدرة على الحصـول، من سوق الولايات المتحدة، على التكنولوجيا المساعدة والتعويضـية للعلاجات المتخصـصـة، وأداة السـمع المزروعة، والمعدات، بما في ذلك تحسـين مكاتب التحفيز السـمعي، والمعينات السمعية. وينطوي الحصول عليها من أسواق أبعد على تكاليف أعلى، مما يعني أنه يمكن استيراد معدات أقل، وبالتالي يتأثر عدد الطلاب الذين يتلقون الرعاية.

وبالإضافة إلى هذه القيود، يتأثر القطاع بالطرق التالية:

- من بين ما مجموعه 093 1 مؤسـسـة للأطفال، أغلقت 35 مؤسـسـة منها بسـبب مشـاكل متعلقة بالبناء. وأعاقت ندرة التمويل الناجمة عن الأثر السـلبي للحصـار على مصـادر إيرادات البلد حل هذه المشكلة على وجه السرعة.

- لا يزال هناك نقص في الألعاب والمواد التربوية الخاصة بالتعليم في مرحلة الطفولة المبكرة، مما يعيق تقديم الأنشطة التعليمية لتعزيز تنمية المهارات. ولولا الحصـار، لأمكن أن يستفيد 035 67 طفلا من مختلف الفئات العمرية من هذه المواد.

- يتطلب تعليم الأطفال والمراهقين الذين يعانون من ضـعف البصر 63 آلة براي و 20 طابعة براي؛ ولا يوجد حاليًا سـوى ثلاث طابعات من هذا النوع. وأعاقت الصـعوبات في الحصـول على التمويل شراء هذه الوسائل الأساسية لتعليم الطلاب في عام 2024.

- لتلبية احتياجات الأطفال ذوي الإعاقات الحركية والسمعية، يجب الحصول على 538 كرسيا متحركا كهربائيا وعاديا و 107 1 من الأجهزة التعويضية السمعية. وفي الوقت نفسه، يوجد حاليًا في المحافظات 16 مقياسا للسمع في حالة متدهورة، مما يحد من التحفيز السمعي المتاح لأكثر من 300 طالب في مؤسسات التعليم الخاص و 800 طالب في المؤسسات التقليدية. وتصل تكلفة الآثار الضارة لهذا الوضع إلى 548,35 295 دولارا.

- التبادل الأكاديمي محدود، والمعلمون والمتخصصون والطلاب الكوبيون غير قادرين على المشاركة في الفعاليات الشخصية والافتراضية. كما أن عدم القدرة على إجراء المعاملات بدولار الولايات المتحدة، ورفض منح التأشيرات لحضور الفعاليات، وحظر الوصول إلى المنصات الافتراضية، مثل Zoom وCisco Webex و Interprefy، تعيق تدريب أعضاء هيئة التدريس والطلاب وبناء قدراتهم.

- قررت جامعة "مارثا أبرو" المركزية "Martha Abreu" دي لاس فياس أن هناك ما لا يقل عن ثلاث فعاليات افتراضية أسبوعياً لا يمكنها المشاركة فيها بسبب عدم إمكانية الوصول إلى المنصات الشبكية. وفي كانون الثاني/يناير 2025، استقبلت هذه الجامعة وفداً من أساتذة كلية قرطاج "Carthage College" من الولايات المتحدة بهدف إقامة تعاون. ومع ذلك، لا يمكن التوقيع على مشروع مذكرة التفاهم قبل أن يقوم النظير الأمريكي بتقييم التدابير والإجراءات العقابية المحتملة التي يمكن أن تنجم عن هذا التعاون. وهذا مثال واضح على الأثر الرادع للحصار.

وبلغ الأثر على الرياضة خلال الفترة قيد الاستعراض 091 114 4 دولارا. وفي مجال الرياضة، زادت القيود والتكاليف على شراء المعدات والمنسوجات والأحذية والموارد التقنية والتعليمية والأجهزة التكنولوجية، في جملة مواد تعد الولايات المتحدة المنتج الرئيسي لها. وبسبب الاضطرار إلى الحصول على تلك المنتجات من بلدان ثالثة، تزداد النفقات بأكثر من 50 في المائة.

وتتعلق الآثار الرئيسية التي أبلغ عنها في هذا المجال بالعقبات التي تحول دون تلقي المدفوعات مقابل الخدمات المهنية المقدمة في الخارج وفي كوبا. وقد تجلى ذلك في حظر إصدار مدفوعات إلى كوبا أو الملاحقة المالية بسبب الدخل المكتسب من المشاركة في الأحداث الرياضية والتحكيم وسداد قيمة التذاكر والجوائز التي يفوز بها الرياضيون الكوبيون، وكذلك تصدير الخدمات الرياضية.

وتتفاقم المشكلة بسبب الأساليب الجديدة التي تعيق العمليات المصرفية، مثل طلب مستندات إضافية لتنفيذ المعاملات، مما يتسبب في تأخير وإعاقة تجهيز المدفوعات مقابل الخدمات.

وفي هذا الصدد، ازداد عدد العقبات التي تحول دون تسديد المدفوعات للاتحادات الرياضية الكوبية لقاء توظيف الرياضيين الكوبيين في الخارج. فعلى سبيل المثال، لا يمكن تحويل الأموال التي يحتفظ بها حاليًا فريق البيسبول الياباني نادي نيبون – هام إلى كوبا. وكان لا بد من استخدام الأموال في اليابان واستُخدمت لشراء كرات للأطفال، مما أدى إلى ارتفاع الأسعار بسبب تكاليف النقل. ولو كان بالإمكان إرسال الأموال إلى كوبا، لأمكن أن تتم عملية الشراء في بنما، مع توفير 50 في المائة. وكان من الممكن شراء 948 كرة أخرى باستخدام الأموال التي دفعت لتكاليف الشحن.

وكوبا عضو في الوكالة العالمية لمكافحة المنشطات، وعليها بالتالي أن تدفع اشتراكات سنوية. وفي العام الماضي، قامت الدولة بالدفع في شباط/فبراير، ولكن فيما يتعلق بدفعة تشرين الثاني/نوفمبر، أشار

المصـرف المركزي الكوبي إلى أن المعاملة قد رُدت إلى مصـدرها بسـبب السـياسـات الداخلية للمصـرف المسـتفيد. وحتى الآن، لم يكن من الممكن دفع اشـتراكات عامي 2024 و 2025، وهو ما قد يمنع كوبا من المشاركة في فعاليات دولية أو إقامة فعاليات في البلد إذا استمر الوضع على ما هو عليه.

وكما هو الحال في السـنوات السـابقة، اتسـمت الفترة قيد الاسـتعراض بعدم إصـدار مدفوعات لقاء توظيف الرياضـيين الكوبيين من قبل مختلف الأندية، بسـبب رفض المؤسـسـات المصـرفية والمالية الأجنبية إجراء معاملات مع مصرف Banco Financiero Internacional الكوبي.

وفي أوائل عام 2025، رفضت الإدارة الأمريكية الحالية منح تأشيرات دخول لفريق كرة السلة الذي كان من المقرر أن يشـارك في بطولة تأهيلية في بورتوريكو. وقد اسـتمرت مثل هذه الإجراءات، إلى جانب الضوابط المفرطة التي تفرضـها سلطات الهجرة والجمارك في الولايات المتحدة على وفودنا وحملات التشهير على وسـائل التواصـل الاجتماعي التي تهدف إلى منع كوبا من اسـتضـافة الفعاليات، وتسـببت في خسـائر كبيرة.

وفي حزيران/يونيه 2025، رفضـت حكومة الولايات المتحدة منح تأشـيرات دخول لأعضـاء الوفد الذي كان من المقرر أن يمثل كوبا في بطولة اتحاد أمريكا الشـمالية والوسـطى والكاريبي للكرة الطائرة للفرق الأربعة النهائية للسـيدات التي سـتقام في بورتوريكو. إن هذا النهج، الذي يتعارض مع الالتزامات المتأصـلة في المسؤولية التي تتحملها البلدان المضيفة للأحداث الرياضية الدولية، يعيق مشاركة كوبا في مسابقة تشكل جزءاً من الطريق نحو التأهل لدورة ألعاب أمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي 2026 في سانتو دومينغو وإحراز النقاط في التصنيفات على صعيد الاتحاد والصعيد العالمي.

وهذا موقف مجحف وتمييزي يتعارض مع مبادئ الرياضـة و "اللعب النظيف"، ويضـاف إلى المعاملة التي تعرضت لها وفود من تخصصات أخرى حتى الآن هذا العام.

إن رفض منح تأشـيرات لفريق الكرة اللينة للفتيات الكوبيات في تموز/يوليه 2025، دون مبرر وجيه، هو مثال آخر على الهجمة الحالية التي تشـنها حكومة الولايات المتحدة ضـد كوبا. وهكذا حُرم نادي الشـباب الكوبي من المشـاركة في البطولة العالمية للكرة اللينة. وقد جعل هذا القرار الذي يتنافى مع الروح الرياضية الدولية من حلم هؤلاء الفتيات ضحية أخرى للحصار والكراهية من جانب حكومة الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بالثقافة، يحد الحصـار بشـكل كبير من الترويج للمواهب الكوبية ونشـرها وتسـويقها ويجعل من الصعب تحديد الأسواق المتخصصـة والفرص التجارية. ويخفض ذلك من أسعار المبيعات ويحد من إمكانية وصـول الجمهور في جميع القارات إلى فننا والاستمتاع به. وبالنسبة للفترة قيد الاستعراض، يبلغ الأثر الكمي في هذا القطاع 600 095 195 دولار.

ويحد الحصـار من إمكانية الوصـول إلى تقنيات إنتاج الكتب الرقمية، مما يعيق ترويجها وبيعها نظرًا لأن العديد من المنصات الرقمية لا يمكن استخدامها داخل البلد، ويمكن أن تخضع المتاجر الإلكترونية التي تقيم علاقات تعاقدية مباشرة مع شركة كوبية للعقوبات.

وتتأثر فرق الأوركسترا والموسيقى الكوبية بشكل مباشر بالحصار لأنه يمنعها من الوصـول إلى سـوق الولايات المتحدة. ولولا الحصـار، لكان بإمكان 10 فرق أوركسـترا كوبية على الأقل القيام بجولة في الولايات المتحدة سنوياً، بما يدر عائدات تبلغ حوالي 3 ملايين دولار.

ويؤدي تطبيق الحصـــار خارج الحدود الإقليمية إلى إعاقة دفع الإتاوات بين وكالة حقوق التأليف والنشر الموسيقي الكوبية والشركات الأجنبية، حيث رفضت مؤسسات مصرفية في مختلف البلدان تجهيز المعاملات المالية مع مصرف Banco Financiero Internacional الكوبي.

ولا تستطيع شركة التسجيلات والنشر الموسيقية Empresa de Grabaciones y Ediciones Musicales de Cuba بيع منتجاتها مباشرة في سوق الولايات المتحدة. وتعتمد على وسطاء موجودين في الولايات المتحدة أو في بلدان ثالثة. وبالإضافة إلى ذلك، تتعرض الحسابات المصرفية للشركة وشركاؤها المحتملون في ذلك البلد للملاحقة المستمرة، مما يضطر الشركة إلى استخدام وسطاء في بلدان ثالثة. ويؤدي ذلك إلى زيادة التكاليف وتأخير المفاوضات.

ويواجه الفنانون الكوبيون صعوبات في الحصول على تأشيرات الدخول والمشاركة في الفعاليات الدولية، مثل حفل توزيع جوائز غرامي اللاتينية وغيرها من المهرجانات الموسيقية في الولايات المتحدة. وفي عام 2024، لم يتمكنوا من المشـاركة في كبرى المسـابقات، مما أثر على مسـيرتهم المهنية واسـتعراض مواهبهم.

ونظرًا لنقص المواد الخام، تراكمت كمية كبيرة من العناوين غير المطبوعة، تقدر بحوالي 950 عنوانًا. وترتب على ذلك تكلفة ثقافية وعلمية لا تُحصى بسبب عدم القدرة على وضع خطط للنشر من عام 2020 إلى عام 2024. وبالإضافة إلى ذلك، يبلغ متوسط قيمة الخسارة في المبيعات بسبب هذا الوضع حوالي 833 770 3 دولارا.

وهناك موردون يجري التعامل معهم منذ أمد طويل في حافظة المعهد الكوبي للفنون والصـناعة السينمائية لا يقبلون الآن سوى بطاقات الائتمان المعتمدة من المؤسسات المصرفية الأجنبية كوسيلة للدفع. وتضيف التكلفة التي يتحملونها نتيجة للمخاطر القطرية إلى أسعار الواردات مبلغا إضافيا يصل إلى 50 في المائة لمجرد إجراء المعاملات التجارية مع كوبا.

وفي عام 2023، أبرمت الوكالة الأدبية Agencia Literaria Latinoamericana، وهي جزء من معهد الكتاب الكوبي، عقدًا مع شركة البث المكسيكية تيليفيسا (Televisa) لإصدار جديد عن الفيلم المقتبس عن عمل للمؤلف فيليكس ب. كانييه (Félix B. Caignet) بعنوان ”Morir por Vivir“. ومع ذلك، اندمجت شـركة تيليفيسـا فيما بعد مع شـبكة التلفزيون الأمريكية يونيفيجن (Univision)، التي لا تستطيع إصدار مدفوعات للوكالة الكوبية. ونتيجة لذلك، لا يزال الدفع معلقًا.

وأبرمت وكالة يوني جابان (UniJapan) اليابانية عقدًا لنشر مجموعة القصص القصيرة الكاملة للمؤلف الكوبي الشهير فيرجيليو بينيرا. وفي شباط/فبراير من هذا العام، أبلغت أنه لم يكن من الممكن سداد المبلغ بسبب القيود المالية المفروضة على كوبا. وكان العقد بقيمة 916 2 دولارا، ولا يزال سداده معلقًا.

أما موقع سـبوتيفاي الذي يسـتحوذ على 80 في المائة من مواد البث التي تولدها مجموعة التسجيلات الكوبية وهو المنصة الرئيسية لاستهلاك الموسيقى، فلا يمكن الوصول إليه في كوبا من حيث رصد عملياته وإنشاء ملفات تعريفية للفنانين الكوبيين، مما يؤثر على الترويج الدولي للثقافة الكوبية.

2-2 أثر الحصار على التنمية الاقتصادية والتجارة والتمويل

أصبحت التنمية الاقتصادية في كوبا في عام 2024 أكثر تعقيدًا نتيجة للأثر الناتج عن تصعيد التدابير التي تشكل الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة. وانكمش الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,1 في المائة في عام 2024.

ولو لم تكن سياسة الإبادة الجماعية هذه موجودة، لكان نمو الناتج المحلي الإجمالي لذلك العام بالأسعار الجارية أعلى من الرقم المذكور بأكثر من 9,2 نقاط مئوية. وانكمش الاقتصاد في عام 2024، مع انخفاض تراكمي بنسبة 11 في المائة منذ عام 2018.

وفي نهاية عام 2024، بلغت الصادرات 000 000 639 9 دولار، وهو ما يمثل 92,5 في المائة من الهدف المحدد بالنسبة للسلع و 101,6 في المائة من الهدف المحدد بالنسبة للخدمات. وعلى الرغم من ذلك، كان إجمالي الصادرات أقل من المبلغ المتوقع بمقدار 770 مليون دولار. وبالإضافة إلى أن الإيرادات الاقتصادية كانت أقل من المبلغ المتوقع بـــ 900 مليون دولار، تعرض الاقتصاد الكوبي لضغوط أكبر من السنوات السابقة.

وبلغ إجمالي ما وصل من الواردات، التي تتكون في الغالب من الوقود والغذاء والأدوية والمستلزمات الطبية، 82,4 في المائة فقط من الكمية المقررة في عام 2024. وأفادت تقارير عن استمرار الانخفاضات في قطاعات رئيسية، مثل إنتاج الأغذية، حيث تتكون السلة القياسية للأسرة حاليًا من منتجات مستوردة بنسبة 100 في المائة.

وواجهت كوبا وضعًا حرجًا منذ نهاية عام 2023، عندما خسرت إمدادات مستقرة من مختلف أشكال الوقود. وفي عام 2024، وتحديدا في النصف الثاني، حدثت أزمة حادة في توليد الكهرباء نتيجة تعطل المعدات وتأثير إعصارين ونقص الوقود، وخاصةً الديزل، حيث بلغت الخسائر ما بين 400 1 و 500 1 ميغاواط يومياً، بما في ذلك ثلاثة أعطال كاملة في نظام الطاقة الكهربائية الوطني بين تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024. وكان لهذا الوضع تأثير ملحوظ على الاقتصاد والسكان في كوبا.

ومن شأن إزالة التكاليف المترتبة على الحصار أن تعزز قدرة البلد على الدفع وأن توفر له مصدر تمويل إضافيا مهما ومستمرا يُنعش البرامج الاستثمارية المتصلة بالقطاعات الاستراتيجية المحددة في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030. وهذا من شأنه أن يخلق الظروف اللازمة لتحقيق النمو المستدام تدريجيًا. وتمثل سياسة الحصار أهم عقبة تعيق تنمية الاقتصاد الكوبي.

وأدى إدراج كوبا في القائمة الانفرادية للدول التي يُزعم أنها راعية للإرهاب إلى ارتفاع التكاليف بالنسبة للمؤسسات التجارية التي لديها استثمارات أجنبية، وكذلك إلى إلغاء المعاملات التجارية وأنشطة التعاون والمشاريع الاستثمارية التي كانت في مراحل مختلفة من التنفيذ.

وكان للقيود الصارمة المفروضة على القطاعات الاجتماعية والاقتصادية في كوبا عواقب وخيمة، بما في ذلك على برامج الأمم المتحدة في كوبا، ولا سيما فيما يتعلق بالحصول على التمويل، بما في ذلك التمويل لأغراض التنمية، فضلا عن ارتفاع تكاليف التشغيل ومحدودية فرص الحصول على السلع والخدمات ومنصات تكنولوجيا المعلومات والتكنولوجيات المسجلة في الولايات المتحدة، والخدمات المالية من مصارف الولايات المتحدة.

وعلاوة على ذلك، يحظر الحصار على سفن شركات الشحن التابعة لبلدان أخرى الرسو في الموانئ الأمريكية لمدة ستة أشهر بعد رسوها في أحد موانئ كوبا. ويترتب على هذا الحكم أن يتحمل بلدنا تكلفة إضافية كبيرة للنقل البحري والتجارة الخارجية، كما أنه يمثل إجراءً عدوانيًا ضد الأطراف الثالثة.

ويقدر أن الخسائر الناجمة عن تغيير المواقع الجغرافية للمبادلات التجارية إلى أسواق أبعد بين آذار/مارس 2024 وشباط/فبراير 2025 بلغت 000 700 212 1 دولار في المجمل.

وبالإضافة إلى ذلك، بلغت التكاليف المتعلقة بالشحن والتأمين والاستعانة بالوسطاء التجاريين، وما نتج عنها من زيادة في تكلفة السلع 000 100 127 1 دولار.

وتسببت آثار الحصار على الإنتاج والخدمات بسبب عدم القدرة على الحصول على قطع الغيار والمواد الخام والمنتجات من سوق الولايات المتحدة، بمواصفات لا يمكن أن يفي بها الموردون الآخرون، في خسائر تصل إلى 000 800 880 دولار، وهو رقم أعلى بنسبة 80 في المائة من الرقم المسجل في الفترة السابقة.

وهناك أيضًا نظام بغرامات قاسية للتضييق على معاملات البلدان الثالثة مع كوبا، مما يجعل تجارتنا الخارجية أكثر تكلفة. وفي الفترة بين آذار/مارس 2024 وشباط/فبراير 2025، رفض 40 مصرفا أجنبيا (27 في أوروبا و 6 في الأمريكتين و 7 في بقية العالم) إجراء معاملات مع المصارف الكوبية لأسباب مختلفة، وشمل ذلك 140 معاملة.

وفي الفترة قيد الاستعراض، أثرت الملاحقة القضائية المستمرة من جانب حكومة الولايات المتحدة للمعاملات المالية التي تشمل كوبا على كل قطاع من قطاعات الاقتصاد تقريباً. وأدى الحصار إلى إنهاء وخرق العقود، وفقدان العلاقات مع كيانات مالية كانت تعمل تقليديًا مع كيانات كوبية، والديون، والتأخير في شحن واستلام الأموال والبضائع، من بين صعوبات أخرى.

وترفض العديد من الشركات من بلدان ثالثة كانت تصدر تقليدياً سلعاً ومواد ضرورية للاقتصاد الكوبي العمل كجهات موردة أو تواجه صعوبات إضافية في تمويل الصادرات إلى كوبا. ويكلف هذا الأثر الخارج عن الحدود الإقليمية عشرات الملايين من الدولارات ويؤدي إلى تأخر الإمدادات، ونقص في المواد الخام، وأضرار بالغة بالإنتاج الصناعي في البلد.

وأدى ذلك إلى إلحاق ضرر لا يوصف بالاقتصاد الكوبي، ولا سيما الأنشطة التجارية للشركات والعلاقات بين المصارف الكوبية والدولية.

وتشمل بعض الآثار الرئيسية لهذا الترهيب حظر تحويل الأموال بدولارات الولايات المتحدة أو غيرها من العملات الأخرى القابلة للتحويل بحرية؛ وإغلاق حسابات السفارات والشركات التي لها مصالح كوبية في الخارج؛ وإلغاء الخدمات المالية للشركات التي تربطها علاقات مع كوبا؛ ورفض تقديم تسهيلات ائتمانية أو تجهيز خطابات الاعتماد.

ويأتي ذلك نتيجة لآليات الرصد والمراقبة التي تفرضها الولايات المتحدة على النشاط المصرفي الدولي ونتيجة مباشرة للغرامات التي فُرضت على المصارف الأجنبية في السنوات الأخيرة وبلغت ملايين الدولارات.

وفي الوقت نفسه، أدّى التدخل في مصادر دخل البلاد من العملات الأجنبية إلى حرماننا من الموارد المالية الضرورية للحصول على الإمدادات الأساسية للشعب الكوبي.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، بلغ الأثر الذي سجلته المصارف الكوبية 000 500 169 دولار بسبب التقلبات الكبيرة في أسعار الصرف نتيجة استخدام عملات بلدان ثالثة، وحظر استخدام دولار الولايات المتحدة، والحاجة إلى تحديد سبل تضمن وصول التدفقات المالية إلى كوبا والوجهات الأخرى.

ويشهد ذلك على الأزمة المتفاقمة التي لا يزال يواجهها البلد، في بيئة معقدة للغاية تتسم بتراجع مستمر لنشاط التجارة الخارجية، مع تأثير بالغ على الحالة الاجتماعية والاقتصادية. وفي الوقت الراهن، لا توجد عملياً أي حسابات متبقية بدولارات الولايات المتحدة تحتفظ بها المصارف التجارية الكوبية في المصارف الأجنبية.

ولم تحصل كوبا إلا على تمويل خارجي محدود جدا تحكمه شروط شاقة جدا. ولا تزال الكيانات المصرفية والتجارية الكوبية تدفع أسعار فائدة أعلى من الأسعار السائدة في السوق بسبب تصنيف ”البلد من حيث المخاطر“ المطبق عليها. ويؤدي ذلك إلى تفاقم اختلالات الاقتصاد الكلي، وهو ما ينعكس في تضخم سنوي بنسبة 24,88 في المائة في عام 2024، مع تفاوت مستوياته حسب السوق (13,97 في المائة في القطاع الحكومي، و 82 في المائة في القطاع غير الحكومي، و 4,03 في المائة في القطاع الزراعي).

وتتأثر مستويات التضخم المرتفعة بإصدار الحكومة للعملة من أجل تمويل عجز الميزانية؛ وانكماش العرض، خصوصا في القطاع الحكومي؛ والتضخم المستورد بسبب ارتفاع الأسعار في السوق العالمية؛ وعلى وجه الخصوص، التدفق المحدود للعملات الأجنبية إلى البلد نتيجة تفاقم أثر الحصار.

وثمة عوامل مساهِمة أخرى، منها حملات المعلومات المضللة والتلاعب المالي باستخدام أدوات افتراضية مثل المنفذ الإخباري الإلكتروني ”إل توكي“ الذي يتلقى دعماً مالياً من صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية ووكالة الولايات المتحدة للإعلام العالمي. والهدف من ذلك هو تقويض أسعار الصرف في البلد، فتنخفض قيمة البيزو الكوبي مقابل دولار الولايات المتحدة، ويتسبب ذلك في عدم استقرار الأسعار وانخفاض القوة الشرائية للشعب وما ينتج عن ذلك من سخط اجتماعي.

وأدى نقص السلع والخدمات في الأسواق الرسمية ونمو السوق غير الرسمية وارتفاع الأسعار إلى تآكل القوة الشرائية للمرتبات والمعاشات التقاعدية.

وعلى الرغم من إرادة الحكومة القوية لإيجاد سبل للتخفيف من آثار الحصار، فالواقع الاقتصادي لا يزال سيئا. والسبب في عدم تقدّم الاقتصاد بسرعة وقوة أكبر هو عدم القدرة على تحقيق الإيرادات المتوقعة من الصادرات. ولهذا السبب وحده، تسبَّب الحصار في خسائر بلغت 000 000 608 2 دولار خلال الفترة قيد الاستعراض.

وظل الإضرار بقطاع السياحة من أولويات سياسة الحصار. فبالنسبة للفترة من آذار/مارس 2024 إلى شباط/فبراير 2025، تبلغ الخسائر في هذا القطاع في المجالات المتعلقة بالسفر والخدمات والعمليات والتأمين اللوجستي 469 791 528 2 دولارا.

وانخفض عدد زوار كوبا بنسبة 9,6 في المائة مقارنة بعام 2023. ويمثل 117 203 2 زائرا دوليا ما نسبته 71,07 في المائة من العدد المستهدف. وأسهم في هذا الحالة الأثرُ التراكمي للحصار، واستمرارُ

إدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وإبقاء حكومة الولايات المتحدة على قائمة الكيانات الكوبية الخاضعة للقيود، التي تشمل جميع المرافق الفندقية في البلد تقريبا. وفيما يتعلق بالصادرات، بلغت الخسائر في قطاع السياحة خلال الفترة قيد الاستعراض 000 600 114 1 دولار.

ومقارنة بعام 2023، انخفض عدد الزوار الوافدين من الولايات المتحدة بنسبة 11 في المائة. وأثّر على هذه الحالة الحظرُ المفروض على الإقامة في معظم الفنادق المدرجة على قائمة الكيانات المحظورة الخاصة بمكتب مراقبة الأصول الأجنبية، وكذلك الشروط التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة بشأن الاستعانة بمقدّمي الخدمات من القطاع الخاص ضمن فئة السفر.

وأدى قرار حكومة الولايات المتحدة بإلغاء التراخيص العامة للرحلات التعليمية الجماعية لأغراض التواصل بين الشعبين إلى زيادة القيود على تدفق الزوار من الولايات المتحدة. وكان المسافرون من الولايات المتحدة أصلا ملزمين بزيارة كوبا تحت رعاية منظمة أمريكية، الأمر الذي كان يثني الزوار من الولايات المتحدة عن القدوم إلى كوبا. وينطوي الإجراء الجديد على الإلغاء الكامل لخيار السفر في إطار هذه الفئة.

ولولا الحصار والحظر المفروض على سفر رعايا الولايات المتحدة إلى كوبا كسائحين، لكان البلد استقبل ما بين مليون ومليوني زائر من الولايات المتحدة سنويا، مما يسهم بمبلغ 390 826 410 2 دولارا في اقتصاد كوبا.

وقد أسهم تطبيق قانون هيلمز – بيرتون بشكل مباشر في إنهاء الصفقات التجارية والعقود المبرمة مع مشغلي الفنادق الأجانب، وأدى إلى فقدان اهتمام المشغلين من دول ثالثة بفرص الأعمال التجارية؛ وقد وجد 41 مشغلاً دولياً أنفسهم في هذه الحالة.

وأدى تقييدُ إمكانية وصول سفن شركات الرحلات السياحة البحرية المسجَّلة بالولايات المتحدة إلى الموانئ الكوبية، الذي تفاقم بفعل العقوبات والإجراءات القانونية المتخذة ضد الجهات التي شاركت في معاملات مع كوبا، إلى إعاقة التقدم في هذا القطاع. ونتيجة لذلك، امتنع نحو 000 800 زائر من الولايات المتحدة عن السفر إلى كوبا.

وكان لقرار حكومة الولايات المتحدة اشتراط الحصول على تأشيرة دخول من جانب أي شخص سافر إلى كوبا أو أي شخص يرغب في السفر من بلدنا، بمن في ذلك الأشخاص الذين يستخدمون النظام الإلكتروني للتصريح بالسفر، أثر سلبي على دخول الكوبيين المقيمين في الخارج وعلى دخول الزوار من البلدان الـ 42 المشارِكة في البرنامج إلى البلد. وأدى ذلك أيضا إلى ثني مواطني الولايات المتحدة عن السفر إلى كوبا.

ونتيجة للاضطهاد المالي الذي تمارسه حكومة الولايات المتحدة، رفض عدد متزايد من المصارف الأجنبية العمل مع كوبا، مما يؤدي إلى انخفاض كبير في المعاملات التجارية، وبالتالي، في بيع العروض السياحية. وشهدت مجموعة هافانا تور ((Havanatur، وهي مجموعة رائدة في ترويج المنتجات السياحية الكوبية وتسويقها، إغلاقا لحساباتها في الخارج، حيث بلغت خسائرها 900 180 2 دولار.

وتسبب بطء عمليات الدفع من جانب المصارف المستخدمة حاليًا في خسائر فادحة. وأدى عدم القدرة على استخدام دولار الولايات المتحدة إلى إجبار وكالات السفر على اللجوء إلى طرق تحويل شديدة المخاطر ومكلفة للغاية، وتنطوي في كثير من الأحيان على أكثر من ثلاث عمليات تحويل للعملة، مما يؤدي إلى خسائر كبيرة.

وأدّت القيود المفروضة على المعاملات التجارية مع كوبا إلى انخفاض فرص الاستثمار المحتملة في قطاع السياحة، مما أثر على تنمية الأعمال في شركة Empresa Extrahotelera Palmares وفي أربعة مشاريع قيد الإعداد تتيح فرصا للاستثمار الأجنبي. وبالنسبة لمشروع متنزه فاراديرو (Varadero) المائي، فإن نحو 30 من الشركات التي دُعيت للمشاركة إما لم تقبل أو لم تعد مهتمة.

وبالإضافة إلى ذلك، كانت هناك حملات إعلامية سياسية شرسة للتشكيك في جودة الخدمات السياحية وفي كوبا كوجهة آمنة.

ويتأثر قطاع التكنولوجيا الأحيائية أيضًا بالحصار. ويحظر قانون إحلال الديمقراطية في كوبا (قانون توريتشيلي) صراحةً بيع الإمدادات والمواد الخام اللازمة لصناعة التكنولوجيا الأحيائية إلى كوبا. وخلال الفترة قيد الاستعراض، بلغت الخسائر التي لحقت بهذا المجال نحو 055 270 129 1 دولارا، وكان ذلك في المقام الأول نتيجة لخسارة إيرادات التصدير الناجمة عن ضرورة اللجوء إلى شركاء تجاريين في مناطق أبعد، والخسائر النقدية.

وفي ما يخص معهد فينلي للقاحات (Finlay Vaccine Institute)، تسبب الحصار في صعوبات في 14 عملية تتعلق بالكواشف والمواد الخام والإمدادات. وكان لا بد من شراء معظم هذه المواد عن طريق أطراف أخرى، مما أدى إلى زيادات كبيرة في أسعار الوحدات وتكاليف الشحن.

ولم تتمكن مختبرات ميدسول (Laboratorios MedSol) من إنتاج كبسولات أوميبرازول وفلوكونازول وأوسيلتاميفير بسبب عطل في إحدى معداتها الألمانية الصنع، وهي جهاز تغليف هارو هوفليغر. وعلى الرغم من أن استيراد قطع الغيار والمساعدة الفنية كان يتم من خلال شركة فارما كوبا (FarmaCuba)، فإن الشركة المصنعة قررت في كانون الأول/ديسمبر 2024 وقف المفاوضات مع كوبا بسبب الحصار. وأدى ذلك إلى خسارة قدرها 272,99 020 1 دولارا وإلى الحد من توافر هذه الأدوية للشعب الكوبي.

ولم يتسن تنفيذ عملية تجارية لشراء أكياس لغسيل الكلى من الشركة الأرجنتينية التي كانت تعرف آنذاك باسم Compañía KAM Bag in Box Latam لأن الشركة لا يمكنها، نتيجة اندماجها مع كيان تابع للولايات المتحدة، إقامة علاقات تجارية مع المؤسسات الكوبية.

وأدى تشديد الحصار إلى استمرار الانطباع لدى شركات الولايات المتحدة بوجود مخاطر شديدة في ما يتعلق بالمفاوضات بشأن المنتج الكوبي Heberprot-P وبيعه في المستقبل، وهو الدواء الفريد من نوعه لعلاج قرحة القدم المرتبطة بالسكري وتقليل عدد عمليات البتر الناتجة عن تلك الحالة. ولو أمكن تصدير هذا المنتج إلى الولايات المتحدة، لكان بإمكان المرضى الحصول على هذا العلاج المبتكر، ولبلغت الإيرادات خلال الفترة التي يغطيها هذا التقرير نحو 90 مليون دولار.

وفي قطاع الطاقة والتعدين، بلغت الخسائر المقدرة خلال الفترة قيد الاستعراض 620 075 496 دولاراً. وأعلنت هيئة الكهرباء الوطنية Unión Nacional Eléctrica عن أكبر خسارة بلغت 500 345 279 دولار.

فقد أدى الحصار الاقتصادي إلى تفاقم القيود في ما يتعلق بالتمويل والحصول على القروض اللازمة لإصلاح محطات الطاقة الحرارية في البلد والحصول على ما يلزم من التقنيات والوقود لضمان توفير إمدادات مستقرة من الكهرباء للسكان والقطاعات الاستراتيجية للاقتصاد الوطني، وإنشاء قدرة إضافية لتوليد الكهرباء من مصادر الطاقة المتجددة التي من شأنها أن توفّر للجزيرة استقلالية أكبر في مجال الطاقة.

وأثّر الحصـــار على واردات صـــناعة النفط الكوبية. ففي عام 2024، بلغ متوســط تكلفة اســتيراد حاوية من الصــين يبلغ طولها 20 قدمًا 980 5 دولارا، ومن أوروبا 590 2 دولارا، ومن كندا 925 3 دولارا. ولو كانت الظروف عادية، لما تجاوزت التكلفة من هيوستن إلى ماريل مبلغا يتراوح بين 800 دولار و 000 1 دولار، حســب الوقت من العام. وبالتالي، فإن كوبا كانت ســتوفر تكاليف شــحن قدرها 298 014 1 دولارا في عام 2024 لو كان بإمكانها الحصول على النفط في الولايات المتحدة.

وأدّى التدخل في العمليات المتعلقة بنقل الوقود إلى كوبا، بما في ذلك عمليات شـــركات الشـــحن وشـركات التأمين والمصـارف والأفراد والحكومات، إلى تقليص محفظة الموردين الأجانب؛ أما من بقي منهم فقد زاد أسعاره بشكل كبير بسبب تصنيف البلد من حيث المخاطر.

ونتيجة لذلك، تســدد المدفوعات عن واردات الوقود من خلال خطابات اعتماد مؤكدة غير قابلة للفســخ (مســتحقة الدفع عند الاتفاق) لدى مصــرف واحد تكون قدرته على تأكيد خطابات الاعتماد محدودة وغالباً ما لا تغطي قيمة الشحنة التي سيتم استيرادها خلال الشهر.

وإن العوائق المتصــلة باســتيراد الوقود وقطع الغيار والآلات، بما فيها خوف الموردين الناجم عن التهديد بفرض العقوبات من جانب الولايات المتحدة، أسـهمت بشـكل كبير في اسـتمرار عدم اسـتقرار الشبكة الكهربائية الوطنية وحدوث أعطال مســـتمرة في البنية التحتية للطاقة، مما أدى إلى انخفاض قدرة البلد على التوليد اللامركزي للكهرباء من مصادر طاقة متعددة.

ويمثل توليد الكهرباء الحصـةَ الأكبر من اسـتهلاك الوقود المستورد لدعم الاقتصـاد الكوبي: فأكثر من نصف إجمالي الوقود المستخدم في البلد مخصص لتوليد الطاقة. ولو كانت ظروف التشغيل عادية، كان ســـيلزم، لدعم توليد الكهرباء وحده، تخصـــيص ما بين 250 مليون دولار و 350 مليون دولار كل عام. وقد أدى الهجوم على مصــادر دخل البلاد من العملة الأجنبية إلى صــعوبة ضــمان الموارد المالية اللازمة لصيانة الشبكة الكهربائية الوطنية.

وفي نهاية عام 2024، أدى نقص الموارد المادية والمالية الناجم عن آثار الحصــــار إلى انخفاض الإنتاج المحلي من النفط الخام بنحو 028 138 طنا. وفي خضـم هذا السـياق المعقد، تمكن البلد من إنتاج ما يقرب من 000 40 برميل يوميًا، وهو ما لا يغطي سوى ثلث الاستهلاك الوطني.

ويبلغ إجمالي قدرة التوليد الإجمالية هيئة الكهرباء الوطنية Unión Eléctrica de Cuba ما قدره 646 5 ميجاوات. غير أنها لا تولد سوى 122 2 ميجاوات يوميًا، أو 38 في المائة. وهناك حاجة إلى مبلغ يتراوح بين 4,8 ملايين و 5,0 ملايين طن من الوقود لتلبية الطلب العادي على الكهرباء في البلد، بتكلفة تتراوح بين 1,6 بليون دولار و 1,8 بليون دولار سنوياً، حسب تقلب أسعار النفط في السوق. ونتيجة لذلك، شهدت إمدادات الكهرباء انقطاعات مستمرة تؤثر على السكان وعلى جميع قطاعات الاقتصاد.

ومنذ 10 كانون الثاني/يناير 2024، لم يتم اســتلام قطع غيار لمضــخات لازمة لمحطة إرنســتو تشـــي غيفارا الحرارية لتوليد الكهرباء نظرا لاقتناء شــركة Trillium Flow Technologies، التي تدير مشــترياتها من الولايات المتحدة، الموردَ الإيطالي C.R. Technology Systems. وحال عدم الحصـــول على تصاريح قانونية من مكتب مراقبة الأصول الأجنبية دون إبرام العقد. وقد تسبب ذلك في تحديات امتدت إلى الفترة قيد الاســـتعراض حاليًا، مما أدى إلى محدودية توافر وحدات التوليد وارتفاع تكاليف الطاقة، وانقطاعات أثرت على إمدادات الكهرباء في البلد.

وتستخدِم التوربينات المحدثة في محطات إرنستو تشي غيفارا و 10 أكتوبر وماكسيمو غوميز الحرارية لتوليد الكهرباء مشغلات فويث الكهربائية المائية. وهذه المعدات تتقادم بمرور الوقت. وقد أشار الموردون المنتظمون، مثل شركتي Real Control و EnergoControl، إلى أنهم لا يمكنهم، بسبب قانون هيلمز - بيرتون، بيع هذه المعدات لكوبا. ونتيجة لذلك، لا يمكن حاليًا تشغيل المبنى 2 من محطة إرنستو تشي غيفارا الحرارية لتوليد الكهرباء.

وقد ردت شركة Taichi HD Cuba، التي طُلب منها توريد نظام تحريض جديد بمنظم جهد أوتوماتيكي، وهو نظام VCS-6000، لمحطة كارلوس مانويل دي سيسبيديس الحرارية لتوليد الكهرباء، بأن شركة Mitsubishi Generator هي الشركة المناسبة لتولي هذه المسألة، ولكنها لا يمكنها أن تقدم عرض أسعار للنظام الجديد بسبب العقوبات الصارمة التي فرضتها حكومة الولايات المتحدة، وأن هذا القرار لا يمكن إعادة النظر في هذا القرار.

وتقدَّر الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحصار في قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية، خلال الفترة قيد الاستعراض بمبلغ 500 064 78 دولار. ولا تزال شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية Empresa de Telecomunicaciones de Cuba هي الأكثر تضررًا، حيث سجلت خسائر قدرها 900 675 73 دولار، وهو ما يمثل 94,3 في المائة من الخسائر في القطاع.

وأثرت الصعوبات المالية الناتجة أساسا عن تأثير الحصار على البنية التحتية وعلى جودة الخدمات التي تقدمها شركة Empresa de Telecomunicaciones de Cuba، التي أبلغت عن خسائر تزيد على 500 مليون دولار سنويًا على مدى السنوات الثلاث الماضية. ونظراً لتراكم الديون والغش الذي ارتكبه مشغلون غير قانونيين في الخارج، فإن لكل 20 دولاراً من مبيعات الأرصدة الدولية، كانت 18 دولاراً منها غير قانونية، ولذلك فهي لم تدفَع للشركة.

وإن المضايقات والضغوط المستمرة التي تواجهها الكيانات التي تقيم علاقات تجارية مع شركات الاتصالات الكوبية، وكذلك الكيانات الأخرى المهتمة بالقيام بأعمال تجارية مع هذه الشركات، لها تأثير سلبي على توافر البنية التحتية الملائمة، وزيادة الوصول إلى الإنترنت، والرقمنة الرامية إلى دفع عملية التحديث التكنولوجي في البلد.

ويطلب المزودون الرئيسيون لتكنولوجيا الاتصالات السلكية واللاسلكية (إريكسون وألكاتيل وهواوي) بيان المستخدم النهائي، مما يبطئ عملية التعاقد على المعدات وتسليمها وينتهك سيادة الدول الثالثة في علاقاتها مع كوبا في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

ويعيق هذا الحصار إمكانية الوصول إلى المعدات العالية الأداء والعلامات التجارية التي توزعها الشركات الأمريكية الرائدة في هذا القطاع، مثل Dell و Cisco و Hewlett-Packard و Netgear و Grandstream Networks و APC، وغيرها. وإن القيود المفروضة على توريد التقنيات والمعدات المنتَجة بموجب ترخيص أو بمكونات أمريكية تجعل من الضروري الحصول عليها من أسواق أبعد، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الشحن والإصلاح والصيانة.

وإن استمرار إدراج كوبا في قائمة الدول التي يزعم أنها راعية الإرهاب يمنعها من تلقي طرود البريد السريع الخاصة من الولايات المتحدة. وفي ظل عدم وجود اتفاق بشأن الحوالات بين الولايات المتحدة وكوبا،

يواصل مواطنو البلدين استخدام بدائل أكثر خطورة. وقد أدى تعليق الخدمات من جانب شركة ويسترن يونيون نتيجة للإجراءات العقابية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة إلى تفاقم الحالة، مما أدى إلى خسارة مبلغ قدره 200 837 دولار للبلد، وكان له تأثير متوقع على عدد لا يحصى من الأسر الكوبية.

وقد وجدت إدارات البريد في مختلف البلدان في جميع القارات، بعد أن كانت تسدد في السابق مدفوعات للمصارف الكوبية مباشرة، أنها غير قادرة على القيام بذلك بسبب الحصار المالي.

وبالنسبة للبث التلفزيوني في كوبا للألعاب الأولمبية لعام 2024 في باريس، زادت المدفوعات بمبلغ 807,21 114 دولارات، وهو ما يتجاوز تكلفة الخدمة، ويرجع ذلك إلى الحظر المفروض على القيام بعمليات تجارية تشمل شركات أمريكية أو شركات أخرى مرتبطة بها تعتمد على مصارف الولايات المتحدة في معاملاتها. فكان لا بد من استخدام الوسطاء، مع ما يترتب على ذلك من زيادة في التكاليف.

ولا يزال الاتصال بشبكة الإنترنت العريضة النطاق مقيداً، مما يؤثر على سرعة تنزيل البرمجيات والموسيقى وبرامج الراديو والتلفزيون التي تُبث في حينها والدخول إلى مواقع توفر التحديثات للبرامج التي يستخدمها ملايين الأشخاص في جميع أنحاء العالم. ولا يزال موقع Adobe محجوبا عن كوبا، مما يجعل من المستحيل الحصول على المساعدة في بعض البرامج المتاحة على الإنترنت فقط، كما هو الحال بالنسبة للإصدارات الأحدث من برمجية التحرير المتعددة المسارات Audition CS6. وتفاقِمُ ذلك قيودٌ أخرى تتعلق ببرمجيات SourceForge و WeTransfer و Dell و Intel.

وتحد هذه العوائق من إمكانية تدفق المعلومات وتوسيع سبل الاتصال بشبكة الإنترنت في كوبا، وتجعل الارتباط الإلكتروني أكثر صعوبة وتكلفة، وتعيق دخول المستخدمين الكوبيين إلى مختلف المنصات الافتراضية.

ويواجه ممثلو كوبا صعوبات عديدة في المشاركة في الاجتماعات وغيرها من الأحداث التي تنظم عبر الإنترنت لأن سبل اتصال البلد بالعديد من المنصات الرقمية، مثل Zoom، مقيّدةٌ. وفي حالات أخرى، تبدو المواقع مقيدة بسبب وجود عناوين بروتوكول الإنترنت الكوبية نتيجة للتدابير التي يفرضها مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، وهي ممارسة تمييزية وغير قانونية.

وتهيمن الشركاتُ الدولية الكبيرة على السوق العالمية لمنتجات الراديو والتلفزيون، مثل شركة سوني غروب وشركة باناسونيك وشركة JVC كينوود القابضة، التي توزع منتجاتها في مناطق جغرافية محددة. وبناءً على ذلك، يجب على معهد الإعلام والاتصال الاجتماعي في كوبا الحصول على الموارد من خلال الموزعين المعتمدين لأمريكا اللاتينية، والعديد منهم مقره في ميامي. وبسبب الحصار، غالبًا ما يتم تجاهل الطلبات التي تقدمها كوبا، مما يضطرها للجوء إلى وسطاء في أوروبا، الأمر الذي يضعها في وضع غير مؤاتٍ إلى حد كبير من حيث التحديث التكنولوجي.

وخلال الفترة قيد الاستعراض، أفادت التقديرات بأن الحصار تسبب في خسائر للصناعة الكوبية قدرها 079,54 069 51 دولارا ناجمة عن خسارة الإيرادات المتأتية من صادرات السلع والخدمات، وتغيير المواقع الجغرافية للمبادلات التجارية، وتقلبات أسعار الصرف، وآثار الحصار التكنولوجي ونقص الوقود. وفيما يلي تفاصيل عن بعض التأثيرات الأكثر أهمية على هذا القطاع:

- لا تستطيع شركة أسينوكس (Acinox) لتصدير المعادن شراء المواد الخام وقطع الغيار والمعادن اللازمة لإنتاج المعادن من سوق الولايات المتحدة، ولذلك يجب أن تقتني هذه المنتجات من أسواق بعيدة.

- نتيجة لتطبيق قانون توريتشيلي، أوقفت شركة Mediterranean Shipping Company، وشركة A.P. Møller-Mærsk، وشركة Cosco Shipping Lines، وشركة Evergreen Marine Corporation، وشركة Zim Integrated Shipping Services Ltd التجارة مع كوبا، ولم يبق سوى ثلاث شركات شحن فقط تحتفظ بعلاقات تجارية مع البلد.

- تمكّنت شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية Copextel من تلقي واردات من 57 مورداً فقط من أصل 628 مورداً. وهو ما يمثل معدل استخدام فعلي بنسبة 9,08 في المائة. ومن بين هؤلاء المزودين البالغ عددهم 57 مزودا، هناك 91,2 في المائة منهم وسطاء، بينما 8,8 في المائة منهم مصنعون، مما يؤدي إلى ارتفاع تكاليف المنتجات والخدمات التي يتم الحصول عليها.

- تم تأكيد إنهاء العمليات المصرفية بين المصارف الدولية والمصارف الكوبية؛ فعلى سبيل المثال، رفض المصرف الوطني لكندا خطاب الاعتماد المتصل بعمليات مع مجموعة أعمال الصناعة الكيميائية الكوبية.

- كان من المتوقع أن تنتج مصانع الصلب 015 87 طنا من الصلب القابل للتصدير على مدار العام، وهو ما كان سينتج عنه هامش تجارة تصدير قدره 780,42 894 دولارا. ومع ذلك، لم يكن ذلك ممكنًا بسبب أزمة الطاقة ونقص الوقود الناجم عن تأثير الحصار.

- نتيجة لذلك، كان هناك نقص في معجون الأسنان ومبيض الكلور وأقمشة الممسحة بسبب ندرة المواد الخام في الصناعة، بالإضافة إلى التقلبات في توافر الإمدادات.

- أبلغت سلسلة متاجر كاريبي عن خسائر بلغت نحو 000 180 50 دولار، بزيادة قدرها 319 في المائة عن عام 2023. وبالإضافة إلى ذلك، كان لا بد من شطب كمية كبيرة من المعدات في عام 2024 بسبب نقص قطع الغيار اللازمة للتصليحات.

- يجب شراء المنتجات المبردة مثل الدجاج والديك الرومي ولحم البقر، والتي يتم إنتاج معظمها في أمريكا الشمالية، من بلدان أخرى، مما يؤدي إلى زيادة تكاليف الشحن، وارتفاع تكاليف البضائع، وطول مدة الرحلات، وتخزين هذه المنتجات في المستودعات لتغطية الاحتياطيات اللازمة وضمان تجديد الوحدات التجارية.

- الكيان الكوبي فينسيمكس (Fincimex) ممنوع من العمل في السوق الرئيسية للتحويلات المالية إلى كوبا نتيجة لإدراجه في قائمة الكيانات المحظورة من جانب وزارة الخارجية الولايات المتحدة. ولولا الحصار، كان الكيان سيجني 000 900 دولار خلال عام 2024 من التحويلات المالية للمواطنين الكوبيين من أسرهم.

ولا يزال قطاع البناء يواجه صعوبات جمة في الحصول على تكنولوجيات البناء ذات الكفاءة الأعلى والخفيفة الوزن التي تستهلك قدرا أقل من المواد الأساسية ومن الطاقة. وفي الفترة ما بين آذار/مارس 2024 و شباط/فبراير 2025، بلغت الخسائر في هذا المجال 700 862 161 دولار.

وكان برنامج بناء المساكن من أكثر البرامج تضررًا، حيث بلغت خسائره 900 324 34 دولار. ولم يتمكن البلد من الحصول إلا على 28 في المائة من الإمدادات اللازمة للبرنامج.

وكانت معظم الخسائر ناجمة عن الصعوبات في شراء السلع والتكنولوجيات الأساسية لصناعة المواد، بما ذلك الإسمنت والحصى والصلب والطلاء وخزانات المياه والدعامات الخفيفة والكتل وبلاط الإسمنت الليفي والحصائر الإسفلتية ومواد النجارة. وكان إنهاء العقود مع الموردين الأجانب وصعوبات النقل المرتبطة بنقص الوقود عاملين إضافيين.

وأفيد بأن نقص الوقود ونقص الموارد المادية كان لهما الأثر الأكبر على أعمال البناء في المطارات، وعلى الطريق السريع الوطني وطريق السيارات المركزي، وفي الجزر الشعابية الشمالية وفي القنوات الوسطى والشرقية المستخدمة لنقل الموارد المائية.

وبلغت قيمة الخسائر التي ألحقها الحصار بفروع قطاع النقل الأربعة، وهي النقل البحري والبري والسككي والجوي، 200 034 353 دولار بين آذار/مارس 2024 وشباط/فبراير 2025.

وفي السنوات الأخيرة، تدهورت القدرة الاستيعابية والبنية التحتية لنقل الركاب بشكل تدريجي بسبب انخفاض الجاهزية التقنية للمركبات، وعدم القدرة على الحصول على قطع الغيار بسبب نقص السيولة النقدية ورفض الموردين توفيرها، وكذلك بسبب التدابير التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة منذ عام 2019 لعرقلة إمدادات الوقود. ونتيجة لذلك، يتوافر عدد أقل من الخدمات للسكان.

فعلى سبيل المثال، هناك حاجة إلى ما لا يقل عن 200 1 مركبة عاملة لنقل الركاب في العاصمة. ولا يوجد حالياً سوى 566 مركبة، منها ما بين 120 و 170 مركبة تعمل يومياً. وهناك حاجة إلى نحو 000 48 طن من الديزل كل عام لمختلف وسائل النقل في هافانا، ولكن هذا الطلب لا يمكن تلبيته بسبب ندرة التمويل وارتفاع تكاليف التشغيل الناجمة عن الحصار المفروض على كوبا.

ولا تزال القيود المفروضة على مالكي السفن الدوليين الذين يستخدمون أفراد طاقم كوبيين على متن سفنهم قائمة، وكذلك العقبات التي تمنع الوصول إلى موانئ الولايات المتحدة بموجب قانون توريتشيلي. فعندما تعلَم السلطات بأن طاقم السفينة يضم أي عامِلين كوبيين، تقوم باحتجاز السفينة خارج الميناء لعدة ساعات، وإقامة حراسة عليها بتكلفة 500 1 دولار لكل يوم تقضيها في الميناء، يتعين على شركة الشحن أو مالك السفينة دفعها، وتمنع بحارتنا من النزول إلى اليابسة.

وفي حالة النقل الجوي، لم تُعِد حكومة الولايات المتحدة العمل بتراخيص تأجير الطائرات؛ وبالتالي، لا تستطيع شركة الطيران الكوبية Cubana de Aviación تقديم عروض أسعار للرحلات الجوية الدولية. وعلاوة على ذلك، يتعذر على المشغلين الكوبيين شراء طائرات تحتوي على نسبة من مكونات متأتية من الولايات المتحدة تزيد على 10 في المائة، وتؤثر هذه الحالة أيضا على النقل الجوي المحلي.

ولا تزال الاتفاقات بين الشركات الطيران لنقل البضائع ملغاة، مما يمنع بيع خدمة الشحن بسندات الشحن الجوي الصادرة عن شركة Cubana de Aviación وزيادة مبيعات التذاكر المتعددة الوجهات في إطار الشراكات التجارية المبرمة مع شركات Avianca و DHL و Air France و LATAM و Lot البولندية. ويؤثر إلغاء هذه الاتفاقات على خدمات الاستيراد والتصدير التي يمكن تقديمها لقطاع الأعمال التجارية والقطاعات غير الحكومية، حيث يتعين عليها استخدام طرق بديلة وأعلى تكلفة.

3-2 تأثير الحصار على القطاع غير الحكومي للاقتصاد الكوبي

في نيسان/أبريل 2025، كان هناك 233 11 شركة خاصة متناهية الصغر وصغيرة ومتوسطة مسجلة في كوبا. ويؤثر الحصار أيضًا على أنشطة رواد الأعمال الكوبيين وأصحاب الأعمال التجارية وأعضاء التعاونيات. وفي عام 2024، أبلغت 608 من هذه الشركات، أو 6 في المائة من العدد الإجمالي، عن خسائر تشغيلية.

وجادلت حكومة الولايات المتحدة مراراً بأن الحصار يهدف إلى معاقبة حكومة كوبا فقط وليس الشعب أو القطاع الخاص. ولم تنفذ قط التدابير التي أُعلن عنها في أيار/مايو 2024، والتي يُفترض أنها تهدف إلى تحسين إمكانية الوصول إلى الخدمات الرقمية والمالية في القطاع الخاص. وتظل العوائق الهيكلية للحصار وإطاره القانوني العقبة الرئيسية أمام جميع أشكال النشاط الاقتصادي في كوبا.

ومن أجل إلغاء الحظر على الأدوات التكنولوجية والبرمجيات، يجب أولا على شركات التكنولوجيا الأمريكية مواجهة تحد يتمثل في التمييز بين الجهات الفاعلة الحكومية والخاصة.

وإن إدراج كوبا في قائمة الدول التي يزعم أنها راعية للإرهاب له أثر رادع على المعاملات الدولية بسبب الخوف من الغرامات. ويتفاقم هذا الأمر بسبب رفض شركات الشحن والمصارف الأجنبية التعامل مع كوبا نتيجة للعقوبات الثانوية والتقلبات التنظيمية، وهو ما يؤثر سلبًا أيضًا على القطاع غير الحكومي.

وقد أثرت التحذيرات والقيود المفروضة على السفر إلى كوبا على إيرادات السياحة والإقامة، وهي خدمات يقدمها معظم القطاع الخاص الكوبي. وأدت قائمة أماكن الإقامة المحظورة في كوبا، وإدراج كوبا في قائمة الدول التي يزعم أنها راعية للإرهاب، وحظر سفر الأفراد لأغراض التبادلات بين الشعبين، إلى جانب التدابير الأخرى المذكورة أعلاه، إلى التأثير على هذا القطاع وقللت إلى حد بعيد من عدد الحجوزات في دور الإيجار الخاصة. ويتمثل وجه التقييد الرئيسي أمام هذه الجهات الفاعلة في عدم قدرتها على الوصول إلى سوق السياحة في الولايات المتحدة، لذا فهي لا تتمتع بالمساواة عند التنافس مع موردين في وجهات أخرى في المنطقة.

وتبلغ الطاقة الاستيعابية في كوبا أكثر من 000 20 غرفة في دور الإيجار الخاصة. وفي الفترة الممتدة بين آذار/مارس 2024 وشباط/فبراير 2025، لم يقم في هذه المساكن سوى 9,6 في المائة من 358 139 من الأشخاص الوافدين من الولايات المتحدة الذين زاروا البلد، وهو ما يمثل انخفاضًا حادًا بنسبة 82,2 في المائة مقارنة بالفترة السابقة نتيجة للسياسات المنطبقة. ولو لم تكن القيود والمحظورات الحالية موجودة، ولو زاد تدفق الزوار من الولايات المتحدة، كان يمكن للقطاع الخاص الكوبي أن يجني إيرادات إضافية تبلغ ما يقرب من 000 400 14 دولار.

وفي هافانا القديمة، عندما بدأت السفن السياحية الآتية من الولايات المتحدة زياراتها للمدينة في عام 2016، انتشرت الشركات الخاصة التي تلبي احتياجات السياح وافتُتحت مطاعم جديدة، إلى جانب متاجر تبيع المصنوعات اليدوية الكوبية، والأكشاك التي تعرض أعمال الأدب الكوبي، وخدمات تأجير السيارات وسيارات الأجرة، وغيرها. وقد تأثرت جميع هذه الأعمال التجارية بالحظر المفروض على السفن السياحية التي تزور كوبا، وأغلِق العديد منها في مختلف المقاطعات نتيجة لذلك.

وأدى عدم إمكانية معالجة تأشيرات غير المهاجرين في هافانا إلى تقييد قدرة أصحاب الأعمال الكوبيين على السفر إلى الولايات المتحدة، وهي أقرب سوق لهم للحصول بانتظام على الإمدادات التي يحتاجونها لأعمالهم التجارية.

وأدت التدابير القسرية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة ضد المؤسسات المالية إلى رفض عدد من منصات الدفع والتجارة الإلكترونية، مثل PayPal، تقديم الخدمات إلى أصحاب المشاريع لمجرد أنهم كوبيون، بغض النظر عن شكل إدارة الشركة. وبالإضافة إلى ذلك، لا يمكن لأصحاب الأعمال الكوبيين الحصول على بطاقات فيزا أو ماستر كارد لشراء الإمدادات اللازمة لشركاتهم، لأن هذه البطاقات محظورة على الكوبيين في أي مكان في العالم.

وبالتالي، ليس لدى أصحاب الأعمال الكوبيين إمكانية استخدام طريقة دفع آمنة عبر الإنترنت، حتى من خلال بلد ثالث. وبالتالي لا تجهز فروع المصارف معاملاتها، ويقرر العديد من العملاء عدم إقامة علاقات مع الكيانات الكوبية الخاصة.

وتؤدي القيودُ المفروضة على الوصول إلى سوق الولايات المتحدة إلى زيادة تكلفة واردات تلك الجهات وصادراتها، وتجعلها في كثير من الأحيان أكثر صعوبة. ومشروع نويفو غولفيتو (Nuevo Golfito) للتنمية المحلية، الموجود في حي ألامار في هافانا، هو مساحة مجتمعية ترفيهية للسكان المحليين، ولا سيما الأطفال. ويتضمن المشروع إتاحة ملعب غولف صغير تقليدي، بالإضافة إلى أنشطة ترفيهية أخرى. ويعمل مؤسس ومدير مشروع Nuevo Golfito، روجر نونييز هيرنانديز، على اقتناء ألواح الطاقة الشمسية لتمكين مشروعه من الازدهار برغم انقطاع التيار الكهربائي الناجم عن التأثير السلبي للحصار على أداء النظام الوطني للطاقة الكهربائية. ويوضح السيد نونييز هيرنانديز قائلا: ”حاولنا البحث عن طرق لاستيرادها من الولايات المتحدة أو الأسواق القريبة الأخرى، ولكن إمكانية وصولنا محدودة بسبب اللوائح المتعلقة بالحصار. ونقوم باستكشاف أسواق أبعد من ذلك، على الرغم من أن تكاليف الشحن تجعل هذا البديل مكلفاً للغاية“.

وبالمثل، واجه مشروع Remolques YGC للتنمية المحلية عقبات في تصنيع منتجاته، وهي مقطورات السيارات والدراجات النارية والدراجات الهوائية. ويوضح مؤسس المشروع، يوسفاني غارسيا كروز، قائلا: ”على الرغم من أن المقطورات تصنَّع من مواد معاد تدويرها وتحظى بشعبية لدى المستخدمين، فإن عملية الإنتاج والتسليم ستكون أكثر سلاسة وسرعة لو تمكنا من شراء بعض القطع واللوازم من الولايات المتحدة أو من الأسواق القريبة الأخرى. ولكن خياراتنا للأسف محدودة بسبب العقبات التي يفرضها الحصار“.

3 - انتهاك الحصار للقانون الدولي نظرا لتطبيقه على نحو متجاوز للحدود الإقليمية

ينتهك الحصارُ القانونَ الدولي. وهو يتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وهو انتهاك للحق في السلام والتنمية وتقرير المصير، وانتهاك لسيادة شعب ودولة كوبا.

وهو في جوهره وأهدافه عمل عدواني انفرادي وتهديد مستمر لاستقرار البلد. وهو ينتهك مبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والمساواة في السيادة، وتعزيز العلاقات الودية بين البلدان والتجارة الحرة.

والحصار لا يلحق الضرر بالعلاقات الاقتصادية والتجارية والمالية بين كوبا والولايات المتحدة فحسب، بل يهدف أيضا إلى تقويض العلاقات الاقتصادية والتجارية لكوبا مع جميع البلدان الأخرى وينجح

في ذلك، في انتهاك للصلاحيات السيادية لهذه البلدان ولحقوق مواطنيها. وهو هدف خبيث أُعطي شكلاً قانونيًا في قانون هيلمز – بيرتون.

وتلجأ حكومة الولايات المتحدة في محاولتها لمنع الاستثمار الأجنبي في البلد، والتدخل في المعاملات الكوبية وتقييد المسار الطبيعي لجميع العمليات الكوبية في الخارج، إلى مجموعة واسعة من الأدوات وأشكال الضغط من خلال وكالاتها التنظيمية.

والحصار هو عمل من أعمال الإبادة الجماعية وهو انتهاك صارخ وواسع النطاق وممنهج لحقوق الإنسان لجميع الكوبيين. وهو سياسة عقاب قاسية، كما هو مبين في هذا التقرير من خلال المعلومات والبيانات الوقائعية التي تثبت إدانة هذا الظلم الفادح.

وبالإضافة إلى الأمثلة المذكورة أعلاه، هناك أربع حالات أخرى لتطبيق الحصار خارج الحدود الإقليمية بين آذار/مارس 2024 وشباط/فبراير 2025، ويرد وصفها في المرفق 4.

4 - الرفض العالمي للحصار

كانت الحركة الدولية المطالبة بإنهاء الحصار نشطة للغاية. وسُجلت أكثر من 000 2 من الفعاليات العامة والخطابات والوثائق المعتمدة في المحافل الدولية التي تدين الحصار وطبيعته الجائرة وأثره المدمر على شعب كوبا، وكذلك أكثر من 703 1 بيانات تعارض إدراج البلد بشكل تعسفي في القائمة الانفرادية للدول التي يزعم أنها راعية للإرهاب. وأدلت بتلك البيانات 57 حكومة و 107 أحزاب سياسية و 600 برلماني وقعوا على المبادرة الدولية التقدمية، بالإضافة إلى برلمانات روسيا وسوريا وناميبيا وبوروندي وجامايكا. وصدر أيضا 473 بيانًا عن حركات تضامنية وجمعيات ومجموعات، و 28 بيانًا عن منظمات دولية، بما فيها تلك المذكورة أعلاه، و 87 بيانًا عن شخصيات عامة أخرى، بالإضافة إلى 254 حالة تغطية إعلامية.

وبالإضافة إلى ذلك، أطلقت دعوات متزايدة داخل مجتمع الولايات المتحدة لإنهاء الحصار والتصنيف التعسفي لكوبا كدولة يزعم أنها راعية للإرهاب. ونفذ المشرعون على صعيد الحكومة الفيدرالية وعلى صعيد الولايات؛ والقطاعات الأكاديمية والاقتصادية والسياسية والدينية والعلمية؛ والشباب؛ وحركة التضامن مبادرات مختلفة للضغط على البيت الأبيض.

ومن بين تلك المبادرات بيانات ضد الحصار أدلى بها العديد من الحكومات والشخصيات العامة وخبراء الأمم المتحدة وحركات التضامن وجمعيات الكوبيين المقيمين في الخارج، وكذلك البرلمانات ورؤساء الدول والحكومات.

وأدرجت إدانة الحصار وطبيعته التي تتجاوز الحدود الإقليمية في الوثائق الختامية لمؤتمر القمة التاسع عشر لحركة بلدان عدم الانحياز، ومؤتمر قمة الجنوب الثالث، ومؤتمر القمة الثامن لرؤساء الدول والحكومات لجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومؤتمر القمة الثالث والعشرين للتحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية – المعاهدة التجارية للشعوب، والاجتماع العادي السابع والأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، والاجتماع الوزاري الثامن والأربعين لمجموعة الـ 77 والصين، من بين منتديات أخرى ذات صلة، وكذلك في القرار المناهض للحصار الذي اعتمده مؤتمر قمة الاتحاد الأفريقي الثامن والثلاثين وإعلان لجنة التنسيق المشتركة بين حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين.

وتجدر الإشـــارة إلى أن العديد من المكلفين بولايات في إطار الإجراءات الخاصـــة لمجلس حقوق الإنســـان[3] حثوا حكومة الولايات المتحدة في تموز/يوليه 2024 على إلغاء الحصـــار، ورفع كوبا من قائمة الدول التي يزعم أنها راعية للإرهاب و "الامتثال الكامل لجميع التزاماتها الدولية في مجال حقوق الإنســـان، حتى خارج حدودها الإقليمية، واتخاذ إجراءات فورية لإنهاء هذه التدابير"، وأشـــاروا إلى أن إعادة تصـــنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب قد فرض مجموعة من القيود الاقتصادية والمالية الإضافية التي تترتب عليها آثار ضـــارة مضـــاعفة على قدرة البلد على تلبية احتياجات ســـكانه في لحظة حرجة تواجه فيها كوبا تحديات اقتصادية خطيرة.

وفي 7 شـــباط/فبراير 2025، حثّ أربعة من هؤلاء الخبراء في مجال حقوق الإنســـان[4] حكومة الولايات المتحدة على إنهاء الحصـــار المفروض على كوبا ورفضـــوا إعادة إدراج الجزيرة على قائمة الدول الراعية للإرهاب من جانب إدارة دونالد ترامب. وأشـــاروا إلى أنهم وجهوا رســـائل بشـــأن هذا الموضـــوع إلى حكومة الولايات المتحدة في الماضـــي ولم يتلقوا أي رد. ونددوا بالقرار لما له من عواقب وخيمة على حقوق الإنسان للشعب الكوبي، ولتأثيره سلبًا على العلاقات التجارية والمالية للبلد، ولتقويضه الجهود الوطنية الرامية إلى الاســـتجابة للآثار الســـلبية المتراكمة للحصـــار وجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والكوارث الطبيعية. ورأوا أن هذا الإجراء كان عملاً من أعمال الإكراه الانفرادي يتنافى مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وانتهاكاً لقرارات الأمم المتحدة التي أُعلن فيها عدم شرعية استخدام التدابير القسرية الانفرادية والتي تضمنت دعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا[5].

وفي 18 تشـــرين الأول/أكتوبر 2024، قدمت كوبا تقريرها الدوري التاســـع إلى اللجنة المعنية بالقضـاء على التمييز ضـد المرأة. وأقرت اللجنة بالأثر السـلبي للحصـار الاقتصـادي والتجاري والمالي على تمتع النساء والفتيات في كوبا بحقوق الإنسان، وكذلك الضرر الناجم عن إدراج كوبا الجائر في قائمة الدول التي يزعم أنها راعية للإرهاب.

ويحتوي المرفق 5 على تفاصـيل مجموعة من الإجراءات التي نُفذت رفضـا للحصـار داخل مجتمع الولايات المتحدة وعلى المستوى الدولي خلال الفترة المشمولة بالتقرير.

استنتاجات

يشكل الحصـار الاقتصـادي والتجاري والمالي الذي تفرضـه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا سـياسـة انفرادية وقسـرية تتجاوز الحدود الإقليمية وتنتهك القانون الدولي ومقاصـد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وهو يتعارض مع حق شـعب كوبا في السـلام والتنمية وتقرير المصـير. وهو انتهاك واسـع النطاق

(3) المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان؛ والخبيرة المستقلة المعنية بحقوق الإنسان والتضامن الدولي، سيسيليا باييه؛ والخبير المستقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصف، جورج كاتروغالوس.

(4) المقررة الخاصـة المعنية بالأثر السـلبي للتدابير القسـرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسـان، ألينا دوهان؛ والخبيرة المسـتقلة المعنية بآثار الديون الخارجية للدول، وما عليها من التزامات مالية دولية أخرى ذات صلة، في التمتع الكامل بجميع حقوق الإنسان، وخاصة الحقوق الاقتصـــادية والاجتماعية والثقافية، عطية واريس والخبير المســـتقل المعني بإقامة نظام دولي ديمقراطي ومنصـــف، جورج كاتروغالوس؛ والمقررة الخاصة المعنية بمسألة العنف ضد المرأة والفتاة وأسبابه وعواقبه، ريم السالم.

(5) انـــظـــر www.ohchr.org/en/press-releases/2025/02/united-states-experts-dismayed-decision-reinstate-cuba-state-sponsor.

وصـــارخ وممنهج لحقوقهم الإنســانية. ويقوض هذا الحصــار اقتصــاد كوبا ويؤثر بشــكل مباشــر على رفاه الســكان. وهو لا يميز بين شــرائح المجتمع أو الجهات الفاعلة في المجال الاقتصــادي. وهو ينتهك الحقوق الدستورية لمواطني الولايات المتحدة ويهدد سيادة دول ثالثة من خلال فرض عقوبات خارج الحدود الإقليمية.

ومن غير المقبول وغير المشروع وغير الأخلاقي أن يخضع أي شعب لسياسة قسرية وضارة تسببت في خسائر تزيد على 000 200 677 170 دولار بالأسعار الحالية، و 000 000 897 103 2 دولار عندما يؤخذ أداء الدولار مقابل سعر الذهب في الاعتبار. وفي الفترة بين آذار/مارس 2024 وشباط/فبراير 2025 وحدها، أدى الحصار إلى تكبد كوبا خسائر تقدر بما يقرب من 7,5561 بلايين دولار.

ولا يمكن للأرقام والأمثلة المقدمة أن تعبّر تمامًا عن الأثر الضار للحصار على شعب كوبا. غير أن حكومة الولايات المتحدة لا تزال ثابتة في تطبيقها لهذه السياسة القاسية وغير القانونية. وبعد مرور أكثر من 60 عامًا، لم يتغير الهدف الرئيسي للحصار، وهو خفض مستوى معيشة الناس، وإثارة الاستياء واليأس والسخط، من أجل إحداث تغيير في النظام الدستوري الذي اختاره الشعب الكوبي بحرية.

ولا تزال حكومة الولايات المتحدة تتجاهل دعوة المجتمع الدولي شبه الإجماعية لإنهاء هذه السياسة غير القانونية واللاإنسانية ضد كوبا، على النحو المعرب عنه في 32 قرارا صادرا عن الجمعية العامة.

والدعوة إلى الرفع غير المشروط للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة هي دعوة شبه عالمية، وهي تنطوي على قضية عادلة. فإلى جانب أصوات شعب كوبا، تتزايد الأصوات المطالبة بالرفع الفوري للحصار، وإنهاء التدخل في العلاقات الاقتصادية والمالية الدولية للبلد، والقضاء على التمويل الذي يهدف إلى تخريب نظامه الداخلي وعلى حملات التضليل، واستبعاد كوبا من القائمة الانفرادية للدول الراعية للإرهاب.

وعلى الرغم مما تقدم، تظل كوبا على استعداد لإقامة علاقة متحضرة ومحترمة مع حكومة الولايات المتحدة من خلال الحوار والتعاون مع جميع شرائح المجتمع الأمريكي المهتمة بتحسين العلاقات الثنائية.

وكما ذكر رئيس كوبا، ميغيل دياز كانيل بيرموديس، في اختتام الدورة الرابعة للجمعية الوطنية للسلطة الشعبية في كانون الأول/ديسمبر 2024: "نعم، هناك حصار؛ ونعم، هذا الحصار اشتد؛ ونعم، نواجه حربًا اقتصادية؛ ونعم، يُنظر إلينا بازدراء؛ ونعم، يسممنا المحتوى المبتذل والبذيء والمليء بالكراهية على وسائل التواصل الاجتماعي. ولكن يمكننا أيضًا أن نعتمد، وهذا هو الأهم، على شعبنا البطل والكريم. وستكون لنا الغلبة دائما ما دامت البطولة المتأصلة في الكوبيين تنمو وتتجلى أمام جميع خصومنا، مقترنة بالعنصر الأساسي والمقدس المتمثل في وجود هدف مشترك: وهو الحفاظ على الاستقلال والسيادة والعدالة الاجتماعية".

المرفق 1

قوانين ولوائح الحصار في الولايات المتحدة

- قانون التجارة مع العدو لعام 1917 الذي يخوِّل، في مادته 5 (ب)، رئيس السلطة التنفيذية صلاحية فرض تدابير قسرية في أوقات الحرب أو في أي حالة أخرى من حالات الطوارئ الوطنية، ويحظر التجارة مع العدو أو مع حلفاء العدو أثناء الأعمال العدائية.

- قانون المساعدات الخارجية (1961) الذي يخوِّل الرئيس سلطة فرض واستبقاء "حظر" تام على التجارة مع كوبا ويحظُر تقديم أي معونة لحكومة كوبا.

- الإعلان رقم 3447، الصادر عن الرئيس ج. ف. كينيدي في 3 شباط/فبراير 1962، والذي فرض بموجبه ”حظرًا“ تاما على التجارة بين الولايات المتحدة وكوبا.

- تنص لوائح مراقبة الأصـــول الكوبية لعام 1963، الصـــادرة عن وزارة الخزانة، على تجميد جميع الأصـــول الكوبية في الولايات المتحدة، وحظر جميع المعاملات المالية والتجارية ما لم تتم الموافقة عليها بموجب ترخيص، وحظر الصـادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة، ومنع أي شـخص طبيعي أو قانوني من الولايات المتحدة أو بلد ثالث من تنفيذ معاملات مع كوبا بدولار الولايات المتحدة، في جملة أحكام أخرى.

- أنشـــأ قانون إدارة الصـــادرات لعام 1979، في المادة 2401 (ب) (1) ”مراقبة الأمن القومي“، ”السياسة تجاه فرادى البلدان“، قائمة رقابة الصـادرات التي يُدرِج فيها الرئيس عددا من البلدان التي يجوز فرض ضـوابط تصـدير خاصـة بشـأنها لأسباب تتعلق بالأمن القومي. وكوبا مدرجة في هذه القائمة.

- في لوائح إدارة الصـادرات لعام 1979، أنشئت سياسـة عامة تنص على حرمان كوبا من التصـدير وإعادة التصدير.

- حظر قانون إحلال الديمقراطية في كوبا (قانون توريتشيلي) لعام 1992 على فروع شركات الولايات المتحدة الموجودة في بلدان ثالثة المتاجرة بالســلع مع كوبا أو مع مواطنين كوبيين. ومُنعت ســفن البلدان الثالثة التي رسـت في أي ميناء كوبي دخولَ أراضــي الولايات المتحدة لمدة 180 يوما دون الحصول على ترخيص من الخزانة.

- قانون الحرية والتضـــامن الديمقراطي في كوبا أو قانون هيلمز – بيرتون لعام 1996 الذي ينظم أحكام الحصـار ويوسِّـع نطاقه ليمتد خارج الحدود الإقليمية عن طريق فرض عقوبات على مديري الشـــركات الأجنبية الذين يجرون معاملات تشـــمل ممتلكات للولايات المتحدة تم تأميمها في كوبا ومن خلال التهديد باتخاذ إجراءات لدى محاكم الولايات المتحدة في هذا الشـــأن. ويحد من صلاحيات الرئيس في رفع الحصار ككل.

- المادة 211 من قانون المخصـصــات الإضــافية والطارئة للسـنة المالية 1999 التي تحظر على محـاكم الولايـات المتحـدة الاعتراف بحقوق الشـــركـات الكوبيـة في العلامـات التجـاريـة المرتبطـة بممتلكات مؤمّمة.

- قانون إصــلاح الجزاءات التجارية وتوسـيع الصــادرات لعام 2000 الذي يأذن بتصـدير المنتجات الزراعية إلى كوبا بشـــرط الدفع المقدّم نقداً، ودون تمويل من الولايات المتحدة. وحُظر فيه ســفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا لأغراض الأنشطة السياحية، مع تعريف الأنشطة السياحية بأنها أي نشـاط يتعلق بالسـفر إلى كوبا أو منها أو داخلها، دون إذن صـريح بموجب المادة 515-560 من الباب 31 من مدونة اللوائح الاتحادية. وبعبارة أخرى، اقتصر السفر على الفئات الاثنتي عشرة المأذون بها عند صدور القانون.

المرفق 2

إجراءات الحصار التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في الفترة بين آذار/مارس 2024 وشباط/فبراير 2025

في 15 آذار/مارس 2024، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها 442 740 3 دولارا على مصرف EFG International AG لانتهاكه لوائح مراقبة الأصول الكوبية وبرامج الجزاءات الأخرى.

وفي 23 آذار/مارس 2024، وقّع الرئيس بايدن على مشروع قانون الاعتمادات للسنة المالية 2024، الذي تم بموجبه تخصيص 25 مليون دولار للبث الإذاعي والتلفزيوني غير القانوني إلى كوبا وتخصيص نفس المبلغ لبرامج يُفترض أنها تهدف إلى تعزيز الديمقراطية. وتم توضيح أمر مفاده أنه لا يمكن استخدام تلك الأموال في الترويج للشركات أو الإصلاحات الاقتصادية أو المشاريع التجارية أو أي أنشطة أخرى في كوبا غير مصرح بها بموجب قانون هيلمز - بيرتون وقانون توريتشيللي.

وفي 13 أيلول/سبتمبر 2024، أصدر مكتب مراقبة الأصول الأجنبية قاعدة نهائية (مدونة اللوائح الاتحادية، الجزء 501) تم بموجبها زيادة الفترة التي يجب خلالها على الأشخاص الخاضعين للولاية القضائية للولايات المتحدة الذين يقدمون خدمات مصرح بها إلى كوبا الاحتفاظ بسجلات تتعلق بتلك الخدمات من 5 إلى 10 سنوات.

وفي 13 أيلول/سبتمبر 2024، مدَّد الرئيس بايدن لمدة عام واحد قيود الحصار المفروض على كوبا بموجب قانون التجارة مع العدو.

وفي 27 أيلول/سبتمبر 2024، أصدر الرئيس بايدن قراراً رئاسياً ليقدمه وزير الخارجية إلى الكونغرس، كُلِّف فيه المدير التنفيذي للولايات المتحدة لكل مصرف من المصارف الإنمائية المتعددة الأطراف، ولصندوق النقد الدولي ببذل كل ما في وسعهم لرفض جميع عمليات الإقراض لكوبا وجميع الاستخدامات الأخرى لأموال كل مؤسسة من جانب كوبا.

وفي 2 كانون الأول/ديسمبر 2024، وقّع رئيس الولايات المتحدة قانون عام 2023 الصادر عن المجلسين وعن الحزبين والمعنون "لا علامات تجارية مسروقة مكرمة في أمريكا"، وتم تدوينه في قانون، وبالتالي إدماجه في التدابير التي ينطوي عليها الحصار.

وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2024، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن تسوية بقيمة 690 257 دولارا مع شركة النقل والخدمات اللوجستية العالمية C.H. Robinson International، التي كانت قد نقلت منتجات إلى إيران وكوبا في مناسبات متعددة في انتهاك للبرنامجين القسريين ضد هذين البلدين.

ووقّع الرئيس ترامب في 20 كانون الثاني/يناير 2025، وهو أول يوم له في منصبه، أمرًا تنفيذيًا بعنوان "التراجعات الأولية عن الأوامر والإجراءات التنفيذية الضارة"، ألغى من خلاله العديد من الإجراءات التي اتخذها الرئيس بايدن فيما يتعلق بكوبا في 14 كانون الثاني/يناير من ذلك العام، وأمر بالقيام مرة أخرى بإعداد قائمة بالكيانات المحظورة.

وفي 31 كانون الثاني/يناير 2025، أعلنت وزارة الخارجية إلغاء تعليق العمل بالباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون.

وفي 5 شباط/فبراير 2025، نشرت وزارة الخارجية قائمة محدثة بالكيانات المحظورة المرتبطة بكوبا تضمنت شركة أوربت (Orbit) الكوبية للتحويلات المالية.

وفي 21 شباط/فبراير 2025، نشر البيت الأبيض مذكرة بعنوان "سياسة الاستثمار أمريكا أولا" لتيسير استثمارات البلدان الحليفة والحد من القدرات الاستثمارية للصين والبلدان التي تعتبر "خصومًا أجانب". وأُدرِجت كوبا بوصفها خصما وكان وصولها إلى تكنولوجيا الولايات المتحدة، بما في ذلك في قطاع الذكاء الاصطناعي، محدودًا.

وفي 25 شباط/فبراير 2025، أعلن وزير الخارجية عن توسيع نطاق سياسة القيود المفروضة على تأشيرات الدخول للأفراد "الذين يستغلون العمالة الكوبية". وكان الغرض من هذا التدبير هو تكثيف الاضطهاد المالي لكوبا من خلال استهداف إيراداتها المتأتية من برامج التعاون الطبي وتقويض علاقاتها مع البلدان الأخرى عن طريق فرض قيود على تأشيرات الدخول على المسؤولين الحاليين والسابقين في حكومة كوبا، وكذلك على مسؤولي الحكومات الأجنبية وأسرهم المشاركين في ما يشار إليه باسم "برنامج تصدير العمالة الكوبية"، ولا سيما البعثات الطبية الكوبية في الخارج.

وفي آذار/مارس 2025، أعلنت حكومة الولايات المتحدة إنهاء برنامج الإقامة المشروطة لأغراض إنسانية للكوبيين والهايتيين والفنزويليين والنيكاراغويين وإنهاء استخدام تطبيق "CBP One".

وفي 19 آذار/مارس 2025، أدرَجت حكومة الولايات المتحدة كوبا على قائمة الدول التي لا تطبق "تدابير فعالة لمكافحة الإرهاب" في موانئها. وبالتالي فإن خفر سواحل الولايات المتحدة مخول بفرض شروط دخول على السفن الآتية من الأراضي الكوبية.

وفي 30 حزيران/يونيه 2025، أعادت حكومة الولايات المتحدة إصدار المذكرة الرئاسية رقم 5، التي صدّقت فيها على سياسة الضغوط الاقتصادية القصوى، وذلك بوصفها أداة إجرامية وغير قانونية لتحقيق أهداف الهيمنة وإحداث تغيير بنيوي في كوبا. وتكمّل الوثيقة الجديدة مجموعة التدابير القسرية المفروضة على كوبا التي كانت موجودة من قبل، وتوفر منصة لضبط آليات الإكراه الاقتصادي والسياسي ضد كوبا والبلدان الثالثة التي لها صلات بكوبا.

المرفق 3

صلاحيات رئيس الولايات المتحدة في تعديل تطبيق الحصار المفروض على كوبا

- رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب الصادرة عن وزارة الخارجية في الولايات المتحدة.
- عكس سياسة الاضطهاد المالي ضد كوبا، بما في ذلك ما يتعلق بإمدادات الوقود في البلد.
- تعليق إمكانية رفع دعاوى في محاكم الولايات المتحدة ضد شركات تابعة للولايات المتحدة ولبلدان ثالثة بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون.
- تعديل الحد المسموح به البالغ 10 في المائة من المكونات التي منشؤها الولايات المتحدة في السلع التي يمكن لكوبا استيرادها من أي بلد في العالم.

- توجيه طلب إلى وزارة الخارجية ووزارة الخزانة لرفع الكيانات الكوبية من القوائم الانفرادية، مثل قائمة الكيانات والكيانات الفرعية المحظورة المرتبطة بكوبا، وقائمة أماكن الإقامة المحظورة في كوبا، وقائمة الرعايا الخاضعين لإدراج خاص والأشخاص المجمدة أموالُهم.

- إصدار تعليمات لممثلي الولايات المتحدة في المؤسسات المالية الدولية بعدم عرقلة منح القروض أو غيرها من التسهيلات المالية لكوبا.

- تمكين الكيانات الكوبية من فتح حسابات مراسلة في مصارف الولايات المتحدة.

- السماح بتصدير المنتجات الأمريكية إلى كوبا للفروع الرئيسية للاقتصاد، مثل التعدين أو السياحة أو التكنولوجيا الحيوية.

- السماح للولايات المتحدة باستيراد أي سلع مصنوعة أو مشتقة من منتجات (بما في ذلك النيكل والسكر والتبغ والروم) مزروعة أو منتجة أو مصنعة في كوبا من قبل مؤسسات حكومية.

- السماح بتصدير الإمدادات والمعدات الطبية التي يمكن استخدامها في تصنيع منتجات التكنولوجيا الحيوية الكوبية إلى كوبا.

- تخفيف سياسة الترخيص لاستثمارات شركات الولايات المتحدة في كوبا.

- السماح لمواطني الولايات المتحدة بتلقي علاجات طبية في كوبا.

- السماح بأشكال أوسع من التعاون لتطوير وتسويق وتوريد الأدوية والمنتجات الطبية الحيوية ذات المنشأ الكوبي، على سبيل المثال، من خلال قيام شركات ومشاريع مشتركة في الولايات المتحدة بضخ استثمارات مباشرة.

- السماح ببيع المواد الخام التي تحتاجها كوبا من أجل إنتاج أدوية لشعبها وشعوب البلدان النامية الأخرى.

- الترخيص لفروع شركات الولايات المتحدة بالقيام بأعمال تجارية مع كوبا لا تنطوي على استيراد وتصدير البضائع من كوبا وإليها (المحظورة بموجب قانون توريتشيللي).

المرفق 4

حالات تطبيق الحصار المفروض على كوبا خارج الحدود الإقليمية في الفترة بين آذار/مارس 2024 وشباط/فبراير 2025

في آذار/مارس 2024، رفض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية السماح لكوبا بفتح حساب مصرفي في اليابان فيما يتعلق بمعرض إكسبو 2025، الذي أقيم في أوساكا. وقد أدى ذلك إلى زيادة التكاليف بالنسبة لكوبا وأعاق حضورها في هذه المناسبة الدولية.

وفي 15 آذار/مارس 2024، فرض مكتب مراقبة الأصول الأجنبية غرامة قدرها 442 740 3 دولارا على مصرف EFG International الموجود في سويسرا لانتهاكه لوائح مراقبة الأصول الكوبية وبرامج الجزاءات الأخرى.

وفي 15 نيسان/أبريل 2024، أعلنت شركة Yacimientos Petrolíferos Fiscales (YPF) في الأرجنتين رسميًا أنها لن تتمكن بعد الآن من تزويد شركة الطيران الكوبية (Cubana de Aviación) بالوقود، لأن علاقاتها التجارية يمكن أن تنطوي على مخاطر وتعرُّض بموجب لوائح الولايات المتحدة.

وفي أوائل أيار/مايو 2024، أشار أحد فنادق كورتيارد التابعة لسلسلة فنادق ماريوت إلى قيود متصلة بالحصار عندما رفض طلب حجز من جانب السفارة الكوبية في ترينيداد وتوباغو لأغراض إقامة الوفد الكوبي الذي يحضر فعاليات المؤتمر الدولي الرابع المعني بالدول الجزرية الصغيرة النامية في أنتيغوا وبربودا.

وفي 12 حزيران/يونيه 2024، أصدر مصرف سوسييتيه جنرال (Société Générale) في السنغال رسالة للإبلاغ عن إغلاق حساب السفارة الكوبية في السنغال رداً على تطبيق الحصار وتأثير تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب.

ومنذ آب/أغسطس 2024، تأثرت سلبا شركة Presencia Latinoamericana، المتخصصة في تسويق وبيع السلع والخدمات الثقافية الكوبية في المكسيك، بسبب إدراجها في قائمة الكيانات المحظورة لدى وزارة الخارجية الأمريكية. فعلى سبيل المثال، ألغى مصرف BBVA حسابات الشركة، متذرعًا بحظر إجراء معاملات مع كوبا بموجب أحكام الحصار.

وفي 30 أيلول/سبتمبر 2024، طلبت مسؤولة كبيرة من هندوراس تجديد الإعفاء من التأشيرة على جواز سفرها الإسباني، الذي حصلت عليه من خلال النظام الإلكتروني للإذن بالسفر، لكن طلبها قوبل بالرفض لأنها سافرت إلى كوبا.

وفي 3 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أفادت السفارة الكوبية في دومينيكا بأن المصرف المركزي في البلد لم يتمكن من تقديم تبرع إلى كوبا لأن المصرف الوسيط، وهو بنك أوف أمريكا (Bank of America)، لم يسمح بإجراء المعاملة.

وفي 29 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، أعلنت مجموعة إنبورسا (Inbursa) المالية المكسيكية أنها ستغلق الحساب الكوبي المملوك لشركة تاينو تورز (Taino Tours) من أجل "العمل لصالح المؤسسة". ويعكس ذلك من الناحية العملية ضغوط الولايات المتحدة في إطار الحصار المفروض على كوبا.

وفي 13 كانون الأول/ديسمبر 2024، أعلن مكتب مراقبة الأصول الأجنبية عن تسوية بقيمة 690 257 دولارا مع شركة C.H. Robinson International لتسوية مسؤوليتها المدنية المحتملة عن 82 انتهاكاً واضحا ارتكبتها خمس من الشركات الفرعية التابعة لها خارج الولايات المتحدة والتي قدمت خدمات وساطة الشحن أو خدمات النقل للشحنات في انتهاك واضح لعقوبات المكتب ضد كوبا وإيران.

وفي كانون الثاني/يناير 2025، رفض مصرف KBC البلجيكي طلبًا لإصدار بطاقات ائتمان لموظفين من السفارة الكوبية في بلجيكا على أساس الامتثال للقوانين الوطنية والسياسات الداخلية للمصرف الرامية إلى منع غسل الأموال وتمويل الإرهاب، مما يدل على المواءمة مع سياسة الحصار خارج الحدود الإقليمية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا. وبذلك، قام المصرف بالحد من التعاملات المالية التي كان يقيمها مع السفارة منذ عام 1991.

وفي نيســان/أبريل 2025، عُرف أن مالكي طائرات إحدى شــركات الطيران الموجودة في صــربيا لن يأذنوا لطائراتها بالتوجه إلى كوبا بســبب الأثر خارج الحدود الإقليمية للحصــار الذي تفرضــه الولايات المتحدة على كوبا، الأمر الذي أدى إلى الحد من تدفق المسافرين، ولا سيما السياح، من صربيا إلى كوبا.

وفي حزيران/يونيه 2025، أخطرت منصة Stripe الإلكترونية منسقي حملة ”من أستراليا إلى كوبا مع الحب“، وهي حملة تضــامن مع كوبا، بأن حســابها على المنصــة ســيُغلق على أســاس أن كوبا ”ولاية قضائية تنطوي على مخاطر“. وكانت الحملة قد استخدمت الموقع لجمع تبرعات لمستشفيات كوبية ولمشاريع مختلفة في كوبا.

المرفق 5

إدانة الحصار المفروض على كوبا في الفترة ما بين آذار/مارس 2024 و أيار/مايو 2025

إدانة الحصار داخل الولايات المتحدة

في 2 نيسان/أبريل 2024، وجّهت قيادات سياسية ودينية وقيادات تعنى بالحقوق المدنية في ولاية ميريلاند رســالة إلى الســيناتور ورئيس لجنة العلاقات الخارجية في مجلس شــيوخ الولايات المتحدة آنذاك، بن كــاردِن، تحــث على رفع الحصــــار المفروض على كوبــا. وجــادل الائتلاف الــذي ضــــم أكثر من 100 مجموعة وفرد بأن العقوبات التي تفرضــها حكومة الولايات المتحدة هي الســبب الرئيســي في الأوضــاع الإنسانية والاقتصادية المتردية في الجزيرة.

وفي 29 نيســـان/أبريل 2024، دعا خبير اقتصـــادي معروف، وهو الأســـتاذ في جامعة كولومبيا والمحلل الســـياســـي جيفري ســـاكس، في الملاحظات الختامية لبيان أدلى به في فعالية نظمتها منظمة Progressive International بشـــأن النظام الاقتصـــادي الدولي الجديد، وعقدت في هافانا، إلى رفع الحصار وإنهاء السياسة العدائية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة ضد كوبا.

وفي أوائل شهر أيار/مايو، أعرب الحاضرون في المناسبة السابعة عشرة للواء العمل التطوعي لعيد العمال الدولي، أثناء زيارة كوبا للاحتفال باليوم العالمي للعمال، عن دعمهم لرفع الحصار الاقتصادي ولإنهاء السياسة العدائية التي تنتهجها حكومة الولايات المتحدة.

وفي 6 أيار/مايو 2024، قام التحالف من أجل الاحترام والتقارب مع كوبا، ومقره في واشـــنطن العاصـمة، بترتيبات لتوجيه رسالة إلى الرئيس جوزيف بايدن تحثه على الوفاء بوعوده الانتخابية لعام 2020 بشـأن السـياسـة المتعلقة بكوبا، وإنهاء الحصـار ورفع كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وكان من بين الموقعين أمريكيون كوبيون؛ وموظفون في الخدمة المدنية على صــــعيد الحكومة الفيدرالية وعلى صــــعيد الولايات وعلى الصــعيد المحلي؛ وأكاديميون؛ وأصــحاب أعمال ورؤســاء تنفيذيون ومســتثمرون؛ ومحامون؛ وأطباء؛ وعلماء؛ ومربون؛ وفنانون وموسيقيون وصانعو أفلام.

وفي 21 أيار/مايو 2024، في جلسة استماع في الكونغرس، طلب النائب جيم ماكغفرن من إدارة الرئيس بايدن رفع اســـم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، معترفاً بتأثيرها على معاناة الشــعب الكوبي وتزايد تدفقات الهجرة.

وفي 5 حزيران/يونيه 2024، أصدرت عضوات الكونغرس براميلا جايابال (واشنطن) وإلهان عمر (مينيسوتا) ونيديا فيلازكيز (نيويورك) بيانًا عاما يدعو الرئيس بايدن إلى استبعاد كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي 6 حزيران/يونيه 2024، وافق الحزب الشيوعي في الولايات المتحدة في مؤتمره الثاني والثلاثين على قرار يؤيد استبعاد كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب ورفع الحصار.

وفي 17 حزيران/يونيه 2024، أصدر ائتلاف نعم كوبا (Cuba Sí) بين نيويورك ونيوجيرسي بيانًا يدعو إدارة الرئيس بايدن إلى استبعاد كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإنهاء الحصار.

وفي 18 حزيران/يونيه 2024، أدرج رئيس اللجنة التنفيذية لمنطقة جنوب كاليفورنيا التابعة لاتحاد المراكب الداخلية في المحيط الهادئ، وهو جزء من الشعبة البحرية التابعة للاتحاد الدولي للسواحل والمخازن، قرارًا بعنوان "إرسال أجهزة تنظيم ضربات القلب إلى كوبا وإنهاء الحصار" في الوثيقة الختامية للمؤتمر الدولي التاسع والثلاثين. ودعا إلى استبعاد كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي 5 تموز/يوليه 2024، أفادت منظمة اللجنة الدولية للاشتراكيين الديمقراطيين في أمريكا أنه تم إرسال 760 رسالة عبر منصة شبكة أكتيفا إلى أعضاء مجلس شيوخ الولايات المتحدة لدعم استبعاد كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي 25 تموز/يوليه 2024، كتب الفريق العامل المعني بأمريكا اللاتينية، ومكتب واشنطن المعني بأمريكا اللاتينية، والتحالف من أجل الاحترام والتقارب مع كوبا، ومركز البحوث الاقتصادية والسياساتية، رسالة إلى الرئيس بايدن تدعو إلى رفع كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي 27 تموز/يوليه 2024، دعا مدير إذاعة راديو ميامي اليوم (Radio Miami today)، ماكس ليسنيك، ومنسق حركة Puentes de Amor، كارلوس لازو، إلى إنهاء الحصار وإلى استبعاد كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب في إطار مظاهرة في مطار في ميامي.

وفي 31 تموز/يوليه 2024، وجه 46 عضوًا ديمقراطيًا في الكونغرس رسالة إلى الرئيس بايدن لدعم عملية السلام في كولومبيا. وطالبوا في الرسالة باستبعاد كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي 12 آب/أغسطس 2024، أرسلت 40 منظمة قانونية و 200 محامٍ رسالة إلى الرئيس بايدن، تأييدا لإنهاء العقوبات الاقتصادية اللي تفرضها الولايات المتحدة على الدول الأخرى. وأشير صراحة إلى ضرورة رفع الحصار المفروض على كوبا.

وفي 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وجه 18 عضوًا في الكونغرس، بقيادة الديمقراطيين باربرا لي وجيمس ماكغفرن، رسالة إلى الرئيس بايدن يشددون فيها على ضرورة تخفيف التدابير القسرية ضد كوبا، واستبعاد البلد من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وتقديم الدعم التقني والمساعدة الإنسانية الطارئة، وتيسير الجهود الرامية إلى تحديث وإصلاح البنية التحتية للطاقة في البلد.

وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 2024، وجه أعضاء مجلس الشيوخ بيتر ويلش، وجيفري أ. ميركلي، وبرنارد ساندرز، ورون وايدن، وكريس فان هولن رسالة إلى الرئيس بايدن حثوه فيها على رفع كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، واستعادة حق مواطني الولايات المتحدة في السفر بحرية إلى كوبا وإنهاء "قوائم الحظر المفروضة على كوبا" التي تعود إلى عهد ترامب.

وفي 17 كانون الأول/ديسمبر 2024، وجهت رئيسة بعثة هافانا السابقة، فيكي هدلستون، ونائب مستشار الأمن الوطني السابق، بن رودس، رسالة إلى الرئيس بايدن دعيا فيها الإدارة المنتهية ولايتها إلى رفع كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وزيادة المعونة الإنسانية إلى البلد، وتبسيط القواعد المتعلقة بوصول المواطنين الكوبيين إلى النظام المالي للولايات المتحدة.

وفي 25 كانون الثاني/يناير 2025، أدان السيناتور بيتر ويلش تجديد تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب.

وكانت الأنشطة الرئيسية على المستوى الدولي على النحو التالي:

في 15 حزيران/يونيه 2024، اعتمدت لجنة التنسيق المشتركة بين حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين إعلاناً دعت فيه إلى استبعاد كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب وإلى إنهاء الحصار.

وفي 19 حزيران/يونيه 2024، أصدرت مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، في نيويورك، بياناً خاصاً أدانت فيه الحصار ودعت إلى شطب كوبا من قائمة الدول التي يزعم أنها راعية للإرهاب.

وفي 27 حزيران/يونيه 2024، خلال الدورة السادسة والخمسين لمجلس حقوق الإنسان، قدم 123 بلدا إعلانا دعت فيه إلى رفع اسم كوبا من القائمة الانفرادية للدول التي يزعم أنها راعية للإرهاب.

وفي 30 تموز/يوليه 2024، في الاجتماع العادي السابع والأربعين لمؤتمر رؤساء حكومات الجماعة الكاريبية، المعقود في غرينادا، وافق الحاضرون على إعلان يدين الحصار المفروض على كوبا وإدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي 27 أيلول/سبتمبر 2024، دعا وزراء خارجية مجموعة الـ 77 والصين، في إعلان اعتمدوه في اجتماعهم السنوي الثامن والأربعين الذي عقد في نيويورك، إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، وأدانوا، للمرة الأولى، إدراج كوبا في القائمة التعسفية للدول التي يزعم أنها راعية للإرهاب.

وفي الفترة ما بين 24 و 30 أيلول/سبتمبر 2024، خلال المناقشة العامة في الدورة العادية التاسعة والسبعين للجمعية العامة، أدان رؤساء وفود 46 دولة الحصار في بياناتهم. وفي 23 من تلك البيانات، تم التنديد أيضا بإدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024، اعتمدت الجمعية العامة، بأغلبية 187 صوتاً مقابل صوتين وامتناع عضو واحد عن التصويت، قراراً بعنوان ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. وأيد ما مجموعه 54 متكلما رفع الحصار، بينما اعترض 43 متكلما على إدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب. واعترضت على الحصار أيضا وعلى إدراج كوبا في القائمة تسع مجموعات ومنظمات تشاور إقليمية، وهي: رابطة أمم جنوب شرق آسيا، ومنظمة التعاون الإسلامي، ومجموعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، ومجموعة الـ 77 والصين، والجماعة الكاريبية، ومجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة، وحركة بلدان عدم الانحياز، ومجموعة الدول الأفريقية، والاتحاد الأوروبي.

وفي 14 كانون الأول/ديسمبر 2024، في مؤتمر القمة الرابع والعشرين لرؤساء دول وحكومات التحالف البوليفاري لشعوب قارتنا الأمريكية – المعاهدة التجارية للشعوب، اعتُمد إعلان يدين الحصار ويشجب إدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي 15 شباط/فبراير 2025، اعتمدت جمعية الاتحاد الأفريقي، للمرة السادسة عشرة على التوالي، في مؤتمر القمة الثامن والثلاثين لرؤساء دول وحكومات الاتحاد الذي عقد في أديس أبابا، بأثيوبيا، قرارا بشأن رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ودعت الجمعية في القرار أيضا إلى رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

وفي آذار/مارس 2025، قدمت البلدان التي تشكل مجموعة الأصدقاء المدافعين عن ميثاق الأمم المتحدة بياناً إلى مجلس حقوق الإنسان أدانت فيه بعبارات لا لبس فيها إعادة إدراج كوبا في القائمة الانفرادية للدول التي يزعم أنها راعية للإرهاب التي أعدتها حكومة الولايات المتحدة.

جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 كانون الثاني/يناير 2025]

إن اعتماد الجمعية العامة للقرار 7/79 يبرهن مرة أخرى على دعم المجتمع الدولي الثابت لحكومة كوبا وشعبها، ويؤكد مجددا الحاجة الملحة إلى وضع حد للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة من جانب واحد على كوبا.

ولا يزال الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ عقود من الزمن يخلّف عواقب وخيمة على النمو الاقتصادي والتنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا، كما يعرقل بشدة جهودها الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030.

ووفقا لمبادئ سياستها الخارجية، تظل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية ملتزمة التزاما راسخا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سيما بإقامة علاقات ودية بين الدول واحترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وانطلاقًا من هذا الموقف الثابت، فإنها تنضم إلى الأغلبية المطلقة للدول الأعضاء في الأمم المتحدة في رفضها القاطع لفرض جميع القرارات والتدابير الأحادية الجانب التي تقوض الحق في الوجود وتعرقل رفاه الشعوب وازدهارها.

وأثناء مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول أو حكومات بلدان عدم الانحياز المعقود في كانون الثاني/يناير 2024، تم اتخاذ هذا الموقف المبدئي بالإجماع، حيث تم تكرار الدعوة العاجلة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، في انتهاك صارخ للقانون الدولي، بما في ذلك ميثاق الأمم المتحدة.

وتحث جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الولايات المتحدة بقوة على رفع الحصار الاقتصادي والمالي الذي يتجاوز الحدود الإقليمية المفروض على كوبا دون مزيد من التأخير، وتكرر تأكيد دعمها الثابت وتضامنها مع كوبا، حكومةً وشعبا، في جهودها الرامية إلى صون كرامتها الوطنية وسيادتها وتعزيز التنمية الاجتماعية والاقتصادية فيها.

جمهورية الكونغو الديمقراطية

[الأصل: بالفرنسية]
[29 نيسان/أبريل 2025]

تقدر حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية حق التقدير استمرار الأمين العام في إيلاء الأهمية لمسألة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

ولا تزال جمهورية الكونغو الديمقراطية تشعر ببالغ القلق، وهي تعتزم إعادة تأكيد موقفها التقليدي المؤيد لرفع الحصار.

وتعرب حكومة جمهورية الكونغو الديمقراطية عن تأييدها لأي مبادرة تهدف إلى حث كوبا والولايات المتحدة الأمريكية على السير على درب حوار بناء ومثمر يمكن أن يساعد على التوصل إلى تسوية سلميّة تعود بالنفع على كلا شعبي وحكومتي البلدين.

جيبوتي

[الأصل: بالإنكليزية]
[14 كانون الثاني/يناير 2025]

تود جمهورية جيبوتي أن تؤكد من جديد التزامها الأساسي بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وبقواعد القانون الدولي. وقد صوتت جيبوتي لصالح قرار الجمعية العامة 7/79، ولذلك فهي لم تُصدر أو تطبق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة القرار المذكور أعلاه، ولذلك فهي ليست بحاجة إلى إلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

دومينيكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[1 نيسان/أبريل 2025]

تؤكد حكومة كومنولث دومينيكا من جديد التزامها القاطع بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بالمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ووفقا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وعملا بقرار الجمعية العامة 7/79، لم تُصدر حكومة كومنولث دومينيكا أو تطبق أي قانون أو تدبير من شأنه أن يعوق بأي شكل من الأشكال حرية التجارة والملاحة مع جمهورية كوبا.

وتعرب حكومة دومينيكا عن قلقها البالغ إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ ما يزيد على ستة عقود، وإزاء جميع التدابير المرتبطة بالحصار والتي تعوق اندماج كوبا بصورة كاملة في المجتمع الدولي. وتعتبر حكومة دومينيكا هذا النوع من التدابير منافيا لروح ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والأعراف الدولية ومبادئ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى، ونتيجة لذلك تواصل الدعوة إلى وقف هذه الأعمال والعودة إلى ما ترسّخ من الاعتماد على الحوار والدبلوماسية باعتبارهما استراتيجيتين محوريتين لحل المسائل العالقة بين أعضاء المجتمع الدولي.

ولا تزال حكومة دومينيكا متضامنة مع حكومة وشعب جمهورية كوبا، وتواصل المناشدة بإيلاء الاعتبار الواجب لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، دون شرط، حرصاً على توطيد السلام والاستقرار والرخاء وإعمال الحقوق الاقتصادية والاجتماعية للشعب الكوبي إعمالا كاملا.

الجمهورية الدومينيكية

[الأصل: بالإسبانية]
[12 أيار/مايو 2025]

ذكرت الجمهورية الدومينيكية في مناسبات متكررة أنها تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، على النحو المنصوص عليه في المادة 3 من دستورها. وعلاوة على ذلك، تعترف المادة 50 من الدستور بحرية إقامة المشاريع والعمل في التجارة والصناعة وتكفل ذلك. والبلد يقبل بنظام قانوني دولي يكفل احترام الحقوق الأساسية والسلام والعدالة والتعايش السلمي بين الشعوب، وبواجبات التضامن مع جميع الأمم.

وقد أعربت حكومة الجمهورية الدومينيكية، ضمن مختلف المحافل الدولية، عن موقفها الواضح، وهي ملتزمة باحترام قواعد القانون الدولي، مثل مبدأ تقرير المصير للشعوب وسيادة الدول، المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، التي نحن عضو مؤسس فيها.

وليس لدى الجمهورية الدومينيكية أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/79، وهي تفي بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك احترام حرية التجارة والملاحة.

إكوادور

[الأصل: بالإسبانية]
[26 آذار/مارس 2025]

تؤكد جمهورية إكوادور من جديد التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وتكرر التزامها بالقانون الدولي والمبادئ التي تحكم العلاقات بين الدول. ولا تطبق إكوادور إلا الجزاءات التي فرضها مجلس الأمن وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

مصر

[الأصل: بالإنكليزية]
[26 آذار/مارس 2025]

صوتت جمهورية مصر العربية لصالح قرار الجمعية العامة 7/79 انسجاما مع موقفها الثابت أنَّ فرض جزاءات انفرادية خارج إطار الأمم المتحدة ليس إجراءً يمكن أن تقبل به مصر.

فالحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يشكل انتهاكا واضحا لمبادئ تعددية الأطراف وخرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وكذلك لمبادئ احترام السيادة والسلامة الإقليمية والثقة

المتبادلة. وهذا الحصار الجائر وغير المبرر يفرض على الشعب الكوبي ضائقةً اقتصادية واجتماعية لا داعي لها. وهو يؤثر أيضا على القطاعات الحيوية في الاقتصاد الكوبي.

والحصار مفارقة تاريخية تعود لعهد بائد ويجب رفعه. وللحصار تداعيات تطال شركات ومواطنين في بلدان ثالثة. وتشكل الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية انتهاكا للحقوق السيادية لكثير من الدول الأعضاء. ويساور مصر قلق بالغ إزاء اتّساع نطاق الطابع المتجاوز للحدود الإقليمية للحصار، مما يشكل حجة إضافية للمطالبة برفعه على الفور. وقد طرح الحصار تحديات إضافية لكوبا، مما أثر سلبا على جهودها الرامية إلى الاستعداد والتصدي لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وقد تأثرت إمكانية الحصول على المنتجات الصحية اللازمة لمنع انتشار كوفيد-19 ومكافحته بسبب الحصار.

وفي حين شكلت التطورات السابقة خطوة في الاتجاه الصحيح، فهي لا تزال غير كافية، حيث لم يطرأ أيّ تغيير على الحصار المفروض، ولا تزال القوانين واللوائح التي يرتكز عليها سارية وتنفَّذ بأقصى قدر من الشدة. وترى مصر أنه لا تزال هناك حاجة إلى أن تتخذ الولايات المتحدة العديد من الخطوات والقرارات الشجاعة من أجل الرفع الفوري للحصار المفروض على كوبا، حتى يتسنى التطبيع الكامل للعلاقات الثنائية بين البلدين.

وترى مصر أن الحصار لا يزال يمثل سياسة ذات نتائج عكسية وليس لها ما يبرِّرها أخلاقيا، وقد فشلت في تحقيق الهدف المتوخى منها وهو كسر عزم الشعب الكوبي على الإمساك بزمام مستقبله. وبالرغم من جميع التداعيات الضارة والآثار السلبية للحصار، قد بذلت حكومة كوبا جهودا جبارة لتلبية احتياجات شعبها. وما ثبت على مدى أكثر من 65 عاما من الحصار هو أن الشعب الكوبي، في هذا العالم المتسم بالعولمة، لا يزال قادرا على البقاء بفضل المثابرة والأمل. وتأمل مصر أن يؤدي الحوار بين كوبا والولايات المتحدة، على أساس من الاحترام المتبادل والتقيد بمبادئ القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، إلى الرفع الفوري للحصار وتطبيع العلاقات الثنائية من جميع جوانبها.

وتحث مصر الولايات المتحدة مرة أخرى على الامتثال فورا وبالكامل لجميع القرارات البالغ عددها 32 قرارا التي أيدتها الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي، وعلى إنهاء الحصار غير المبرر، الذي ما كان ينبغي أن يفرض أصلا والذي لا بد من وضع حد نهائي له.

السلفادور

[الأصل: بالإسبانية]

[28 كانون الثاني/يناير 2025]

إن جمهورية السلفادور، انطلاقا من احترامها التام للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وبالنظر إلى ضرورة إلغاء التطبيق الانفرادي للتدابير القسرية الاقتصادية والتجارية والمالية التي تضر بتحقيق التنمية لسكان أي دولة، تكرر التزامها الثابت بتنفيذ قرار الجمعية العامة 7/79.

وتُعلن السلفادور أنها لم تسن أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتعارض مع أحكام القرار المذكور، أو مع المبادئ والمقاصد المكرسة في الميثاق أو حرية التجارة والملاحة الدوليتين، وذلك تمشيا مع مبادئ المساواة في السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم التعرض لها المنصوص عليها في العديد من الصكوك القانونية الدولية.

وشددت السلفادور، في منتديات إقليمية شتى، على ضرورة إنهاء التدابير الانفرادية، وذلك من أجل ضمان الامتثال للقانون الدولي من جهة، وأيضا باعتبار أن هذه التدابير تشكل أعمالا مؤسفة قد ألحقت أضرارا لا تحصى بالشعب الكوبي في وقت يواجه فيه العالم أزمة متعددة الأبعاد.

وإدراكا منها للآثار الخطيرة للحصار على مجالات حيوية مثل الصحة والتعليم والغذاء والرياضة والثقافة، تجدد السلفادور تأكيد الدعوة الواردة في القرار 7/79 ومضمون جميع القرارات السابقة الصادرة عن الجمعية العامة بشأن إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

غينيا الاستوائية

[الأصل: بالإنكليزية]
[14 آذار/مارس 2025]

تؤكد حكومة جمهورية غينيا الاستوائية من جديد التزامها بالوفاء بالمقاصد والمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما احترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها؛ وهي تدافع أيضا عن حق البلدان ومواطنيها في التمتع بحرية بالمنافع التي تعود بها الملاحة والتجارة الدوليتان.

ويجب على جميع الدول أن تتصرف وفقا لمبادئ القانون الدولي هذه وأن تتفادى التدابير الانفرادية التي قد تقوِّض سلامة أداء الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية لبلدان أخرى.

وتكرر غينيا الاستوائية الإعراب عن قلقها العميق من الأثر السلبي الذي خلفه الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا على سكان ذلك البلد الكاريبي منذ أكثر من نصف قرن، والذي أصبح جليا خلال سنوات المشقة البالغة الناجمة عن حالة الطوارئ التي أثارها مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والتي وجدت كوبا خلالها صعوبة في الحصول على الموارد الأساسية والتكنولوجيات والمواد الخام اللازمة لتعزيز الخدمات العامة وإنقاذ الأرواح.

وتدعو غينيا الاستوائية الولايات المتحدة إلى تصحيح السياسة التي تتبعها تجاه كوبا وتدعو حكومتها إلى الامتثال التام لأحكام قرار الجمعية العامة 7/79 وإلى عدم سن أو تطبيق قوانين أو تدابير قسرية تفرض قيودا اقتصادية أو تجارية أو مالية على جمهورية كوبا الصديقة والشقيقة.

إريتريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[7 آذار/مارس 2025]

لم تُصدر حكومة دولة إريتريا أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/79.

ولا تزال إريتريا تعارض بشدة استمرار الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي يتنافى مع مبادئ القانون الدولي ويقوِّض جهود كوبا وشعبها في سعيهما إلى تحقيق جميع الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما في ذلك أهداف التنمية المستدامة.

وتضم إريتريا صوتها إلى أصوات الدول الأخرى في دعوة الولايات المتحدة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوريين لجميع القوانين والتدابير التي ما زالت تؤثر سلبا على سبل عيش الشعب الكوبي وعلى المواطنين الكوبيين المقيمين في بلدان أخرى.

إسواتيني

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 آذار/مارس 2025]

لم تتخذ مملكة إسواتيني أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/79، وذلك بسبب علاقات الصداقة والأخوة التاريخية التي تربطها بكوبا. وتكرر إسواتيني دعوتها إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتدعو إسواتيني بشكل خاص إلى الامتثال الدقيق للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة، وكذلك القانون الدولي، من أجل ضمان حرية التجارة والملاحة الدوليتين لكوبا.

إثيوبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[19 آذار/مارس 2025]

إن اتخاذ قرار الجمعية العامة 7/79 للسنة الثانية والثلاثين على التوالي يمثل دليلا على الحاجة الملحة لرفع العقوبات المفروضة ظلماً على كوبا منذ أكثر من نصف قرن.

ولا تخدم التدابير الاقتصادية الانفرادية أي غرض. وهي تشكل انتهاكا صارخا للقانون الدولي كما أنها غير مقبولة بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وقد أثرت تلك التدابير سلبًا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا، وعرقلت جهود البلد الرامية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بحلول عام 2030. كما أعاقت العقوبات الانفرادية مشاركة كوبا في التجارة والتمويل الدوليين.

ولذلك ينبغي للمجتمع الدولي أن يواصل الوقوف إلى جانب شعب كوبا وحكومتها وأن يقدم الدعم اللازم لتمكين البلد من التغلب على تحديات التنمية التي يواجهها. وينبغي أن يدعو إلى رفع الحصار وإلى إعادة إدماج كوبا بشكل كامل في النظام السياسي والاقتصادي الدولي. وسيسمح رفع العقوبات بإطلاق العنان لكامل إمكانات كوبا لكي تستخدم مواردها وقدراتها المحلية بفعالية بغية بناء القدرة على الصمود وتسريع وتيرة تنميتها، بما في ذلك تنفيذ أهداف التنمية المستدامة.

وما انفكت إثيوبيا تؤيد القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا وتصوّت لصالحها.

وتكرر إثيوبيا الدعوة التي وجهتها جمعية رؤساء دول وحكومات الاتحاد الأفريقي لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الجائر المفروض على كوبا.

الاتحاد الأوروبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[25 آذار/مارس 2025]

يرى الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء أنه ينبغي إنهاء التدابير الانفرادية المفروضة على كوبا. فالحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة يفاقم الأزمة الاقتصادية في كوبا، مما يؤثر سلباً على مستويات عيش الشعب الكوبي، لكونه أحد العوامل المساهمة في حالات الخصاص الحالية ولأن له عواقب إنسانية. وقد أدى الحصار إلى جملة أمور من بينها تقييد قدرة كوبا على استيراد المستحضرات الصيدلانية والأجهزة الطبية وغيرها من اللوازم الطبية. وقد أثار تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب المزيدَ من العراقيل وأثّر خاصة على المعاملات المالية الدولية مع الجزيرة. ويرى الاتحاد الأوروبي وأعضاؤه أنه ينبغي إزالة جميع تلك التدابير. ويمكن للتجارة الخارجية والاستثمارات الأجنبية، التي يقوّضها استمرار الحصار والإدراج في قائمة الدول الراعية للإرهاب، أن تضطلع بدور حاسم في وضع كوبا على درب التحديث والإصلاح والنمو المستدام، وأن تساعدها على التغلب على المصاعب الاقتصادية التي يعاني منها السكان.

وتؤثر التدابير الموجّهة ضد كوبا سلباً على مصالح الاتحاد الأوروبي وتشكّل انتهاكا لقواعد التجارة الدولية المقبولة عموما. ويواصل الاتحاد الأوروبي ودوله الأعضاء التعبير عن اعتراضهم على تطبيق هذا الحصار خارج الحدود الإقليمية للولايات المتحدة، على النحو الوارد في قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام 1992 وفي قانون هيلمز - بيرتون لعام 1996.

وفي عام 1996، اعتمد مجلس وزراء الاتحاد الأوروبي لائحة وإجراء مشتركاً لحماية مصلحة الأشخاص الطبيعيين أو الاعتباريين المُقيمين في الاتحاد الأوروبي من تطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج الحدود الإقليمية للدولة التي أصدرته. وتحظر لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/2271 الامتثال لذلك التشريع وتحظر على الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي تنفيذه.

وفي عام 1998، خلال مؤتمر القمة بين الاتحاد الأوروبي والولايات المتحدة المعقود في لندن، تم التوصل إلى اتفاق بشأن مجموعة من التدابير تشمل إعفاءاتٍ من أحكام البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز - بيرتون، والتزاماً من جانب حكومة الولايات المتحدة بالامتناع في المستقبل عن سن قوانين من هذا القبيل يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية، وتفاهماً بشأن ضوابط تنظيمية لتعزيز حماية الاستثمارات. غير أن الولايات المتحدة لم تمنح تلك الإعفاءات، مما يشكل انتهاكا للاتفاق. ويذكّر الاتحاد الأوروبي بأنه كان - ولا يزال - يفي بالتزاماته بموجب الاتفاق، ويدعو الولايات المتحدة إلى أن تحذو حذوه.

ومراعاةً للوضع الحالي، الذي يؤثر سلبًا على الشركات والمواطنين من الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي، يجب على الاتحاد الأوروبي أن ينظر في جميع الصكوك والخيارات الممكنة لحماية مصالحه، بما في ذلك الأنشطة الاقتصادية والاستثمارات. ويشمل ذلك لائحة المجلس الأوروبي رقم 96/2271 التي يمكن أن تحتج بأحكامها الجهات الفاعلة الاقتصادية من الاتحاد الأوروبي التي تتضرر من جراء تطبيق قانون هيلمز - بيرتون خارج الحدود الإقليمية للدولة التي أصدرته.

والاتحاد الأوروبي على اقتناع بأن التفاعل الحاسم والبنّاء مع كوبا على جميع المستويات، بما في ذلك على مستوى المجتمع المدني، هو أكثر النُّهج فعالية للإسهام في التحديث المؤسسي والاقتصادي

والاجتماعي لذلك البلد، بما في ذلك إجراء حوار صريح ومفتوح بشأن التحسينات اللازمة في مجال حقوق الإنسان والحريات الأساسية. وفي إطار اتفاق الحوار السياسي والتعاون المبرَم بين الاتحاد الأوروبي وكوبا، الذي ما فتئ يُطبَّق بشكل مؤقت منذ عام 2017، يدعم الاتحاد الأوروبي مساعي كوبا في مجال الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية والتنمية المستدامة وسعيها لإيجاد حلول مشتركة للتحديات العالمية، مع مواصلة تعزيز الديمقراطية واحترام حقوق الإنسان.

فيجي

[الأصل: بالإنكليزية]
[19 آذار/مارس 2025]

تؤكد حكومة فيجي من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/79 ولا تزال تشعر بالقلق إزاء استمرار الحصار المفروض على كوبا. ونرى أنه ينبغي إنهاء التدابير الانفرادية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد كوبا.

وتكرر حكومة فيجي تأكيد موقفها الداعي إلى أن تمتنع جميع الدول عن فرض جزاءات اقتصادية من النوع المشار إليه في ذلك القرار أو تأييدها، وهي بذلك تفي بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

وما فتئت حكومة فيجي تعارض أي تدابير انفرادية تتخذها بلدان تمس سيادة بلد آخر، بما في ذلك أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد ما خارج حدوده الإقليمية ليشمل دولا أخرى ذات سيادة، ومن ثم فإنها تؤيد تأييدا تاما كل جهد يدعو إلى رفع التدابير الانفرادية المفروضة على كوبا.

غابون

[الأصل: بالفرنسية]
[18 آذار/مارس 2025]

تكرر غابون موقفها المبدئي المؤيد لرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا منذ أكثر من ستة عقود. ولا يقتصر تأثير هذا الحصار على عرقلة العلاقات الدبلوماسية بين البلدان فحسب، بل إن له تأثير سلبي أيضًا على الاقتصاد الكوبي وعلى مستوى معيشة المواطنين الكوبيين الذين يعانون من عواقبه بشكل يومي.

وتدعو غابون بإلحاح إلى الاحترام الثابت للمبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما المساواة في السيادة بين الدول، كضمان للتسوية السلمية للنزاعات في سياق تسوده العديد من التحديات العالمية.

غامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[9 كانون الثاني/يناير 2025]

لم تُصدر حكومة غامبيا أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/79. وتعارض غامبيا استمرار سن تلك القوانين أو الإجراءات أو التدابير أو تطبيقها على كوبا، مما يعوق حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين. ويتعارض الحصار المفروض على كوبا مع المبادئ

الأســـاســـية للقانون الدولي والقانون الدولي الإنســـاني وميثاق الأمم المتحدة والمعايير والمبادئ التي تنظّم العلاقات السلمية بين الدول، مما يشكل انتهاكاً لمبدأ المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأعضــاء الأخرى أو التعرّض لها. وليس هناك ما يبرر هذا الحصــار من الناحيتين القانونية والأخلاقية لأنه يواصــل تقويض الحقَّين الأســاســيين لشــعب كوبا في التحرر الاقتصــادي وتحقيق التنمية؛ ويجب إنهاؤه على الفور.

ولذلك، فإن غامبيا، من منطلق شعورها بالمسؤولية باعتبارها عضـواً من أعضـاء المجتمع الدولي، تضـم صـوتها إلى أصـوات الدول الأعضـاء الأخرى في الدعوة إلى الإلغاء أو الإبطال الفوري لتلك القوانين أو التدابير أو السياسات التي تعرقل حرية تدفق التجارة والملاحة الدوليتين، لأنها تتعارض مع مقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ومبادئهما.

وتحدونا رغبة عارمة في أن تُحترم وتنفَّذ قرارات الأمم المتحدة ذات الصــلة التي تعكس الشــواغل الجماعية المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

جورجيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 آذار/مارس 2025]

تؤكد جورجيا من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامـة 7/79. ولم تصـــدر جورجيا ولم تطبق أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ضـــد كوبا من شـــأنها أن تحظر أو تقيد العلاقات الاقتصـــادية أو التجارية أو المالية بين كوبا وجورجيا.

غانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 آذار/مارس 2025]

لا تحيد حكومة جمهورية غانا عن التزامها بالمبادئ المكرســـة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما المساواة في السيادة بين الدول ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية.

وتضـم غانا صـوتها إلى أصـوات الأغلبية الساحقة من الدول الأعضـاء في الدعوة مجددا إلى رفع الحصـــار الذي تفرضـــه الولايات المتحدة على كوبا فورا. ويســـتمر هذا الإجراء الذي طال أمده في تقويض التطلعات السياسية والاجتماعية والاقتصادية المشروعة لحكومة كوبا وشعبها.

وفي الوقت الذي فرضـت فيه التحديات العالمية التي تفاقمت بسبب الآثار المستمرة لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) والتوترات الجغرافية السياسية المستمرة ضـغوطًا هائلة على الاقتصـادات النامية، يُعتبر استمرار فرض هذا الحصار الانفرادي غير مبرر ولا يمكن تحمُّله. ويتسبب الحصار في معاناة شديدة للشـعب الكوبي، ويحد من إمكانية الحصـول على السـلع والخدمات الأسـاسـية، بما في ذلك الأغذية والدواء ونظم الدعم الاجتماعي الحيوية. وهو يعيق قدرة كوبا على تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 في وقت تشتد فيه الحاجة إلى التعاون الدولي للنهوض بالتقدم العالمي الجماعي.

ولا يزال الحصار يشكل مسألة تثير قلقًا بالغا على الصعيد الدولي، كما أكدت ذلك باستمرار قرارات الجمعية العامة المتعاقبة. ولا يؤدي تعطيله للمعاملات المالية الدولية والتعاون الطبي والعلاقات التجارية إلى تعميق المصاعب الاقتصادية التي تواجهها كوبا فحسب، بل إنه يعرقل أيضا الازدهار الاقتصادي العالمي، ويؤثر سلبًا على البلدان المجاورة وخارجها. وتؤيد غانا تأييداً مطلقاً الدعوة المدوية للجمعية العامة إلى رفع الحصار، وتظل ملتزمة بالامتناع عن سن أو تنفيذ أي تدابير تتعارض مع قرار الجمعية 7/79. ونحن نحث جميع الدول الأعضاء على أن تحذو حذونا من منطلق تعددية الأطراف والتضامن.

وتؤكد غانا من جديد تضامنها الثابت مع حكومة كوبا وشعبها، وتجدد دعوتها الرسمية للولايات المتحدة إلى الإصغاء إلى صوت الأغلبية الساحقة من أعضاء المجتمع الدولي. ولا يشكل رفع هذا الحصار مسألةَ تحقيق العدالة بالنسبة لكوبا فحسب، وإنما هو خطوة ضرورية أيضًا نحو تعزيز التعاون العالمي وتوطيد القدرة الاقتصادية على الصمود والدفاع عن المبادئ التي تأسست عليها الأمم المتحدة.

غرينادا

[الأصل: بالإنكليزية]
[19 شباط/فبراير 2025]

تكرر غرينادا اعترافها الثابت بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول والتزامها بمبادئ الأمم المتحدة، وتحث جميع الدول الأعضاء على أن تفعل الشيء نفسه.

ولا تزال غرينادا تؤكد من جديد، وبعبارات لا لبس فيها، أنها لا تصدر ولا تطبق أو تقبل أي قوانين أو تدابير تخرق أو تقوض الحقوق السيادية لأي دولة، كما أنها لا تطبق أو تقبل أي قوانين تفرضها دولة معينة بغرض تقييد أو عرقلة التجارة أو الملاحة الدوليتين.

وترفض غرينادا الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية بشكل انفرادي على حكومة كوبا وشعبها، وتوجّه نداءً مدوياً آخر لرفع هذا الحصار فوراً.

وقد تسببت تدابير هذا الحصار في إعاقة وعرقلة التنمية الاقتصادية في كوبا؛ فقد أوقفت التقدم الاجتماعي والاقتصادي للشعب الكوبي، وتسببت له في مشاق لا توصف، وكانت لها نتائج عكسية على تحقيق هدف التنمية البشرية، كما أنها تواصل انتهاك الحقوق السيادية لحكومة كوبا وشعبها بما يتعارض مباشرةً مع مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

ولهذا تؤيد غرينادا بدون تحفظ قرار الجمعية العامة 7/79.

وتضم غرينادا صوتها إلى أصوات المجتمع الدولي في الإعراب عن رغبته في أن يرى الإزالة الكاملة لهذه التدابير المفروضة، على أساس الاحترام المتبادل وحق كوبا في المشاركة مشاركة كاملة في الأنشطة العالمية للمجتمع الدولي للأمم.

غواتيمالا

[الأصل: بالإسبانية]

[3 شباط/فبراير 2025]

تؤيّد جمهورية غواتيمالا منذ عام 1997 القرارات المتعلقة برفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على جمهورية كوبا، وذلك وفقا لالتزامها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وفي عام 2018، انضم البلد إلى الجهود التي تبذلها منظومة الأمم المتحدة باعتماد قرار الجمعية العامة 8/73. وتعلن غواتيمالا أنها لم تسن أو تطبق قوانين أو تدابير من أي نوع بما يتعارض مع المبادئ والمقاصد المكرسة في الميثاق أو يتعارض مع حرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وترفض غواتيمالا أي تدابير انفرادية تتعارض مع مبادئ حرية التجارة والقانون الدولي، وتحث البلدان التي ما زال نظامها القانوني المحلي يتضمن تلك الأحكام على اتخاذ الخطوات اللازمة لإلغائها.

وبناء على ذلك، لا توجد عوائق قانونية أو تنظيمية أمام حرية المرور العابر أو التجارة بين غواتيمالا وكوبا، على النحو الذي يتجلى في العلاقات الممتازة بين بلدينا.

ويساور غواتيمالا القلق لأنه، على الرغم من الموقف الذي اتخذته الجمعية العامة بالإجماع، يزيد تشديد سياسات الولايات المتحدة الأمريكية ضد جمهورية كوبا، مع ما يترتب على ذلك من عواقب تقوض تحقيق التنمية والرفاه للشعب الكوبي.

وتوجه غواتيمالا نداء قويا لاستعادة الحوار المثمر بين الطرفين من أجل كفالة سرعة استعادة وتطبيع علاقاتهما الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والمالية وتعاونهما المتبادل، وتعيد التأكيد على هذا النداء.

وستواصل غواتيمالا ضمّ صوتها إلى أصوات المجتمع الدولي في دعم وتعزيز الإجراءات التي تفضي إلى إيجاد حل سريع ونهائي يرفع الحصار المفروض على كوبا.

غينيا

[الأصل: بالفرنسية]

[29 نيسان/أبريل 2025]

من منطلق قواعد القانون الدولي ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، ومن منطلق التمسك بمثل السيادة والمساواة بين الشعوب، تؤكد حكومة جمهورية غينيا من جديد دعمها للجهود التي يبذلها المجتمع الدولي لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتلاحظ حكومة غينيا بأسف أن هذا الحصار يضر بالجهود التي تبذلها حكومة كوبا من أجل التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلدها مما يتسبب في وضع إنساني يبعث على القلق وفي خسارة موارد مالية كبيرة كان يمكن أن تسهم في ازدهار الشعب الكوبي.

وتعرب حكومة غينيا عن دعمها التقليدي للقضية الكوبية وعن تمسكها بتعزيز علاقات الصداقة والتعاون التي ربطت دائما بين غينيا وكوبا.

وتشجع حكومة غينيا السلطات العليا في الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا على استئناف الحوار الذي بدأ سابقا من أجل إنهاء الحصار دون شروط، وفقًا للقرارات الصادرة عن الجمعية العامة في هذا الشأن.

غينيا - بيساو

[الأصل: بالفرنسية]
[25 آذار/مارس 2025]

تؤكد غينيا - بيساو من جديد أن الممارسات التجارية التمييزية وتطبيق القوانين الوطنية خارج الحدود الإقليمية يتعارضان مع الالتزامات بتعزيز الحوار واحترام المقاصد والمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

ومن ثمّ، فإن حكومة غينيا - بيساو لا تؤيد أي قرارات متخذة ضد كوبا ولا تنفذ على الصعيد الداخلي أي آليات تفضي إلى تنفيذ تلك القرارات، لأنها قرارات ذات طابع انفرادي وتتعارض مع قواعد القانون الدولي، ولا سيما فيما يتعلق بحرية التجارة والملاحة.

وتلاحظ غينيا - بيساو بقلق الإجراءات والتدابير الرامية إلى تشديد الحصار.

ولذلك، يأسف بلدنا لاستمرار هذا الحصار المفروض منذ أكثر من 60 عامًا في إلحاق أضرار جسيمة جدا بالشعب الكوبي تمس جميع قطاعات الاقتصاد الكوبي المهمة، مثل الصحة العامة والتغذية ووسائل النقل والزراعة والخدمات المصرفية والتجارة والاستثمار والسياحة.

وما زال هذا الحصار يعوقُ التقدم الاجتماعي - الاقتصادي للشعب الكوبي وتنميته؛ وطالما هو قائم فسيزيد من عرقلة الجهود التي تبذلها كوبا من أجل تحقيق تنميتها المستدامة.

وتقدر غينيا - بيساو الأهمية التي يوليها الأمين العام لهذه المسألة وتدعو إلى تنفيذ القرار 7/79 برمته.

كما تدعو غينيا - بيساو البلدين إلى التوصل إلى اتفاق من خلال الحوار الصادق والبنّاء بغية تعزيز الروابط بين الدولتين.

غيانا

[الأصل: بالإنكليزية]
[26 آذار/مارس 2025]

لقد برهنت حكومة جمهورية غيانا التعاونية باستمرار على احترامها والتزامها الراسخين بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما فيها تلك الواردة في قرار الجمعية العامة 7/79. ولهذه الغاية، وامتثالا للقرار 7/79، لم تصدر غيانا ولم تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة القرار، تتخطى آثارها حدودها الإقليمية لتمسّ سيادة دول أخرى، بما فيها كوبا.

وتؤكد غيانا دعوتها إلى إنهاء الحصار امتثالاً للميثاق. وتؤيد غيانا الدعوة إلى تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية اقتناعًا منها بأن هذا التطور سيساهم في تحقيق التكامل الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأمريكتين. ونحث المجتمع الدولي على دعم البلدان النامية مثل كوبا في سعيها إلى

المضـي قدماً نحو تنفيذ خطة التنمية المسـتدامة لعام 2030، وتعزيز التعافي من الجائحة والتصـدي لآثار تغير المناخ.

وتعترف حكومة غيانا بالإسـهامات الفعلية التي قدمتها كوبا على مدى عدة عقود في مجالات مثل تنمية الموارد البشرية، والصحة، والزراعة، والرياضة، والثقافة، على الرغم من الحصار المستمر، والتي كانت جزءاً لا يتجزأ من التقدم الاجتماعي - الاقتصـادي في الجماعة الكاريبية، والعديد من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وخارجها. وتعرب غيانا عن تقديرها لحكومة كوبا على الدعم القيّم الذي قدمته في مجال الصـحة وعلى آلاف المنح الدراسـية المقدَّمة إلى الغيانيين في مختلف الميادين على مدى سـنوات عديدة.

هايتي

[الأصل: بالفرنسية]

[7 نيسان/أبريل 2025]

لم تعتمد حكومة جمهورية هايتي قط أي قوانين أو أحكام في قوانينها أو تدابير من النوع المشـار إليه في القرار 7/79.

وتؤكد هايتي من جديد التزامها وتمسـكها بالمقاصـد والمبادئ المنصـوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة، لا سيّما احترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرُّض لها، وحق الدول ومواطنيها في التمتع بحرية بفوائد الملاحة والتجارة. ويجب على الدول أن تتصرف وفقا لمبادئ القانون الدولي هذه وأن تتخلى عن التدابير الانفرادية التي قد تؤثر على الهياكل الاجتماعية والاقتصادية والمالية لدول أخرى.

وفي إطار الأمم المتحدة ومختلف مؤتمرات قمة رؤساء دول وحكومات جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، دأبت حكومة هايتي على دعم الجهود التي تبذلها جمهورية كوبا الشـقيقة لتلبية الحاجة الملحة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على ذلك البلد منذ سنوات عديدة.

وتأمل حكومة هايتي أن تطبّع العلاقات الثنائية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية بحيث يؤدي هذا التطبيع إلى إنهاء الحصار.

هندوراس

[الأصل: بالإسبانية]

[13 آذار/مارس 2025]

امتثالا لالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، لم تسـن هندوراس أو تطبق أي قوانين أو تدابير انفرادية اقتصـادية وتجارية ضـد دول أخرى يمكن أن تؤثر على حرية تدفق التجارة الدولية.

آيسلندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[18 آذار/مارس 2025]

تؤكد حكومة آيسلندا من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/79. فآيسلندا لا تسن أو تطبق أياً من القوانين أو التدابير المشار إليها في القرار 7/79. ولا تطبق آيسلندا أي قانون تجاري أو اقتصادي ضد كوبا من شأنه أن يقيد أو يثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية معها. وتعارض آيسلندا توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث.

الهند

[الأصل: بالإنكليزية]
[31 كانون الثاني/يناير 2025]

لم تصدر الهند أو تطبّق أي قوانين من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/79، ولذلك فهي ليست بحاجة إلى إلغاء أو إبطال أي قوانين أو تدابير من هذا القبيل.

وقد دأبت الهند على مناهضة أي تدابير انفرادية يتخذها بلد من البلدان وتنتهك سيادة بلد آخر. وهي تشمل أي محاولة لتوسيع نطاق تطبيق قوانين بلد من البلدان بحيث تتجاوز حدوده الإقليمية إلى دول أخرى ذات سيادة.

وتشير الهند إلى الوثائق الختامية التي اعتمدها بشأن هذا الموضوع مؤتمر القمة التاسع عشر لرؤساء دول وحكومات بلدان عدم الانحياز، الذي عُقد يومي 19 و 20 كانون الثاني/يناير 2024، وإلى الوثيقة الختامية لمؤتمر قمة الجنوب الثالث لمجموعة الـ 77 الذي عُقد في كمبالا يومي 21 و 22 كانون الثاني/يناير 2024، وكذلك إلى القرارات الأخرى الرفيعة المستوى التي اتخذتها حركة بلدان عدم الانحياز، وتحث المجتمع الدولي على اتخاذ جميع التدابير الضرورية لحماية الحقوق السيادية لجميع البلدان.

إندونيسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[18 آذار/مارس 2025]

تؤكد حكومة إندونيسيا مجدداً معارضتها الشديدة للتدابير القسرية الانفرادية التي تتجاوز آثارُها الحدود الإقليمية وتمس سيادة دول أخرى، وتعيد تأكيد المصالح المشروعة للكيانات والأشخاص الخاضعين لولاية هذه الدول وحرية التجارة والملاحة. وتواصل إندونيسيا رفضها التدابير الإضافية الرامية إلى زيادة تشديد الحصار الانفرادي المفروض على كوبا.

وتؤكد إندونيسيا من جديد أن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الانفرادي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية منذ فترة طويلة على كوبا ينتهك مبدَأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وهما مبدآن مكرسان في العديد من الصكوك القانونية الدولية، بما فيها ميثاق الأمم المتحدة، وينتهك كذلك القواعد والمبادئ التي تنظّم العلاقات السلمية بين الدول.

وتعارض إندونيسيا بشكل منهجي التدابير القسرية الانفرادية، التي أثرت بشدة على اقتصاد كوبا وتنميتها والأوضاع الإنسانية فيها، مما أعاق تقدمها نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي الوقت الذي تركز فيه الجهود العالمية على تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، يُعتبر أي عمل من شأنه أن يعوق قدرة بلدان أخرى على تحقيق تنميتها الاقتصادية والاجتماعية أمراً غير مقبول. فهذا الحصار يتعارض مع روح خطة التنمية المستدامة لعام 2030، كما أنه يقوض الجهود الدولية الرامية إلى استعادة الثقة في مبدأ تعددية الأطراف وقد يؤدي إلى ترك شعب كوبا خلف الركب.

وعلى الرغم من تأييدنا للقرارات المتتالية المتخذة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، فإننا للأسف لم نشهد أي تحسّن يذكر، أو أي تحسّن على الإطلاق، في الحالة. وما زالت المعاناة والصعوبات التي يواجهها الشعب الكوبي، ولا سيّما الفئات الضعيفة مثل الأطفال والنساء وكبار السن، قائمة.

وتُواصل حكومة إندونيسيا التشديد على أهمية تعزيز الحوار بهدف إنهاء الحصار المفروض على كوبا وبهدف الدفع في اتجاه تطبيع العلاقات الثنائية.

إيران (جمهورية - الإسلامية)

[الأصل: بالإنكليزية]
[11 آذار/مارس 2025]

تؤكد حكومة جمهورية إيران الإسلامية من جديد معارضتها الشديدة للتدابير القسرية الانفرادية، ولا سيما تلك التي تتخطى آثارها الحدود الإقليمية لتمسّ سيادة واستقلال دول أخرى. وتنتهك تلك العقوبات عمداً مبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرُّض لها، وهما مبدآن مكرّسان في ميثاق الأمم المتحدة، وفي القواعد والمبادئ التي تنظم العلاقات السلمية بين الدول. ويتسبب الحصار في معاناة كبيرة ومشقة لا توصف للأشخاص العاديين، ولا سيما أولئك الذين يعيشون في أوضاع هشة، مثل كبار السن والنساء والأطفال والمرضى، ويشكل انتهاكا لحقوق الإنسان الأساسية. وتمثل التدابير القسرية الانفرادية السبب الرئيسي الذي يعيق التنفيذ الكامل لأهداف التنمية المستدامة وإعمال الحقوق الاقتصادية للشعب. ولأن كوبا قررت انتهاج سياسة مستقلة في علاقاتها الدولية، أصبحت واحدة من الدول التي عانت من هذه السياسة غير القانونية لمدة تزيد عن ستة عقود.

وتخضع كوبا، وهي دولة مسالمة، لحصار شديد تفرضه الولايات المتحدة عليها منذ أكثر من 60 عاماً. وفي نفس الوقت، ظلت جميع الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ترفض بشدة منذ حوالي 60 عاما هذه الممارسة الظالمة وغير القانونية التي تخضع لها كوبا، باستثناء الولايات المتحدة الأمريكية والنظام الإسرائيلي الذي يحظى بدعم ثابت من الولايات المتحدة في فظائعه وأعمال الإبادة الجماعية التي يرتكبها ضد الفلسطينيين.

وتعرب جمهورية إيران الإسلامية، وهي أيضا ضحية من ضحايا سياسة الولايات المتحدة المتمثلة في فرض تدابير قسرية انفرادية منذ أكثر من أربعة عقود، عن تضامنها وتعاطفها مع حكومة كوبا وشعبها. وتشهد جمهورية إيران الإسلامية، من خلال العلاقات الثنائية الوثيقة والمتنوعة التي تقيمها مع كوبا، على الدور البنّاء الذي يلعبه هذا البلد في العلاقات الدولية، سواء كان ذلك في المحافل المتعددة الأطراف، مثل

الأمم المتحدة، أو في العلاقات الثنائية، بما في ذلك بتقديم المساعدات الطبية واللقاحات إلى البلدان الأخرى رغم معاناة كوبا من الضغوط الاقتصادية والمالية الشديدة التي تمارسها عليها الولايات المتحدة.

وفيما يتعلق بقرار الجمعية العامة 7/79، تتشبث جمهورية إيران الإسلامية بموقفها المبدئي الذي عكسته العديد من التقارير السابقة للأمين العام المقدمة بموجب هذا القرار. وتؤيد جمهورية إيران الإسلامية تأييدا تاما تنفيذ القرار 7/79 وفقا لموقفها التاريخي المتمثل في الامتناع عن سن أو تطبيق قوانين أو تدابير من النوع المشار إليها في القرار، وتعارض بشدة فرض تدابير قسرية انفرادية على كوبا. وفي نفس السياق، تواصل جمهورية إيران الإسلامية رفضها القاطع إدراجَ كوبا كدولة راعية للإرهاب في القائمة الملفّقة التي أعدتها الولايات المتحدة الأمريكية خدمةً لأغراض سياسية داخلية واستنادا إلى ادعاءات لا أساس ولا سند لها.

وستواصل جمهورية إيران الإسلامية، بالتنسيق والتعاون الوثيقَين مع الدول الأعضاء الأخرى التي وقعت ضحية للتدابير القسرية الانفرادية، وفي مقدمتها كوبا، جهودها الرامية إلى تفادي الآثار السلبية للتدابير القسرية الانفرادية والقضاء عليها وتقليلها إلى أدنى حد ممكن. ولن تتردد إيران في زيادة توطيد علاقاتها الثنائية مع كوبا، الأمر الذي يساعد البلدين على التخفيف من معاناتهما من جراء العقوبات التي تفرضها الولايات المتحدة.

وتؤكد جمهورية إيران الإسلامية من جديد تضامنها الثابت مع كوبا، حكومةً وشعباً، وتضم صوتها إلى الدعوة العالمية إلى امتثال الولايات المتحدة فوراً وبشكل كامل لالتزاماتها الدولية وإلى رفع العقوبات المفروضة على كوبا.

العراق

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 نيسان/أبريل 2025]

تؤثر التدابير القسرية الانفرادية تأثيرا سلبيا على الأفراد والشركات وعلى حقوق الإنسان، وتنشأ عن الجزاءات التي يفرضها بلد أو أكثر لاعتبارات سياسية أو اقتصادية. وتتمثل الآثار السلبية للجزاءات الانفرادية والتدابير القسرية الانفرادية في المسائل التالية:

1 - زيادة الفقر - عادة ما ترتفع معدلات الفقر في صفوف الطبقات الفقيرة والمتوسطة في البلدان الخاضعة للجزاءات بسبب تعذر إمكانية الحصول على الموارد الاقتصادية. ويحدث الانخفاض في مستوى المعيشة عندما تُقطَع الإمدادات والموارد اللازمة عن البلدان الخاضعة للجزاءات وتصبح البلدان معزولة اقتصاديا. ونتيجة لذلك، تؤدي هذه الجزاءات إلى انخفاض ملحوظ في نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي الذي يتبعه تدهور للحالة الاقتصادية العامة في البلد. وتتناسب معدلات الفقر تناسبا مباشرا مع شدة الجزاءات في البلدان الخاضعة لها.

2 - انخفاض مستوى الصحة - على الرغم من أن الجزاءات لا تُفرض على الأدوية والمعدات الطبية، إلا أن لها عواقب غير مباشرة تتمثل في صعوبة توفير الأدوية للدول الخاضعة للجزاءات، مما يؤثر سلبا على حق المواطنين في الحصول على الرعاية الصحية العادلة.

3 - عرقلة إمكانية اللجوء إلى العدالة - يتعرض الحق في التقاضي، باعتباره أحد الحقوق المكفولة دستوريا للفرد أمام السلطات القضائية المختصة، لعواقب سلبية بسبب الجزاءات الانفرادية، بما في ذلك عدم قدرة الأفراد على دفع رسوم التقاضي للمؤسسات القضائية.

4 - تأثير الجزاءات الاقتصادية الانفرادية على علاقات البلدان الخاضعة للجزاءات مع البلدان الأخرى - كثيرا ما تنسحب البلدان من العلاقات الثنائية بسبب القيود المفروضة، مما يفرض عزلة على البلدان الخاضعة للجزاءات، ومن الأمثلة على ذلك امتناع البنوك والشركات عن التعامل معها.

التوصيات

- حث جميع البلدان على الامتناع عن فرض تدابير قسرية انفرادية تتعارض مع قواعد القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني والمبادئ المنظمة للعلاقات السلمية بين البلدان، وخاصة التدابير التي تتجاوز آثارها الحدود الإقليمية وتضع عقبات أمام العلاقات التجارية بين البلدان.
- تسوية الخلافات بين البلدان بالحوار وبالوسائل السلمية لحل النزاعات.
- يؤيد العراق باستمرار قرارات الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.
- يؤيد العراق جهود الوساطة الدبلوماسية لتشجيع المفاوضات والحوار من أجل إنهاء الحصار.
- يرحب العراق بجميع الجهود والخطوات الرامية إلى تطبيع العلاقات بين الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا، ورفع جميع القيود وتمكين الشعب الكوبي من ممارسة التجارة والأنشطة الاقتصادية بحرية، بما يتناغم مع الجهود التي تبذلها الأمم المتحدة لتحقيق التنمية المستدامة لكافة الشعوب دون استثناء.

جامايكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 آذار/مارس 2025]

لا تزال حكومة جامايكا ملتزمة التزاما تاما بميثاق الأمم المتحدة، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ولم تُصدِر حكومة جامايكا أي تشريعات ولم تتخذ أي تدابير من شأنها أن تمسّ سيادة أي دولة أخرى أو المصالح الوطنية المشروعة لتلك الدولة، وذلك حرصا منها على الوفاء بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وعملا بقرار الجمعية العامة 7/79.

وترى جامايكا أن السيادة الاقتصادية هي حجر الزاوية في تنمية الدولة. وفي 29 تشرين الأول/ أكتوبر 2024، وللسنة السادسة عشرة على التوالي، أقر البرلمان قرارا ينص على جملة أمور منها الدعوة إلى تجديد الحوار بين الولايات المتحدة وكوبا، وإلى إنهاء الحصار. وترى جامايكا أن الحصار يشكل العقبة الرئيسية أمام تنمية الاقتصاد الكوبي ويعوق تنفيذ خطة البلد الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، ويعوق كذلك الجهود الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. وتتفق جامايكا على أن فرض تدابير اقتصادية

قسرية انفرادية يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية يتعارض مع نص ميثاق الأمم المتحدة وروحه ويُقوِّض مبادئ تعددية الأطراف والسيادة والتجارة الحرة.

ولا تزال جامايكا تشعر بالقلق إزاء تأثير هذه التدابير على تصميم حكومة كوبا على تحسين الحالة الاجتماعية - الاقتصادية لشعبها، وتحث على إلغاء التدابير التمييزية التي عفا عليها الزمن والتي أدت إلى تفاقم المشاكل الاقتصادية والاجتماعية في كوبا. ودأبت جامايكا على الانضمام إلى الدعوة إلى رفع كوبا من قائمة البلدان التي تعتبرها الولايات المتحدة الأمريكية دولا راعية للإرهاب، وتؤكد أن هذا التصنيف غير المبرَّر يعمِّق الصعوبات التي تواجهها كوبا مع أطراف ثالثة، ومن العدل أن يُرفَع اسم كوبا من هذا التصنيف. وترحب جامايكا بالتدابير التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة في كانون الثاني/يناير 2025 بشأن هذا التصنيف، والتي وإن كانت جزئية ومحدودة، فإنها خطوات في الاتجاه الصحيح.

وتستند جامايكا في دعوتها القوية إلى إعادة إدماج كوبا بالكامل في هذا الجانب من كوكب الأرض إلى رأيها القائل بأن الحصار ليس إجراء عقابيا ضد كوبا فحسب، بل يشكل أيضا عائقا أمام تنميتنا الإقليمية المشتركة.

وما فتئت جامايكا تؤيد بثبات قرارات الجمعية العامة، بما فيها القرار 7/79، وتحث جميع الدول الأعضاء على التمسك بميثاق الأمم المتحدة من خلال وقف تطبيق مثل هذه التدابير العدائية.

وفي إطار المحافل الإقليمية، انضمت جامايكا إلى الدول الأعضاء الأخرى في تأكيد هذا الموقف. وقد أصدر رؤساء دول وحكومات الجماعة الكاريبية مرارا بيانات علنية يرفضون فيها فرض هذه التدابير القسرية الانفرادية، ويدعون إلى وضع حد فوري وغير مشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

وبناء عليه، تكرر جامايكا دعوتها إلى الرفع الكامل والفوري للحصار الذي لا يزال يخلِّف آثارا اجتماعية واقتصادية وخيمة على كوبا وشعبها.

اليابان

[الأصل: بالإنكليزية]
[21 آذار/مارس 2025]

لم تُصدِر حكومة اليابان أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/79.

وترى حكومة اليابان أنه ينبغي اعتبار السياسة الاقتصادية التي تنتهجها الولايات المتحدة تجاه كوبا مسألة ثنائية في المقام الأول. بيد أن اليابان تشاطر غيرها من البلدان الشعور بالقلق فيما يتعلق بقانون الحرية والتضامن الديمقراطي مع كوبا لعام 1996 (المعروف باسم قانون هيلمز - بيرتون) وقانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام 1992، وترى أنه إذا كان تطبيق تشريعات من هذا القبيل يتسبب في مشاق لا مبرر لها بالنسبة للأنشطة الاقتصادية التي تضطلع بها مؤسسات أو يضطلع بها مواطنو بلد ثالث، فمن المرجح أن هذه التشريعات تتعارض مع أحكام القانون الدولي المتعلقة بتطبيق قوانين محلية لدولة من الدول خارج حدودها الإقليمية.

وتتابع حكومة اليابان عن كثب الحالة المتعلقة بالقانونين المذكورين أعلاه والظروف المحيطة بهما، ولا يزال شعور القلق الذي يساورها على حاله. وبعد أن نظرت اليابان بعناية فائقة في هذه المسألة، صوَّتت تأييدا للقرار 79/7.

الأردن

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 كانون الثاني/يناير 2025]

لم تُطبِّق المملكة الأردنية الهاشمية أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 79/7. وما فتئت حكومة الأردن تصوِّت لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهي تؤكد من جديد التزامها بالمبادئ المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة.

كازاخستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[19 آذار/مارس 2025]

تلتزم كازاخستان تقليديا بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة الدولية، وتؤيد قرارات الجمعية العامة بشأن رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

كينيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 شباط/فبراير 2025]

لم تُصدِر حكومة جمهورية كينيا أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 79/7.

وتؤمن حكومة كينيا بنظام متعدد الأطراف قائم على القواعد، وبذلك لا يمكن أن تؤيد القرارات الانفرادية التي تسعى لمحاصرة كوبا وتسبب معاناة مستمرة للشعب الكوبي الصديق.

وينبغي ألا تدعم الأمم المتحدة أو تؤيد أبدا أي عقوبات أو حصارات دائمة، لا سيما عندما تؤدي هذه العقوبات والحصارات إلى تقويض الأهداف العامة لكوبا المتمثلة في تولي زمام الأمور على الصعيد الوطني، وإرساء السلام المستدام، وتحقيق التنمية المستدامة.

ولهذه الأسباب تُصوِّت كينيا دائما لصالح القرارات المتعلقة بضرورة إزاحة هذا العبء الذي طال أمده عن كاهل الشعب الكوبي. وللشعب الكوبي الحق في حماية دولته والمشاركة الحرة في السوق العالمية، وفي غير ذلك من الاتجاهات والمناسبات الجارية، باعتباره أمة تعترف بها الأمم المتحدة على النحو الواجب.

كيريباس

[الأصل: بالإنكليزية]
[15 نيسان/أبريل 2025]

تكرر حكومة جمهورية كيريباس للمرة الحادية عشرة الإعراب عن تأييدها لتنفيذ قرار الجمعية العامة الذي يدعو الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصـــار الأحادي الجانب الذي تفرضـــه على كوبا لتفي بالتزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة.

ويستجيب هذا القرار لاعتبارات أخلاقية وإنسانية، وسيساهم بشكل إيجابي، عند تنفيذه، في تحسين رفاه شعب كوبا وظروفه المعيشية بصورة عامة وفي تعزيز السلام والمحبة بين البشر في العالم.

الكويت

[الأصل: بالإنكليزية]
[7 نيسان/أبريل 2025]

تعرب دولة الكويت عن تأييدها لتنفيذ قرار الجمعية العامة 7/79، وتؤكد من جديد التزامها القوي بالقانون الدولي وبالمبادئ والمقاصـد المكرَّسـة في ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك تلك المتعلقة بالمسـاواة في السـيادة بين الدول وعدم التدخل في شـؤونها الداخلية، وعدم الاعتداء عليها، والتعايش السـلمي، وتسـوية المنازعات بالوسائل السلمية.

وتؤكد الكويت من جديد كذلك تمســكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقا لأحكام ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

قيرغيزستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 شباط/فبراير 2025]

تكرر جمهورية قيرغيزستان تأكيد التزامها بالقواعد والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما فيها أحكام ميثاق الأمم المتحدة، وتدعو إلى احترام مبادئ المســاواة في الســيادة بين الدول، وعدم التدخل في شــؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتدعم جمهورية قيرغيزسـتان باسـتمرار الجهود التي تبذلها الدول الأعضاء في الأمم المتحدة لإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية

[الأصل: بالإنكليزية]
[15 آذار/مارس 2025]

تعيد جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية تأكيد موقفها المتمثل في أن أي حصار تتجاوز آثاره الحدود الإقليمية لا يعرقل التنمية الاجتماعية – الاقتصــادية للدولة فحســب، بل يخالف أيضــا المبادئ والمقاصــد المكرســة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ومبدأ المســاواة في الســيادة بين الدول، وحرية التجارة

والملاحة الدوليتين. ولم تُصدِر جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/79.

وقيام الولايات المتحدة الأمريكية بفرض الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي على كوبا لا ينتهك القانون الدولي فحسب، بل يضع أيضا قيودا وعقبات شديدة أمام التنمية الاجتماعية - الاقتصادية في كوبا. وتدعو جمهورية لاو الديمقراطية الشعبية إلى رفع هذا الحصار في أقرب وقت ممكن.

لبنان

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 كانون الثاني/يناير 2025]

تمتثل حكومة لبنان امتثالاً كاملاً لقرار الجمعية العامة 7/79، وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وهذا هو الموقف الثابت الذي يتمسك به لبنان منذ أمد بعيد، والذي يستند إلى المقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تؤكد على ضرورة احترام سيادة الدول.

ليسوتو

[الأصل: بالإنكليزية]
[13 آذار/مارس 2025]

تؤكد مملكة ليسوتو من جديد التزامها بأحكام ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، التي تنص على جملة أمور منها تساوي الدول في السيادة، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

ويساور ليسوتو قلقٌ بالغ من الآثار الضارة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وتدعو ليسوتو الولاياتِ المتحدة الأمريكية إلى رفع الحصار.

ليبريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[15 نيسان/أبريل 2025]

تؤيد حكومة ليبريا الدعوة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وذلك أساسا لأن الحصار يثير تحديات أمام شعب كوبا.

ويتوافق موقف جمهورية ليبريا مع الموقف المشترك للاتحاد الأفريقي، الذي يدعو إلى تنفيذ قرار الجمعية العامة بشأن ضرورة إنهاء الحصار.

وتتعاون ليبريا مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة لتأييد الدعوة إلى إنهاء الحصار والقرار المتعلق بهذه المسألة.

ليبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 آذار/مارس 2025]

تعيد ليبيا التأكيد على معارضتها الشديدة للإجراءات الانفرادية التي تُفرض على الدول لأغراض سياسية، وتشدد على أن هذا السلوك لا يساعد في حل الخلافات بين الدول، بل يؤدي إلى تعقيدها وتفاقمها.

وقد أعربت ليبيا باستمرار عن التزامها بميثاق الأمم المتحدة ومبادئ القانون الدولي. وهي لم تسنّ أو تُطبِّق أي قوانين من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/79.

وصوَّتت ليبيا لصالح القرار 7/79 لتؤكد مجددا أنها تعارض الحظر الاقتصادي والتجاري والمالي. وتدعو الدولَ إلى حل خلافاتها بالوسائل السلمية بعيدا عن الإجراءات القسرية الانفرادية التي تشكل خرقا لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة وانتهاكا لحقوق الإنسان وعرقلةً لجهود تحقيق التنمية، لا سيما أهداف التنمية المستدامة.

مدغشقر

[الأصل: بالإنكليزية]
[26 آذار/مارس 2025]

إن حكومة جمهورية مدغشقر، بوصفها دولة عضوا في الأمم المتحدة، تحترم المبادئ المكرسة في ميثاقها، بما فيها المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها.

ولم تُصدِر حكومة مدغشقر أو تُطبِّق أي قوانين أو عقوبات اقتصادية وتجارية ومالية ضد كوبا.

ولهذا الغرض، تؤيد مدغشقر التدابير الرامية إلى رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ملاوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[20 أيار/مايو 2025]

لم يسبق لحكومة ملاوي، التي تربطها علاقات دبلوماسية مع كوبا، أن أصدرت أي تشريعات أو صكوك تستهدف كوبا وتحظر التجارة أو التعاون معها.

ماليزيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 آذار/مارس 2025]

لا تزال ماليزيا تعارض بشدة فرض تدابير قسرية انفرادية ضد أي بلد، بما في ذلك كوبا.

فهذه التدابير تتعارض مع القانون الدولي والقانون الدولي الإنساني وميثاق الأمم المتحدة. وهي تحرم ملايين الأشخاص من التنمية الاجتماعية – الاقتصادية، وكذلك من تَلقّي المساعدة في مجال مكافحة تغير المناخ.

وأيدت ماليزيا قرار الجمعية العامة 7/79 تمشيا مع موقفها المبدئي والثابت.

وتكرر ماليزيا التأكيد على الحاجة الملحة لإلغاء التدابير القسرية الانفرادية، وتدعو الأطراف المعنية إلى تعزيز الجهود الدبلوماسية لتحقيق هذه الغاية.

ملديف

[الأصل: بالإنكليزية]

[20 كانون الثاني/يناير 2025]

تعارض جمهورية ملديف فرض أي نوع من العقوبات على أي بلد دون ولاية صريحة من مجلس الأمن. ولم تفرض ملديف أي عقوبات على كوبا ولم تسن أي قوانين أو أنظمة تتعارض مع أحكام قرار الجمعية العامة 7/79 الذي صوَّتت ملديف لصالحه.

مالي

[الأصل: بالفرنسية]

[3 آذار/مارس 2025]

ظلت حكومة جمهورية مالي تصوّت دائما لصالح قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ولم تقم حكومة مالي، التي تؤيد تمام التأييد القرار 7/79، بسنّ أي قوانين أو بتطبيق أي تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة هذا القرار.

ولا تزال مالي متمسكة بموقفها الداعي إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

موريتانيا

[الأصل: بالفرنسية]

[6 آذار/مارس 2025]

تعرب حكومة الجمهورية الإسلامية الموريتانية عن عدم موافقتها على أي حصار من المحتمل أن يؤثر على التنمية الاقتصادية والاجتماعية لبلد ما ويؤدي إلى معاناة البشر وعن معارضتها لأي حصار من هذا القبيل. وقد صوتت موريتانيا دائما لصالح قرارات الجمعية العامة المتعلقة بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وتظل موريتانيا ملتزمة بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة.

موريشيوس

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 شباط/فبراير 2025]

تكرر موريشيوس تأكيد التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، بما في ذلك مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها. وتمشيا مع هذه المبادئ، ووفقا للقانون الدولي، لم تُصدِر جمهورية موريشيوس أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير ترمي إلى فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي بشكل انفرادي على كوبا.

وتتمتع موريشيوس بعلاقات ثنائية جيدة مع كوبا، وهي ما تزال منفتحة على تطوير علاقاتها التجارية مع كوبا.

المكسيك

[الأصل: بالإسبانية]

[26 آذار/مارس 2025]

تدين المكسيك إدانة قاطعة الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ قرابة ستة عقود على كوبا.

وفي 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024، أكد بلدنا من جديد، أمام الأمم المتحدة بأسرها، إدانتنا دون تحفظ للحصار الاقتصادي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي أصبح سببا هيكليا لتقويض حقوق الإنسان للشعب الكوبي، مع ما يترتب عنه من تداعيات كبيرة على اقتصاد كوبا والتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد، وأعلنا أمام المجتمع الدولي عزمنا على قيادة الجهود الرامية إلى القضاء على هذا الإجراء، في ظل تعزيز التعاون من أجل التنمية.

وتكرر المكسيك تأكيد أنه، في سياق العلاقات بين الدول ذات السيادة، فإن أي تدبير انفرادي يقصد به أن يكون وسيلة للضغط السياسي لإحداث تغييرات من الخارج في القرارات الداخلية لدولة أخرى يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة ويقوض السلم والاستقرار بين الشعوب. وبناء على ذلك، يؤكد بلدنا أن هناك حاجة ملحة إلى رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، لأن وجودها في القائمة يعوق المعاملات المالية الدولية ويعرقل عمليات الشركات الأجنبية، مما يسبب نقصا في المنتجات الأساسية.

ومن الأمثلة على آثار الحصار تدهور قدرة كوبا على سداد الديون التي اقترضتها المؤسسةُ المالية الكوبية من المصرف الوطني للتجارة الخارجية في المكسيك. وعلى الرغم من إبرام اتفاق للإقرار بالديون، عُلقت الأنشطة التجارية الثنائية بين المؤسستين، وهو ما يؤثر سلبا على الفوائد التي يمكن أن تجنيها ليس الشركات فقط (برامج التمويل والتعاون الفني والتدريب والخدمات المالية)، ولكن أيضا مواطنو البلدين.

ونفذت حكومة المكسيك تدابير وبرامج واستراتيجيات لدعم كوبا، بما في ذلك برنامج ”Sembrando vida en Cuba“ [”زرع الحياة في كوبا“]، الذي يهدف إلى زيادة الإنتاج الزراعي من خلال الدعم العيني، عن طريق توفير الشتلات والبذور والأدوات والآلات والدعم التقني المصمم خصيصا، وبالتالي تعزيز السيادة الغذائية وتحسين نوعية الحياة.

ومنذ عام 2022، تُقدَّم المساعدات الإنسانية من خلال اللجنة الفيدرالية للكهرباء بغرض استعادة البنى التحتية للكهرباء في كوبا، وأحيانا في أعقاب الأحداث الطبيعية.

وفي ظل الواقع الجيوسياسي العالمي الجديد، فإن وحدة الصفوف وتعددية الأطراف أمران مستحسنان ومتوقعان عند مواجهة التحديات العالمية. وبناء على ذلك، ومن منطلق العلاقة التاريخية بين بلدنا وكوبا، فإننا نعتبر الحصار غير مقبول، ليس من منظور حقوق الإنسان فحسب، ولكن أيضا بسبب الضرر الجسيم الذي يلحق بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية للجزيرة والشعب الكوبي.

وكل ما سبق أكدته من جديد رئيسة المكسيك، كلاوديا شاينباوم باردو، في تشرين الأول/أكتوبر 2024، عندما قالت إن المكسيك لم تدعم الحصار أبدا. ومن الأهمية بمكان أن يتحقق التكامل في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي من أجل التنمية الاقتصادية لشعوب المنطقة ورفاهها، ولن تتوقف الدول المعنية عن ضم جهودها من أجل تعزيز التنمية التجارية والاجتماعية والاقتصادية للجميع.

ولا شك أن الحصار قد منع كوبا من الانخراط في التجارة والتمويل الدوليين، وهو ما يترجم على وجه الخصوص إلى تخلف عن التنمية التجارية، واستبعاد مالي للأفراد والشركات، وسحب العقود، وفقدان العلاقات مع المؤسسات المصرفية وتكبد الديون، من بين آثار أخرى.

وتتضامن المكسيك مع الشعب الكوبي وتجدد التأكيد على ضرورة رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

موناكو

[الأصل: بالفرنسية]

[6 آذار/مارس 2025]

عملا بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبالمبادئ العامة للقانون الدولي، لم تعتمد إمارة موناكو أو تطبق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 79/7.

منغوليا

[الأصل: بالإنكليزية]

[17 شباط/فبراير 2025]

لم تُصدِر حكومة منغوليا أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 79/7.

وتؤكد منغوليا مجددا التزامها بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وقد دأبت منغوليا على معارضة استمرار فرض التدابير الانفرادية، وهي تؤكد من جديد دعمها للرفع الكامل للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وتشعر منغوليا بقلق عميق إزاء

الأثر الشـــديد لهذه القيود على النمو الاقتصـــادي وعلى التنمية الاجتماعية – الاقتصـــادية عموما في كوبا، لا سيما في قطاعات أساسية مثل الأمن الغذائي والتجارة.

وســاهمت منغوليا، في إطار التزامها بالتضــامن الدولي وبالقضــاء على الجوع، بمبلغ مليون دولار لبرنامج الأغذية العالمي في عام 2024 من أجل دعم الجهود المبذولة في مجال الأمن الغذائي في كوبا. وكان الهدف من هذه المساهمة تعزيز الأمن الغذائي والتغذية للنساء الحوامل والأشخاص الضعفاء المسجلين في برنامج المساعدة الاجتماعية في مقاطعتي فيلا كلارا وسْبِينفْويغوس.

الجبل الأسود

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 كانون الثاني/يناير 2025]

أيدت حكومة الجبل الأسود قرار الجمعية العامة 7/79.

وتعيد حكومة الجبل الأســود تأكيد التزامها بالمقاصــد والمبادئ المكرســة في ميثاق الأمم المتحدة، وتفيد بأنّها لم تُصــدِر أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشــار إليه في ديباجة القرار. وحكومة الجبل الأسود على استعداد لزيادة تطوير التعاون مع كوبا على الصعيدين الثنائي والمتعدد الأطراف.

موزامبيق

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 آذار/مارس 2025]

لم تُصـــــدِر جمهوريـة موزامبيق أو تُطبِّق قط أي قوانين أو أنظمـة تتعـارض مع قرار الجمعيـة العامة7/79، ولم تتعاون بشأن تطبيقها أو أسهمت فيه.

وينسجم هذا الموقف مع تصويت موزامبيق تأييدا للقرار 7/79.

وتغتنم وزارة الشـؤون الخارجية والتعاون هذه الفرصـة لتؤكد من جديد دعم موزامبيق غير المشـروط لأحكام القرار 7/79 وتدعو إلى رفع الحصار المفروض على جمهورية كوبا دون شروط.

ناميبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[26 شباط/فبراير 2025]

تؤكد ناميبيا تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/79. وتعيد ناميبيا تأكيد التزامها بالتمســـك بمقاصـــد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتطلب رفع الحصار المفروض على كوبا فورا ودون شروط.

وتؤمن ناميبيا إيمانا راســخا بأن هذه العقوبات الانفرادية تعيق قدرة الشــعب الكوبي على ممارســة حقوقه الأساسية والسعي لتحقيق تنميته الاجتماعية – الاقتصـادية. فالحصـار لم يؤثر سلبا على سبل عيش الملايين من الكوبيين فحسـب، بل أعاق أيضـا المسـاعدات الطبية الحيوية والمعونة الإنسـانية، لا سـيما في أوقات الأزمات.

وتحث ناميبيا جميع الدول الأعضاء، لا سيما تلك التي هي في وضع يُمكِّنها من التأثير على الوضع، على الاعتراف بمبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة وإبراز أهمية التمسك بالقانون الدولي.

وباعتبار ناميبيا دولة عضو في كل من الجماعة الإنمائية للجنوب الأفريقي والاتحاد الأفريقي، فإن تأييدها للقرار يتماشى مع الموقف الإقليمي والقاري الأوسع نطاقا ضد العقوبات والتدخلات الخارجية. وهو يعزز فكرة أن الدول الأفريقية والبلدان النامية الأخرى ينبغي أن تدعم بعضها بعضا في سعيها لتحقيق الاستقلال والتنمية الاقتصادية. وفي كل عام، تتخذ الدول الأعضاء في الاتحاد الأفريقي قرارا بإنهاء العقوبات غير القانونية المفروضة على كوبا، وهو تقليد نعتقد أن الاتحاد الأفريقي سيحافظ عليه إلى أن يتمكن شعب كوبا من التمتع حقا باستقلاله الذي حصل عليه بشق الأنفس.

وإلى جانب الاتحاد الأفريقي، دعمت ناميبيا أيضا رفع الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا من خلال منظمات دولية أخرى مثل الأمم المتحدة، وحركة بلدان عدم الانحياز، حيث أيدت ناميبيا القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا، مما يعكس التزامها بالتضامن مع الدول النامية، وكذلك في الكمنولث، حيث واصلت ناميبيا التعاون في إطار مبادرات الكمنولث التي تدعو إلى تطبيع العلاقات مع كوبا ورفع الحصار.

وتكرر ناميبيا تأكيد التزامها الثابت بدعم قرار الجمعية العامة 7/79 وتقف على أهبة الاستعداد للعمل مع الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة من أجل تعزيز بناء عالم عادل ومنصف، يكون خاليا من الضغوط والتدخلات الخارجية غير المبررة.

وعلى أساس عدد من الاتفاقات الثنائية، تُقيم حكومة جمهورية ناميبيا علاقات ودية ومتبادلة وتعاونا طويل الأجل مع حكومة كوبا. ويعقد البَلَدان كل عامين جلسات عمل مشتركة تغطي مختلف القطاعات.

ولحكومة ناميبيا علاقات ممتازة وودية مع حكومة كوبا، تقوم على عدة اتفاقات ثنائية مبرمة بين البلدين لتحقيق المنفعة المتبادلة للشعبين الناميبي والكوبي.

وتتعاون ناميبيا وكوبا في عدة مجالات، على النحو المبين أدناه.

بموجب اتفاق محدَّد بين وزارة الصحة العامة في كوبا ووزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في ناميبيا، موقَّع في عام 2015، أقام البَلَدان علاقات جيدة مَكَّنت ناميبيا من الاستفادة من خدمات 98 أخصائيا طبيا كوبيا يعملون حاليا في ناميبيا، ويساعدون الحكومة في المقام الأول في مسؤوليتها الصعبة المتمثلة في توسيع نطاق خدمات الصحة العامة لتشمل السكان المحليين.

وتحت مظلة الاتفاق الثنائي بشأن توفير الفريق الطبي الكوبي، يُنشر الممارسون الطبيون الكوبيون في المستشفيات العامة في جميع أنحاء البلد، بما في ذلك المناطق النائية، ويشمل ذلك أخصائيين في المجالات الصحية من قبيل الطب الباطني، وجراحة الأعصاب، والعناية المُركَّزة، وطب الأطفال، وجراحة العظام، والطب النفسي، وأمراض النساء، وطب حديثي الولادة، والجراحة التجميلية، والطب الشرعي، وطب الفم، والعلاج الكهربائي، والصيدلة، والتخدير، وجراحة المسالك البولية، والأشعة، وجراحة الوجه والفكين.

وفي الوقت نفسه، يساهم الممارسون الطبيون الكوبيون أيضا في نقل المهارات والمعارف في القطاع الصحي، حيث يعملون جنبا إلى جنب مع الموظفين الطبيين المحليين.

ووقَّعت حكومة ناميبيا، من خلال وزارة التنمية الحضرية والريفية، اتفاقا للتعاون مع وزارة التشييد في حكومة جمهورية كوبا في عام 2013، وهي تنص على إعارة مهندسين ومعماريين كوبيين للعمل في ناميبيا. ويوجد حاليا 21 خبيرا استشاريا كوبيا يعملون في 12 منطقة من مناطق ناميبيا الـ 14.

وكان للخبراء الكوبيين العاملين في وزارة التنمية الحضرية والريفية دور فعال في الإشراف على تصميم وتنفيذ مشاريع التشييد التي تنفذها المجالس الإقليمية، مثل تشييد المنازل والمكاتب والجسور وغيرها من البنى التحتية العمومية.

وكان للخبراء التقنيين الكوبيين المعارين إلى وزارة التنمية الحضرية والريفية دور فعال في نقل المعارف والمهارات إلى الموظفين المحليين الذين يعملون في الخدمات الجيولوجية وبحوث تطوير المواد والابتكار، في مركز البحث والتطوير في مجال الموئل التابع لمديرية الإسكان والتنمية الريفية في الوزارة التنفيذية.

ووقَّعت وزارة الأشغال والنقل في جمهورية ناميبيا ووزارة التشييد في كوبا اتفاقا في تموز/يوليه 2024 بشأن إعارة المهنيين التقنيين الكوبيين.

وإثر الحصول على موافقة لجنة الخدمة العامة في ناميبيا، فإن وزارة الأشغال والنقل في جمهورية ناميبيا في مرحلة متقدمة من عملية وضع الترتيبات اللوجستية لاستقبال 20 من المهنيين التقنيين الكوبيين في ناميبيا، لكي يبدأوا في تقديم خدماتهم.

وفي عام 2022، وقَّعت وزارة الأشغال والنقل في جمهورية ناميبيا ووزارة التعليم العالي في جمهورية كوبا اتفاقا ينص على تدريب الطلاب الناميبيين في كوبا في المجالات التقنية للهندسة، مع قيام الوزارة التنفيذية برعاية المِنَح الدراسية.

وبعد الانتهاء من عملية الاختيار، التي أُعلِن عنها لجميع الشباب الناميبيين المؤهلين للتقديم، أوفدت وزارة الأشغال والنقل مجموعة مكونة من 33 طالبا ناميبيا إلى كوبا في تشرين الأول/أكتوبر 2024 لكي يبدأوا دراستهم في مجال الهندسة.

وفي عام 2016، وقَّعت وزارة الصحة العامة في كوبا (ممثَّلة بشركة تسويق الخدمات الطبية الكوبية (Cuban Medical Services) ووزارة الصحة والخدمات الاجتماعية في ناميبيا اتفاقا محدَّدا لتقديم الخدمات الأكاديمية.

وفي إطار برنامج المِنَح الدراسية نفسه الذي ترعاه وزارة الصحة والخدمات الاجتماعية، تَخرَّج منذ ذلك الحين ما مجموعه 177 طالبا في العلوم الطبية و 49 طالبا في مجال طب الأسنان من مؤسسات التعليم العالي في كوبا بين عامي 2022 و 2024.

وأبرمت ناميبيا وكوبا اتفاقا إطاريا في مجال الدفاع في عام 2011، وهو اتفاق يُيسِّر تدريب وتنمية قدرات ضباط تابعين لقوات الدفاع الناميبية في مؤسسات التدريب العسكري الكوبية.

ومنذ بدء البرنامج، بدأ ثمانية أفراد تابعين لقوات الدفاع الناميبية تدريبهم في كوبا، وتخصصوا في مجالي هندسة واستكشاف الحاسوب والهندسة الإلكترونية اللاسلكية.

وبالإضافة إلى التعاون الثنائي المثمر بين ناميبيا وكوبا، جرت مؤخرا التبادلات الرفيعة المستوى التالية بين البلدين بهدف مواصلة تعزيز العلاقات الثنائية بينهما:

- بدعوة من ميغيل دياس - كانيل بيرموديس، رئيس كوبا، قامَ نانغولو مبومبا، رئيس ناميبيا، بزيارة رسمية إلى كوبا في الفترة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2024.
- خلال الزيارة الرسمية، أبرم البَلَدان مذكرة تفاهم بشأن إنشاء لجنة مشتركة بين الحكومتين معنية بالتعاون الثنائي، يرأسها الوزيران المسؤولان عن العلاقات الدولية والشؤون الخارجية.
- قام بيتر كاتجافيفي، رئيس الجمعية الوطنية، بزيارة إلى كوبا في الفترة من 19 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2024، لتعزيز التعاون الثنائي في الشؤون البرلمانية.
- قام لوكاس سينيمبو موها، رئيس المجلس الوطني، بزيارة إلى كوبا في الفترة من 14 إلى 25 أيلول/سبتمبر 2024، لتعزيز التعاون الثنائي في الشؤون البرلمانية.
- قامت إيفون دوساب، وزيرة العدل، بزيارة إلى كوبا في الفترة من 22 إلى 24 تشرين الأول/أكتوبر 2024، لحضور مؤتمر JURISCUBA الدولي الرابع (لعام 2024).
- قام فيستوس كاتونا مبانديكا، المدعي العام في ناميبيا، بزيارة إلى كوبا في الفترة من 19 إلى 26 تشرين الأول/أكتوبر 2024، لإبرام اتفاق تعاون بين مكتبي المدعين العامين في البلدين.

ناورو

[الأصل: بالإنكليزية]
[13 آذار/مارس 2025]

تؤكد جمهورية ناورو من جديد التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، بما في ذلك المساواة في السيادة بين الدول وأهمية عدم التدخل في الشؤون الداخلية. وتعترف ناورو بأهمية الحرية في التجارة والملاحة الدوليتين، على النحو المنصوص عليه في القانون الدولي. وتُعرِب ناورو عن قلقها إزاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. وهي تُسلِّط الضوء على أهمية إنهاء هذا الحصار، لا سيما في هذه الأوقات الصعبة التي يواجه فيها المجتمع العالمي أزمات متعددة. وتؤيد ناورو قرار الجمعية العامة 7/79، تأييدا كاملا. وتحثّ ناورو جميع الأطراف المعنية على تناول هذه المسألة بعقل متفتح وروح من التعاون، من أجل التوصل إلى حل مفيد للطرفين.

نيبال

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 آذار/مارس 2025]

تلتزم حكومة نيبال التزاما صارما بأحكام قرار الجمعية العامة 7/79، وتفيد بأنّها لم تسنّ أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير منافية لهذا القرار.

نيوزيلندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[26 آذار/مارس 2025]

تعيد حكومة نيوزيلندا تأكيد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/79. وما فتئت حكومة نيوزيلندا تؤيد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار التجاري المفروض على كوبا. ونكرر توجيه تلك الدعوات.

وليست لدى نيوزيلندا أي قوانين أو تدابير تجارية أو اقتصادية تقيّد أو تثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا، وترحب بجميع الخطوات المتَّخذة صوب التطبيع، بما في ذلك رفع الحصار.

نيكاراغوا

[الأصل: بالإسبانية]
[10 شباط/فبراير 2025]

تؤكد نيكاراغوا من جديد التزامها بالدفاع عن تعددية الأطراف وتعزيزها وعن حق شعوبنا في التنمية، مستندة في علاقاتها إلى الاحترام والتضامن والمساواة والتعاون المتبادل مع جميع شعوب العالم، واحترام القانون الدولي ومبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والتمسك بها، بما في ذلك عدم التدخل في الشؤون الداخلية.

وتروج نيكاراغوا لثقافة السلام، وتعترف بمبدأ التسوية السلمية للمنازعات بين الدول من خلال الوسائل المتاحة بموجب القانون الدولي.

وتدافع حكومة الوحدة الوطنية والمصالحة الوطنية عن حق الشعوب غير القابل للتصرف في تقرير المصير والسيادة الوطنية والاستقلال وحقهم في بناء نموذجهم الخاص في المجال السياسي وفي مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، بعيدا عن التدخل الأجنبي في شؤونها أو التعرض لها أو عن أي تهديد أو عدوان.

وتعتقد نيكاراغوا أن المجتمع الدولي يجب أن يمضي قدما ويتحد في هذا العالم الجديد المتعدد الأقطاب، وأن يخطو نحو مزيد من التكامل ورفض وإدانة بقايا الإمبريالية والاستعمار بشكليه القديم والجديد.

وتلاحظ نيكاراغوا بقلق أنه حتى اليوم، لا تزال هناك دول تفرض تدابير قسرية أحادية الجانب وتعسفية غير قانونية كأداة سياسية محددة الأهداف للانتقام من الشعوب المستقلة الكريمة التي ترفض تدابيرها التدخلية ولا توافق على ما تفرضه.

وتدين نيكاراغوا تطبيق أو تعزيز استخدام التدابير الاقتصادية أو السياسية أو أي نوع آخر من التدابير باعتباره انتهاكا صارخا للقانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة.

ومنذ عام 1959، حاولت الولايات المتحدة الأمريكية تدمير الثورة الكوبية البطولية والغنية من خلال فرض حصار اقتصادي وتجاري ومالي غير قانوني على كوبا، وقد عملت على تعزيز هذا الحصار وتشديده على مدى أكثر من 65 عاما. والحصار ليس سوى عمل من الأعمال الإرهابية العديدة المرتكبة ضد كوبا.

فبالإضافة إلى انتهاك الولايات المتحدة الأمريكية لحقوق الإنسان الأساسية للشعب الكوبي بشكل صارخ وواسع النطاق، فقد أظهرت ازدراءها الكامل، منتهكة الحق في الحياة والصحة والغذاء والتعليم، وكذلك الحق في التنمية والحق في تقرير المصير.

وتسبب الحصار العاري من الأخلاق والقانون والإنسانية في أضرار تراكمية بقيمة 141,1 164 مليون دولار على مدى أكثر من ستة عقود من السياسات التي عفا عليها الزمن، وأدى إلى تعرض الاقتصاد الكوبي لضغوط غير عادية أثرت على الصناعة وقطاع الخدمات وتجارة التجزئة، وأدى أيضا إلى نقص الغذاء والدواء وانخفاض مستوى الاستهلاك والرفاه العام للسكان.

وتدين نيكاراغوا الحصار المفروض على كوبا وتطالب حكومة الولايات المتحدة بإنهاء جميع التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على شعب كوبا وحكومتها، والتي تسببت بالفعل في أضرار لا يمكن إصلاحها، على النحو المبين بتفصيل في تقارير الأمين العام بشأن هذه المسألة.

وتدين نيكاراغوا وترفض جميع السياسات العدوانية ضد كوبا، والمطالبات المقدمة بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون؛ واستهداف الأعمال التجارية والسفن وشركات الشحن التي ترسل إمدادات الوقود إلى البلد؛ والإدراج التعسفي وغير المبرر لكوبا على قائمة الدول الراعية للإرهاب التي تضعها وزارة الخارجية الأمريكية، والهجوم على جميع مصادر الدخل وتدفقات العملات الأجنبية؛ وتخويف الأطراف الثالثة؛ وزيادة الضغوط على الحكومات والمؤسسات المصرفية والجهات القائمة على الأعمال في جميع أنحاء العالم.

ويجب على الأمم المتحدة أن تفي بغرضها التاريخي المتمثل في تعزيز تعددية الأطراف، على أساس المساواة في السيادة، حيث تسود أصوات شعوبنا، وحيث تتحقق التطلعات الإنسانية، وحيث يتم التنديد بتكثيف الحصار وآثاره التي تتجاوز الحدود الإقليمية وحيث يقابَل ذلك بالرفض.

وتصر نيكاراغوا على ضرورة احترام قرارات الأمم المتحدة العديدة وتنفيذها بشكل نهائي، ووضع حد لهذه السياسة غير القانونية ضد كوبا.

ونحن نحث الولايات المتحدة مرة أخرى على الدخول في حوار قائم على الاحترام من أجل تسوية مسائلها الثنائية القائمة مع كوبا، وذلك على أساس المساواة بين الدول والمعاملة بالمثل واحترام سيادة كوبا واستقلالها.

النيجر

[الأصل: بالفرنسية]

[30 كانون الثاني/يناير 2025]

لا يزال الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، والذي سُنّ في شباط/فبراير 1962 عقب تأميم شركات أمريكية، يشكل أحد أطول نظم العقوبات الانفرادية في العالم.

وحكومة النيجر، التي تلتزم التزاما صارما باحترام مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، على النحو المكرس في ميثاق الأمم المتحدة

وفي القانون الدولي، تُكرّر تأكيد التزامها بعدم تطبيق أي قوانين أو تدابير من شأنها فرض حصار على دولة من النوع المشار إليه في القرار 7/79.

وتؤكد النيجر من جديد تأييدها لذلك القرار وكذلك للمواقف التي اتخذتها جهاتٌ من بينها حركة بلدان عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين، والتي طالبت فيها بإنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويلحق هذا الحصار أضرارا رهيبة بالشعب الكوبي، ويعيق بذلك تنميته الاقتصادية والاجتماعية، ولا بد بالتالي من رفعه على الفور.

ولذلك، تظلُّ جمهورية النيجر متضامنةً مع الشعب الكوبي ومساندةً لكوبا، وهي تأمل أن يقدم المجتمع الدولي مرة أخرى دعمه لرفع هذا الحصار الظالم الذي طال أكثر من اللازم.

نيجيريا

[الأصل: بالإنكليزية]

[14 شباط/فبراير 2025]

تكرر حكومة نيجيريا الاتحادية تأكيد عزمها المستمر على الحفاظ على علاقات ودية مع جميع الدول، وهي تدين العمل بالتدابير الانفرادية في تسوية المنازعات بين الدول. وتكرر نيجيريا أيضا تأييدها لإنهاء الحصار المفروض على كوبا ولتعزيز التعاون الدولي بين الدول الأعضاء. وترى نيجيريا أن تخفيف الحصار المفروض على كوبا سيكون دليلا على التسوية السلمية للمنازعات في النظام الدولي.

النرويج

[الأصل: بالإنكليزية]

[25 آذار/مارس 2025]

تؤكد حكومة النرويج من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/79. ولا تقوم النرويج بإصدار أو تطبيق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار. وهي لا تطبق أي قوانين تجارية أو اقتصادية تقيّد أو تثبط الدخول في علاقات تجارية أو استثمارية متبادلة مع كوبا. وتُعارِض النرويج توسيع نطاق التدابير الانفرادية لتتجاوز الحدود الإقليمية إلى بلد ثالث. وتُعرِب النرويج عن أسفها لعدم استئناف الولايات المتحدة التزامها السابق بتعليق العمل بالباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، وهي تشجع الولايات المتحدة وكوبا على السعي إلى تطبيع علاقاتهما الثنائية بُغية إنهاء الحصار المفروض على كوبا. وتشجع النرويج أيضا الولاياتِ المتحدة على رفع اسم كوبا من التصنيف الذي وضعته للدول الراعية للإرهاب.

عُمان

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 شباط/فبراير 2025]

تمتثل حكومة عُمان لقرار الجمعية العامة 7/79 وتنفذه، وتفيد بأنها لا تُطبّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة هذا القرار.

باكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[17 كانون الثاني/يناير 2025]

تتقيد باكستان بشكل تام بقرار الجمعية العامة 79/7.

بنما

[الأصل: بالإسبانية]
[26 آذار/مارس 2025]

تقيم بنما، باعتبارها من الأعضاء المؤسسين للأمم المتحدة ودولة راعية للسلام، علاقات صداقة وتعاون مع جميع الدول على أساس شمول الجميع واحترام مبادئ العدالة والقانون الدولي، وكذلك احترام حق الشعوب في تقرير المصير، واحترام السيادة، وعدم التدخل في المسائل التي تندرج أساسا ضمن نطاق الولاية المحلية للدول.

وتشجع بنما الحوار والتسوية السلمية للمنازعات والتجارة الحرة والتجارة الدولية الشفافة وستواصل تشجيع ذلك.

بابوا غينيا الجديدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[15 نيسان/أبريل 2025]

تشير بابوا غينيا الجديدة إلى تأييدها لقرار الجمعية العامة 79/7. وتعارض بابوا غينيا الجديدة أي تطبيق خارج الحدود الإقليمية للقوانين والأنظمة التي تنتهك سيادة الدول الأعضاء الأخرى في الأمم المتحدة.

ولا توجد في بابوا غينيا الجديدة تدابير تشريعية أو سياسية أو غيرها من التدابير التقييدية ضد كوبا، بل إنها على العكس من ذلك، تشجع على إقامة علاقات بنّاءة وودّية بين البلدين، بما يتفق مع ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي ذي الصلة.

بيرو

[الأصل: بالإسبانية]
[25 آذار/مارس 2025]

تؤكد بيرو من جديد التزامها الراسخ بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، ولا سيما المساواة في السيادة بين الدول، ومبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، والاحترام الكامل لحقوق الإنسان والحريات الأساسية.

وقد أضر الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ضد كوبا بنموها الاقتصادي، وعرقل تنميتها الاقتصادية، وحد من إمكانية حصول سكانها على الموارد من قبيل التكنولوجيا والقروض الخاصة وإمكانية

وصولهم إلى الأسواق الدولية، فضلا عن كون هذا الحصار يمسُّ بالحقوق الأساسية، ومنها الغذاء والصحة والخدمات الاجتماعية الأخرى.

وتعتقد بيرو أن فرض الحصار بشكل انفرادي يتنافى مع القانون الدولي ومع مبادئ التعايش السلمي وميثاق الأمم المتحدة، وينتهك أيضا قواعد التجارة الدولية التي تستند إلى الاتفاقات ذات الصلة في إطار منظمة التجارة العالمية، وينتهك مبادئ التعاون.

أما على الصعيد المتعدد الأطراف، فقد أعربت بيرو في مناسبات متعددة عن رفضها الشديد لهذا التدبير، حيث صوتت في عام 1992 لصالح قرار الجمعية العامة 19/47 بشأن ضرورة إنهاء الحصار، وأيضا لصالح جميع القرارات التي اعتمدتها الجمعية لاحقا بشأن هذه المسألة. وعلى المستوى الثنائي، تستمر العلاقات التجارية بين كوبا وبيرو ويحكمها اتفاق التكامل الاقتصادي الساري منذ عام 2001.

وفي إطار معارضة بيرو المنهجية للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، ستواصل دعمها للقرارات التي تُقدَّم في الأمم المتحدة بشأن ضرورة إنهاء الحصار وتعزيز المبادلات التجارية والاقتصادية مع هذا البلد على المستوى الثنائي.

الفلبين

[الأصل: بالإنكليزية]
[7 آذار/مارس 2025]

تؤيد الفلبين قرار الجمعية العامة 7/79 تأييدا تاما، وتكرر تأكيد التزامها بالتقيد به. والفلبين لم تفرض ولا تعتزم فرض أي قوانين أو أنظمة أو تدابير تتنافى مع القرار 7/79.

قطر

[الأصل: بالعربية]
[26 آذار/مارس 2025]

إن موقف دولة قطر بشأن القرار لم يطرأ عليه أي تغيير، حيث تدعم دولة قطر القرار دعماً كاملاً. وهي تدعم بشكل راسخ قواعد ومبادئ القانون الدولي وتقوم بتطبيقها في سياساتها الخارجية، وتتبع سياسة الالتزام التام بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، وظلت تدعو إلى عدم فرض أي إجراءات قسرية انفرادية.

وبناءً عليه، فإن دولة قطر لم تصدر أو تطبق أي قوانين أو تدابير تتناقض مع القرار المشار إليه.

جمهورية كوريا

[الأصل: بالإنكليزية]
[6 آذار/مارس 2025]

دأبت حكومة جمهورية كوريا، منذ عام 1999، على تأييد قرارات الجمعية العامة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. وهي لذلك لم تُطبِّق أي قوانين أو تدابير إدارية من النوع المشار إليه في القرار 7/79.

جمهورية مولدوفا

[الأصل: بالإنكليزية]

[19 آذار/مارس 2025]

تؤيد جمهورية مولدوفا تأييدا تاما مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتفيد بأنها لم تُصدِر أو تُطبِّق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/79 بشأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

الاتحاد الروسي

[الأصل: بالروسية]

[21 آذار/مارس 2025]

يعيد الاتحاد الروسي تأكيد موقفه المبدئي المؤيد للإنهاء الفوري والكامل للحصار غير المشروع الذي تفرضه الولايات المتحدة على جمهورية كوبا.

فهذه الممارسة التمييزية هي من مخلفات النظام العالمي الذي كان سائدا في فترة ما بعد الاستعمار، والذي لا يزال يشكل تحديا لنظام العلاقات الدولية. وهي مثال على محاولة عقيمة لفرض التدابير القسرية الانفرادية كمعيار للتعامل مع الخلافات بين الدول. وفي هذا الصدد، من الجدير بالذكر أن قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة الذي يعرب عن تضامن المجتمع الدولي مع المطالب المشروعة للشعب الكوبي ما برح يُتَّخذ منذ أكثر من 30 عاما بأصوات جميع الدول الأعضاء تقريبا في المنظمة.

ومن الواضح للجميع أن الغرض من القيود الجائرة التي تفرضها واشنطن على هافانا، والتي لا تزال سارية المفعول منذ عام 1962، هو "خنق" الجزيرة اقتصاديا من أجل زعزعة استقرار الوضع الاجتماعي، وفي نهاية المطاف، إحداث تغيير غير دستوري للحكومة. ولا يمكن تفسير هذه السياسة التي تنتهجها قيادة الولايات المتحدة إلا على أنها تَدخُّل صريح وسافر في الشؤون الداخلية لدولة كوبا ذات السيادة.

ويؤثر الحصار تأثيرا مدمرا على اندماج هافانا في النظام المالي والاقتصادي العالمي. ومن خلال الإعلان عن أن آثار الحصار تتجاوز الحدود الإقليمية، تمنع الولاياتُ المتحدة الأمريكية البلدانَ الأخرى من ممارسة التجارة والاستثمار في كوبا. ونتيجة لذلك، فإن الصناعة في جزيرة الحرية محرومة فعليا من القدرة على الحصول على المواد الخام والطاقة والآلات وقطع الغيار للمعدات. وأصبحت المعاملات بين البنوك معقَّدة بشكل ملحوظ. وتضررت رفاهية المواطنين الكوبيين العاديين وصحتهم بشكل كبير وغير مبرَّر.

وفي إطار الضغط الممارَس من خلال العقوبات، قامت الولايات المتحدة أيضا بإدراج كوبا في القائمة التي وضعتها بصورة انفرادية لما يُسمى بالدول الراعية للإرهاب. ونحن نرى في هذه الخطوة التي اتخذتها واشنطن دوافع سياسية بحتة لا علاقة لها بمكافحة الإرهاب الحقيقية.

والأرقام تتحدث عن نفسها: ففي الفترة من آذار/مارس 2023 إلى شباط/فبراير 2024، بلغت الأضرار التي لحقت بالاقتصاد الكوبي جراء الحصار الأمريكي أكثر من 056 5 بلايين دولار، أو ما يتجاوز 421 مليون دولار شهريا. وحتى تشرين الأول/أكتوبر 2024، بلغ إجمالي الخسائر التي تكبدتها كوبا بسبب الحصار منذ بدء العمل به ما قدره 141 164 بليون دولار.

وفي الوقت نفسه، أظهر الشعب الكوبي قدرةً على الصمود وشجاعةً ملحوظتين، وهو ما يثبت عدم جدوى سياسة الضغط والعزلة. وإذ تتمتع كوبا باحترام يليق بها لدى بلدان الجنوب، فإنها دأبت على اتباع مسار مستقل، وقدمت مساهمات بَنّاءة وداعمة لتطوير عمليات التكامل الإقليمي.

وتَمسُّكا بموقفنا الثابت، ندعو إلى الرفع الفوري للحصار المفروض على جمهورية كوبا دون شروط مسبقة، مسترشدين بالمبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة بشأن عدم جواز اتخاذ أي تدابير تمييزية، أو انتهاك السيادة الوطنية، أو التدخل في الشؤون الداخلية للدول ذات السيادة.

رواندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 آذار/مارس 2025]

موقف حكومة جمهورية رواندا بشأن القرار المتعلق بضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا لم يتغيّر.

وتنفذ حكومة رواندا قرار الجمعية العامة 7/79 تنفيذا تاما، مسترشدةً بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتشدد حكومة رواندا على عدم وجود موانع قانونية أو تنظيمية تَحول دون حرية العبور أو التجارة بين رواندا وكوبا.

سانت كيتس ونيفس

[الأصل: بالإنكليزية]
[1 نيسان/أبريل 2025]

تظل حكومة سانت كيتس ونيفس ثابتة في دفاعها عن المبادئ المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي التي تشكل أساس تعددية الأطراف. وتماشياً مع التزاماتها العالمية، تدعو سانت كيتس ونيفس إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. وبالمثل، تناشد حكومة سانت كيتس ونيفس بقوة حكومة الولايات المتحدة أن ترفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

ولا يزال الحصار، الذي تفاقم من جرّاء مئات الجزاءات وتنفيذ السياسة المعتمدَة مؤخرا، يؤثر سلبًا على التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا ويخلّف آثارًا مدمرة على رفاه شعبها. وتشكل القرارات الأحادية التي اتخذتها حكومة الولايات المتحدة المتعلقة بفرض جزاءات على المسؤولين الكوبيين الذين لديهم صلة ببرامج التعاون الطبي للبلد إجراء آخر سيخلف آثارا ضارة على الأمة. كما ستخلف تلك القيود تداعيات اجتماعية واقتصادية خطيرة تتجاوز الحدود الإقليمية ولا سيما بالنسبة للبلدان الصغيرة مثل سانت كيتس ونيفس، نظرا إلى احتمال توسيع نطاق الجزاءات المفروضة على التأشيرات على الحكومات الأجنبية التي تتعامل مع البرنامج وتستفيد من الخبرة الطبية الكوبية.

في حين أن تفاني كوبا تجاه سانت كيتس ونيفس، حتى في مواجهة تلك التحديات المتزايدة، يبرهن على عمق علاقتنا الثنائية. ولقد قدم اللواء الطبي الكوبي، إلى جانب برنامج المنح الدراسية الحكومي

الكوبي، مساهمات غير مسبوقة في قطاعنا الصحي وفي جهود بناء القدرات، مما يعزز التزام كوبا تجاه التنمية المشتركة لبلدينا.

ويعيد اتحاد سانت كيتس ونيفس تأكيد أهمية الحوار والتفاعل البنّاء بين كوبا والولايات المتحدة لحل المسائل العالقة، بما في ذلك الإزالة الكاملة لهذا الحصار الذي عفا عليه الزمن، على أمل إقامة علاقة تقوم على الاحترام والتعاون بين الطرفين.

وإلى جانب المجتمع الدولي، تكرر سانت كيتس ونيفس تأكيد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/79، الذي يؤكد الحق في حرية التجارة والتعاون الدولي، والذي يجب احترامه دون استثناء.

سانت لوسيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[4 آذار/مارس 2025]

تؤكد حكومة سانت لوسيا التزامها بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، والتزامها بالأخص بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، والتعايش السلمي بين الأمم.

وتؤكد حكومة سانت لوسيا على التعاون الاقتصادي والتربوي والعلمي والتقني المستمر بين كوبا وسانت لوسيا دعما للنهوض بالتنمية الاقتصادية - الاجتماعية واستدامتها.

ومن منطلق الامتثال للالتزامات القانونية الدولية وللالتزام بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول، لم تُصدِر حكومة سانت لوسيا أي قوانين أو تشريعات أو تدابير، ولم تتخذ أي إجراءات أخرى، من شأنها عرقلة ممارسة أي دولة عضو لسيادتها وفقا لما يخدم مصالحها القانونية، أو من شأنها إعاقة حرية النشاط التجاري أو التجارة أو التعاون الاقتصادي.

وتؤكد سانت لوسيا مجددا موقفها الذي يرى أن تطبيق التشريعات الوطنية خارج الحدود الإقليمية يتنافى مع مبادئ القانون الدولي، والمساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، والتعايش السلمي بين الدول.

وقد دأبت حكومة سانت لوسيا على تأييد قرارات الجمعية العامة ذات الصلة الداعية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

سانت فنسنت وجزر غرينادين

[الأصل: بالإنكليزية]
[26 آذار/مارس 2025]

يعكس اتخاذ قرار الجمعية العامة 7/79 معارضة المجتمع الدولي الثابتة للحصار المستمر الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا. ومعارضة هذه التدابير الانفرادية التي يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية تستند إلى المبدأين الأساسيين اللذين يقوم عليهما عالمنا المتحضر واللذين يتيحان لنا تحقيق الازدهار والتعايش السلمي، وهما مبدآ المساواة في السيادة بين جميع الدول، وعدم التدخل في الشؤون

الداخلية للدول وعدم التعرض لها. ويقع على عاتق جميع الدول التزام متساوٍ بالتقيد بهذين المبدأين ولها حق متساوٍ في التمتع بهما.

ولا تزال التدابير المنهِكة التي اعتمدتها الولايات المتحدة تُخلِّف آثارا مدمرة على الحياة اليومية للكوبيين الذين يتحملون العبء غير المبرَّر لهذه السياسة. فهي تعيق التنمية الشاملة للبلد، بما في ذلك جهوده لتحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030، التي التزم المجتمع الدولي فيها بعدم ترك أحد خلف الركب. وعلى الرغم من ذلك، تظل كوبا عضوا يتسم بالمسؤولية في المجتمع الدولي، ولا تسمح لهذه التدابير المرهِقة أن تُثنيها عن المساهمة بشكل إيجابي في تقدم العديد من البلدان ورفاهها بشكل عام.

ويشكل رفع الحظر، على الفور ودون شروط مسبقة، شرطا أساسيا لتهيئة بيئة مؤاتية للحوار يمكن أن تُفضي إلى علاقة تعود بالنفع المتبادل على البلدين وتزيد من تعزيز العلاقات والأنشطة الدبلوماسية في نصف الكرة الغربي. ولذلك نحث الولايات المتحدة على إعادة النظر في هذه السياسة الضارة.

وإزاء هذه الخلفية، تردد سانت فنسنت وجزر غرينادين نداءات المجتمع الدولي من أجل رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي التمييزي الذي عفا عليه الزمن، والذي يشكل انتهاكا صارخا لمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

ساموا

[الأصل: بالإنكليزية]
[26 آذار/مارس 2025]

تؤكد حكومة دولة ساموا المستقلة من جديد التزامها الكامل بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين.

وتشدد على وجوب إنهاء الحصار المفروض على شعب كوبا. فهو من مخلفات حقبة الحرب الباردة. وكوبا، بوصفها عضوا في أُسرة الأمم المتحدة ودولة جزرية صغيرة نامية، تستحق أن تُعامَل مثل الأعضاء الآخرين، باحترام وكرامة وبراغماتية في العلاقات الدولية.

وباستعادة العلاقات مع كوبا، ستكون الولايات المتحدة في وضع أفضل بكثير للانخراط في حوار وتعاون بَنّاءين أكثر بشأن المسائل ذات الاهتمام المشترك، ومن ثمّ إحداث التغييرات التي تمس الحاجة إليها في العلاقات الاقتصادية والاجتماعية والأمنية للبلدين. ويمكن أن يؤدي استئناف أنشطة السفر والتبادل الثقافي إلى تعزيز التفاهم وحسن النية بين الشعبين.

ويمكن أن يؤدي فتح التجارة مع كوبا إلى خلق فرص اقتصادية لكلا البلدين. فلدى كوبا أسواق غير مستغَلة للسلع والخدمات الأمريكية، في حين يمكن للشركات الأمريكية أن تستفيد من الاستثمار في اقتصاد كوبا الناشئ. ويمكن أن تشكل زيادة السياحة دفعة ضرورية للغاية للاقتصاد الكوبي.

وعلى المستوى الإنساني، يسفر الحصار عن آثار سلبية على الشعب الكوبي، مما يحد من إمكانية حصوله على السلع الأساسية كالغذاء والدواء والضروريات الأخرى. ويمكن أن يخفف رفع الحصار من معاناة الكوبيين العاديين وأن يحسن نوعية حياتهم.

وفي الظروف الحالية المتسمة بانعدام الثقة والمناورات الجيوسياسية، من الأهمية بمكان أن يتحلى أعضاء أُسرة الأمم المتحدة بروح الإنسانية ويُظهروا حسن النية في جهودنا المشتركة لتحقيق الرخاء القادر على الاستمرار في المستقبل وعدم ترك أي أحد خلف الركب.

سان مارينو

[الأصل: بالإنكليزية]
[6 شباط/فبراير 2025]

تعارض جمهورية سان مارينو دائما وبصفة عامة فرض أي شكل من أشكال الحصار، ومن ثمّ فهي ضد فرض الحظر الانفرادي على كوبا، كوسيلة للضغط عليها، وبسبب تداعياته الخطيرة على السكان.

سان تومي وبرينسيبي

[الأصل: بالفرنسية]
[28 كانون الثاني/يناير 2025]

تؤيد جمهورية سان تومي وبرينسيبي الديمقراطية جميع المبادرات الرامية إلى الرفع العاجل للعقوبات المفروضة على الشعب الكوبي، باسم الحق في التمتع بالرفاه الاقتصادي والاجتماعي.

وتعيد سان تومي وبرينسيبي تأكيد تضامنها مع الشعب الكوبي وحكومته، ومسؤوليتها عن المساهمة في رفع تلك العقوبات.

المملكة العربية السعودية

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 كانون الثاني/يناير 2025]

تقيم المملكة العربية السعودية علاقات دبلوماسية وتجارية طبيعية مع كوبا.

ولم تُطبِّق المملكة العربية السعودية ضد كوبا أي قوانين أو تدابير من شأنها أن تمنع إقامة العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين المملكة العربية السعودية وكوبا.

وتلتزم المملكة العربية السعودية بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، وتشير إلى التزامها بقواعد القانون الدولي ومبادئه وتعيد تأكيد هذا الالتزام.

السنغال

[الأصل: بالفرنسية]
[24 كانون الثاني/يناير 2025]

ستواصل السنغال، في إطار التقيد بالتزاماتها الدولية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، الامتثال لأحكام القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن رفع الحصار عن كوبا.

صربيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[6 آذار/مارس 2025]

إن جمهورية صربيا، إذ تسترشد بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وإذ تؤكد من جديد التزامها بقواعد القانون الدولي ومبادئه، تُنفِّذ تنفيذا كاملا قرار الجمعية العامة 7/79، وهي وتفيد بأنها لم تُصدِر أو تُطبِّق قط أي قوانين أو تدابير أو أعمال من النوع المشار إليه في ديباجة هذا القرار.

وقد دأبت صربيا على تأييد القرار المذكور في الجمعية العامة وعلى التصويت لصالحه.

وتدعو صربيا إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، وهي بذلك تُعبِّر عن الرغبة التي تحدو الأغلبية الساحقة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

سيشيل

[الأصل: بالإنكليزية]

[17 كانون الثاني/يناير 2025]

دعما لقرار الجمعية العامة 7/79، تؤكد حكومة جمهورية سيشل مرة أخرى التزامها بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة من خلال تأييد مضمونه.

وسيشيل ثابتة في التزامها بمبدأ المساواة في السيادة بين الدول واحترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى. واتساقا مع هذه المبادئ، ترفض سيشيل فرضَ قوانين أو أنظمة يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية واتخاذَ أي إجراءات اقتصادية قسرية جائرة أو انفرادية.

وفي هذا السياق، تشدد سيشيل على أهمية تحقيق الرفاه الاقتصادي وإعمال حقوق الإنسان لفائدة جميع الشعوب، وتُدرِك أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا يُقوِّض هذه المبادئ الأساسية. وتدعم سيشيل الجهود التي يبذلها الطرفان لرفع الحصار وتيسير إعادة دمج كوبا الكامل في المجتمع الدولي، مما سيكون له بالتأكيد آثار إيجابية على الاقتصاد العالمي.

وتعيد حكومة سيشيل تأكيد تضامنها مع حكومة كوبا وشعبها وتدعو إلى تطبيع العلاقات بين كوبا والولايات المتحدة بما يجسد الدينامية والدعوة إلى العمل من أجل إحداث تغيير إيجابي.

سيراليون

[الأصل: بالإنكليزية]

[21 آذار/مارس 2025]

تكرر جمهورية سيراليون تأكيد التزامها الثابت بمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه وبقواعد القانون الدولي. وإذ تلاحظ سيراليون كذلك العلاقات الثنائية الودية والمثمرة بينها وبين وكوبا، التي تَعزَّزت إلى حد كبير من خلال التضامن والتعاون التقني، فإنها لا تزال ملتزمة بالجهود الدولية الرامية إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وإذ تضـــع ســـيراليون في اعتبارها التزاماتها بموجب ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي اللذين يؤكدان على جملة أمور منها حرية التجارة والملاحة، لم تبادر قط إلى ســـن أو اعتماد أو تنفيذ أي قوانين أو تدابير تقييدية لا تتفق مع هذه الالتزامات.

وسـيراليون ملتزمة بتعزيز العلاقات الممتازة بين البلدين الشـقيقين على الجبهتين الثنائية والمتعددة الأطراف على حد سواء. ولذلك، فقد دأبت سيراليون على تأييدها الدائم لجميع القرارات السابقة التي تطالب بإنهاء الحصـــار الذي تفرضـــه الولايات المتحدة على كوبا وشـعبها، وتؤكد من جديد دعوتها إلى الرفع التام للحصـار الذي لا يزال يؤثر بشكل خطير على حياة الكوبيين وسبل عيشهم. وتؤكد سيراليون مجددا دعمها الكامل والصريح لتنفيذ قرار الجمعية العامة 7/79.

وتأمل ســـيراليون في أن تبذل الولايات المتحدة الأمريكية وكوبا الجهود لتطبيع العلاقات بينهما ولاستكشاف العلاقات الاجتماعية – الاقتصادية والسياسية ذات المنفعة المتبادلة.

سنغافورة

[الأصل: بالإنكليزية]
[12 آذار/مارس 2025]

تؤكد حكومة سنغافورة من جديد تأييدها لقرار الجمعية العامة 7/79. وقد دأبت سنغافورة على تأييد القرارات التي تدعو إلى إنهاء الحصـــار التجاري الذي تفرضـــه الولايات المتحدة على كوبا منذ عام 1995 وعلى التصويت لصالحها.

جزر سليمان

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 آذار/مارس 2025]

لا تزال جزر سـليمان ملتزمة التزاما كاملا بمقاصـد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ولا سـيما مبدأ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون المحلية والداخلية لدولة أخرى وعدم التعرض لها. وتكرر جزر ســـليمان دعوتها إلى الولايات المتحدة الأمريكية من أجل الإنهاء غير المشـــروط للحصـــار الاقتصـادي والتجاري والمالي المفروض على شـعب كوبا المسـالم، باسـم السـلام، وفي إطار روح الميثاق ومقاصـــده. فهذا العمل الانفرادي يتنافى مع القانون الدولي، ويُقوِّض روح التعددية، ويعيق تقدم كوبا نحو تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتثمِّن جزر ســـليمان كثيرا علاقاتها الدبلوماســـية مع كوبا وتُقدِّر ســـخاء حكومة كوبا وشـــعبها فيما يقدمانه من دعم من خلال تدريب الأطباء.

جنوب أفريقيا

[الأصل: بالإنكليزية]

[7 آذار/مارس 2025]

ترى حكومة جنوب أفريقيا أن الحصـــار الذي تفرضـــه الولايات المتحدة هو العقبة الأبرز التي تواجهها كوبا في جهودها الرامية إلى تحقيق أهدافها الإنمائية، ولا سيما خطة التنمية المستدامة لعام 2030. وتشعر جنوب أفريقيا بقلق عميق إزاء الأثر الضار الذي يُحدِثه الحصار الأمريكي على سبل عيش الكوبيين، ولا سـيما أشـد الأشـخاص ضـعفا، وتحث الولاياتِ المتحدة على رفع هذا النير الجائر من العقوبات واختيار الدخول في حوار بَنّاء مع كوبا.

ويُفاقِم الحصارُ الأمريكي النقصَ الموجود في المنتجات الأساسية في كوبا، مما يؤدي إلى تضخم جامح، لا سيما في قطاع الأغذية، ويقترن ذلك بارتفاع أسعار الوقود، الأمر الذي يرفع تكلفة الأغذية وغيرها من المواد، ويُسبِّب معاناة هائلة للسكان الكوبيين، وخاصة أولئك الذين لا يستطيعون الاعتماد على مدفوعات التحويلات المالية. فالولايات المتحدة تطالِب بالدفع النقدي المسبق لجميع المعاملات المتصلة بواردات كوبا من المنتجات الأمريكية، مثل الأغذية الأساسية من قبيل الصويا ومنتجات الدواجن وغيرها، كما تحظر على أي شركات أمريكية استيراد أي شيء من الدولة الجزيرة بما في ذلك ما تُنتِجه من أنواع السيجار ومشروب الروم، والأدوية التي ينتجها قطاع التكنولوجيا الأحيائية الكوبية، والعسل، والفحم، وغير ذلك من المنتجات.

ويحدّ الحصار من الفوائد التي يمكن أن تجنيها كوبا من السياحة وتوفير المهارات المهنية باعتبارها المحرك الرئيسي لاقتصادها. فآلاف من المسافرين لا يمكنهم زيارة كوبا. ويحظر القانون الأمريكي على أي عَبَّارات أو سفن رست في ميناء كوبي زيارةَ ميناء أمريكي، لمدة 180 يوما على الأقل بعد مغادرتها الجزيرة.

وتنشر كوبا أخصائيين طبيين في إطار برامج التبادل، ولديها قطاع ناشئ في مجال التكنولوجيا الأحيائية والمستحضرات الصيدلانية، لكن الحصار الأمريكي لا يزال يمنع هذا القطاع من تحقيق إمكاناته بالكامل، مما يُسفِر عن خسائر وإيرادات مفقودة محتملة بمئات الملايين من الدولارات.

وتشـــعر جنوب أفريقيا بالقلق إزاء تطبيق الحصـــار الأمريكي خارج الحدود الإقليمية، مما يعيق ممارسة كوبا للتجارة مع الدول الأخرى عن طريق زيادة المخاطر القانونية والاقتصادية والتجارية والمالية مع تقييد تحســين العلاقات التجارية الثنائية. ولا يزال تطبيقه خارج الحدود الإقليمية يشــكل عقبة رئيســية أمام تعزيز العلاقات التجارية والاقتصادية بين جنوب أفريقيا وكوبا.

ولا تزال العلاقات بين جنوب أفريقيا وكوبا تمثل نموذجا ناجحا للتعاون فيما بين بلدان الجنوب. وجددت جنوب أفريقيا التزامها ببرامج التعاون الثنائي القائمة مع كوبا في مجالات الصحة، والتعليم الأساسي، والمياه والصرف الصحي، والأشغال العامة. ويواصل البَلَدان متابعة مجالات جديدة للتعاون مثل تطوير البنى التحتية، والزراعة، والعلوم والتكنولوجيا، والابتكار.

وتحث جنوب أفريقيا الإدارةَ الأمريكية على رفع اسـم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب وقائمة ”الكيانات الخاضـعة لقيود“ المرتبطة بكوبا والممنوعة من إجراء معاملات مالية معيَّنة بموجب قانون الولايات المتحدة.

ولا يخنق الحصار الأمريكي نمو كوبا فحسب، بل يخنق نمو المنطقة بأسرها. ومما يزيد من ترسيخ الحصـــار قيامُ الولايات المتحدة بإدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب، وتطبيق قانون توريتشـــيللي ثم قانون هيلمز – بيرتون بهدف تقويض ســـلطة الرئيس الأمريكي الذي لن يكون قادرا على رفع الحصـــار دون موافقة الكونغرس.

وكنجم وحيد، تشـــع كوبا قوةً معنوية هائلة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وفي أفريقيا وآسـيا، وتُلهِم شـعوب تلك المناطق في النضـال ضـد الهيمنة الاسـتعمارية والاسـتعمارية الجديدة والإمبريالية. وتؤكد جنوب أفريقيا من جديد تضامنها وصداقتها مع كوبا وتشير إلى التضحيات التي قدمها الشعب الكوبي الذي جاد بحياته في سبيل تحرير جنوب أفريقيا وبلدان أفريقية أخرى.

ويظل الالتزام العالمي بتنفيذ خطة التنمية المســتدامة لعام 2030 في خطر عندما يمنع الحصـــار إحدى الدول الأعضاء في الأمم المتحدة من المشاركة بشكل عادل في تنميتها الاجتماعية – الاقتصادية.

وتناشـد جنوب أفريقيا المجتمع الدولي أن يُكثِّف جهوده للتشـجيع على إقامة حوار بَنّاء وشـفاف بين كوبا والولايات المتحدة، على الصـعيد الثنائي ومن خلال هياكل الأمم المتحدة المناسـبة، بُغية تحقيق أهداف جميع القرارات التي ســبق أن اتخذتها الأمم المتحدة بشــأن هذه المســألة وضــمان تحقيق التنمية والتقدم المستدامين لشعب كوبا.

جنوب السودان

[الأصل: بالإنكليزية]
[29 نيسان/أبريل 2025]

تعرب جمهورية جنوب السودان عن تأييدها الثابت لأغلبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة ولقرارات الاتحاد الأفريقي الداعية إلى الرفع الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

ويؤكد جنوب الســـودان أن تلك التدابير الانفرادية تتعارض مع مبادئ القانون الدولي، بما في ذلك مبدأ المســـاواة في الســـيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشـــؤون الداخلية للدول، وحق الشـــعوب في تقرير المصـير والتنمية. وقد تسـبب اسـتمرار فرض الحصـار في عرقلة النمو الاقتصـادي في كوبا بشـدة، وعرقل تنميتها الاجتماعية، وخلّف عواقب إنسانية طويلة الأمد على شعبها.

ويؤيد جنوب الســـودان تنفيذ قرار الجمعية العامة 7/79 تأييدا تاما. ونحن نعترف بتأييد المجتمع الدولي الساحق لهذا القرار، ونؤكد من جديد تضامننا مع شعب كوبا الذي لا يزال يعاني من الآثار المتعددة الأوجه لتلك التدابير التقييدية.

ويضـم جنوب السودان صـوته إلى الصـوت الجماعي للمجتمع الدولي في الحث على الرفع الفوري وغير المشروط للحصار، وذلك من منطلق تعددية الأطراف والتعاون الدولي واحترام سيادة الدول.

سري لانكا

[الأصل: بالإنكليزية]
[14 آذار/مارس 2025]

لا توافق سري لانكا على استخدام التدابير الاقتصادية الانفرادية ضد أي بلد، بما يتعارض مع مبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. فتنفيذ هذه التدابير يُقوِّض سيادة القانون، والشفافية في التجارة الدولية، وحرية التجارة والملاحة.

ولم تُصدِر سري لانكا أي قوانين ولم تتخذ أي تدابير من النوع المشار إليه في أحكام قرار الجمعية العامة 7/79. وقد ترتبت على العقوبات الانفرادية المفروضة على كوبا آثار ضارة على حياة المدنيين، حيث تتسبب في نقصٍ في السلع والخدمات. والعقوبات الانفرادية، عموما، غير فعالة أيضا في تعزيز حقوق الإنسان وحمايتها في البلد المستهدف بهذه العقوبات.

وقد دأبت سري لانكا على تأييد اتخاذ القرارات الصادرة بشأن هذا البند في الجمعية العامة، وتبنّت الموقف الداعي إلى ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا.

السودان

[الأصل: بالإنكليزية]
[5 آذار/مارس 2025]

دأب السودان بشكل كامل على تأييد القرار السنوي للجمعية العامة، الذي يدعو إلى رفع العقوبات المفروضة على كوبا، وعلى التصويت لصالحه.

وتنتهج حكومة السودان سياسة قائمة على الاحترام الكامل للقانون الدولي، ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه، ومبدأي المساواة في السيادة بين الدول وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول. وعارَضَ السودان فرض العقوبات على البلدان النامية نظرا لأثرها المدمر على جهود هذه البلدان في سبيل تحقيق التنمية المستدامة، ولأنها تشكل انتهاكا للميثاق.

وإن شعب السودان، شأنه شأن كوبا، يعاني معاناة كبيرة من التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على السودان منذ أكثر من 15 عاما. فهذه العقوبات تعوق إحراز أي تقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاندماج في النظام النقدي الدولي. وقد تضرر بشدة قطاع الصحة، إلى جانب قطاعات أخرى، من هذه العقوبات.

وتؤكد حكومة السودان من جديد أنها لا تُصدِر أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير يمكن، بتطبيقها خارج حدودها الوطنية، أن تمس بسيادة أي دولة أخرى. وتدعو حكومة السودان إلى إلغاء القوانين التي تفرض تدابير من هذا القبيل.

سورينام

[الأصل: بالإنكليزية]
[15 كانون الثاني/يناير 2025]

تظل جمهورية سورينام ملتزمة التزاما راسخا بالمقاصد والمبادئ المكرَّسة في ميثاق الأمم المتحدة وباحترام مبادئ القانون الدولي. وترى سورينام أنه ينبغي دائما احترام المساواة في السيادة وحق الأمم في تحقيق التنمية وفقا للمسار الذي ترسمه لنفسها. فالالتزام بهذه المبادئ له أهمية قصوى في الحفاظ على استقرار النظام الدولي.

وتلاحظ سورينام أن الحصار التجاري والاقتصادي والمالي المفروض على كوبا يتعارض مع هذه المبادئ والقواعد ويؤدي إلى نتائج عكسية في العلاقات التجارية. وتأثير هذا الحصار على الشعب الكوبي كبير، إذ يؤثر على إمكانية حصوله على السلع والخدمات الأساسية، بما في ذلك فرص الرعاية الصحية والتعليم.

وتدعو سورينام إلى رفع الحظر المفروض على كوبا الذي يضر بجميع قطاعات الاقتصاد والرعاية الصحية في كوبا، ويحرم شعبها من إمكانية الاستفادة من مواردها بشكل كامل، ويشكل التحدي الأكبر الوحيد للتنمية الكاملة لكوبا.

وأكثر أفراد المجتمع الكوبي ضعفا، مثل النساء والأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، هم الذين يعانون من أشد العواقب المترتبة على هذه السياسة.

وتُعرب سورينام عن تضامنها مع كوبا، حكومةً وشعباً، وتُسجِّل أن حكومة سورينام لم تُصدِر أو تُطبِّق قط أي قوانين أو تدابير تؤثر على الحقوق الاقتصادية والتجارية والمالية لشعب كوبا وحكومتها، على النحو المشار إليه في قرار الجمعية العامة 7/79.

سويسرا

[الأصل: بالفرنسية]
[24 كانون الثاني/يناير 2025]

في عام 2024، صوّتت سويسرا، كما فعلت في السنوات السابقة، لصالح القرار المعنون ”ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا“. وترى سويسرا أن التدابير الاقتصادية والمالية والتجارية المتخذة ضد كوبا تؤثر سلبا على الظروف المعيشية للشعب الكوبي، وتزيد من الصعوبات الاقتصادية التي يواجهها. ولهذه الأسباب، ترى أنّه ينبغي إلغاؤها.

الجمهورية العربية السورية

[الأصل: بالعربية]
[24 آذار/مارس 2025]

أولاً: تُجدد الجمهورية العربية السورية التزامها التام بجميع قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة التي تدعو إلى الإنهاء الفوري للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وقد صوتت لصالح قرارات الجمعية العامة في هذا الصدد وآخرها القرار 79/7.

ثانياً: إن اعتماد الجمعية العامة للأمم المتحدة للقرار القاضي برفع الحصار الأمريكي للمرة الثانية والثلاثين على التوالي وبأغلبية ساحقة إنما يؤكد مجدداً على أحقية وعدالة هذه القضية ومساندة المجتمع الدولي لها. وإن لوقف الحصار المفروض على كوبا أهمية بالغة لما له من انعكاسات وتبعات على حياة الشعب الكوبي، ويحد من حقه في تقرير مصيره، وطموحاته في تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

ثالثاً: تُشجع الجمهورية العربية السورية على حل الخلافات الدولية سلمياً، وتجنب استخدام وسائل الضغط الاقتصادي الأحادية التي من شأنها أن تنعكس سلباً على الحالة المعيشية للشعوب في الدول المُستهدفة، فضلاً عن مخالفتها لأحكام القانون الدولي ولمبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة، وفي مُقدمتها عدم التدخل في الشؤون الداخلية واحترام سيادة الدول.

طاجيكستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[3 نيسان/أبريل 2025]

تؤكد حكومة طاجيكستان من جديد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/79.

وتلتزم طاجيكستان بمبادئ القانون الدولي وتدعم حق جميع الدول في اختيار مسارات التنمية التي ترغب فيها بحُرية. وتماشياً مع مبادئ من قبيل المساواة بين الدول وعدم التدخل في شؤونها الداخلية وحرية التجارة، تعتقد طاجيكستان أن التدابير الاقتصادية والمالية المستمرة المفروضة على كوبا تضر بالظروف المعيشية للشعب الكوبي وتعيق الجهود التي تبذلها الحكومة الكوبية لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وبالإضافة إلى ذلك، ونظرا إلى عدم الاستقرار الحالي الذي تشهده العلاقات الدولية، والذي أدى إلى ارتفاع معدلات الفقر والبطالة، أصبح فرض الجزاءات والحصارات غير مبرر أكثر من أي وقت مضى. إذ تتعارض تلك الأفعال مع المبادئ الأساسية للقانون الدولي، بما في ذلك المساواة بين الدول واحترام السيادة وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والتعايش السلمي.

وتواصل طاجيكستان الدعوة إلى بيئة دولية سلمية وتعاونية يمكن فيها لجميع الأمم أن تسعى إلى تحقيق تنميتها وفقاً لمصالحها الوطنية وبما يتماشى مع المعايير العالمية.

تايلند

[الأصل: بالإنكليزية]
[3 آذار/مارس 2025]

دأبت الحكومة التايلندية الملكية منذ عام 1994 على تأييد قرارات الجمعية العامة التي تدعو إلى وضع حد للحصار التجاري والاقتصادي المفروض على كوبا، بما في ذلك قرار الجمعية العامة 7/79.

وتعارض تايلند قيام بلد ما بفرض قانونه الوطني على بلد آخر، مما يؤدي في الواقع إلى إرغام بلد ثالث على الامتثال لذلك القانون. فهذا التصرف مخالف للمبادئ الأساسية للقانون الدولي ولميثاق الأمم المتحدة.

وقد أدى الحصار المفروض بصورة انفرادية على كوبا إلى تقويض التنمية الاجتماعية - الاقتصادية لذلك البلد وجهوده الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة، وتَسبَّب كذلك في معاناة لشعبه.

وليس لتايلند أي أحكام قانونية أو تدابير محلية من هذا القبيل وما زالت تنأى عن وضع تلك القوانين واتخاذ تلك التدابير.

تيمور - ليشتي

[الأصل: بالإنكليزية]
[12 آذار/مارس 2025]

تلتزم جمهورية تيمور - ليشتي الديمقراطية التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك مبادئ حرية التجارة والملاحة الدوليتين. وتكرر تيمور - ليشتي تأكيد موقفها المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/79، وتؤكد مجددا أنها لم تُصدِر أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ذلك القرار.

وتعارض حكومة تيمور - ليشتي بشدة استمرار اتخاذ وتطبيق تدابير يتجاوز نطاقها الحدود الإقليمية، وتُعرِب عن تأييدها للرفع الفوري وغير المشروط للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا. ونعتقد أن فرض التدابير المذكورة سيعرقل قدرة كوبا على تحقيق أهداف التنمية المستدامة بأكثر الطرق فعالية وفي الوقت المناسب، وسيضعف كذلك قدرتها على إعمال سيادة القانون.

توغو

[الأصل: بالفرنسية]
[12 آذار/مارس 2025]

عملا بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، سعت توغو باستمرار إلى تعزيز احترام مبدأ المساواة في السيادة بين الدول وسلامتها الإقليمية، ومبدأ عدم التدخل في شؤونها الداخلية وعدم التعرض لها.

وهي تؤيد بلا تحفظ مبدأ حرية التجارة والملاحة المكرس في العديد من الصكوك القانونية الدولية. وترفض توغو بشكل قاطع اللجوء إلى أي تدابير انفرادية تهدف إلى ممارسة ضغوط على الدول.

وهي لم تقم أبدا بسنّ ولا بتطبيق أي قوانين أو لوائح تحد من سيادة الدول الأخرى أو تمسّ بالمصالح المشروعة للكيانات أو الأفراد الخاضعين للولايات الإقليمية لهذه الدول. وقد دأبت حكومة توغو على تأييد مبادرات الحكومة الكوبية وسائر الأطراف الفاعلة الأخرى الهادفة لإنهاء الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا.

وهي ترى أنّ إنهاء الحصار أمر ضروري لأنه سيساعد على التعجيل بنسق عملية استعادة العلاقات الاقتصادية والتجارية بين البلدين، وذلك هو الهدف الذي تؤيده توغو دون تحفظ. وتأمل توغو أن يستمر على الفور التقارب الذي استُهلّ في عام 2015 باستئناف العلاقات الدبلوماسية بين الدولتين.

تونغا

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 آذار/مارس 2025]

تلتزم مملكة تونغا التزاما تاما بالمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والمتعارف عليها في القانون الدولي، ولا سيما مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وعدم التعرُّض لها، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين. وهكذا، لم تُصدِر تونغا أو تُطبِّق أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجة قرار الجمعية العامة 7/79. وتقيم تونغا علاقات ودية ودبلوماسية مع كوبا.

ترينيداد وتوباغو

[الأصل: بالإنكليزية]
[26 آذار/مارس 2025]

تتمسك حكومة جمهورية ترينيداد وتوباغو بمبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في شؤونها الداخلية، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، باعتبارها مبادئ أساسية. وتتماشى هذه المبادئ مع الأهداف الواردة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

والقيم المكرسة في الميثاق والقانون الدولي تتعارض مع الممارسات التجارية التمييزية ومع تطبيق القوانين المحلية خارج الحدود الإقليمية. وترينيداد وتوباغو، تماشيا مع التزاماتها بموجب الميثاق والقانون الدولي، لا تؤيد استخدام العقوبات الاقتصادية الانفرادية كأداة للإكراه السياسي أو الاقتصادي ضد الدول الأخرى.

ومنذ إقامة العلاقات الدبلوماسية مع كوبا في عام 1972، شاركت ترينيداد وتوباغو في ترتيبات مثمرة وقائمة على الاحترام المتبادل، مع التركيز بشكل كبير على التعاون الاقتصادي. وقد دأبت ترينيداد وتوباغو على دعم الجهود الإقليمية والدولية الرامية إلى تعزيز الحوار البَنّاء بهدف إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا، والذي يعيق قدرة البلد على تحقيق التنمية المستدامة.

وترحب ترينيداد وتوباغو بالحوار المفتوح مع كوبا بشأن الحصار، وتؤكد من جديد دعمها لإلغاء هذه التدابير. ويدعو البلدُ جميعَ الأطراف المعنية إلى العمل بحسن نية لبناء علاقة ثنائية رصينة ومهذبة، تقوم على الاحترام المتبادل والمساواة في السيادة. وتكرر ترينيداد وتوباغو تأكيد موقفها بأن تحقيق هذه العلاقة بالكامل سيظل بعيد المنال ما لم يُرفَع الحصار. ويجب أن يشكل هذا الهدف الأساسي أولوية بالنسبة

لكلتا الحكومتين وكلا الشعبين. وبناء على ذلك، تجدد ترينيداد وتوباغو نداءها القوي والراسخ من أجل إعادة إدماج كوبا بشكل كامل في النظام الاقتصادي والسياسي العالمي، ورفع الحصار الجائر المفروض عليها.

تونس

[الأصل: بالفرنسية]
[5 آذار/مارس 2025]

تؤكد تونس من جديد التزامها بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وفي هذا السياق، أيدت تونس القرار 79/7، وجميع قرارات الجمعية العامة السابقة التي دعت إلى رفع الحصار المفروض على كوبا.

ولا تطبق تونس أي قوانين أو تدابير انفرادية ذات آثار تتجاوز الحدود الإقليمية. ولم تعتمد تونس ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا تحظر العلاقات الاقتصادية أو التجارية أو المالية بين البلدين.

تركيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[12 آذار/مارس 2025]

لا توجد في جمهورية تركيا أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في قرار الجمعية العامة 79/7. وتُعرِب تركيا عن قلقها من هذه التدابير التي تؤثر سلبا في الظروف المعيشية للناس وفي حرية التجارة بين الدول.

وتؤكد تركيا من جديد تمسكها بمبادئ حرية التجارة والملاحة وفقا لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي. وتتمسك حكومة تركيا بموقفها الداعي إلى ضرورة تسوية الخلافات والمشاكل بين الدول عن طريق الحوار والمفاوضات.

تركمانستان

[الأصل: بالإنكليزية]
[6 آذار/مارس 2025]

تؤيد حكومة تركمانستان اتخاذ قرار الجمعية العامة 79/7.

فالحصار المفروض بشكل انفرادي على كوبا يعيق تنمية اقتصادها ويطرح صعوبات أمام تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وتركز تركمانستان على مبادئ المساواة في السيادة بين الدول، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، وحرية التجارة والملاحة الدوليتين، وأيضا على المبادئ المكرسة في العديد من الوثائق القانونية الدولية.

وتؤيد حكومة تركمانستان إقامة حوار بَنَّاء تشارك فيه بنشاط وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة، وذلك من أجل تسوية المسائل بين الطرفين كآلية لتعزيز السلام.

توفالو

[الأصل: بالإنكليزية]
[16 نيسان/أبريل 2025]

تظل حكومة توفالو متمسكة بالمبادئ الواردة في ميثاق الأمم المتحدة التي تؤكد على التضامن والتعاون بين الأمم وعلى إقامة علاقات منصفة فيما بينها. وتؤيد توفالو بشدة رفع القيود الاقتصادية والتجارية والمالية وقيود الهجرة المفروضة على كوبا. ونعتقد أن تلك التدابير تعيق سعي حكومة كوبا وشعبها لتحقيق أهداف التنمية المستدامة بدلا من دعم هذا المسعى. وتجدر الإشادة بالخطوات المتخذة مؤخرا لتحسين العلاقات بين الولايات المتحدة وكوبا، وهي تتماشى مع تأكيد الميثاق على السيادة والمساواة بين الأمم والشعوب.

ولم تسنّ حكومة توفالو أو تنفذ أي تشريعات أو تدابير تستهدف كوبا. وتؤيد حكومة توفالو رفع الحصار تأييداً مطلقاً، مردّدةً ما تنادي به غالبية الدول الأعضاء في الأمم المتحدة باستمرار وبإجماع. ومن شأن تلك الخطوة أن تساعد كوبا على تعزيز وتوسيع نطاق تعاونها مع الدول الجزرية الصغيرة النامية مثل توفالو.

أوغندا

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 آذار/مارس 2025]

لدى أوغندا علاقات ثنائية ودية وروابط ديبلوماسية وثيقة مع شعب كوبا وحكومتها، وفقا للمقاصد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي.

وانطلاقا من روح الصداقة والتعاون والتضامن مع شعب كوبا، تشعر أوغندا بالقلق إزاء الأثر السلبي للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا منذ عقود والذي يتجاوز نطاقه الحدود الإقليمية، والذي يعيق التحقيق الكامل للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في البلد.

ولجميع البلدان حق غير قابل للتصرف في التنمية. وانطلاقا من هذه القناعة، ترفض أوغندا الحصار بوصفه انتهاكا لحقوق الشعب الكوبي في السيادة والتنمية والرفاه.

وتشيد أوغندا بقدرة شعب كوبا على الصمود وتدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى أن ترفع دون شروط الحصار المفروض على كوبا، تمشيا مع الطلب الذي تقدمت به الأغلبية الواضحة من الدول الأعضاء في الأمم المتحدة.

وتدين أوغندا التصعيد الأخير للأعمال العدائية ضد كوبا، بما في ذلك قرار إعادة إدراج كوبا في القائمة التعسفية للدول التي يُزعم أنها تدعم الإرهاب، وهو تصنيف ينم عن ازدراء مطلق للحقيقة. وبالمثل، فإن إلغاء تعليق العمل بالباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون وإعادة العمل بقائمة الكيانات الكوبية الخاضعة للقيود يشددان بقدر أكبر الحصار الاقتصادي الضار أصلا. ولا تؤدي هذه التدابير إلا إلى ترهيب المستثمرين الأجانب وإعاقة التنمية الاقتصادية في كوبا، مما يؤدي إلى تفاقم الظروف المعيشية الصعبة أصلا للشعب الكوبي.

وعلاوة على ذلك، تدين أوغندا الإجراءات المتخذة من جانب حكومة الولايات المتحدة التي تسعى إلى تعطيل قدرة المهاجرين الكوبيين على إرسال التحويلات المالية إلى أُسَرهم، مما يشدد من العقاب الذي يتعرض له الأبرياء الذين يعانون أصلا من آثار الحصار. وتدعو أوغندا إلى وضع حد فوري لهذه السياسات العدائية التي لا تهدف إلا إلى زيادة عزلة كوبا ومعاقبة شعبها.

والتدابير التي أُعلن عنها مؤخرا لتقويض برامج التعاون الطبي لكوبا مع العديد من دول العالم من خلال تهديد المسؤولين من جميع أنحاء العالم بفرض قيود على تأشيرات دخولهم إلى الولايات المتحدة إذا ما دعموا هذا النوع من البرامج، تستحق رفضا مماثلا.

الإمارات العربية المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 آذار/مارس 2025]

صوتت الإمارات العربية المتحدة لصالح قرار الجمعية العامة 7/79، الذي اتخذ بأغلبية 187 صوتا. ودولة الإمارات العربية المتحدة تتصرف وفقا لالتزاماتها بموجب مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، وتشدد على وجوب أن يتمتع جميع الدول بكامل الحرية في التجارة والملاحة في جميع الممرات البحرية الدولية، وفقا للقانون الدولي. ولذلك، فإن الإمارات العربية المتحدة لا تطبق أي حصار اقتصادي أو تجاري أو مالي على كوبا.

المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية

[الأصل: بالإنكليزية]
[21 آذار/مارس 2025]

تدعو المملكة المتحدة الولايات المتحدة إلى إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه على كوبا. ونرى أن الحصار ضار ويؤدي إلى نتائج عكسية. فالحصار ليس سبب جميع المشاكل التي تواجهها كوبا، إلا أنه يؤثر سلبا على مستويات معيشة الشعب الكوبي ويعوق التنمية السياسية والاقتصادية للبلد.

وعلى وجه الخصوص، يخلف الحصار، من خلال القيود التي يفرضها على التحويلات المالية والسياحة والسفر من الولايات المتحدة وإليها، أثرا سلبيا في القطاع الخاص الناشئ في كوبا، الأمر الذي يشكل تطويره عاملا مهما للآفاق الاقتصادية للجزيرة. وتؤدي القيود المفروضة على سفر المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة وعلى سفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا إلى تقليل فرص احتكاك الشعب الكوبي بمواطني الولايات المتحدة ومن تلاقح القيم والأفكار والتفاهم الاجتماعي والثقافي.

وتؤدي آثار الحصار المتجاوزة للحدود الإقليمية، ولا سيما تفعيل البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون، إلى منع الشركات الأجنبية، بما فيها الشركات البريطانية، من القيام بأعمال تجارية مشروعة وقانونية في كوبا وتقييد قدرتها على القيام بذلك. وترى المملكة المتحدة أن الآثار المتجاوزة للحدود الإقليمية المترتبة على البابين الثالث والرابع من قانون هيلمز – بيرتون تتعارض مع القانون الدولي، وأنها ستواصل الدفاع بشدة عن حق الشركات البريطانية في التجارة مع كوبا والاستثمار فيها. وحمايةً لمصالح الأشخاص

الطبيعيين أو الاعتباريين المقيمين في المملكة المتحدة من الآثار المترتبة خارج الحدود الإقليمية على تطبيق قانون هيلمز – بيرتون، أصدرت المملكة المتحدة تشريعا مانعا يحظر الامتثال لقانون هيلمز – بيرتون ويتضمن أحكاما تنص على رفع دعاوى مضادة أمام محاكم المملكة المتحدة ضد المدعين من الولايات المتحدة.

وتشاطر المملكة المتحدة ما لدى العديد من شركائنا من شواغل خطيرة إزاء القيود المفروضة على الحقوق المدنية والسياسية وغيرها من حقوق الإنسان في كوبا. وسنواصل إثارة تلك الشواغل بصورة مباشرة وعلانية مع حكومة كوبا. وترى المملكة المتحدة أن الحوار والتفاعل مع كوبا والشعب الكوبي هما أفضل السبل لتشجيع التقدم في كوبا وزيادة الاحترام لحقوق الإنسان بجميع أنواعها. ونرى أن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة يزيد من صعوبة تحقيق إصلاحات اقتصادية تخدم المصالح الفضلى للشعب الكوبي.

جمهورية تنزانيا المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]

[24 آذار/مارس 2025]

تؤكد تنزانيا من جديد موقفها المبدئي في الدعوة إلى الرفع الفوري وغير المشروط للحصار المفروض على كوبا. ولا يزال هذا التدبير الذي طال أمده يمثل تحديات اقتصادية واجتماعية كبيرة، الأمر الذي يحد من قدرة كوبا على تحقيق كامل إمكاناتها الإنمائية. وتتعارض هذه القيود مع مبادئ القانون الدولي وحقوق الإنسان الأساسية وروح التعاون المتعدد الأطراف.

وبوصفها مدافعة متفانية عن الأمم المتحدة وقيمها الأساسية، تظل تنزانيا ملتزمة التزاماً راسخاً بمبادئ التعايش السلمي والمساواة في السيادة والنظام التجاري العالمي المفتوح القائم على القواعد. وتعارض تنزانيا استخدام التدابير القسرية الانفرادية ضد أي دولة عضو في الأمم المتحدة، وتكرر تضامنها الثابت مع كوبا ومع جميع الدول التي تواجه قيوداً مماثلة، وتؤكد على ضرورة الحوار البناء والمشاركة واحترام المعايير الدولية.

وتتمتع جمهورية تنزانيا المتحدة وكوبا بشراكة قوية ومفيدة على مر التاريخ، لا سيما في مجالات التعليم والرعاية الصحية والتبادل الثقافي. ونعتقد أن رفع الحظر من شأنه أن يوفر المزيد من الفرص لتعميق تعاوننا وتعزيز النمو الاقتصادي وتقوية التعاون بين بلدان الجنوب. وما زلنا ثابتين في تضامننا مع كوبا ونثق بأن مبادئ العدالة والإنصاف والتعددية ستؤدي في نهاية المطاف إلى التطبيع الكامل لعلاقات كوبا الاقتصادية والتجارية مع المجتمع الدولي.

أوروغواي

[الأصل: بالإسبانية]

[19 شباط/فبراير 2025]

فيما يتعلق بالقرار 7/79، ما فتئت أوروغواي تحترم وتراعي بشكل صارم مبادئ القانون الدولي وجميع أحكام ميثاق الأمم المتحدة.

ولم تسن أوروغواي أو تطبق أي أحكام تؤثر على المساواة في السيادة أو على قرارات الدول الأخرى، وهي تحترم مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الأخرى.

وتدين أوروغواي بشـــدة كلّ نظرية تدعم أو تبرر تطبيق القوانين المحلية خارج حدود الولاية الإقليمية، مع اســـتثناء وحيد هو ما يندرج منها ضـــمن إطار القانون الدولي، وبالأخص ما يتعلق بالولاية القضائية الحمائية والولاية القضائية العالمية.

ويرفض بلدنا أي آلية مباشـرة أو غير مباشـرة تشـكل عملا انفراديا من جانب إحدى الدول لفرض جزاءات على القرارات السيادية التي تتخذها دولة أخرى ضمن المجالات السياسية أو الاقتصادية أو التجارية أو الاجتماعية أو الثقافية أو غيرها من المجالات.

وتعتقد أوروغواي أن الجزاءات المفروضـــة على كوبا والقوانين التي تتجاوز الحدود الإقليمية التي سـنت ضـدها ليسـت مجرد انتهاك للقانون الدولي، وإنما ألحقت أيضـا أضـرارا بالتنمية الاقتصـادية في كوبا، وتمثل شكلا من أشكال حرمان شعب كوبا من حقه في التنمية وإلحاق ضرر لا حصر له بكرامته وسيادته.

أوزبكستان

[الأصل: بالإنكليزية]

[30 كانون الثاني/يناير 2025]

تؤيد جمهورية أوزبكســتان قرار الجمعية العامة 7/79 وتؤكد من جديد التزامها بالمقاصـد والمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة وقواعد القانون الدولي.

وتمتثل أوزبكسـتان امتثالا تاما لأحكام هذا القرار ولم تصـدر أو تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في ديباجته.

فانواتو

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 آذار/مارس 2025]

تعرب جمهورية فانواتو رسـميا عن اعتراضـها على التدابير القسـرية الانفرادية المفروضـة على كوبا والمشار إليها في قرار الجمعية العامة 7/79.

وقد أكدت حكومة فانواتو التزامها بالحفاظ على علاقاتها الاقتصـادية مع كوبا، وكررت موقفها الرافض للتدابير التي تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة ومع القانون الدولي. وعلاوة على ذلك، لم تسنّ فانواتو ولم تطبق أي قوانين أو تدابير ضد كوبا تحظر إقامة علاقات اقتصادية أو تجارية أو مالية بين فانواتو وكوبا.

فنزويلا (جمهورية - البوليفارية)

[الأصل: بالإسبانية]

[18 شباط/فبراير 2025]

تعتبر جمهورية فنزويلا البوليفارية ميثاق الأمم المتحدة قاعدة أسـاسـية من قواعد القانون الدولي تنظم العلاقات بين الدول وتكفل انتشار علاقات تقوم على الانسجام والسلام. وتتمسك بالمبدأ الذي مفاده أنه لا يحق لأي دولة أن تفرض أي نوع من التدابير لإكراه دولة أخرى على التبعية لها في ممارسة حقوقها السيادية.

ويحترم دستور فنزويلا المبادئ والقيم الأساسية العالمية، ومن بينها النزعة الإنسانية، والتعاون، والتضامن فيما بين الشعوب، والالتزام الراسخ بالتوجه السلمي الذي يسترشد بالاحترام غير المشروط لقواعد القانون الدولي ومبادئه. وترفض فنزويلا، مرة أخرى، تطبيق تدابير انفرادية لأغراض تتجاوز الحدود الإقليمية وتنتهك حقوق السيادة والاستقلال السياسي للدول وحقوق الإنسان.

وقد مضى 63 عاما على بدء نفاذ الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، والذي ينتهك بشكل متعمد ومنهجي حقوق الإنسان لأكثر من 11 مليون كوبي، والذي لا يزال حتى يومنا هذا يمثل العقبة الرئيسية أمام إعمالهم لحقهم غير القابل للتصرف في التنمية.

وقد اعتُرف بذلك في الجمعية العامة التي دعت إلى إلغاء هذا الحصار على مدى أكثر من 30 عاما متتالية.

وأيدت فنزويلا القرارات المتعلقة بهذا الموضوع التي اعتمدتها أغلبية ساحقة واستثنائية في الجمعية العامة منذ عام 1991. وتحث حكومة جمهورية فنزويلا البوليفارية الولايات المتحدة الأمريكية على الامتثال الفوري للقرارات 19/47 و 16/48 و 9/49 و 10/50 و 17/51 و 10/52 و 4/53 و 21/54 و 20/55 و 9/56 و 11/57 و 7/58 و 11/59 و 12/60 و 11/61 و 3/62 و 7/63 و 6/64 و 6/65 و 6/66 و 4/67 و 8/68 و 5/69 و 5/70 و 5/71 و 4/72 و 8/73 و 7/74 و 289/75 و 7/77 و 7/78 و 7/79 التي سجلت أرقاما قياسية غير مسبوقة من حيث الأصوات المؤيدة لها في الأمم المتحدة.

وترحب فنزويلا بالأحكام الواردة في قرار الجمعية العامة 135/78 المعنون ”التدابير الاقتصادية الانفرادية بوصفها وسيلة للقسر السياسي والاقتصادي ضد البلدان النامية“.

والتدابير الانفرادية وأشكال الحصار المفروضة بشكل يخالف القانون الدولي إنّما تؤثر على المجتمع الدولي بأسره بسبب تداعياتها التي تتجاوز الحدود الإقليمية، ولأنها تنتهك بشكل صارخ السيادة السياسية، والسلامة الإقليمية، والمساواة القانونية بين الدول، وتسوية المنازعات بالطرق السلمية، وتعددية الأطراف، والمبادئ والأسس التي بني عليها النظام الدولي القائم على القواعد بغرض كفالة التعايش السلمي بين الدول.

ويجب على المجتمع الدولي ألا يوقف ما يبذله من جهود للمطالبة بوضع حد لتطبيق التدابير القسرية الانفرادية التي تهدف إلى تقييد الحق السيادي للدول في أن يقرر كل منها، وفقا لحق تقرير المصير، نظمه السياسية والاجتماعية بما يتمشى مع ظروفه وخصوصياته.

والتدابير غير القانونية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا عفا عليها الزمن وتنتهك ميثاق الأمم المتحدة وسائر الصكوك القانونية الدولية وتتعارض أيضا مع حرية التجارة والملاحة وتنتهك قواعد النظام التجاري الدولي. فهذه التدابير، التي اعتُمدت لأسباب سياسية، تؤثر بشكل مباشر على الإعمال الفعلي لحقوق الإنسان، وتقوم على الانتقاء، ويتم الترويج لها في معظم الحالات بغية تقويض مجموعة معينة من الظروف السياسية المحلية وتهيئة حالات قد تؤدي إلى نزاعات يمكن أن يستغلها البلد الذي اعتمد التدابير.

وتؤكد فنزويلا من جديد أنها تدين التطبيق خارج إقليم الدولة لأحكام قانونيْ توريتشيللي وهيلمز - بيرتون، اللذين تسببا في أضرار إضافية فادحة باقتصاد كوبا، سواء من حيث علاقات هذا البلد الاقتصادية مع البلدان الثالثة أم مع الكيانات الفرعية لشركات الولايات المتحدة.

وقد أدى تشديد هذه الإجراءات منذ عام 2019 إلى أنها أصبحت ذات أبعاد نوعية أكثر ضررا ومنافاة للإنسانية. وبالإضافة إلى ذلك، أدرجت وزارة خارجية الولايات المتحدة، بصورة تعسفية ودون مبرر، كوبا ضمن قائمتها الانفرادية التي تضم الدول التي تزعم أنها راعية للإرهاب، وذلك في إطار استراتيجية حكومة الولايات المتحدة التي تهدف إلى عزل كوبا والتسبب في انهيار اقتصادها، وقد نُفذت هذه الاستراتيجية تدريجيا على مر السنين وتم تصعيد تنفيذها بدرجة كبيرة في الفترة الأخيرة.

وينبغي أيضا عدم إغفال آثار عناصر الحرب غير التقليدية والمتعددة الأبعاد على كوبا، لأن هذه التدابير تكون مشفوعة بعدوان تكرره الولايات المتحدة على الجبهات السياسية والدبلوماسية والإعلامية وجبهة الاتصالات ضد الدول الأخرى ذات السيادة التي لا تخضع لسياستها التدخلية.

وأدت سياسة المواجهة، التي تروج لها الولايات المتحدة الأمريكية وتطبقها، إلى الإضرار برفاه هذا البلد الشقيق من بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، الذي انتُهكت حقوق الإنسان المكفولة له من جراء تطبيق هذه التدابير غير القانونية.

ونتيجة للحصار غير القانوني المفروض على كوبا منذ أكثر من ستة عقود، عانى البلد حتى عام 2024 من أضرار تجاوزت قيمتها 710 499 1 مليون دولار، بما يدل على الآثار الفادحة الناجمة عن استمرار الحصار بلا هوادة.

وفي خضم جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وبالرغم من النداءات التي وجهتها السلطات والمنظمات والحكومات في جميع أنحاء العالم لأجل رفع هذه التدابير وتعليق العمل بها، كثّفت الولايات المتحدة الأمريكية حصارها على كوبا، وهو ما أسفر عن عرقلة الاستجابة لحالة الطوارئ وجعل الحصار أكثر ضررا ومنافاة للإنسانية. فكوبا قادرة، حسب البيانات الرسمية، على إنتاج أكثر من 60 في المائة من أدويتها الأساسية؛ غير أن هذا المستوى لم يتحقق منذ شهور بسبب تأثير الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على قدرة هذا البلد على الدفع.

وفي الفترة من 18 إلى 23 تشرين الأول/أكتوبر 2024، عانت الأسر الكوبية من انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة، مما أدى إلى تعطيل شديد للحياة اليومية، وتسبب في حالة من القلق بشأن احتمال فقدان الطعام ونقص المياه الجارية، في حين كانت المستشفيات تعمل في ظروف طارئة، وألغيت الأنشطة المدرسية والعمل. وقد تفاقم الوضع بسبب الأثر المدمر لإعصار أوسكار في شرق كوبا، ولا سيما في غوانتانامو، حيث وردت تقارير عن وفاة ثمانية أشخاص ووقوع أضرار كبيرة في عدد من البلديات.

وعلى الرغم من الشدائد، أظهر الشعب الكوبي تضامنا وعزما ملحوظين بدعم من آلاف عمال الكهرباء الذين عملوا بلا كلل لاستعادة الخدمة. وكان السبب الرئيسي في تعطل الشبكة الكهربائية هو نقص الوقود الناتج عن العقوبات الاقتصادية التي تفرضها حكومة الولايات المتحدة منذ عام 2019، والتي تهدف إلى إعاقة الوصول إلى الموارد الأساسية. وفي حين انتهت أزمة الكهرباء المباشرة، لا تزال الحياة الطبيعية في كوبا تشهد انقطاع الكهرباء المتكرر. وفي الوقت نفسه، بلغت تكلفة الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على مدى 18 يوما 252 مليون دولار، وهو ما يقوض بشدة الاقتصاد وصيانة البنى التحتية للطاقة في البلد.

ومن المهم الإشارة إلى التقرير المتعلق بالعقوبات الثانوية وفرط الامتثال وحقوق الإنسان، الذي أعدته في عام 2023 المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان، ألينا دوهان. ففي الفقرة 41 من التقرير، تذكر المقررة أن الاتحاد الأوروبي، الذي هو بنفسه جهة

راعية للعقوبات، قد أبرز ما يسببه حصار الولايات المتحدة على كوبا من آثار مدمّرة على المصالح الاقتصادية للاتحاد الأوروبي والعلاقات الاقتصادية والتجارية لمواطني الاتحاد الأوروبي وشركاته مع كوبا، وذلك بسبب تطبيق هذه التدابير خارج الحدود الإقليمية، في انتهاك لقواعد التجارة الدولية المقبولة عموما، ومنها التزامات منظمة التجارة العالمية.

وتشير الفقرة 47 من التقرير إلى أن محدودية الوصول إلى العملات الأجنبية وإلى أسواق الأغذية الدولية قد حدّت بدرجة كبيرة من توافر السلع الغذائية والآلات اللازمة للإنتاج الزراعي في كوبا.

فقد ورد أن تنفيذ وكالات الأمم المتحدة لبرامج الأغذية يتأثر أيضا بارتفاع تكاليف الواردات، وإلغاء عقود النقل البحري، والتأخير في تسليم البضائع، أو برفض وتأخير المعاملات المصرفية من الموردين وإليهم. وعلاوة على ذلك، تؤدي القيود المفروضة على تعاملات المؤسسات التجارية الكوبية بدولارات الولايات المتحدة وبغيرها من العملات إلى عرقلة السداد مقابل الحصول على التصديقات للمنتجات الكوبية، في حين يؤدي عجز الموردين على تسليم المنتجات المشتراة من شركات الولايات المتحدة إلى كوبا إلى ارتفاع تكاليف الشراء بالطرق البديلة.

وتشير الفقرة 48 من التقرير إلى أن شركات الشحن قد خفضت قدرتها وحجم بضائعها المنقولة إلى كوبا، ولم تتم الموافقة في عام 2022 إلا على 9 طلبات من أصل 518 طلبا من القطاع الزراعي الكوبي للحصول من السوق الدولية على الجرارات والمحركات والبطاريات والرافعات الشوكية وقطع غيار الآلات الزراعية، وذلك بسبب الخوف من التعرّض للعقاب بمقتضى الحصار المفروض على الشعب الكوبي.

وفيما يتعلق بالحق في الصحة، تشير الفقرة 53 من التقرير إلى تزايد عدد الحالات الواردة بشأن رفض شركات الأدوية تسليم الأدوية أو المعدات الطبية أو قطع الغيار أو التكنولوجيا أو تقديم خدمات ما بعد البيع إلى البلدان الخاضعة للعقوبات، مما يشكل خرقا لعقود امتد سريانها لعشرات السنين. وتشير أيضا إلى التحديات التي تواجهها المصارف في البلدان الخاضعة للعقوبات من أجل الحصول على خطابات الاعتماد أو تسديد مدفوعات الواردات الطبية، وحالات الرفض من جانب شركات التوصيل والتأمين، مما يجبر البلدان الخاضعة للعقوبات والكيانات التابعة لها على إيجاد طرق شراء بديلة تزيد فيها درجة الخطورة ومستوى التكلفة، مع ما قد يترتب على ذلك من آثار سلبية على نوعية السلع الطبية المشتراة، ومنها الآثار الناجمة عن الفشل في التخزين السليم للأدوية واللقاحات الحساسة.

وتشير المقررة الخاصة في تقريرها أيضا إلى أن المصرف الهولندي المتعدد الجنسيات، Internationale Nederlanden Groep، قرر في مطلع عام 2022، وبسبب الحظر المستمر الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا، وقف جميع التبرعات التي كان أحد الوفود الدولية يعتزم إرسالها إلى كوبا في إطار مبادرة لدعم الحصول على اللقاحات المضادة لكوفيد-19 في جميع أنحاء العالم؛ ويشكل هذا الإجراء جريمة ضد الإنسانية بموجب المادة 7 من نظام روما الأساسي.

وتدين جمهورية فنزويلا البوليفارية استمرار تطبيق هذا التدبير غير القانوني الذي عفا عليه الزمن والذي يتسم بالإجرام واللاإنسانية، وهو تدبير لا يفيد في تعزيز الحوار والتعاون اللذين ينبغي أن يسودا في العلاقات الدولية بين البلدان المستقلة ذات السيادة، وذلك تمشيا مع روح ميثاق الأمم المتحدة ومقاصده، ومع قرار الجمعية العامة 2625 (د-25) بشأن إعلان مبادئ القانون الدولي المتعلقة بالعلاقات الودية والتعاون بين الدول.

وجمهورية فنزويلا البوليفارية، إذ تشجب التدابير الإجرامية التي تتخذها الولايات المتحدة ضد كوبا، تواصل الامتثال للقرار 7/79 انطلاقا من التزامها المستمر بالقانون الدولي، الذي على أساسه تكرر فنزويلا التأكيد على أنه من واجب الولايات المتحدة الأمريكية أن تضع حدا لجميع التدابير التي تهدد السلام والأمن الدوليين، بما في ذلك التطبيق الإجرامي لأشكال الحصار وسائر التدابير التعسفية والانفرادية، ومن واجبها الامتثال للقرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة بشأن هذه المسألة وإنهاء الحصار القاسي والإجرامي الذي تفرضه على كوبا بشكل غير قانوني منذ أكثر من 63 عاما، ويلحق الضرر بالشعب الكوبي وأيضا بجميع الدول التي تقيم علاقات اقتصادية ومالية وتجارية مع كوبا، وذلك باعتبار آثاره العابرة للحدود الإقليمية.

وقد أصدرت فنزويلا وأيدت، في منتديات دولية أخرى، إعلانات تشجب هذه الأعمال التي هي بحكم تعريفها عدائية وبالتالي تقوّض دعائم التعايش السلمي بين الأمم وأسس القانون الدولي.

وتحث الحكومة البوليفارية أيضا المجتمع الدولي على جمع كلمته في رفض أي تدبير قسري انفرادي ضد أي دولة، وذلك بغض النظر عن كيفية تنفيذه، وعلى التسليم بالتبعات الوخيمة واللاإنسانية العائدة على جميع البشر وعلى مبدأ التمتع بحقوق الإنسان كلها، ومنها الحق في التنمية، وأيضا بالعقبات التي تطرحها هذه التدابير في سبيل إقامة العلاقات التجارية الدولية وإحلال السلام وبسط الأمن وتحقيق الرفاه للبشرية.

وتؤيد فنزويلا أيضا الإعلانات المتكررة التي أصدرتها عدة جهات، من بينها حركة بلدان عدم الانحياز ومؤتمر القمة الإيبيرية – الأمريكية لرؤساء الدول والحكومات وجماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وقمة رؤساء الدول ورؤساء حكومات الدول والبلدان والأقاليم في رابطة الدول الكاريبية، والتي تشجب تطبيق التدابير الانفرادية ذات الآثار المتجاوزة للحدود الإقليمية وتعتبرها منافية للحوار والتعاون، باعتبارهما تجسيدا حقيقيا لتعددية الأطراف الشاملة والشفافة التي دأبت حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على تجاهلها.

وتود فنزويلا أن تسلط الضوء على الدعم الإقليمي لقرارات الجمعية العامة بشأن هذه المسألة، على النحو الوارد في الإعلان الخاص الصادر عن جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي بشأن ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا، وهو الإعلان الذي أقره رؤساء دول وحكومات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في عام 2023 في بوينس آيرس، والذي أعادوا فيه تأكيد رفضهم التدابير الاقتصادية القسرية التي لا سند لها في القانون الدولي، ومنها جميع الإجراءات الانفرادية المتخذة ضد البلدان ذات السيادة التي تؤثر على رفاه شعوبها وتهدف إلى حرمانها من ممارسة حقها في أن تقرر، بمحض إرادتها، نظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، وحثوا رئيس الولايات المتحدة الأمريكية على إنهاء الحصار المفروض على كوبا وكونغرس الولايات المتحدة على تأييد هذه الخطوة.

وبالمثل، كرر رؤساء دول وحكومات الجماعة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، في إعلان كينغستاون الصادر عن مؤتمر القمة الثامن المعقود في عام 2024، الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة للأمم المتحدة من أجل إنهاء الحصار المفروض على كوبا، الذي يخالف القانون الدولي ويلحق أضرارا بالغة برفاه الشعب الكوبي. كما أعادوا التأكيد على رفضهم للقوائم والتصديقات الانفرادية التي تؤثر على بلدان أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وطلبوا رفع اسم كوبا من القائمة الانفرادية بأسماء البلدان التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب الدولي.

وبالمثل، أعرب رؤساء دول وحكومات الجماعة أيضا، في الإعلان الخاص الذي أصدرته الجماعة في مؤتمر القمة المعقود في سانت فنسنت وجزر غرينادين في عام 2024، عن قلقهم إزاء تشديد الحصار

المفروض على كوبا، رغم القرارات التي اعتمدتها الجمعية العامة، وإزاء الآثار الضارة لذلك الحصار على سكان كوبا وعلى مواطنيها الذين يعيشون في بلدان أخرى.

وفي الإعلان الذي اعتُمد بتوافق الآراء في مؤتمر القمة الاستثنائي الثاني عشر للتحالف البوليفاري لشعوب أمريكا اللاتينية – اتفاق التجارة بين الشعوب، الذي عُقد في 4 شباط/فبراير 2025، طالب رؤساء دول وحكومات التحالف "برفع التدابير القسرية الانفرادية والابتزازية التي تؤثر بشكل خطير على حسن سير الاقتصادات"، مؤكدين من جديد دعمهم الراسخ وتضامنهم مع كوبا في ظل الأعمال العدائية الأخيرة التي قامت بها حكومة الولايات المتحدة ومعربين عن رفضهم لاستخدام التدابير القسرية التي تهدف إلى زعزعة استقرار الثورة الكوبية وإنشاء مركز احتجاز للمهاجرين في محطة غوانتانامو البحرية.

فييت نام

[الأصل: بالإنكليزية]
[21 آذار/مارس 2025]

على مدى أكثر من ربع قرن، تعتمد الجمعية العامة للأمم المتحدة سنوياً منذ عام 1992 القرارات المعنونة "ضرورة إنهاء الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا". وقد حظيت هذه القرارات بتأييد شبه إجماعي، وهي قرارات تدعو الولايات المتحدة الأمريكية إلى رفع حصارها الاقتصادي والتجاري والمالي وسياسات الحصار والحظر المفروض على كوبا.

وتشعر فييت نام بالقلق من أن الحصار والحظر يعيقان التنمية الاجتماعية والاقتصادية في كوبا ويزيدان من تفاقم التحديات الإنسانية والاقتصادية. وعلاوة على ذلك، فإن إعادة إدراج كوبا على قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب قد زاد من حدة آثار الحصار، وهو ما يعيق بشدة تعاون كوبا الثنائي المشروع مع الشركاء وقدرتها على المشاركة الكاملة في التعاون الدولي.

وانطلاقاً من تاريخنا الذي تعرضنا فيه لعقوبات غير عادلة وغير قانونية وضغوط خارجية، تتضامن فييت نام مع كوبا وتتعاطف مع المشقة الهائلة التي يعاني منها ملايين الكوبيين. وتؤكد فييت نام من جديد تأييدها الثابت لقرار الجمعية العامة 7/79 وقرارات الأمم المتحدة الأخرى ذات الصلة. وتنضم فييت نام إلى المجتمع الدولي في حث الولايات المتحدة على الاستجابة لهذه الدعوات، وإنهاء حصارها الانفرادي غير القانوني الذي تفرضه على كوبا، ورفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب. وينبغي للولايات المتحدة الأمريكية وكوبا الدخول في حوار لحل الخلافات بروح من التفاهم، وعلى أساس احترام كل منهما لاستقلال الأخرى وسيادتها.

وتؤكد فييت نام مرة أخرى صداقتها وتعاونها وتضامنها الثابت والتزامها بدعم الشعب الكوبي الشقيق. وتدعو فييت نام المجتمع الدولي إلى بذل قصارى جهده لمساعدة الشعب الكوبي على التغلب على عواقب الحصار والحظر غير القانونيين. وكثفت فييت نام مساعداتها لضمان الأمن الغذائي لكوبا من خلال مشاريع ثنائية في مجال إنتاج الأرز والذرة، فضلاً عن التعاون في مجال تربية الأحياء المائية. كما قدمنا الدعم، بسبل منها توفير أكثر من 000 10 طن من الأرز والحواسيب الشخصية ومعدات الإنقاذ في عام 2024، لمساعدة كوبا في جهودها في مواجهة التحديات الاجتماعية والاقتصادية في الوقت الذي يواجه فيه البلد أسوأ أزمة اقتصادية منذ عقود.

اليمن

[الأصل: بالإنكليزية]
[8 كانون الثاني/يناير 2025]

تؤكد الجمهورية اليمنية من جديد التزامها الثابت بالمبادئ المكرسة في ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية وحظر العدوان وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول والاحترام المتبادل والتعايش السلمي وحل النزاعات بالطرق السلمية.

ويدعم اليمن جهود الأمين العام للأمم المتحدة المبذولة للمضي قدماً في تنفيذ قرار الجمعية العامة 7/79.

وعلى مدى أكثر من أربعة عقود، تمتع اليمن بعلاقة تاريخية وأخوية مع جمهورية كوبا، مبنية على الاحترام المتبادل والتطلعات المشتركة. وقد تم تعزيز هذه العلاقات من خلال اتفاقات التعاون الثنائي في المجالات الدبلوماسية والاقتصادية والتجارية والثقافية والصحية. وجمع بينهما تعاون نشط في عدد من المجالات. وقد سعى اليمن إلى تطوير تلك العلاقات وتعزيزها بما يخدم المصلحة المشتركة للبلدين والشعبين.

زامبيا

[الأصل: بالإنكليزية]
[13 آذار/مارس 2025]

تؤكد حكومة جمهورية زامبيا من جديد معارضتها للتدابير القسرية الانفرادية من جانب أي دولة عضو في الأمم المتحدة في انتهاك لميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي والقانون الدولي الإنساني.

وتلاحظ حكومة زامبيا بقلق بالغ استمرار الأثر السلبي الذي لا يزال يعاني منه شعب كوبا نتيجة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض منذ أمد طويل والذي كلف الاقتصاد الكوبي أكثر من تريليون دولار منذ بدايته، وتدعو جميع الدول إلى التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة والامتناع عن إصدار تدابير تعيق حرية التجارة والملاحة في كوبا.

وتشجع زامبيا بشدة على المبادرة فورا إلى الحوار والعمل، وتعزيز التضامن والتعاون والعلاقات الودية التي من شأنها تعزيز التنمية والتجارة والملاحة والشراكة المفيدة لشعب كوبا.

زمبابوي

[الأصل: بالإنكليزية]
[2 أيار/مايو 2025]

إن الجزاءات الانفرادية المفروضة على كوبا منذ عقود من الزمن هي جزاءات جائرة ومُستَنكرة وتمثل انتهاكا خطيرا لسلامة أراضيها واستقلالها وسيادتها.

فقد أثرت الجزاءات بشكل مباشر على تمتع شعب كوبا بحقوق الإنسان الأساسية لأنها أعاقت تقديم الخدمات بشدة.

ومن خلال الخنق الاقتصادي، أدى الحصار الاقتصادي والمالي إلى تعطيل الأنشطة الاقتصادية في كوبا. وقد أثر ذلك سلبًا على قدرة حكومتها على تطوير البلد وتحسين حياة مواطنيها وسبل عيشهم.

وتسببت الجزاءات في حرمان كوبا من إمكانية الحصول على التمويل الدولي لبرامجها الإنمائية مما عرقل الازدهار الاقتصادي للبلد.

ويشكل الحصار انتهاكا خطيرا للمبادئ والمقاصد المكرّسة في ميثاق الأمم المتحدة والإعلان العالمي لحقوق الإنسان ولمسلّمات القانون الدولي التي تؤكد بوضوح على الحق في تقرير المصير والمساواة في السيادة بين الدول.

وتدين زمبابوي بشدة استمرار الجزاءات غير القانونية المفروضة على كوبا. فقد كانت زمبابوي، مثل كوبا، ضحية لتدابير قسرية انفرادية غير قانونية، كان المواطنون العاديون يشعرون بقوة بآثارها المدمرة.

ويدعو ميثاق الأمم المتحدة الدول بوضوح إلى الامتناع عن أي وسائل أحادية الجانب تضع عقبات أمام العلاقات التجارية بين الدول وتعرقل التمتع بحقوق الإنسان على النحو المنصوص عليه في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان.

وقد أعربت الدول الأعضاء بوضوح وبشكل لا لبس فيه عن معارضتها للحصار، وباتخاذ قرار الجمعية العامة 7/79، وجّهت رسالة لا لبس فيها مفادها أنه يجب رفع الحصار فورا ودون قيد أو شرط.

ولذلك تكرر زمبابوي تأكيد دعوتها المجتمع الدولي لتوحيد صفوفه وللمطالبة الجماعية برفع الحصار الجائر المفروض على دولة ذات سيادة.

الكرسي الرسولي

[الأصل: بالإنكليزية]

[1 آذار/مارس 2025]

لم يحدث قط أن وضع الكرسي الرسولي أو طبق قوانين أو تدابير اقتصادية أو تجارية أو مالية ضد كوبا. واتبع الكرسي الرسولي سياسة ثابتة تدعو إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا.

وقد دعا الكرسي الرسولي باستمرار، ولا يزال يدعو، إلى توطيد علاقات ذات منفعة متبادلة بين كوبا والمجتمع الدولي بأسره، بمدّ الجسور، وبزيادة مشاركة المجتمع المدني الهادفة، وبفتح سبل جديدة للحوار وتعزيز القائم منها بالفعل.

ويأمل الكرسي الرسولي أن يشهد في أقرب وقت ممكن إنهاء الحصار الذي كانت له عواقب إنسانية طوال عقود من الزمن، لا سيما على الأشخاص الأكثر استبعادا في كوبا، والذي تسبب في عزلة كوبا اقتصاديا. ويعتقد الكرسي الرسولي أن إنهاء الحصار سيسهم في مزيد من الوئام والعلاقات الأخوية بين شعبي كوبا والولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك يحث الكرسي الرسولي كلا من كوبا والولايات المتحدة الأمريكية على المثابرة في متابعة عملية تطبيع العلاقات بينهما، ويشجع زعماءهما السياسيين على الاضطلاع بمسؤوليتهم في قيادة هذه العملية.

دولة فلسطين

[الأصل: بالإنكليزية]
[4 نيسان/أبريل 2025]

تعيد دولة فلسطين تأكيد تضامنها الكامل والمبدئي مع كوبا ضد الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه عليها الولايات المتحدة الأمريكية، وتضم صوتها إلى صوت الغالبية العظمى من الدول في الدعوة إلى الإنهاء الفوري لهذا الحصار الجائر الذي طال أمده والذي تسبب في الكثير من الخسائر والعديد من التحديات لكوبا وللشعب الكوبي.

ودولة فلسطين - التي لا تزال تعاني من الآثار الاجتماعية والاقتصادية والإنسانية والإنمائية والسياسية والأمنية والبيئية الواسعة النطاق والمدمّرة الناجمة عن احتلال استعماري غير قانوني قائم منذ 58 عاما، تفاقمت وطأته بسبب حصار كامل ولاإنساني تفرضه إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على قطاع غزة في انتهاك خطير للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، وما يترتب عليه من عواقب وخيمة على شعبنا ومجتمعنا بكافة أبعاده - تكرر تأكيد معارضتها الشديدة للحصار العقابي والتدابير القسرية الانفرادية المفروضة على كوبا. ونعيد تأكيد تأييدنا الصريح للنداءات العالمية والجهود الدبلوماسية الرامية إلى إنهاء هذا الحصار، الذي لا يزال يلحق أثرا مدمرا للغاية بكوبا ويقوّض حقوق الشعب الكوبي، بما في ذلك حقوقه في تقرير المصير وفي التنمية.

وتعيد دولة فلسطين تأكيد موقفها المبدئي المؤيد لقرار الجمعية العامة 7/79 وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وكذلك تمسكها بالمواقف ذات الصلة التي أكدتها في هذا الصدد جهات تشمل حركة عدم الانحياز ومجموعة الـ 77 والصين، والتي تدعو إلى إنهاء الحصار المفروض على كوبا. ونحث على بذل جهود جادة من أجل تنفيذ القرار 7/79 بهدف الدفاع عن القانون الدولي واحترام سيادة الدول واستقلالها وحرية التجارة والملاحة.

ونحن نأسف للتراجع عن الاتجاهات الإيجابية التي شهدناها في السنوات الماضية ولاستمرار الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا. ولذلك نضم صوتنا إلى صوت المجتمع الدولي في دعوته المستمرة إلى تفعيل الحوار السياسي اللازم لرفع هذا الحصار على الفور حتى تتمكن كوبا من ممارسة التجارة والنشاط الاقتصادي الطبيعي دون عراقيل، وهما أمران أساسيان لتحقيق التنمية المستدامة التي هي حق تحتاج إليه كوبا وجميع الدول من أجل تعزيز الرخاء وكفالة الاستقرار لشعوبها وبلدانها، وهي أهداف أصبحت أكثر إلحاحا في ضوء تزايد عدم الاستقرار والهشاشة اللذين تعاني منهما جميع الدول نتيجة لاستمرار وتكاثر الصدمات العالمية.

ودولة فلسطين، إذ تسترشد بمقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والقانون الدولي وتتمسك بها تمسكا تاما، تؤكد أنها لم تصدر ولم تطبق قط أي قوانين أو تدابير من النوع المشار إليه في القرار 7/79. وتكرر دولة فلسطين، التي تقيم علاقات دبلوماسية كاملة مع جمهورية كوبا، تأكيدَ تضامنها الثابت مع كوبا حكومةً وشعباً، وهي ستواصل العمل على تعزيز علاقاتها السياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية وتعاونها التاريخي وعلاقاتها الودية مع جمهورية كوبا وشعبها.

ثالثا - الردود الواردة من هيئات منظومة الأمم المتحدة ووكالاتها

اللجنة الاقتصادية لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي

[الأصل: بالإنكليزية]

[27 آذار/مارس 2025]

أولا - معلومات أساسية: التطورات الأخيرة التي شهدها الموقف السياسي للولايات المتحدة تجاه كوبا

واصلت إدارة الرئيس جوزيف بايدن، جزئياً، السير على نهج سياسة الولايات المتحدة المتّبع تجاه كوبا في عهد سلفه، دونالد ترامب، مع إدخال تعديلات على قطاعات معينة.

وفي أيار/مايو 2022، أعلنت إدارة بايدن عن سلسلة من التغييرات التنظيمية التي كانت تهدف إلى التخفيف من بعض جوانب الحصار. وكانت تشمل ما يلي:

- استئناف الرحلات الجوية التجارية والمستأجرة من الولايات المتحدة باتجاه جميع المقاطعات الكوبية باستثناء هافانا.
- إزالة القيود المفروضة على التحويلات المالية العائلية والسماح بتحويل التبرعات للمواطنين الكوبيين.
- تعديل القيود المفروضة على فئات السفر المسموح بها من الولايات المتحدة إلى كوبا.

غير أن الهيكل العام للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي ظل على حاله إلى حد كبير، بما في ذلك القيود المفروضة على القطاعات الرئيسية. واستمر تصنيف الولايات المتحدة الأحادي الجانب لكوبا كدولة راعية للإرهاب في التأثير سلبًا على الاقتصاد الكوبي، ولا سيما على إمكانية الحصول على التمويل الدولي والخدمات المصرفية، بالإضافة إلى السياحة والاستثمار الأجنبي.

ولكن في 14 كانون الثاني/يناير 2025، رفعت إدارة بايدن اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب، وأصدرت إعفاءً من الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، وألغت قائمة الكيانات الكوبية المحظور على المواطنين والمؤسسات في الولايات المتحدة إجراء معاملات مالية معها. إلا أن الرئيس دونالد ترامب تراجع عن هذه القرارات في أول يوم له في منصبه (20 كانون الثاني/يناير 2025)، وأعاد فرض الجزاءات السابقة وشدّد الضغوط الاقتصادية المفروضة على كوبا.

وبسبب هذا التحول المفاجئ في الموقف، أصبحت كوبا تواجه حالة من عدم اليقين، في خضمّ أزمة اقتصادية عالمية وتزايد التوترات الجغرافية السياسية.

ثانيا - الأثر المتعدد الأبعاد للحصار على الاقتصاد الكوبي

1 - الأثر على الصادرات

تسببت جزاءات الولايات المتحدة في فرض قيود كبيرة على التجارة الخارجية، مما حد من قدرة كوبا على الوصول إلى الأسواق الدولية وأنشأ عوامل مثبطة تثني الشركات الأجنبية التي قد ترغب في إقامة علاقات تجارية مع الجزيرة لولا ذلك. وفي عام 2024، بلغت قيمة الصادرات الكوبية 9,639 بلايين دولار،

مسجِّلة زيادة طفيفة مقارنة بالعام السابق ولكنها ظلت دون المستوى التاريخي الذي سجلته في عام 2018 (13,122 بليون دولار).

2 - الآثار على الاستثمار الأجنبي

شكل الحصار رادعا أمام الاستثمار الأجنبي المباشر في كوبا. وتم توقيع 30 اتفاق استثمار جديد في عام 2024، وهو يمثل انخفاضا بالمقارنة مع العام السابق في حين يبلغ عدد الاتفاقات السارية 328 اتفاقا. ولم يساهم الكوبيون المقيمون في الخارج إلا بثلاثة من تلك الاتفاقات.

وحسب تقديرات الخبراء في الاقتصاد الكوبي، لتحقيق معدل نمو بنسبة 5 في المائة يجب اجتذاب استثمارات أجنبية سنوية تتراوح قيمتها بين 2 بليون دولار و 5 بلايين دولار؛ في حين ذكر المسؤولون الحكوميون، الذين أُجريت مقابلات معهم في عام 2024، أن مستوى الاستثمارات الفعلية كان أقل من ذلك بكثير (مع أن الرقم الدقيق لم يُنشر بعدُ).

3 - انكماش السياحة

لا تزال السياحة التي تشكل أحد المصادر الرئيسية للدخل في البلد تعاني من القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على السفر ومن إدراجها كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب. ففي عام 2024، بلغ عدد السياح الدوليين الوافدين 2,2 مليون سائح، وهو ما يعكس انخفاضًا بنسبة 9,7 في المائة مقارنةً بعام 2023، ويتناقض بشكل كبير مع عدد السياح الوافدين خلال الفترة 2018/2017 الذي بلغ 4,7 ملايين سائح.

وظل معدل إشغال الفنادق منخفضا في عام 2024، حيث بلغت نسبته 24,2 في المائة (مقارنة بنسبة 25,8 في المائة في عام 2023).

4 - التحديات التي يواجهها النظام المالي والمصرفي

خلال الفترة الفاصلة بين آذار/مارس 2023 وشباط/فبراير 2024 (وفقا لأحدث تقرير)، بلغ عدد المصارف الأجنبية التي رفضت إجراء معاملات مع المصارف الكوبية 48 مصرفا (28 في أوروبا و 14 في الأمريكتين و 6 في بقية أنحاء العالم)، بشأن ما مجموعه 155 معاملة. ويُعزى الانخفاض مقارنة بالعام السابق عندما بلغ عدد المصارف الأجنبية 130 مصرفا إلى تراجع التجارة الخارجية، بما في ذلك حجم الواردات، بسبب نقص السيولة ونقص إمكانية الحصول على العملات الأجنبية. ونظراً لتراجع التجارة، وبالتالي النشاط المصرفي، يقدَّر الأثر على المصارف الكوبية خلال الفترة الفاصلة بين آذار/مارس 2023 وشباط/فبراير 2024 بمبلغ يناهز 360 مليون دولار، وهو ما يمثل زيادة بنسبة 28,5 في المائة مقارنة بما ورد في التقرير السابق، ويعزى ذلك إلى التقلبات الملحوظة في أسعار الصرف الناجمة عن استخدام عملات بلدان ثالثة، وحظر استخدام الدولار، والحاجة إلى إيجاد قنوات بديلة لتدفق الأموال إلى كوبا وغيرها من الوجهات. وكان حصول كوبا على التمويل الخارجي محدودًا وخاضعًا لشروط مجحفة. ولا تزال المصارف والشركات الكوبية تدفع أسعار فائدة أعلى من معدلات السوق بسبب تصنيف البلد ضمن البلدان العالية المخاطر.

5 - محدودية إمكانية الحصول على التكنولوجيا المتقدمة ونقلها

يحول الحصـــــار دون حصـــول كوبا على التكنولوجيا المتقدمة وعلى أحدث جيل من المعدات، مما يؤثر على التنمية في مجالات استراتيجية مثل التكنولوجيا الحيوية والمستحضـرات الصـيدلانية والرقمنة والصناعة التحويلية. ويثير ذلك تحديات كبيرة على مستوى تحديث البنية التحتية الإنتاجية وتمكين الاقتصاد من الوصول إلى السلاسل العالمية للقيمة.

التأثير على قطاعي التكنولوجيا الحيوية والمستحضرات الصيدلانية

يواجه قطاعا التكنولوجيا الحيوية والمسـتحضـرات الصـيدلانية في كوبا، المعروفان على السـاحة الدولية بالتقدم في مجال اللقاحات ومنتجات الأدوية المبتكرة، تحديات بسبب القيود المتصلة بالحصار:

- الحصـــول على المســـتلزمات والمعدات الطبية: أدى الحظر المفروض على واردات التكنولوجيا الطبية التي تسـتخدم مكونات منشـأها الولايات المتحدة بنسـبة تتجاوز 10 في المائة وتأثير هذا الحظر على توافر المعدات الأسـاسـية لتطوير وصـنع الأدوية إلى مواجهة صـعوبة على مسـتوى الإنتاج المحلي للقاح فيروس الورم الحليمي البشري وأدوية أخرى بسبب رفض شركات مثل شركة Addgene (الولايات المتحدة) وشـركة Macrogen (جمهورية كوريا) شـحن كواشـف مختبرية وأدوات اختبار إلى كوبا.
- التحديات التي يواجهها إنتاج الأدوية: في عام 2024، كانت كوبا تفتقر إلى نســبة 51 في المائة من الجدول الأساسي للأدوية، ويعزى ذلك أساسا إلى عدم قدرة البلد على استيراد السلع الأساسية والسلع التامة الصنع.
- الأثر على البحث والتطوير: نظرا للقيود المفروضـــة على الحصـــول على أحدث التكنولوجيات، يضطر مركز الهندسة الوراثية والتكنولوجيا الحيوية ومعهد فينلي للقاحات، من جملة كيانات أخرى، للعمل بمعدات قديمة، مما يعيق قدرة كوبا على تطوير علاجات ولقاحات جديدة.

الآثار على الرقمنة والذكاء الاصطناعي

يتســارع نســق التقدم التكنولوجي على الصــعيد العالمي، بما في ذلك في مجال الرقمنة والذكاء الاصطناعي وعلم التحكم الآلي، بينما تواجه كوبا عوائق كبيرة للوصول إلى تلك الابتكارات بسبب الحصار:

- فرض قيود على إمكانية الاسـتفادة من المنصـات والبرامجيات الأسـاسـية: حظرت شـركات الولايات المتحدة، مثل Adobe و Zoom و Slack و GitHub و WeTransfer، اســتخدام الكوبيين لخدماتها، مما أعاق التعاون العلمي وتطوير البرامجيات والتدريب في مجال التكنولوجيات الناشئة.
- العقبات في مجال الرقمنة: رغم الجهود التي تبذلها الحكومة لدعم التحول الرقمي، يظل عدم توفر الأدوات الرئيسـية والبنية التحتية المتقدّمة للاتصـالات السـلكية واللاسـلكية يشـكل عقبة تحول دون تحديث القطاعات الرئيسية.
- التـأثير على التعليم والتـدريـب في المجـال التكنولوجي: لـدى الطلاب والبـاحثين الكوبيين فرصٌ محدودة للغاية للمشـــاركة في الدورات التدريبية الإلكترونية وللاطلاع على المكتبات الافتراضـــية

والمنشورات العلمية، مما يؤدي إلى ندرة فرص التدريب المتاحة في مجالات رئيسية، مثل الأمن السيبراني والذكاء الاصطناعي والحوسبة السحابية.

القيود المفروضة على التصنيع والإنتاج

يؤثر الحصار أيضا على إمكانية حصول كوبا على الآلات وقطع الغيار والتكنولوجيا الصناعية التي تحتاجها لتحديث وسائل الإنتاج وتمكين السلع المحلية من المنافسة في الأسواق الدولية.

6 - أزمة الطاقة وإمكانية الحصول على الوقود

تعاني كوبا من أزمة طاقة حادة، تفاقمت بسبب الجزاءات التي فرضتها الولايات المتحدة على جمهورية فنزويلا البوليفارية والاتحاد الروسي، وهما المورّدان الرئيسيان للنفط إلى كوبا. ففي عام 2024، بلغ متوسط الواردات الكوبية من النفط الخام الفنزويلي 000 32 برميل يوميًا، وهو أقل بكثير من متوسط عام 2023 الذي بلغ 615 55 برميلا يوميًا.

كما أن توليد الكهرباء على المستوى الوطني غير مستقر، حيث وفّر النظام الكهربائي الوطني نسبة 38 في المائة من الاحتياجات فقط في عام 2024. وفي النصف الثاني من العام، كان لانقطاع التيار الكهربائي اليومي بسبب عجز يتراوح بين 400 1 ميغاواط و 500 1 ميغاواط تأثير حاد على الاقتصاد وعلى الحياة اليومية، مما أثر على نسبة تفوق 50 في المائة من السكان الكوبيين بقليل. وفي أوائل شهر آذار/مارس 2025، تدهور الوضع أكثر، مما ترك نسبة 57 في المائة من البلد بدون كهرباء، وكانت تلك أعلى نسبة تُسجَّل منذ عامين على الأقل.

ثالثا - التكلفة الاقتصادية للحصار

قد تسبب الحصار في إلحاق خسائر اقتصادية بجميع القطاعات، وخلّف آثارا على التنمية والتجارة الخارجية والاستثمار الأجنبي ورفاه السكان.

فخلال الفترة الفاصلة بين آذار/مارس 2023 وشباط/فبراير 2024 (أحدث فترة تتوافر عنها بيانات)، ارتفع حجم الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الحصار إلى 5,06 بلايين دولار (أي ما يعادل 52,5 في المائة من مجموع صادرات كوبا في عام 2024)، مما يعكس زيادة قدرها 189,8 مليون دولار مقارنةً بالفترة نفسها من العام السابق. ويُترجم هذا الرقم إلى خسائر شهرية تفوق 421 مليون دولار وخسائر يومية تبلغ 13,8 مليون دولار، مما يؤدي إلى ضائقة مالية كبيرة تجعل الوضع الاقتصادي في كوبا يتدهور من سيء إلى أسوأ. ومن المتوقع تكبد خسائر اقتصادية مماثلة خلال الفترة الممتدة من آذار/مارس 2024 إلى شباط/فبراير 2025.

رابعا - نقاط الضعف الهيكلية في النموذج الاقتصادي الكوبي وتأثير الحصار

تسببت التحديات الهيكلية في النموذج الاقتصادي الكوبي في عرقلة تعافي البلد ونموه المستدام. وتتفاقم تلك التحديات من جرّاء التأثير السلبي للحصار. ورغم الجهود التي تبذلها الحكومة لتنفيذ تدابير تهدف لتثبيت الاقتصاد الكلي، قد عرقل الحصار إمكانية الحصول على التمويل الخارجي، مما يؤثر بدوره على الصادرات ويرفع تكلفة الواردات، الأمر الذي يؤدى إلى تعميق الأزمة الاقتصادية على العديد من الجبهات.

1 - الاعتماد الكبير على الواردات وانخفاض الإنتاج المحلي

يمثل اعتماد كوبا الكبير على واردات السلع الأساسية، ولا سيما الغذاء والوقود ومستلزمات الإنتاج، واحدا من أكثر الجوانب المثيرة للقلق بالنسبة للوضع الاقتصادي في البلد. وكان النقص في تلك السلع، التي تمثل جزءًا كبيرًا من واردات البلد، عاملاً رئيسيًا في الأزمة الاقتصادية التي شهدتها كوبا في عام 2024.

ولا يزال القطاع الزراعي يفتقر إلى الكفاءة؛ ويكاد حصـــوله على المدخلات يعتمد كليًا تقريبًا على الواردات التي تعاني من القيود التي يفرضها الحصار. وتسبب تأثير الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة في تقليص قدرة كوبا على الحصـــول على التمويل الخارجي والتكنولوجيات الزراعية المتقدمة، مما أدى إلى زيادة انخفاض الإنتاج الوطني. ولا يزال الطلب على الغذاء يفوق الإنتاج الوطني، مما يؤدي إلى اســـتمرار ارتفاع الأسعار وانعدام الأمن الغذائي.

2 - أزمة الطاقة وتدهور النظام الكهربائي

تســببت الجزاءات التي تفرضــها الولايات المتحدة في تفاقم الأزمة غير المســبوقة التي يشــهدها قطاع الطاقة، إذ أنها قيّدت وصـــول كوبا إلى مورّدي الوقود وحصـــولها على التكنولوجيات اللازمة لتحديث نظامها الكهربائي.

ففي عام 2024، عانت كوبا من ثلاثة انقطاعات كاملة للتيار الكهربائي في شـهري تشـرين الأول/أكتوبر وتشـرين الثاني/نوفمبر، مما أدى إلى أعطال في المعدات ونقص في الوقود. وقد أعلنت الحكومة أنها تعتزم إدخال تحسينات على النظام الكهربائي الوطني وتركيب ألواح شمسية بطاقة إنتاجية قدرها 200 1 ميغاواط بحلول نهاية عام 2025، ولكن الأزمة لا تزال تؤثر على الإنتاج الصناعي وعلى جودة الحياة في الوقت الحالي.

3 - العجز المالي المزمن واستمرار التضخم

في مواجهة القيود المفروضــة على إمكانية الحصــول على التمويل الخارجي نتيجة للحصــار، لجأت حكومة كوبا إلى ضخ العملة لتغطية عجزها المالي الذي بلغت نسبته 15 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي في عام 2023 و 14 في المائة في عام 2024. ويغذي هذا التضخم النقدي استمرار ارتفاع الأسعار.

ففي نهاية عام 2024، بلغ معدل تضـخم الأسـعار 24,88 في المائة في خضـم الارتفاع المستمر في أسـعار المواد الغذائية والسـلع الأسـاسـية. وسـجلت السـيولة المتاحة للأسـر المعيشـية ارتفاعا حادا من 400 بليون بيســو كوبي في حزيران/يونيه 2024 إلى 700 بليون بيســو كوبي في نهاية العام، مما أدى إلى زيادة انخفاض قيمة العملة الوطنية في السوق غير الرسمية.

4 - ركود الاستثمار الأجنبي والحواجز التنظيمية

يظل الاســتثمار الأجنبي غير كافٍ لدفع عجلة النمو الاقتصـــادي، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى الجزاءات التي تفرضـها الولايات المتحدة على الشركات والمصـارف التي تتعامل مع كوبا. كما تتسبب القيود الداخلية في تنفير الاســتثمار الأجنبي المباشــر: فالتعقيدات البيروقراطية والتشــريعات غير المرنة وســيطرة الدولة على القطاعات الرئيسية تجعل الاستثمار في كوبا أقل جاذبية، ولا سيما مقارنة بالفرص الأكثر مرونة التي توفرها البلدان المجاورة للمستثمرين.

وقد تسببت الجزاءات في تفاقم التحديات التنظيمية وفي إثارة شكوك بشأن سعر الصرف العملة الوطنية، مما يعرقل وصول كوبا إلى الأسواق المالية الدولية. ويمنع الحصار كوبا من استخدام الدولار في المعاملات الدولية، مما يؤدي إلى ارتفاع أسعار الواردات ويقلل من جاذبية البلد بالنسبة لرؤوس الأموال الأجنبية.

5 - أزمة القطاع الخارجي وارتفاع مستوى الديون

مثّل الحصار عاملا مساهمًا رئيسيًا في أزمة القطاع الخارجي، حيث أدت القيود التجارية والمالية إلى الحد من الصادرات وإلى رفع تكلفة الواردات.

وبسبب عرقلة حصول كوبا على قروض دولية من المؤسسات الدولية مثل صندوق النقد الدولي والبنك الدولي، اضطرت كوبا إلى إبرام اتفاقات ثنائية مع شركاء آخرين، مثل الصين والاتحاد الروسي. وحتى بعد مراعاة إعادة التفاوض على ديونها مع نادي باريس في كانون الثاني/يناير 2025، ظلت كوبا تعاني من مشكلة هيكلية على مستوى ديونها الخارجية التي تقدَّر بحوالي 29,8 بليون دولار (أي ما يعادل نسبة 115,1 في المائة من ناتجها المحلي الإجمالي في عام 2023).

6 - تدهور الرفاه الاجتماعي وارتفاع معدل الفقر

أثرت الأزمة الاقتصادية والحصار على جودة حياة الكوبيين:

- الانكماش الاقتصادي: سجلت كوبا نموًا سلبيًا للناتج المحلي الإجمالي بنسبة 1,9 في المائة في عام 2023 وحوالي 1,0 في المائة في عام 2024، ومن المتوقع تسجيل معدل سلبي أيضا في عام 2025 نسبته 0,1 في المائة.
- التضخم: اختُتم عام 2024 بمعدل تضخم قدره 24,88 في المائة، وارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 28,15 في المائة.
- النقص في الأدوية: في تشرين الأول/أكتوبر 2024، كانت كوبا تفتقر إلى نسبة 51 في المائة من الجدول الأساسي للأدوية، ويعزى ذلك إلى حد كبير إلى القيود التي تفرضها الولايات المتحدة على استيراد المستلزمات الطبية.
- العجز في المساكن: تعذرت تلبية الطلبات الملحة على المساكن في عام 2024، ويعزى ذلك جزئيًا إلى عدم توفر مواد البناء، حيث تم بناء أقل من 500 7 وحدة سكنية.
- الهجرة: تمثل الهجرة تحديًا للاستقرار الاجتماعي والاقتصادي في البلد، حيث هاجر 621 120 موطنا كوبيا بين عامي 2021 و 2023 (5,6 في المائة من السكان كما هو مسجل في عام 2022).
- انخفاض القوة الشرائية: تُستخدَم نسبة 70 في المائة من دخل الأسرة لدفع تكاليف المواد الغذائية، مما يعكس ارتفاع تكلفة المعيشة الذي يتفاقم بسبب العجز عن استيراد السلع الأساسية من أسواق أكثر تنافسية.

خامسا - استنتاجات

أدى الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة على كوبا إلى تقييد قدرتها على الحصول على العملات الأجنبية والتكنولوجيات وعلى الوصول إلى الأسواق الدولية، مما أدى إلى تضخيم التحديات الهيكلية

الكامنة في النموذج الاقتصادي الكوبي. ورغم محاولات الحكومة الهادفة لتصحيح تلك العيوب وتعزيز الاقتصاد، فإن التحديات من قبيل الاعتماد على الواردات وأزمة الطاقة والعجز المالي والتضخم والدين الخارجي لا تزال تعرقل تنمية كوبا.

ورغم إعادة التفاوض على ديون كوبا مع نادي باريس، ومركزها كدولة شريكة جديدة لمجموعة البريكس الموسّعة والفرص الاقتصادية التي تتيحها تلك التطورات، فلا يزال الانتعاش الاقتصادي يعتمد على إنهاء الحصار؛ وطالما ظلت القيود المفروضة على كوبا على حالها، سيكون من الصعب عليها تحقيق نمو اقتصادي مستدام وجودة حياة أفضل.

منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة

[الأصل: بالإنكليزية]
[12 آذار/مارس 2025]

من العوامل الرئيسية وراء انخفاض الإنتاج الغذائي المحلي محدودية إمدادات المدخلات الزراعية المستوردة بسبب النقص في احتياطيات النقد الأجنبي والصعوبات التي تواجهها الكيانات داخل نظم الأغذية الزراعية في الحصول على الموارد المالية. وأدت هذه التحديات إلى إضعاف قدرة المشاركين في النظم الغذائية الزراعية على الصمود، بما في ذلك ضد الظواهر الجوية القصوى.

وفي عام 2024، من المقدر أن ينخفض إنتاج الحبوب إلى ما دون مستوى متوسط السنوات الخمس السابقة. وتفاقم هذا الانخفاض المقدر بفعل إعصارين ضربا البلد في الربع الأخير من عام 2024، تلاهما زلزالان كبيران تسببا في أضرار وخسائر جسيمة في القطاع الزراعي، وأثّرا على نحو 000 800 شخص. وتسببت هذه الكوارث الطبيعية في انقطاع التيار الكهربائي على مستوى الجزيرة، وهو ما أدى إلى تعطيل سلاسل الإمدادات الغذائية الزراعية وأدى إلى ارتفاع عدد حالات نفوق الماشية.

وفي كانون الثاني/يناير 2025، قُدر معدل التضخم السنوي في أسعار المواد الغذائية رسميا بنسبة 26,3 في المائة. وعلى الرغم من أن مستوى تضخم أسعار المواد الغذائية أقل مما كان عليه في أوائل عام 2024، فإن استمرار ارتفاعه يرجع إلى عدة عوامل، منها نقص احتياطيات النقد الأجنبي، وانخفاض قيمة سعر الصرف، ومحدودية الإنتاج المحلي من المواد الغذائية.

ويُقدر إجمالي الضرر الاقتصادي الذي لحق بالقطاع الزراعي بين آذار/مارس 2023 وشباط/فبراير 2024 بأكثر من 270 مليون دولار من دولارات الولايات المتحدة، وفقا لما أفادت به وزارة الزراعة.

المساعدة التقنية

تدعم منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة (الفاو) كوبا بالمساعدة التقنية في مجالين رئيسيين. فالفاو تدعم تعزيز القدرات الوطنية لدى وضع وتنفيذ سياسات وبرامج وأدوات قطاعية وشاملة لعدة قطاعات تراعي الاعتبارات الجنسانية وتؤثر على الأمن الغذائي والتغذية. فعلى وجه الخصوص، تدعم الفاو تنفيذ خطة السيادة الغذائية والتثقيف الغذائي وقانون السيادة الغذائية والأمن الغذائي والتغذوي. وتدعم الفاو تعزيز القدرات الوطنية في مجالات الحد من فاقد الأغذية والهدر الغذائي؛ وتحسين سلامة الأغذية وجودتها؛ وجمع

الأغذية وتجهيزها وتسـويقها. وبالإضـافة إلى ذلك، تدعم الفاو تعزيز القدرات الوطنية في مجال إحصـاءات الأمن الغذائي والتغذية، ورصد الامتثال للأهداف المتفق عليها في إطار خطة التنمية المستدامة لعام 2030 والإبلاغ عن الامتثال لها.

وكوبا دولة جزرية تعاني من مشـــاكل بيئية من قبيل تدهور التربة، والمشـــاكل المتعلقة بالغطاء الحرجي، والتلوث، وفقدان التنوع البيولوجي، وتدهور النظم الإيكولوجية، وقلة توافر المياه، وآثار تغير المناخ. وتدعم الفاو الجهود الرامية إلى بناء قدرة الإنتاج الزراعي على التكيف مع المناخ وضمان الأمن الغذائي من خلال تحسـين خدمات النظم الإيكولوجية في الزراعة ومصـايد الأسـماك، وإدماج الحفظ، واسـتخدام التنوع البيولوجي الزراعي في السـياسـات العامة، وتوسـيع نطاق الممارسـات المسـتدامة لتكثيف الإنتاج في مجالي الزراعة وصيد الأسماك.

وتقوم كوبا بتنفيذ مبادرة ”يدا بيد“ وهي من المبادرات الرائدة التي أطلقتها الفاو. ويوفر البرنامج الذي يمتلك البلد زمامه ويقوده دعما محدد الأهداف ومبتكرا لتمكين الحكومات من تحســين اســتهداف الاستثمارات والسياسات من أجل إقامة نظم زراعية وغذائية أكثر قدرة على الصمود واستدامة وإنتاجية وكفاءة وشمولا. وتوفر المبادرة أدوات، من قبيل الوصـول إلى البيانات الجغرافية المكانية واسـتخدامها، والدعم التقني وتعزيز القدرات، لتمكين واضعي السياسات على الصعيد الوطني من اتخاذ قرارات أكثر استنارة ومرتكزة على الأدلة. وتعمل خدماتها التوفيقية المميزة على إقامة شـــراكات فعالة بين الحكومات، والجهات الشـــريكة في التنمية، وجهات الاســـتثمار، والقطاع الخاص، لتيســـير التمويل الكبير في ســـياق إحداث تحول في النظم الزراعية الغذائية.

آثار الحصار على مشاريع منظمة الأمم المتحدة للأغذية والزراعة للأمم المتحدة

نتيجة للحصـــار الذي تتعرض له كوبا، تتأثر مشـــاريع منظمة الأغذية والزراعة فيما يتعلق بشـــراء المعدات والإمدادات التي تكمّل المساعدة التقنية، حيث يتعيّن استيراد الموارد التي يمكن جلبها من الولايات المتحدة الأمريكية من أسواق أبعد مسافة وبأسعار وتكاليف شحن أعلى بكثير. ولو تسنت عمليات الشراء من الولايات المتحدة الأمريكية، لكانت أقل كلفة بكثير ولأمكن تقديم الدعم لمزيد من الأنشـــطة باســـتخدام موارد الميزانية المتاحة.

وقد أثّر الحظر، الذي يســمح بمقاضـــاة شـــركات البلدان الثالثة التي تتاجر مع البلاد أمام محاكم الولايات المتحدة، تأثيرا ســـلبيا على التبادل التجاري لكوبا حيث أدت إلى تراجع شـــديد في عدد الشـــركاء التجاريين الذين يعملون في البلد. وكان لذلك تأثير مباشـــر على عمليات الشـــراء التي تقوم بها المنظمة في كوبا.

ويحول الحصـار دون قيام المكتب القطري للفاو بإدارة الاتصـالات عبر الإنترنت وإدارة شبكة الفاو بكفاءة أكبر، رغم أن الفاو زودت جميع مكاتبها القطرية على الصـــعيد العالمي بالمعدات اللازمة. وهناك مئات المواقع والخدمات التي لا يمكن الوصـول إليها من كوبا من خلال وصـلة الشـركة الوطنية التي تقدم خدمات الإنترنت. ويتأثر أيضـا اقتناء معدات تكنولوجيا المعلومات والاتصـالات لفائدة المكتب القطري للفاو أو للمشـــاريع القائمة في البلد لأن الأحكام التعاقدية للاتفاق العالمي الطويل الأجل بين المنظمة ومزود الخدمة DanofficeIT لا يمكن اســـتخدامها في كوبا دون إذن من حكومة الولايات المتحدة الأمريكية.

ويؤدي تجهيز هذا التصـــريح إلى حالات تأخّر في اقتناء المعدات، وإلى تغييرات في التكاليف المتوقعة أول الأمر.

وفي ظل الحصـار، تعرقل الظروف السـائدة عمليات تسـديد المدفوعات والمعاملات المصـرفية من وإلى الموردين الذين يقدّمون خدمات إلى مشـــاريع التعاون وإلى المكتب القطري للمنظمة. ويتجلى ذلك في رفض المصـارف إجراء تحويلات من الفاو لتغطية المبيعات المخصـصـة لكوبا؛ وفي عدم إمكانية الشـركات الموردة أن تقدم لكوبا منتجات حصـلت عليها من شـركات أخرى في أمريكا الشـمالية؛ وفي عدم قدرتها على تحويل الأموال إلى كوبا لدفع تكاليف الخدمات المتعاقَد عليها في البلد. وقد تدهور الوضـــع أكثر منذ إعادة تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب.

وترفض المصـارف المعاملات التجارية أو المالية للشركات الكوبية بدولارات الولايات المتحدة وحتى بعملات أخرى، مما يعوق دفع تكاليف إصـدار الشـهادات للمنتجات الكوبية التي من المحتمل جدا أن تُسوَّق في أوروبا.

فقد وقعت الخسائر فيما يلي بصورة أساسية:

(أ) الفرق في الأسعار نتيجة التغييرات في أسواق الاستيراد؛

(ب) التكاليف الإضافية المتصلة بتأمين الشحن؛

(ج) التكاليف الإضافية المترتبة على تجميد الأصول؛

(د) الأضرار النقدية؛

(هـ) الخسـائر المتكبّدة بسـبب تعذّر الحصـول على أحدث التكنولوجيات من الولايات المتحدة الأمريكية؛

(و) تغيير وجهة الصادرات.

تكبد قطاع الحراجة الزراعية، الذي تدعمه منظمة الأغذية والزراعة بعدة مشـاريع، خسـارة تزيد عن 10 ملايين دولار.

الوكالة الدولية للطاقة الذرية

[الأصل: بالإنكليزية]
25 آذار/مارس 2025]

إن كوبا عضو في الوكالة الدولية للطاقة الذرية منذ 1 تشرين الأول/أكتوبر 1957.

وما زال الحصـار القائم يثير صـعوبات معيّنة تعوق تنفيذ برنامج التعاون التقني الذي تقيمه الوكالة مع كوبا. فعلى سـبيل المثال، يتأثر شـراء المعدات والمسـتهلكات والمواد من جراء محدودية عدد البائعين المستعدين لتوريد تلك الأصـناف و/أو شـحنها إلى البلد. وتطبّق قيود أيضـا على مشـاركة المواطنين الكوبيين في أنشطة التدريب والزمالات والاجتماعات التي تنظمها الوكالة في بعض الدول الأعضاء.

وفي الأعوام الأخيرة، طرأت تحديات أيضـا على مسـتوى مشـاركة المواطنين الكوبيين في الدورات التدريبية الافتراضـية، حيث اسـتمرت صـعوبات اسـتخدام تكنولوجيات المعلومات بسـبب ضـعف الاتصـال بالإنترنت ومحدودية إمكانات الوصول إلى بعض منصات تكنولوجيا المعلومات.

وتحاول الوكالة، وفقا لنظامها الداخلي ولمبادئها التوجيهية، أن تتغلب على تلك الصــــعوبات قدر الإمكان لتيسير تنفيذ برنامجها للتعاون التقني في كوبا.

منظمة الطيران المدني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[26 آذار/مارس 2025]

إن كوبا عضـو في فريق تنظيم النقل الجوي، وقد شـاركت بنشـاط في اجتماعاته. وفي عام 2024، شــاركت كوبا أيضــاً في الحدث المتعلق بالمفاوضــات بشــأن الخدمات الجوية الذي نظمته منظمة الطيران المدني الدولي (الإيكاو) خلال الفترة من 21 إلى 25 تشرين الأول/أكتوبر 2024. وقد وفّر هذا الحدث منبرا للدول لإجراء مفاوضات بشأن الخدمات الجوية.

ولا تزال كوبا عضــوًا نشـيطًا في المنظمة الإقليمية لمراقبة السـلامة الجوية المعروفة باسـم الجهاز الإقليمي للتعاون في مراقبة السلامة. وقد قام ذلك الجهاز بوضـع وتحديث مجموعة من لوائح الطيران المدني النموذجية المعروفة باســـم "لوائح الطيران في أمريكا اللاتينية"، التي تتضـــمن مواد توجيهية معدّة لمراقبي السلامة الجوية من القطاع الحكومي والقطاع التجاري وبرنامجا تدريبيا شاملا موجَّها للدول ولقطاع الطيران. وبفضـــل ذلك المشـــروع التعاوني، بلغت أمريكا اللاتينية درجة عالية من المواءمة مما سـمح بتعزيز القدرة التنافسية وتحسين سلامة الطيران بالتوازي مع بلوغ مستويات امتثال وإحصاءات سلامة تضع مناطق أمريكا الشمالية والبحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية في الصـدارة مقارنة بالمناطق المتقدمة للغاية الأخرى. ولم تحصـل كوبا على دعم التنفيذ فحسب، بل إنها تساهم باستمرار بموارد بشرية عالية الكفاءة وتتعاون بموجب التزاماتها بوصفها عضوا في الجهاز.

وفي عام 2023، وقّعت مؤسـسـة الطيران الكوبية والإيكاو اتفاقا للخدمات الإدارية ووثيقة مشـروع تهدف أسـاسـا إلى تزويد المؤسـسـة بالمسـاعدة والدعم المتخصـص لبناء القدرات المحلية، بما في ذلك إنشـاء وتعزيز نظم إدارة السـلامة والأمن في المؤسـسـة، وتحسـين التطور التكنولوجي لخدمات المطارات والملاحة الجوية، وعمليات شـركة الطيران الوطنية وإدارة وتشـغيل قطاع الشـحن الجوي، وتحسـين مسـتوى تطور البنى التحتية للطيران المدني في البلد واستدامته عموما. ونشرت منظمة الطيران المدني الدولي تعبيرا عن الاهتمام باسم المؤسسة طلبت فيه من الموردين الرد فيما يتعلق بقدراتهم على تنفيذ توسعة المحطة الطرفية 2 الحالية في مطار خوسي مارتي الدولي في هافانا.

وبسـبب الحصـار، لا يزال المشـروع المذكور أعلاه معلّقا بسـبب نقص التمويل. إذ يجب طمأنة الجهات المانحة المحتملة بأن الحصـار لن يعيق تنفيذ المشـروع، في حال عدم العثور على موردين يرغبون في المشاركة في المناقصة المتعلقة بشراء نُظم و/أو خدمات بسبب التدابير المحتملة الناجمة عن الحصار.

وواصلت كوبا المشاركة بنشاط في مشاريع إقليمية لمنظمة الطيران المدني الدولي نُفِّذت عن طريق إدارة تنمية القدرات والتنفيذ التابعة للمنظمة. وجددت كوبا عضـــويتها في مشـــروع التنفيذ الإقليمي الخاص

بمنطقة البحر الكاريبي، ودعمت عملية المناقصة ومشروع تحديث الشبكة الإقليمية للاتصالات السلكية واللاسلكية التي تُعرف باسم "شبكة خدمات الملاحة الجوية الكاريبية" (CANSNET). وتشمل جميع تلك الإجراءات تقديمَ الدعم التقني واللوجستي والإداري اللازم وفقا لأحكام اتفاقية الطيران المدني الدولي ومرفقاتها. وقد عززت جميع تلك المشاريع الإقليمية التعاونَ الإقليمي في مجال الملاحة الجوية وتنفيذ تدابير السلامة الجوية مع جميع دول منطقة البحر الكاريبي، بما في ذلك الولايات المتحدة الأمريكية، بوصفها أعضاء.

وفيما يتعلق بمرحلة تحديث شبكة خدمات الملاحة الجوية الكاريبية، المقرر تنفيذها في عام 2026، تخضع العملية الحالية المتصلة بشراء وتسليم معدات الاتصالات السلكية واللاسلكية لقيود معينة بسبب الجزاءات التي تفرضها الولايات المتحدة. وقد بعثت الإيكاو رسالة إلى الشركة المقدّمة للخدمات إلى المشروع لإبلاغها بأنه قد وقع الاختيار عليها بوصفها الفائزة في عملية طلب العروض التي نظّمتها الإيكاو، مما سيساعد كوبا على إتمام هذا التسليم.

ودعمت كوبا عدة مبادرات لتنفيذ خدمات الحركة الجوية بالمساهمة بخبراء متخصصين في هذا المجال من أجل إعداد إرشادات عملية ووثائق مرجعية بشأن التنفيذ. وشاركت كوبا في بعض الأفرقة الإقليمية المعنية بتنفيذ تدابير الملاحة والسلامة الجوية في منطقة البحر الكاريبي والمناطق الأمريكية مع الفريق الإقليمي المعني بالتخطيط والتنفيذ في منطقتَي البحر الكاريبي وأمريكا الجنوبية وقادت كوبا تلك الأفرقة، وشاركت أيضا بوصفها "دولة رائدة" في برنامج المساعدة الاستراتيجية للمكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية وأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي حيث قامت بتقديم المساعدة لدول أخرى.

ولا تزال شركة Zoom لتقديم خدمات التداول بالفيديو تفرض قيودًا على كوبا حسب ما يرد على موقعها الشبكي، وذلك امتثالا للجزاءات التي تفرضها وزارة الخزانة بالولايات المتحدة. وتواصل أمانة الإيكاو تقديم المساعدة للمشاركين الكوبيين بغية تمكينهم من الانضمام إلى اجتماعات المنظمة ومؤتمراتها التي تنظَّم بالطريقة الافتراضية أو المختلطة التي يعقدها كل من مقر المنظمة والمكتب الإقليمي لأمريكا الشمالية والبحر الكاريبي.

الصندوق الدولي للتنمية الزراعية

[الأصل: بالإنكليزية]

[21 آذار/مارس 2025]

خلال عام 2024، شارك الصندوق الدولي للتنمية الزراعية في تمويل مشروعين في كوبا هما: مشروع تنمية تعاونيات الثروة الحيوانية في المنطقة الوسطى الشرقية الذي اكتمل في أيلول/سبتمبر 2024، ومشروع تنمية تعاونيات الزراعة الحرجية الذي سيكتمل في آذار/مارس 2027. وتنفّذ وزارة الزراعة الكوبية هذين المشروعين اللذين صُمّما لتقديم خدمات الدعم الزراعي لصغار المنتجين الريفيين، بمن فيهم النساء والشباب وغيرهم من الفئات المعرضة بشدة للصدمات الاقتصادية الخارجية والآثار المترتبة على تغير المناخ.

ويتأخر تنفيذ المشاريع التي يدعمها الصندوق في كوبا بسبب ندرة العملة الأجنبية، فضلا عن إجراءات الاستيراد الطويلة والمكلفة نظرا لارتباط التدفقات النقدية والمدفوعات ارتباطا وثيقا بدورات الشراء لتلك المشاريع. فمثلا، تتسبب التدابير التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على شركات الشحن البحري التابعة لبلدان ثالثة التي تنقل شحنات إلى كوبا في عرقلة تدفق النفط والمواد الغذائية وغيرها

من المبادلات التجارية الحيوية لتلبية الاحتياجات اليومية لمواطني كوبا والمقيمين فيها، ولا سيما الفئات الفقيرة والضعيفة. وتؤثر كذلك على المعاملات المالية لكوبا وعلى قدرتها على تصدير واستيراد المواد اللازمة التي تدعم فرص التنمية الزراعية، وكذلك التنمية الريفية والتنمية البشرية عموما.

ولوحظت في القطاعين الزراعي والريفي أوجه القصور التالية: (أ) قِدَمُ المعدات الزراعية ونقص قطع الغيار؛ (ب) وارتفاع تكلفة المستلزمات اللازمة للإنتاج والتجهيز والتوزيع في قطاع الزراعة وتربية المواشي، ونقص تلك المستلزمات؛ (ج) وعدم كفاية فرص الحصول على العملة الصعبة لاستيراد المعدات ومستلزمات الإنتاج؛ (د) ومحدودية إمكانية الوصول إلى موردي التكنولوجيات الزراعية الجديدة؛ (هـ) ومحدودية فرص التصدير. وتساهم تلك القيود في انخفاض مستويات الإنتاجية، والحد من كمية الإنتاج الغذائي المحلي وجودته وقدرته التنافسية، وتجعل من الضروري استيراد كميات كبيرة من الأغذية لتلبية احتياجات سكان الأرياف.

وقد أثرت التدابير التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية على مشاريع الصندوق، ومن المرجّح أنها مسؤولة إلى حد كبير عن النتائج المحدودة التي حققها مشروع تنمية تعاونيات الثروة الحيوانية في المنطقة الوسطى الشرقية. ونتيجة لذلك، لم تتحقق بشكل كامل الأهدافُ الرئيسية للمشروع، ولا سيما فيما يتعلق بتحسين إنتاجية الحليب واللحوم وإعادة تأهيل هياكل التجهيز.

ويعاني البلد من أزمة اقتصادية حادة، ويجد صعوبة في سداد ديونه للصندوق علما أن الصندوق واحد من المؤسسات المالية المتعددة الأطراف القليلة التي لديها عمليات في الجزيرة. ونتيجة لذلك، تم تعليق صكوك قروض الصندوق في كوبا، في انتظار تسوية الديون غير المسددة. ويقتصر التعاون الحالي للصندوق الدولي للتنمية الزراعية مع حكومة كوبا على الموارد التي توفرها المنح.

منظمة العمل الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]
[20 آذار/مارس 2025]

تواجه كوبا مشهدا اقتصاديا معقدا يتسم بنقص الغذاء والوقود والطاقة والدواء. وقد خلّف استمرار الحصار وإعادة تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب في كانون الثاني/يناير 2025، بعد إلغاء التصنيف لفترة وجيزة في وقت سابق من الشهر نفسه، آثارا سلبية على الاقتصاد والناس والأعمال التجارية. وشملت تلك الآثار ما يلي:

لا تزال القيود المفروضة على المعاملات التجارية والمالية تمثل عقبة كبيرة وتكلفة إضافية تعرقل تطوير الأعمال وإيجاد فرص عمل، وذلك بالنظر إلى أن توفير فرص العمل اللائق يتوقف إلى حد كبير على الاستثمار الإنتاجي وإمكانات الحصول على التمويل.

تثير محدودية فرص الاستفادة من نقل التكنولوجيا مزيدا من الصعوبات على مستوى تطوير مؤسسات الأعمال والتنمية الاجتماعية والاقتصادية.

تهدد محدودية الحصول على السلع الأساسية وتسليمها، بما في ذلك الأغذية والأدوية، بحدوث أزمة إنسانية.

ويساور منظمةَ العمل الدولية قلق بالغ إزاء الآثار الواقعة على الأطفال والعمال، ولا سيما النساء والشباب وكبار السن. ومن شأن رفع الحصار رفعا تاما أن يحوِّل الخسارة الإجمالية الناجمة عنه إلى فرصة للاستثمار الإنتاجي وإيجاد فرص عمل وفرص تجارية جديدة وتحقيق أهداف الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030 وغيرها من الإصلاحات الرامية إلى تحسين النظام الاقتصادي والاجتماعي.

وتجدر الإشارة إلى أن كوبا عضو نشيط في منظمة العمل الدولية وعضو مناوب في مجلس إدارتها للفترة 2024-2027.

المنظمة البحرية الدولية

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 آذار/مارس 2025]

تستفيد كوبا، بصفتها دولة عضوا في المنظمة البحرية الدولية، من المشاركة في الاجتماعات التي تعقدها هيئات المنظمة ومن برامج التعاون التقني المتاحة (البرنامجان الإقليميان للمنظمة "دعم التنمية البحرية في أمريكا اللاتينية" و "دعم التنمية البحرية في منطقة البحر الكاريبي"، وكذلك البرامج العالمية).

وتقيم المنظمة البحرية الدولية علاقات تعاون مع كوبا. وتتعاون المنظمة، منذ أوائل ثمانينيات القرن الماضي، تعاونا وثيقا مع الشبكة التشغيلية للتعاون الإقليمي فيما بين السلطات البحرية في الأمريكتين، التي تضم كوبا.

وتسترشد المنظمة البحرية الدولية في تقديم المساعدة إلى أمريكا اللاتينية بالاستراتيجيات البحرية المتبعة في المنطقة، وستواصل المنظمة التركيز على دعم تنفيذها. وقد تناولت البلدان الأعضاء في الشبكة التشغيلية مسائل من قبيل معايير السلامة وجوانب التدريب وحماية البيئة البحرية من خلال الاستراتيجيات الإقليمية، حيث نُظِّمت العديد من الأنشطة التدريبية بالتعاون مع المنظمة. ويوجَّه معظم الدعم المقدَّم من المنظمة من خلال الشبكة التشغيلية بموجب مذكرة تفاهم موقَّعة مع أمانة الشبكة التشغيلية. وبموجب ذلك الصك، تتحمل الشبكة التشغيلية مسؤوليةَ إدارة وتنفيذ أنشطة التعاون التقني الإقليمية التي تحدِّدها البلدان المعنية، بما فيها كوبا، بوصفها أنشطة ذات أولوية في مجال بناء القدرات من أجل تنفيذ المعايير البحرية العالمية للمنظمة وإنفاذها.

وتتلقى كوبا المساعدة التقنية من المركز الإقليمي لأنشطة المعلومات والتدريب على مواجهة طوارئ التلوث البحري في منطقة البحر الكاريبي الكبرى، الذي يهدف إلى مساعدة بلدان المنطقة على تنفيذ الاتفاقات الدولية المنشأة للحد من التلوث الناجم عن النقل البحري.

وعلى الرغم من أن المنظمة البحرية الدولية لم تواجه صعوبات في تنفيذ أي من أنشطة المشاريع المذكورة أعلاه نتيجة للحصار المفروض على كوبا، فقد تعيَّن على المنظمة أن تتصدَّى للتحديات اللوجستية المرتبطة بدفع بدل الإقامة اليومي للمشاركين من كوبا.

وفي 11 شباط/فبراير 2025، أبلغت كوبا المنظمة البحرية الدولية بأن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي أثر بشكل مباشر على قدرتها على المشاركة الكاملة في أنشطة المنظمة، حيث واجه مندوبو الإدارة البحرية الكوبية صعوبات في حضور الاجتماعات التي عقدتها المنظمة بشكل مختلط، بسبب تعذر إمكانية استخدام خدمات شركة Zoom في كوبا.

المنظمة الدولية للهجرة

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 آذار/مارس 2025]

تواصـــل المنظمة الدولية للهجرة دعم الأولويات المحددة في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة في كوبا للفترة 2020-2024، الذي تم تمديده حتى عام 2025. وتشارك المنظمة في ثلاثة من أفرقة العمل الأربعة لإطار التعاون، التي تعنى بالمجالات الرئيسية التي اشتركت في تحديدها حكومة كوبا ومنظومة الأمم المتحدة. وبالإضـافة إلى أنشـطة المنظمة الدولية للهجرة، يسـاهم في الجهود المشـتركة كل من برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الأمم المتحدة للطفولة.

وطوال العام الماضـي، ركزت الجهود على المبادرات الرئيسـية التي تشـمل دعم وضـع الصـيغة النهائية لموجز خصـائص الهجرة، وتعزيز شـبكة الأمم المتحدة المعنية بالهجرة في كوبا، وإطلاق مشـاريع بشأن بيانات الهجرة، وتعزيز القدرة الإقليمية على الصمود، وذلك بالأخص من خلال تحديد مؤشرات الهجرة ذات الصـلة. وظلت المنظمة الدولية للهجرة تشـارك في تقديم الخدمات، بما في ذلك المسـاعدة على العودة الطوعية للمهاجرين الذين تقطَّعت بهم السبل والمساعدة على إعادة توطين اللاجئين.

الاتحاد الدولي للاتصالات

[الأصل: بالإنكليزية]
[21 آذار/مارس 2025]

خلال الفترة المذكورة، تلقى الاتحاد الدولي للاتصالات المراسلات التالية:

- المذكرة المؤرخة 27 كانون الثاني/يناير 2025 الموجهة إلى الأمينة العامة للاتحاد الدولي للاتصالات من الممثل الدائم لكوبا.
- المذكرة المؤرخة 12 آذار/مارس 2025 الموجهة إلى الأمينة العامة للاتحاد الدولي للاتصـالات من الممثل الدائم لكوبا.

مكتب شؤون الفضاء الخارجي

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 آذار/مارس 2025]

إن كوبا دولة عضو في لجنة استخدام الفضاء الخارجي في الأغراض السلمية منذ عام 2001.

وتجدر الإشـارة إلى أن احتمال حدوث كوارث نتيجة لأخطار طبيعية مرتفع في منطقة البحر الكاريبي. وفي مواجهة الأزمات المتعددة التي حدثت على مر السنين، وضعت حكومة كوبا نظامَ إنذار فريداً من نوعه يتسم بالكفاءة ويغطي جميع أرجاء البلد. ومع ذلك، يمكن أن يسهم استخدام وكالة الحماية المدنية الكوبية للبيانات الساتلية، ونُظُم تحديد المواقع والملاحة الدقيقة أو الاتصـالات السـاتلية الحديثة، في تحسين أداء نظام الإنذار، ويمكن أن يسمح في الوقت نفسه بتحسين التخطيط لحالات الطوارئ والتأهب لمواجهتها.

وسيكون إدماج تلك الأدوات في النُّظُم القائمة في كوبا أيسر بكثير لَو شارك فيها جميع أصحاب المصلحة على مختلف مستويات الإدارة في كوبا بشكل منظَّم بإحكام.

ويكفل برنامج الأمم المتحدة لاستخدام المعلومات الفضائية في إدارة الكوارث والاستجابة في حالات الطوارئ الذي ينفّذه مكتب شؤون الفضاء الخارجي ”وصول جميع البلدان والمنظمات الدولية والإقليمية إلى جميع أشكال المعلومات الفضائية وتمكينها من تطوير القدرة على استخدام تلك المعلومات دعماً لمراحل دورة إدارة الكوارث كلها“.

وإيفاد بعثة استشارية تقنية تابعة للبرنامج إلى كوبا، من خلال فريق خبراء دولي ناطق بالإسبانية يُجري مشاورات مع كيانات رئيسية في كوبا تضطلع بمسؤوليات أو أدوار ممكنة للحد من مخاطر الكوارث والاستجابة لحالات الطوارئ، لن يسمح بتقييم القدرات الحالية فحسب، بل سيسمح أيضا بتقييم أولويات العمل أيضاً. ويمكن التخطيط لهذه البعثة وإيفادها في عام 2026 رهناً بتوافر التمويل، لتقدّم توصيات واضحة لكي تنظر فيها حكومة كوبا. ولإيفاد بعثة استشارية تقنية، سيتعين على الحكومة توجيه دعوة رسمية إلى مكتب شؤون الفضاء الخارجي.

وبتيسير من البرنامج، من جملة جهات أخرى، تسعى سلطات إدارة الكوارث في كوبا حالياً إلى أن تصبح من المستخدمين المأذون لهم للميثاق الدولي بشأن الفضاء والكوارث الكبرى، وهو آلية تتيح تزويد البلدان عن طريق مختلف وكالات الفضاء بصور ساتلية مجاناً للتصدي للكوارث الطبيعية في جميع أنحاء العالم.

مكتب المنسق المقيم لمنظومة الأمم المتحدة المعني بالأنشطة التنفيذية لأغراض التنمية، كوبا

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 آذار/مارس 2025]

تُصنَّف كوبا ضمن البلدان ذات المستوى العالي من التنمية، حيث تحتل المرتبة 85 من أصل 189 بلدا في دليل التنمية البشرية الذي وضعه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للفترة 2024/2023. وأكدت حكومة كوبا من جديد التزامها بتحقيق أهداف التنمية المستدامة المنصوص عليها في خطة التنمية المستدامة لعام 2030، والتي يتم تنفيذها على المستوى الوطني من خلال الخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030.

وفي أعقاب اعتماد الدستور الجديد في عام 2019، تعمل كوبا على تنفيذ خطة تشريعية مكثَّفة لتفعيل الإصلاحات الدستورية، مما يتيح فرصا لتعزيز الحقوق والإدماج في جميع مجالات المجتمع والاقتصاد. وينفذ البلد سياسات وبرامج للنهوض بأهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك في مجالات الصحة والتعليم والمساواة بين الجنسين والحماية الاجتماعية والاستدامة البيئية. وتشجع كوبا أيضا العلم والتكنولوجيا والابتكار - فهي تضم مؤسسات بحثية وتشهد أوجه تقدم طبي عالمية المستوى - وتشارك بنشاط في التعاون فيما بين بلدان الجنوب.

وتعمل كوبا على النهوض بالأولويات المتعلقة بأهداف التنمية المستدامة في سياق معقد، حيث تواجه أزمة اقتصادية تهدد جودة واستدامة إنجازاتها الاجتماعية ورفاه شعبها. وبالإضافة إلى ذلك، هناك بيئة خارجية معقدة أدت إلى تفاقم السيناريو بالنسبة للبلد في السنوات الأخيرة مع حدوث ما لا يقل عن ثلاث

صـــدمات متتالية وشـــديدة، وهي: جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، والأثر المترتب على النزاع الحالي في أوكرانيا، وتشـديد الجزاءات التي تفرضـها الولايات المتحدة الأمريكية. وعلاوة على ذلك، في نهاية عام 2024، ضـرب إعصـاران وزلزالان الأراضـي الكوبية في غضـون 20 يوما فقط، وسـط حالة طوارئ في مجال الطاقة كانت قد تسببت بالفعل في انقطاع التيار الكهربائي عن شبكة الكهرباء الوطنية قبل يومين من وقوع الإعصار الأول. وقد كان لتلك الكوارث الثلاث تأثير سلبي كبير على القطاعات الرئيسـية الحيوية لرفاه السكان وسبل عيشهم وتنميتهم الاجتماعية - الاقتصادية. فقد طالت 7 مقاطعات و 17 بلدية، مما أثر تأثيرا مباشرا على أكثر من مليون شخص.

والقيود المالية والاقتصادية والتجارية التي تفرضـها الجزاءات الأمريكية تقلل إلى حد كبير من القدرة على إدارة الأزمات والاسـتجابة للاحتياجات الإنمائية والإنسـانية المتزايدة. من بين تلك الاحتياجات، تبرز العناصر التالية باعتبارها لم تتغير منذ صدور التقرير السابق:

- يحظر الحصار على شركات الولايات المتحدة التعامل مع كوبا ويفرض قيودا على المعاملات التي تتم بدولار الولايات المتحدة. ويؤثر هذا الإجراء على التجارة والعمليات التجارية ويجعل من الصعب على الشـركات الأجنبية القيام بأعمال تجارية مع كوبا. كما أنه يقيد تصـدير السـلع والخدمات من الولايات المتحدة إلى كوبا، وكذلك اسـتيرادها من كوبا إلى الولايات المتحدة. ويمنع ذلك أيضـا شـركات الولايات المتحدة من الاسـتثمار في كوبا ويحدّ من قدرة الكيانات الكوبية على الحصـول على التمويل من مصارف الولايات المتحدة.

- لا يجوز للشـركات الكوبية أو الشـركات الأجنبية التي تنشـئ أنشـطة لها في كوبا الحصـول على السـلع أو الخدمات (بما في ذلك براءات الاختراع) أو المنتجات أو التكنولوجيات التي تزيد نسـبة مكوناتها المرتبطة بالولايات المتحدة على 10 في المائة، ولا يجوز لها استخدامها أو شراؤها، على الرغم من أن الولايات المتحدة هي السوق الأكثر تنافسية وتنوعا من بين الأسواق القريبة من كوبا.

- يفرض الحصـار قيودا على شـركات النقل البحري التي ترسـو سـفنها في الموانئ الكوبية. ولا يحدّ هذا الإجراء من حجم السـياحة فحسـب، بل يؤثر سلبا أيضـا على التجارة ومدى توافر المواد الرئيسـية مثل السلع والخدمات الصحية والإنسانية التي تحتاجها الفئات الضعيفة، لا سيما النساء والمراهقون والشباب.

- يعزز تنفيذ الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون الشـروط العامة للحصـار المفروض على كوبا من خلال إجازته تقديم مطالبات قانونية فيما يتعلق بالممتلكات المصـادَرة في البلد في أعقاب الثورة الكوبية.

- قد يكون إقصـاء كوبا عن المؤسـسـات المالية الدولية أهم عقبة أمام تنمية البلد وتحقيق أهدافه في إطار خطة عام 2030. وتحدّ الجزاءات من فرص الوصـول إلى الإقراض وغيره من الموارد المالية الإنمائية والطارئة التي تقدمها المؤسـسـات المالية الدولية. كما أنها تحظر على المصـارف الدولية في الوقت ذاته التعامل مع المؤسـسـات الكوبية عندما تكون هناك معاملات مبرمة بدولار الولايات المتحدة. وهذه القيود لا تعيق التنمية الوطنية بشـكل مباشـر فحسـب، بل تزيد أيضـا من المخاطر المرتبطة بالبلد في أسـواق رأس المال، مما يهدد فرص الحصـول على التمويل الخارجي، ويخلق مثبطات للاسـتثمار الأجنبي، ويؤثر على سُـبل تنفيذ خطة عام 2030، ويحدّ من تنمية الأعمال التجارية وإيجاد فرص العمل.

- تؤثر القيود الواسعة الناجمة عن الحصار أيضا على الجهات الفاعلة الاقتصادية غير الحكومية الناشئة، مثل رواد الأعمال والتعاونيات والأعمال التجارية الصغيرة، التي تمثل قوة تحويلية في اقتصاد البلد. وعلى الرغم من الإعفاءات الممنوحة لتجارة القطاع الخاص بموجب قانون الولايات المتحدة، فإن هذه الجهات الفاعلة تواجه عوائق بحكم الواقع، تتمثل فيما يلي: محدودية إمكانية الوصول إلى العمليات المصرفية الدولية، بما في ذلك حظر المدفوعات الرقمية؛ وعدم القدرة على استيراد المستلزمات التي منشؤها الولايات المتحدة، حتى عبر بلدان أخرى؛ والاستبعاد من المنصات العالمية مثل منصتَي Stripe أو PayPal. وتزيد القيودُ المفروضة على النقل البحري التكاليفَ بالنسبة للمؤسسات البالغة الصغر التي تعتمد على السلع المستوردة، في حين أن الجزاءات المالية تجبرها على إجراء معاملات نقدية أو غير رسمية، مما يقوِّض التنويع الاقتصادي ونمو القطاع الخاص في البلد. ومن خلال تقييد هذا القطاع ذاته الذي يمكن أن يمثل قوة تحويلية في اقتصاد البلد، فإن الجزاءات تشدد، عن غير قصد، الظروف التي من المفترض أن تغيرها.

- وكان للحصار تأثير أيضا على حقوق الإنسان الواجبة للشعب الكوبي. فهو قد شكل عاملا مساهما في العسر الاقتصادي وحالات نقص الحاجات الأساسية في كوبا، وهو أمر أثر سلبا على صحة الكوبيين ورفاههم. ويحدّ الحصار من إمكانية الوصول إلى الموارد التعليمية، حيث إنه يعوق قدرة الطلاب والمربّين على الوصول إلى المؤلفات المتخصصة والبرامجيات الحاسوبية واللوازم المدرسية وأدوات الفنون. وقلل الحصار من إمكانية الحصول على اللوازم الطبية الأساسية. كما كان للعقبات التي يطرحها الحصار أمام استيراد المعدات والمستلزمات الزراعية أثر على الإنتاجية الزراعية في كوبا، مما يشكل ضغطا على ميزانية البلد ويُحتمل أن يؤثر على أولئك الذين يعتمدون على شبكات الأمان الاجتماعي. وعلاوة على ذلك، يشكل هذا الوضع تهديدا للأمن الغذائي في البلد.

وفي كانون الثاني/يناير 2025، ألغت الإدارة الأمريكية السابقة تصنيف الولايات المتحدة لكوبا كدولة راعية للإرهاب، ومنحت إعفاءً لمدة ستة أشهر من أحكام الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون. إلا أن الإدارة الأمريكية الجديدة ألغت تلك الإجراءات على الفور. وأعادت إدراج كوبا على قائمة الدول الراعية للإرهاب، وحدَّثت قائمة الكيانات الكوبية الخاضعة للقيود، وفعَّلت الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون. وعلَّقت تراخيص المعاملات مع الكيان الذي يتلقّى التحويلات المالية، وألغت "الإقامة المشروطة" لأسباب إنسانية، وعلَّقت التأشيرات المتصلة بأنشطة التبادل الثقافي والرياضي والأكاديمي والعلمي. كما قيَّدت الإدارة الأمريكية وعلَّقت منح تأشيرات الدخول للأشخاص ذوي الصلة ببرامج التعاون الدولي لكوبا، لا سيما تلك المتعلقة بالصحة. وقد أُعلن مؤخرا عن أنه سيتم فرض قيود جديدة على دخول السفن القادمة من كوبا.

الآثار على برامج الأمم المتحدة وعملياتها

تتألف منظومة الأمم المتحدة في كوبا من 22 وكالة تتولى تنفيذ إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2025. ويتناول هذا الإطار أولويات التنمية الاستراتيجية في كوبا، بما في ذلك نظم الحوكمة الفعالة، والتحول الاقتصادي، والاستدامة البيئية، وإدارة مخاطر الكوارث، والتنمية البشرية المنصفة. ويعكف فريق الأمم المتحدة القطري على صياغة إطار التعاون المقبل، للفترة 2026-2030، الذي ستتم مواءمته مع كل من خطة عام 2030 وخطة الوطنية للتنمية الاقتصادية والاجتماعية في كوبا لعام 2030.

وفي أواخر عام 2024، قامت منظومة الأمم المتحدة بتفعيل خطة للعمل في حالات الطوارئ في أعقاب عدة كوارث طبيعية، بما فيها إعصار أوسكار الذي وقع في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2024، وإعصار رافائيل الذي وقع في 6 تشرين الثاني/نوفمبر 2024، وزلزالان وقعا في 10 تشرين الثاني/نوفمبر 2024. وتقدم هذه الاستجابة المنسقة المساعدة المحددة الأهداف لحوالي 000 930 من الأفراد المتضررين، وتلبي الاحتياجات الإنسانية العاجلة وتدعم جهود التعافي. ويؤثر الحصار على قدرة منظومة الأمم المتحدة في كوبا على الاستجابة لأولويات التنمية المستدامة في البلد واحتياجاته الأكثر إلحاحا ودعم رفاه السكان، سواء في السياقات الإنمائية أو في سياق الاستجابة للكوارث.

وفي حين قَدَّم كل كيان من كيانات الأمم المتحدة تقريره الخاص، فإننا نلخِّص أدناه الآثار الرئيسية المترتبة على الحصار بالنسبة لمنظومة الأمم المتحدة ككل. ومنذ التقرير السابق، لم يُحرَز أي تقدم إيجابي.

فقد أدت القيود المفروضة على اقتناء اللوازم الأساسية وزيادة تكاليف المعاملات إلى تأخير العمليات وأثَّرت على كفاءة مشاريع الأمم المتحدة وتنفيذ برنامج الأمم المتحدة للتعاون في كوبا. وكان هذا هو الحال بالنسبة للبرنامج العادي ولمبادرات الاستجابة الإنسانية على حد سواء، وذلك في ضوء التحديات البالغة الصعوبة التي واجهت جهود الاستجابة للكوارث في عام 2024. فعلى سبيل المثال، خلال حالات الطوارئ، لم تتمكن بعض وكالات الأمم المتحدة من الوصول إلى المواد الإنسانية الحيوية المخزنة مسبقا في مستودعات الأمم المتحدة، لأن بعضها مملوك لكيانات مرتبطة بالولايات المتحدة. ويتعيَّن القيام بعمليات شراء أكثر تعقيدا واستهلاكا للوقت، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وعرقلة قدرة كيانات الأمم المتحدة على تنفيذ تدابير الاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت المناسب لفائدة السكان المتضررين.

وبشكل عام، السلع والخدمات والتكنولوجيا المنتَجة في الولايات المتحدة، أو التي تغطيها براءات اختراع مسجَّلة في الولايات المتحدة، أو التي تحتوي على مكونات صُنعت أو سُجِّلت براءة اختراعها في الولايات المتحدة، ليست متاحة لمشاريع الأمم المتحدة. وأدى ذلك إلى الاضطرار إلى شراء هذه المنتجات من بلدان ثالثة ومن مورِّدين ثانويين وبأسعار أعلى من المنتجات المماثلة التي تباع في السوق الدولية. وينشأ هذا الوضع في المشاريع التي تهدف إلى دعم السلع الأساسية اللازمة لتحقيق رفاه الشعب في كوبا، في قطاعات رئيسية مثل الصحة والغذاء والتعليم والمياه والصرف الصحي، وكذلك في قطاعات أخرى ذات إمكانات للتنمية في كوبا، مثل الطاقة وتكنولوجيا المعلومات والزراعة والتكنولوجيا الأحيائية.

واستمرت التحديات في استخدام الاتفاقات الطويلة الأجل المبرمة مع كيانات الأمم المتحدة لشراء اللوازم المكتبية الرئيسية، حيث يتعين تأخير عمليات التعاقد بسبب طلبات الحصول على شهادات الاستخدام النهائي فيما يتعلق بالكيانات التي يتعامل معها المكتب. وبالمثل، تطلبت عمليات الشراء الأخرى من خلال الاتفاقات الطويلة الأجل وقتا إضافيا في التجهيز بسبب حاجة المورِّدين إلى الحصول على تراخيص محددة من وزارة التجارة في الولايات المتحدة.

ويجب على العروض المالية والمشاريع الجديدة أن تراعي، لدى تصميمها، طول المدة التي تستغرقها عمليات الشراء؛ ويجب عليها أيضا أن تخصص موارد مالية إضافية لتغطية التكاليف الإضافية، يمكن تخصيصها، لولا ذلك، للأنشطة الإنمائية. وتُغطَّى تلك التكاليف الإضافية من الأموال المقدمة من الجهات الدولية الشريكة في التنمية، التي تُوجَّه عن طريق كيانات الأمم المتحدة.

ونشأ مزيد من الصعوبات اللوجستية وتكاليف المعاملات على صعيد عمليات الشراء بسبب عدم إمكانية الوصول إلى سوق الولايات المتحدة، على الرغم من قربها. وتؤثر التكاليف المرتبطة بالوسطاء وبالنقل عبر مسافات بعيدة تأثيرا سلبيا على إمكانية الحصول على المستلزمات الرئيسية اللازمة لتنفيذ المشاريع الإنمائية، كما تؤثر على التكلفة النهائية للسلع والمعدات المستوردة للمشاريع، وتوفير السلع والخدمات للفئات الضعيفة. وكثيرا ما تتأخر شحنات السلع الغذائية وغير الغذائية التي تشتريها مشاريع الأمم المتحدة بسبب صعوبة العثور على شركات مستعدة للعمل في الموانئ الكوبية، حيث إن شركات النقل البحري التي ترسو سفنها في الموانئ الكوبية تخضع هي الأخرى للجزاءات.

وتواجه منظومة الأمم المتحدة في كوبا معوقات تشغيلية كبيرة أخرى بسبب القيود المالية الناجمة عن الجزاءات الأمريكية. وتتجلى هذه القيود في أبعاد متعددة، على النحو التالي:

القيود على العمليات المصرفية والمعاملات

• يُحظر على وكالات الأمم المتحدة الاحتفاظ بحسابات مؤسسية لدى المؤسسات المالية الأمريكية أو إجراء معاملات بدولار الولايات المتحدة. وتتطلب جميع عمليات الدفع التحقق الشامل من الامتثال لأنظمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية، مما يخلق أعباء إدارية كبيرة.

• حتى المعاملات التي لا تُجهَّز بدولار الولايات المتحدة تواجه تدقيقا متزايدا، إذ تفرض المصارف الدولية متطلبات إضافية لاحتجاز الأموال. وللحفاظ على السيولة التشغيلية، يتعيَّن على الوكالات استخدام وسطاء مصرفيين من أطراف ثالثة لتقوم شهريا بتجديد حساباتها بدولار الولايات المتحدة – وهي عملية تتكبد خسائر في أسعار الصرف ورسوم المعاملات.

التحديات التي تعترض التعاون مع المؤسسات المالية الدولية

• تعيق الجزاءات التعاون مع المؤسسات المالية الدولية. وتوضح دراسة حالة من عام 2024 هذه التحديات: فقد تطلب صرف مبلغ مالي بالغ الأهمية لأحد المشاريع تحويل ذلك المبلغ إلى عملات أخرى غير الدولار وتوجيهها من خلال مصارف وسيطة، مما أدى إلى تأخير التنفيذ لعدة أشهر.

• خلق نظام الجزاءات بيئة تتسم بالعزوف عن المخاطر حيث أصبحت العديد من المصارف الدولية ترفض المعاملات المتعلقة بمشاريع الأمم المتحدة الإنمائية في كوبا، بغض النظر عن طبيعتها الإنسانية.

الآثار على سلاسل الإمداد والبائعين

• تعطلت العلاقات التجارية الراسخة مع قيام المصارف الإقليمية بتجميد حسابات المورِّدين العاملين مع الكيانات الكوبية. وقد أدى هذا الوضع إلى تأخر المدفوعات للبائعين، وزيادة تكاليف المشتريات، وإعادة تخصيص الميزانية بعيدا عن العمل البرنامجي لتغطية النفقات المالية العامة.

القيود على العمليات المصرفية الشخصية

• يواجه موظفو الأمم المتحدة قيودا موازية في معاملاتهم المصرفية الشخصية، بما في ذلك عدم القدرة على تحويل الأموال إلى المؤسسات المالية المرتبطة بالولايات المتحدة، والقيود المفروضة

على استخدام الحسابات الكوبية في المعاملات المتعلقة بالسفر، ومتطلبات التأشيرة المعقدة للسفر الرسمي، وهو أمر يؤثر على التنسيق الإقليمي.

القيود في المجالين الرقمي والتكنولوجي

- يمتد تأثير الحصار إلى البنى التحتية الرقمية والاتصالات، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والوصول إلى المعلومات، إذ تواجه مكاتب الأمم المتحدة عوائق نُظُمية في عمليات الشراء الرقمي؛ ويتعذر الوصول إلى معظم منصات التجارة الإلكترونية الدولية انطلاقا من عناوين بروتوكول الإنترنت الكوبية. وبالإضافة إلى ذلك، لا تزال موارد تشغيلية هامة، بما في ذلك الوثائق التقنية وبيانات التسعير وبوابات الدعم - محجوبة من قِبل مقدمي الخدمات التكنولوجية في الولايات المتحدة.
- لا يمكن تنفيذ آليات الشراء الموحدة للأمم المتحدة، مثل الاتفاقات الطويلة الأجل، دون موافقة الولايات المتحدة على كل حالة على حدة، مما يتسبب في تأخير اقتناء المعدات بمتوسط يتراوح بين 6 و 8 أسابيع، وزيادات في التكاليف غير المدرجة في الميزانية والتي عادة ما تكون أعلى من أسعار السوق بنسبة تتراوح بين 15 و 30 في المائة.
- تعمل الاتصالات السلكية واللاسلكية بكفاءة دون المستوى الأمثل بسبب التكاليف الباهظة الناجمة عن التوجيه نحو مسارات تتجنب البنى التحتية التابعة للولايات المتحدة، إضافة إلى محدودية عرض النطاق الترددي المتاح لمنصات الأمم المتحدة الرقمية، وتقييد الوصول إلى أدوات التعاون القائمة على الحوسبة السحابية.

ويخلق هذا الاستبعاد الشامل على الصعيدين المالي والتكنولوجي أثرا مضاعفا، إذ يضاعف كلَّ قيد من القيود الأخرى، ويقلل بشكل كبير من الكفاءة التشغيلية للأمم المتحدة في كوبا. وتؤدي النفقات الإدارية الزائدة الناتجة عن ذلك إلى استهلاك الموارد التي كانت ستدعم، لولا ذلك، تنفيذ البرامج، في حين أن حالات التأخير وعوائق الوصول تقوِّض تقديم المساعدة الإنمائية في الوقت المناسب.

مفوّضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان

[الأصل: بالإنكليزية]
[12 أيار/مايو 2025]

مقدمة

1 - خلال الفترة المشمولة بالتقرير، علّق مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان، ونائبته، على الأثر السلبي المترتب على الجزاءات القطاعية الأحادية في التمتع بحقوق الإنسان، ودَعَوَا إلى إعادة النظر

في هذه التدابير بهدف رفعها لأنها تؤثر بشكل غير متناسب على السكان، ولا سيما الفئات الأكثر ضعفاً[6]. كما أثرت الجزاءات القطاعية الواسعة النطاق على عمل منظمات حقوق الإنسان والمنظمات الإنسانية[7].

2 - وتلقّت مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان معلومات تشير إلى أن الحظر لا يزال يؤثر سلباً على التمتع بحقوق الإنسان في البلد، ومنها الحق في الغذاء والصحة والتعليم، ولا سيما بالنسبة للفئات الأكثر ضعفاً[8]. لذلك، تشجع المفوضية على تخفيف هذه التدابير من أجل تلبية احتياجات أضعف الفئات السكانية.

3 - وتعرضت كوبا لثلاثة زلازل كبيرة ولعدّة أعاصير[9] أحدثت أضرارا في الطاقة والبنية التحتية وإمدادات المياه والزراعة. ولم يتم منح أي إعفاءات من الحظر لأسباب إنسانية. وتفيد التقارير بأن العراقيل المالية المرتبطة بالحظر، وكذا إحجام السفن عن الرسو في كوبا لأن ذلك سيمنعها من الوصول إلى موانئ الولايات المتحدة لمدة 180 يوما بموجب الحظر، قد أعاقت قدرة الدولة على الاستجابة بفعالية[10].

4 - وقد كان لحالات انقطاع التيار الكهربائي على نطاق واسع، التي حدثت أربع منها خلال الأشهر الستة التي سبقت شهر آذار/مارس 2025، والتي تفاقمت بسبب الأعاصير والعواصف، تأثير على مدى توافر الخدمات الصحية والغذائية والتعليمية وفرص الحصول عليها[11]. وما يقرب من 40 في المائة من الكهرباء في كوبا يتم إنتاجه في محطات توليد الكهرباء الحرارية، التي يتجاوز الكثير منها العمر الافتراضي المتوخى منها[12]. ووفقاً للمعلومات التي تلقتها المفوضية، فإن القيود المفروضة على الاستيراد بسبب الحصار، وعراقيل القروض، وإحجام الشركات الأجنبية عن التعامل مع كوبا، تعيق تحديث البنية التحتية

---

(6) انظر: www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2025/01/syria-visiting-turk-calls-human-rights-be-central-face-tremendous?sub-site=HRC؛ و www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2025/01/hc-brussels-europe-has-opportunity-advance-human-rights-home-and؛ و www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2025/03/oral-update-human-rights-situation-venezuela.

(7) انظر: www.ohchr.org/en/statements-and-speeches/2024/12/high-commissioners-update-human-rights-council-venezuela.

(8) معلومات حصلت عليها مفوضية الأمم المتحدة السامية لحقوق الإنسان من خلال المقابلات التي أجرتها خلال الفترة قيد الاستعراض مع الجهات التالية: منظمة الصحة العالمية؛ صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ وإدارة الأدوية والتكنولوجيا الصحية وبرنامج المسنين التابع لوزارة الصحة العامة؛ وشركة MediCuba S.A؛ والجمعية الكوبية لأمراض القلب؛ والجمعية الكوبية للأورام والعلاج الإشعاعي والطب النووي؛ ومركز علم المناعة الجزيئي؛ والرابطة الكوبية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والبدنية (ACLIFIM)؛ والرابطة الوطنية للصم في كوبا (ANSOC)؛ والرابطة الوطنية للمكفوفين في كوبا (ANCI)؛ والرابطة الكوبية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية (ACDPI)؛ والرابطة الكوبية للإنتاج الحيواني (ACPA)؛ وهيئات الإدارية العليا المعنية بالأغذية الزراعية والغذاء، التابعة لوزارة الصناعات الغذائية؛ وشركة .Papas&Co.S.A؛ وشركة .Cuba Ron S.A؛ وشركة . La Estancia S.A؛ وشركة .CARIBEX S.A؛ والمعهد الوطني للبحوث الاقتصادية؛ وأخصائيو المناهج التعليمية لمرحلة الطفولة المبكرة ومرحلتي التعليم الابتدائي والثانوي بوزارة التربية والتعليم؛ وأعضاء هيئة التدريس في جامعة هافانا.

(9) بيانات أبلغت بها الدائرة الوطنية لرصد الزلازل في كوبا، 7 يناير/كانون الثاني 2025، وهي متاحة على الرابط التالي: www.citma.gob.cu/2024-ano-de-mayor-cantidad-de-sismos-registrados-en-cuba/.

(10) على سبيل المثال، أفادت الرابطة الكوبية للإنتاج الحيواني بأنّ سلعا منزلية ومدخلات زراعية بقيمة 000 100 دولار، تم شراؤها في المكسيك بتبرعات لتحقيق التعافي من الأحداث المناخية التي جدّت في كانون الأول/ديسمبر 2024، لم يتم شحنها حتى آذار/مارس 2025 بسبب إحجام السفن عن الرسو في كوبا.

(11) انظر: https://www.france24.com/en/live-news/20250315-cuba-suffers-fourth-nationwide-blackout-in-five-months.

(12) انظر: www.powermag.com/thermal-power-plants-in-cuba-struggle-to-meet-demand/.

للطاقة. وعدم القدرة على الوصول إلى نظام الائتمان الدولي، وانخفاض صادرات الخدمات والسلع الكوبية، بسبب جملة أمور منها انخفاض الإنتاج الوطني[13] وتراجع السياحة[14] التي تواجه عراقيل منها الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي والقيود التي تفرضها الولايات المتحدة على تأشيرات دخول المسافرين إلى كوبا[15]، أدى إلى مزيد من الانخفاض في احتياطيات كوبا من العملة الأجنبية المتاحة لشراء الوقود، مما زاد من الضرر الذي لحق بمحطات الطاقة الأخرى، وأدى إلى تقليص القدرة[16] على تشغيل أسطول النقل، مما جعل البلد أكثر عرضة لنقص الإمدادات. وتفيد المصادر الإعلامية بأنّ التحول الطاقي في البلد نحو المصادر المتجددة[17] يتأثر بالعقبات التي تعترض استيراد قطع غيار الألواح اللازمة لتوليد نظم الطاقة الكهرومائية، أو الألواح الشمسية، أو توربينات الرياح.

5 - وما زالت كوبا مدرجة من قبل الولايات المتحدة على "قائمة الدول الراعية للإرهاب"، بعد رفعها منها لبضعة أيام خلال شهر كانون الثاني/يناير 2025[18]. وفي أعقاب التدابير المتخذة بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، أُعيد إصدار " قائمة الكيانات الكوبية الخاضعة للقيود"[19]، التي أُضيفت إليها إحدى شركات تجهيز التحويلات المالية، لتتعطل بذلك تعطلا كبيرا قنوات التحويلات الرسمية بين الولايات المتحدة وكوبا. ولا يزال إدراج كوبا في القائمة، وكذا الأثر التراكمي لأكثر من 60 عاماً من تدابير الجزاءات الأخرى المفروضة بموجب الحصار وغيره من العوامل الاقتصادية، يؤثران تأثيراً خطيراً على قدرة الدولة على الوفاء بالتزاماتها في مجال حقوق الإنسان. ومجددا، تناول المكلّفون بولايات في إطار الإجراءات الخاصة، التابعون لمجلس حقوق الإنسان بالأمم المتحدة، مسألة إدراج كوبا على قائمة الولايات المتحدة "للدول الراعية للإرهاب" وتأثيرها المدمر على حقوق الإنسان الواجبة للفئات الضعيفة، كالأطفال والمسنين والأشخاص ذوي الإعاقة، الذي يزيد من تعميق الأزمة الاقتصادية والإنسانية.

(13) معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات أجريت مع الرابطة الكوبية للإنتاج الحيواني ومع مؤسسات وزارة الصناعة الغذائية في كوبا.

(14) بيانات مكتب الإحصاءات الوطنية، تم الحصول عليها من خلال مقابلات أجريت مع المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية.

(15) معلومات تم الحصول عليها بوسائل منها مقابلات أجريت مع المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية.

(16) انظر: www.powermag.com/thermal-power-plants-in-cuba-struggle-to-meet-demand/. وحوالي 22 في المائة من الكهرباء يتم إنتاجها بمحركات زيت الوقود، و 22 في المائة بمحركات الديزل.

(17) انظر: https://oncubanews.com/cuba/economia/2024-apagones-crisis-energetica-cuba/.

(18) انظر: https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/presidential-actions/2025/01/14/certification-of-rescission-of-cubas-designation-as-a-state-sponsor-of-terrorism/؛ و https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/statements-releases/2025/01/14/letter-to-the-chairmen-and-chair-of-certain-congressional-committees-on-the-suspension-of-the-right-to-bring-an-action-under-title-iii-of-the-cuban-liberty-and-democratic-solidarity-libertad-act-of؛ و https://bidenwhitehouse.archives.gov/briefing-room/presidential-actions/2025/01/14/memorandum-on-the-revocation-of-national-security-presidential-memorandum-5.

(19) انظر: www.state.gov/restoring-a-tough-u-s-cuba-policy/.

الأثر على الحق في الصحة

مدى توافر الأدوية والخدمات الطبية

6 - وفقًا لإدارة الأدوية والتكنولوجيا الصحية في كوبا، يتم محليا إنتاج 80 في المائة من الأدوية الأساسية للبلد البالغ عددها 651 دواءً. ومع ذلك، فإن مستويات مخزون الأدوية لا تغطي سوى 30 يومًا من الاحتياجات بدلاً من 120 يومًا التي يتطلبها البروتوكول الوطني، ويشمل ذلك أكثر من 50 في المائة من الأدوية الأساسية. وتفيد التقارير بأن هذا النقص في الإنتاج مردُّه إلى أمور من بينها نقص المواد الخام، والمعدات، والتغليف والتعبئة، والقيود المفروضة على التقنيات الطبية الحاصلة على براءة اختراع في الولايات المتحدة، ومنها التقنيات التي لا تشكل المكونات الأمريكية منها سوى نسبة 10 في المائة. ولا تزال إمدادات الأدوية في الصيدليات منخفضة، حيث أكد صندوق الأمم المتحدة للسكان نفاد الأدوية اللازمة لمواجهة الأسباب الرئيسية للاعتلال والوفيات ضمن صحة الأم والطفل. ويفيد الأطباء بارتفاع حالات دخول المستشفيات بسبب محدودية توافر الأدوية وشيخوخة السكان، الأمر الذي يزيد من الضغط على النظام الصحي.

7 - وعلى الرغم من أن قانون إحلال الديمقراطية في كوبا لعام 1992 يسمح بتصدير المعدات الطبية والأدوية إلى هذا البلد بشرط الحصول على ترخيص تنظيمي، فإنّ عددا قليلا من الموردين الأمريكيين مهتمون بهذا الأمر، وذلك بسبب الإفراط في الامتثال. وأفادت التقارير أن وكالة الاستيرادات الطبية في البلد، MediCuba S.A، قد تواصلت في أوائل عام 2025 مع 51 شركة أدوية أمريكية جديدة، لكن لم يقدم أي من هذه الشركات ردا إيجابيا بحلول 31 مارس/آذار. كما أنّ كوبا مُلزمة بدفع ثمن الواردات من الولايات المتحدة بالكامل ومُقدَّما، وهو أمر يتسم بمزيد الصعوبة نظرا لمحدودية وصول كوبا إلى العملات الأجنبية.

8 - وأبلغت كلٌّ من شركات الاستيراد ومكاتب منظمة الصحة العالمية وصندوق الأمم المتحدة للسكان العاملة في كوبا ووزارة الصحة العامة عن تزايد الامتثال المفرط من قبل الموردين بسبب القيود التي تفرضها المصارف بعد إدراج كوبا على "قائمة الدول الراعية للإرهاب". وأبلغ جميعهم بوجود وقف للمدفوعات، وبأنّ المصارف تطلب العديد من المستندات، مما يعيق الموردين من الدول الثالثة ويزيد من تكاليفها. ولاحظت مؤسسة MediCuba S.A حدوث ارتفاع مؤقت في اهتمام الموردين لما تم رفع كوبا مؤقتًا من القائمة في شهر كانون الثاني/يناير 2025 – ليزداد بذلك عدد المدرجين على لائحة الموردين من 501 إلى 524 موردًا – ولكن تم إلغاء العديد من الاتفاقات بعد إعادة إدراج كوبا على القائمة. وأبلغت منظمة الصحة العالمية عن صعوبات في إيجاد حلول بديلة في الوقت المناسب وبأسعار معقولة للواردات من الولايات المتحدة ومن بلدان ثالثة، وذلك بسبب الامتثال المفرط من جانب العديد من الشركات التي ترفض بيع منتجات مرخصة إلى كوبا، وبسبب قلة عدد الموردين الذين يقبلون بمخاطر هذه المعاملات. وأبلغ صندوق الأمم المتحدة للسكان أيضا عن حالات تأخير تزيد عن ستة أشهر في وصول شحنات وسائل منع الحمل. وأبلغت مؤسسة MediCuba S.A عن وجود تكاليف إضافية وعن حالات تأخير ناجمة عن إعادة توجيه الشحنات عبر موانئ وسيطة من أجل تفادي قاعدة المنع لمدة 180 يومًا التي تفرضها الولايات المتحدة. وكإجراء تخفيفي، توصّلت السلطات إلى إبرام اتفاقات مع القطاع الخاص تم بموجبها إنجاز عمليات شراء داخل البلد من مستوردين خواص – وذلك بأسعار أعلى لكن مع تسليم أسرع ومن دون دفعات مقدمة.

9 - ووفقًا لإدارة الأدوية والتكنولوجيا الصحية، شهد مستوى توافر المعدات واللوازم الطبية خلال الفترة المشمولة بالتقرير انخفاضا بسبب تقادم المعدات وقلة فرص الحصول على قطع الغيار أو التكنولوجيا

الجديدة. فعلى سبيل المثال، تفيد التقارير بعدم توفر أدوات القسطرة الدائمة، ليتم اللجوء إلى استخدام أدوات القسطرة المؤقتة المعرضة للعدوى. ولا تزال القدرة على إجراء العمليات الجراحية منخفضة، حيث لا يتجاوز عدد هذه العمليات 000 770 عملية في السنة - أي أقل بكثير من العدد المسجل قبل جائحة كوفيد-19 وقدره 1,2 مليون عملية جراحية. ومن أجل تقليل فترات الانتظار لإجراء الفحوصات الطبية، أعطت موارد الدولة والدعم الدولي الأولوية لتعزيز الرعاية الأولية وتحسين إدارة الموارد، مع التركيز على القطاعات الطبية ذات الأولوية.

10 - وأفادت التقارير بأن الحصار قد تسبب في الحدّ من قدرة نظام الرعاية الصحية في كوبا على التشخيص المبكر لأمراض القلب والأوعية الدموية وعلاجها. ووفقًا للجمعية الكوبية لأمراض القلب، تكون تكلفة المعدات غير الصالحة للعمل، التي غالبًا ما تعتمد على تكنولوجيا منتجة في الولايات المتحدة، باهظة جدا بحيث يتعذر استبدالها؛ وقد أضحى النظام يعطي الآن الأولوية للحالات العاجلة ويعزز التنسيق بين المستشفيات. والنقص في الكواشف يعيق أيضًا إجراء فحوصات الدم الدقيقة، الأمر الذي يؤخر التشخيص والعلاج. وقد انخفض عدد جراحات القلب والأوعية الدموية لينتقل من عملية واحدة (1) وعمليتين اثنتين (2) في الأسبوع في عام 2024 إلى مجرد الاقتصار على حالات الطوارئ في أوائل عام 2025، ومردُّ ذلك بالأساس إلى النقص في أدوية التخدير والمضادات الحيوية والمواد الاستهلاكية ومعدات التنفس. والعمليات الرئيسية، مثل زراعة الصمام الأبهري بواسطة القسطرة، غير متوفرة في كوبا بسبب اعتمادها على التكنولوجيا المُنتَجة في الولايات المتحدة، وجراحات الصمّامات الأخرى محدودة بسبب عدم وجود الصمّامات البديلة. وقد سُجلت زيادة في ممارسات استئصال أجهزة تنظيم نبضات القلب من المرضى المتوفين وتعقيمها ثم إعادة برمجتها لزرعها من جديد، غير أنّ هذه الممارسات تظل غير كافية لأسباب منها أنّ الاستئصال رهين بموافقة العائلات وبمدى جودة الأجهزة وعمرها الافتراضي المتبقي.

11 - وانخفضت مرة أخرى فرص الحصول على معدات تشخيص وعلاج السرطان، دون أن تكون هناك إمكانية لإصلاح هذه المعدات أو استبدالها، وذلك بسبب التكاليف و/أو العقبات التي تعترض سبيل الاستيراد. وأفادت الجمعية الكوبية للأورام والعلاج الإشعاعي والطب النووي بأنّ أقل من نصف أجهزة التشخيص (الشعاع السيني والتصوير الشّعاعي الطبقي بالحاسوب والتصوير بالرنين المغنطيسي والموجات فوق الصوتية) ما زال في طور العمل. وفي معهد الأورام والأشعة في هافانا، هناك فقط جهاز واحد للتصوير الشعاعي الطبقي وجهاز واحد، من بين ثلاثة أجهزة للتصوير المقطعي، قادران على العمل؛ ولا يوجد في جميع أنحاء العاصمة سوى ثلاثة أجهزة للتصوير المقطعي. وسُجّل أيضا انخفاض في مدى توافر معدات العلاج الإشعاعي، ومردُّ ذلك بالأساس إلى النقص في قطع الغيار وارتفاع تكاليف الاستيراد من الأسواق البعيدة والقيود التي تفرضها الولايات المتحدة على التكنولوجيا. وتفيد التقارير بأن العديد من آلات الكوبالت قد تجاوز عمره الإشعاعي (الذي يتراوح بين 12 و 15 سنة)، الأمر الذي يتطلب فترات زمنية أطول من التعرض للأشعة. وحالات التأخر في المعالجة شائعةٌ، وخطط العلاج كثيرا ما تنقطع لتقل فعاليتها. وللتخفيف من حدة هذا الوضع، قامت المستشفيات بتمديد نوبات العمل، لتزيد بذلك من الضغط على الموظفين، وعمدت إلى تطبيق العلاج الإشعاعي المجزأ (أي جرعات أعلى خلال عدد أقل من الجلسات) لعلاج المزيد من المرضى. وبالنسبة لطب الأورام لدى الأطفال، يتم الحفاظ على العمليات الجراحية وعلى العلاجات العاجلة، مع تعديل توقيتها وتكرارها في كثير من الأحيان.

إمكانية الحصول على الدواء والخدمات الطبية وخدمات الدعم

12 - النقص في الأدوية واللوازم الطبية ضمن نظام الرعاية الصحية الوطني يتم تعويضه جزئيًا بمصادر السوق غير الرسمية وبمنصات التسليم المنزلي الأجنبية عبر الإنترنت، التي تبيع بالعملة القابلة للتحويل الحر أو بالعملات الأجنبية. ومع ذلك، فإنّ الأسعار المرتفعة تجعل هذه الأدوية واللوازم غير متاحة لمعظم الأشخاص الذين ليس لديهم سند عائلي في الخارج[20]. وأفادت مصادر إعلامية أنّ إدراج إحدى شركات تجهيز التحويلات المالية على "قائمة الكيانات الكوبية الخاضعة للقيود" قد أدى إلى تعليق العمل بالقنوات الرسمية للتحويلات المالية[21]، وزاد بالتالي في انخفاض القوة الشرائية للأسر. ويُستبعد من هذه الخيارات على وجه الخصوص كبار السن، الذين كثيراً ما لا تتوفر لهم إمكانية الوصول إلى الإنترنت ويعيشون على معاشات تقاعدية منخفضة في ظل ارتفاع معدلات التضخم[22].

13 - وأفادت التقارير بأن النقص في الوقود وتدهور أسطول النقل العام تسببا في تقلص وسائل النقل وفي ارتفاع التكاليف بالنسبة للمرضى، ومنهم بالأخص الذين يحتاجون إلى علاجات منتظمة، والذين يضطرون إلى الاعتماد بدلا من ذلك على وسائل النقل الخاصة ذات الأسعار الباهظة[23]. وكإجراء من أجل التخفيف من حدة هذه المشكلة، يقدم الأطباء خططا لإعادة التأهيل في المنازل، وإن كان ذلك أقل فعالية وأبطأ في كثير من الأحيان. وقد أدت محدودية فرص الوصول إلى الرعاية الصحية الموجودة عن قرب إلى زيادة عدد حالات دخول المستشفيات، ليرتفع بذلك الضغط على النظام الصحي وتزيد الأعباء المالية على كاهل الأسر المجبرة على دفع تكاليف الإقامة بالقرب من المستشفيات[24].

14 - كما انخفضت إمكانية الحصول على المعدات الصحية والأجهزة المساعدة للأشخاص ذوي الإعاقة، وقيل إنّ ذلك بسبب محدودية التمويل الحكومي والقيود المفروضة على استيراد المواد وقطع الغيار[25]. ويعتمد الكثيرون على الدعم الأسري من الخارج، الذي يواجه الآن قيودا مفروضة على التحويلات والتبرعات. وأفادت الرابطة الكوبية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والبدنية عن تزايد الاحتياجات غير المُلباة، حيث يحتاج 000 11 من الأعضاء إلى كراسي متحركة في عام 2024، و 000 5 منهم بحاجة إلى كراسي صحية و 864 1 إلى أحذية تقويمية، بعد أن ساءت جودتها بسبب رداءة المواد المستخدمة. كما أنّ الأطراف الاصطناعية نادرة، و 99 من الأعضاء هم بحاجة إلى أطراف علوية و 418 بحاجة إلى أطراف سفلية. وأشارت الجمعية الوطنية للصم في كوبا إلى أن الزراعات القوقعية تحتاج إلى التغيير عندما تتكسر، وذلك لأنه لم يعد بالإمكان إصلاحها لأن التكنولوجيا تغيرت ولم تعد متوفرة في كوبا. وأفادت الرابطة الوطنية للمكفوفين في كوبا بأنّ 500 2 فقط من أصل 000 6 مكفوف في كوبا قد حصلوا من خلال التبرعات

(20) معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات أجريت مع المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية ومع جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة.

(21) انظر: www.bloomberg.com/news/articles/2025-02-10/western-union-halts-money-transfers-to-cuba-citing-new-sanctions?embedded-checkout=true.

(22) معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات أجريت مع جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة.

(23) معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات أجريت مع الجمعية الكوبية لأمراض القلب والرابطة الكوبية للأشخاص ذوي الإعاقة الحركية والبدنية.

(24) معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات أجريت مع الجمعية الكوبية لأمراض القلب والجمعية الكوبية للأورام والعلاج الإشعاعي والطب النووي ومع جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة.

(25) معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات أجريت مع جمعيات الأشخاص ذوي الإعاقة.

على عصي للمشي، وبأنّ المُعينات البصرية والسّمعية والأدوات المساعدة الرقمية المتقدمة غير متوفرة أو متوفرة بأعداد محدودة، وذلك بسبب القيود التي تفرضها منصات الدفع ومتاجر البرمجيات في الولايات المتحدة. وأبلغت الرابطة الكوبية للأشخاص ذوي الإعاقة الذهنية عن وجود نقص في إنتاج الأدوية النفسية بسبب نقص المواد الخام. وقد أُجبر المركز الوطني الوحيد لإعادة التأهيل في البلد على الإغلاق، حيث تعذّر عليه إكمال أعمال التجديد بسبب ارتفاع تكاليف الوقود ونقص المواد ومحدودية التمويل الحكومي.

15 - ووفقًا لبرنامج المسنين التابع لوزارة الصحة العامة، واجهت الحماية الاجتماعية للمسنين - التي تضم 156 من الدور و 35 من المراكز النهارية لكبار السّن- تحديات كبيرة في عام 2024 بسبب نقص الطاقة ونقص الأجهزة المساعدة وانخفاض إمكانية الحصول على الأغذية المدعومة والأدوية النفسية، وكلها أمور مرتبطة إلى حد كبير بالحصار.

جودة الخدمات الصحية

16 - تفيد التقارير بأنّ العاملين في القطاع الطبي يضطرون إلى العمل لساعات أطول من أجل التعاطي مع قوائم الانتظار المتزايدة وتكييف العلاجات في ظل نقص الأدوية، فيؤثر ذلك على سلامتهم النفسية. وأفادت أيضا بأنّ الولوج المحدود إلى التدريب، بسبب حجب المنصات الإلكترونية ورفض تجهيز مدفوعات رسوم التسجيل أو رسوم العضوية، ومحدودية الموارد الطبية قد أثرا أيضًا على الوصول إلى معظم المعارف التشخيصية والعلاجية الحديثة.

الحق في الغذاء

مدى توفّر الغذاء

17 - وفقًا للرابطة الكوبية للإنتاج الحيواني، سجّل الإنتاجُ الزراعي والحيواني، بحسب التقارير، انخفاضا آخر في عام 2024، وتفاقم بسبب الظواهر الجوية القصوى التي أضرت بالمحاصيل وحدّت لعدّة أشهر من الإمدادات. وتعطلت الإنتاجية بسبب النقص في المعدات والأسمدة ومبيدات الأعشاب واللقاحات الحيوانية، الناجم عن القيود المالية وعن ارتفاع تكاليف الشحن من البلدان البعيدة وعن حالات التأخير المرتبطة بالحظر. وتسبب نقص الوقود في العودة أحيانا إلى استخدام الحيوانات في الجرّ، الأمر الذي قلّص من مساحة الأراضي المزروعة. وأشارت الرابطة إلى أنّ حالات انقطاع التيار الكهربائي قد حتّمت قبل الأوان زراعة بذور البطاطس المخزَّنة في غرف التبريد، مما أدى إلى انخفاض المحصول. وقد كان للتعاون الدولي دورٌ رئيسي في توريد المعدات والأدوات الزراعية، وإن كان ذلك بمستوى أقل من الاحتياجات الوطنية. وتسببت قيود الحظر في تعطيل التبرع بالمدخلات الزراعية التي تم شراؤها بعد الكوارث الطبيعية. واتسعت رقعة الأراضي غير المزروعة وانخفضت المحاصيل، ومنها بالأخص المحاصيل التي تعتمد على الأسمدة كقصب السُكر، والموز، والأرز، والبطاطس.

18 - وذكرت الرابطة الكوبية للإنتاج الحيواني أن تربية الماشية - ومنها بالأخص الأبقار - شهدت مزيدًا من التراجع في عام 2024 بسبب نقص الأعلاف والأدوية والمكملات الغذائية. وأفادت إدارة الأغذية الزراعية بالمنظمة العليا لإدارة الأعمال التجارية بانخفاض إنتاج لحوم الأبقار بنسبة 21 في المائة خلال الفترة الفاصلة بين عامي 2023 و 2024. وقامت الحكومة بالترويج للاكتفاء الذاتي على مستوى البلديات من خلال قانون السيادة الغذائية والأمن الغذائي لعام 2022، حيث تمّ التشجيع على تربية الحيوانات

(الخنازير والدواجن والأسماك والأرانب) على نطاق صغير، لكنّ ذلك لم يحقق الهدف المتوخى المتمثل في تمكين الفرد الواحد من 5 كيلوغرامات من اللحم شهرياً، ومردُّ ذلك جزئيا إلى تأثير الحصار على نقص الأعلاف الحيوانية والأدوية والمكمّلات الغذائية. وظل إنتاج الدواجن منخفضًا بسبب نقص الأعلاف، مع ارتفاع معدل النفوق بسبب نقص الفيتامينات وانتشار العدوى. وسجّل إنتاج البيض انخفاضا، مما استلزم الاستيراد. وشهد إنتاج الخنازير والأرانب تراجعا بسبب نقص المدخلات واللقاحات، على الرغم من الجهود المبذولة للتشجع على تربية الخنازير من فصيلة الكريولو، التي تتطلب مستوى أقل من المدخلات، فيما ظلت تربية الأسماك محدودة بسبب نقص الأعلاف.

19 - وبسبب انخفاض الإنتاج الزراعي والحيواني، اعتمدت صناعة الأغذية في كوبا بشكل متزايد على الواردات من المواد الخام مثل الزيت والقمح والذرة والسكر والفاكهة، فضلاً عن المعدات والعناصر المضافة التي يتم عادة استيرادها، لسلة الأغذية المدعومة[26]. ووفقًا لممثلي القطاع، ارتفعت تكاليف الاستيراد بسبب ارتفاع رسوم الشحن والعراقيل المالية والنقص في الائتمان، في حين أدى الامتثال المفرط من قبل المؤسسات المالية إلى زيادة التأخر في إنجاز المعاملات. وأفادت إدارة الأغذية بالمنظمة العليا لإدارة الأعمال التجارية بأنّ نسبة 34 في المائة فقط من الواردات المقررة يتم استيفاؤها، ليؤثر ذلك بشكل خاص على مدى توافر دقيق القمح، وبأنّ العراقيل المالية تتسبب في تأخّر شحنات قطع غيار المطاحن من أوروبا، الأمر الذي يتسبب في ضياع 111 يوماً من إنتاج الخبز وفي حدوث انخفاض بنسبة 30 في المائة عموما. وشملت تدابير التخفيف مزج نبتة اليوكا بالدقيق، والاستعانة بالمنشآت الصغرى والصغيرة والمتوسطة في توفير هذه المادة. وتفيد التقارير أيضا بأنّ تأخّر الاستيراد مردُّه إلى قاعدة المنع لمدة 180 يومًا التي تفرضها الولايات المتحدة، وإلى الاعتماد على الوسطاء، حيث قيل إنّ مؤسسات، منها شركة كاريبكس (CARIBEX)، المؤسسة الوطنية لصيد الأسماك، قد دفعت 000 90 دولار كتكاليف إضافية. وأفادت التقارير بأن شركة La Estancia S.A كانت بحلول آذار/مارس 2025 تنتظر وصول قطع غيار سويسرية، كان ثمنها قد دُفع في تشرين الثاني/نوفمبر 2024 وهي لازمة لخمسة خطوط إنتاج. وخلال الفترة الوجيزة التي تم فيها رفع اسم كوبا من قائمة الولايات المتحدة للإرهاب، لاحظت إدارة الأغذية بالمنظمة العليا لإدارة الأعمال التجارية زيادة ملحوظة في التواصل مع المستوردين ومع وكالات الدفع، وذلك يبرز مدى الأثر المثبط للامتثال. وقد انتشرت حالات انقطاع الإنتاج على نطاق واسع، حيث تم إغلاق العديد من الخطوط أو تشغيلها بالحد الأدنى. وتُفيد التقارير بأنّ إنتاج الحليب قد سجّل انخفاضا بنسبة 5 في المائة، وبأنّ شركة La Estancia S.A تعمل بطاقة إنتاج لا تتعدى نسبة 3 في المائة ضمن بعض الخطوط، مما أدى إلى توقف إنتاج الحليب والنواتج العرضية للطماطم بسبب عدم إصلاح المعدات. وأبلغت شركة Cuba Ron S.A عن انخفاض بنسبة 20 في المائة في إنتاج العصير والمهروس لسلة أغذية الأطفال.

20 - وتسببت حالات انقطاع التيار الكهربائي في إعاقة الإنتاج بشدة، لا سيما معدات الأنظمة الآلية والتخزين البارد، الأمر الذي قلل من توافر الحليب لسلال أغذية الأطفال. وأبلغت شركة Papas&Co.S.A عن توقف الإنتاج لمدة شهر ونصف الشهر، فيما أفادت شركة Cuba Ron S.A بأنّها قد حصلت في عام 2024 على أقل من 50 في المائة من احتياجاتها من الوقود، وشركة La Estancia S.A بأنها قد أوقفت في شهر كانون الثاني/يناير 2025 إنتاج هريس الفاكهة. وسجلت شركة CARIBEX انخفاضا

(26) معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات أُجريت مع إدارتيْ الأغذية والأغذية الزراعية بالمنظمة العليا لإدارة الأعمال التجارية، ومع شركات La Estancia S.A و Papas&Co.S.A و Cuba Ron S.A.

بنسبة 50 في المائة في طاقة صيد الأسماك، وأوقفت صيد الروبيان من أجل الحفاظ على الوقود. وأدت هذه الاضطرابات إلى انخفاض الطاقة الإنتاجية، وقيل إنّها قد أثرت على الأنظمة الغذائية الطبية وعلى دخل الأسر المعيشية وعائدات التصدير. وتأثرت الشركات بانقطاع التيار الكهربائي، مما أدى إلى انخفاض طاقتها الإنتاجية. وتأثر أيضا قطاع التوزيع، مما تسبب في خسائر في السلع القابلة للتلف وفي حالات من التأخير ومن عدم قدرة على التنبؤ بمواعيد التسليم.

21 - وأفادت الرابطة الكوبية للإنتاج الحيواني وإدارتَا الأغذية والأغذية الزراعية بالمنظمة العليا لإدارة الأعمال التجارية بأنّ انخفاض الإنتاج المحلي يعني أن أكثر من 50 في المائة من سلة الأغذية المدعومة يظلّ مستوردًا، مما يجعل البلد عرضة لتقلبات الأسعار العالمية. فالحليب، الذي كان مضمونًا لجميع الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر سنة و 6 سنوات، تقلّص ليصبح حليبا مجففا يُقدَّم إلى لأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر سنة وسنة واحدة، مع انخفاض توافره للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين سنتين و 6 سنوات. ولم تتلق البرامج الاجتماعية، مثل دور المسنين والمستشفيات، سوى 20 إلى 30 في المائة فقط من الإمدادات الغذائية المقررة. وتم الإبقاء على الوجبات الغذائية الطبية للأطفال المصابين بأمراض مزمنة والنساء الحوامل، لكنّ زبادي الصويا والبيض واللحوم المصنعة يتم توزيعها بكميات قليلة جدا. وقد خُصص استهلاك لحوم الدجاج والبقر للأطفال الصغار وللمحافظات المنتجة لها. وسُجّل انخفاض من حيث الكمية والعدد في الحصص التموينية الأساسية - كالبطاطس والملح والخبز والقهوة والزيت والسكر والبقوليات. وظلت جودة الطعام وتوافره في المدارس والبرامج الاجتماعية تشهد تدهورا.

إمكانية الحصول على الغذاء

22 - رغم أنّ متاجر MLC المملوكة للدولة توفر كميات أقل من المواد الغذائية، فإنّ المتاجر الخاصة والمتاجر الإلكترونية التي تبيع بدولارات الولايات المتحدة، والمنشآت المتناهية الصغر والصغيرة والمتوسطة، قد وسعت من تنوع المواد الغذائية وتوافرها، وذلك غالبًا بأسعار أعلى بكثير[27]. وتظل هذه المتاجر بعيدا عن متناول الكثيرين؛ لأنّ متوسط الراتب الشهري في القطاع في عام 2024 كان يبلغ 839 5 بيسو (حوالي 48,66 دولارًا)[28]، فيما يتراوح سعر صندوق البيض، المتكوّن من 30 بيضة، بين 000 2 و 500 3 بيسو[29].

كفاية الغذاء

23 - انخفاض توافر الأغذية المغذية وإمكانية الحصول عليها أثر بشدّة الفئات الضعيفة التي تحتاج إلى أنظمة غذائية بعينها، ومنها الأشخاص المصابين بأمراض مزمنة أو بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، والحوامل والمرضعات والأطفال. وقد تأثرت بشكل خاص الأنظمة الغذائية الخاصة المدعومة، حيث تم الحفاظ على التغطية بالكامل فقط لفائدة الأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين صفر سنة وسنة واحدة[30]. وجاء في تقرير صادر عن برنامج الأم والطفل في عام 2024 أنّه قد تم تعليق العمل بتدابير رئيسية، من بينها

(27) معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات أجريت مع المعهد الوطني للبحوث الاقتصادية.

(28) معلومات عامة تم الحصول عليها من المكتب الوطني للإحصاءات والمعلومات (onei.gob.cu).

(29) معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات التي أجريت مع الرابطة الكوبية للإنتاج الحيواني.

(30) معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات أُجريت مع إدارة الأغذية الزراعية بالمنظمة العليا لإدارة الأعمال التجارية.

على سبيل المثال توزيع الحليب للأمهات اللاتي يعانين من نقص المغذيات، والدعم الغذائي للنساء اللاتي يعانين من سوء التغذية، وإنتاج عقار *التروفين* (Trofin) لعلاج فقر الدم، وبرامج البستنة والتثقيف الغذائي[31]. وتكافح المدارس من أجل تلبية الاحتياجات اليومية من السعرات الحرارية المقررة للأطفال، على الرغم من الجهود المبذولة لتعزيز النظم الغذائية الصحية[32].

الحق في التعليم

مدى توافر المواد والمعدات التعليمية/البحثية

24 - وفقاً للمعلومات المقدَّمة إلى المفوضية السامية لحقوق الإنسان، تقلصت فرص الحصول على الكتب والمواد التعليمية بسبب ارتفاع تكاليف الشحن والتأخير في الاستيراد ومحدودية التمويل الحكومي، وهو ما يشكل صعوبات أمام العملية التعليمية. وأفادت التقارير بأن المطابع الرئيسية الثلاث قد قلّت من عملياتها بسبب نقص الحبر والورق، وأعطت الأولوية للصحف والمحتوى الرسمي. ونتيجة لذلك، لم تتم بعد طباعة المواد الخاصة بإصلاح المناهج الدراسية بالنسبة لجميع المراحل التعليمية، المعروف باسم "برنامج التحسين الثالث" (III Perfeccionamiento). وتسبب نقص الوقود ومحدودية وسائل النقل في المزيد من التأخر في التوزيع، لاسيما داخل المناطق النائية، مما أدى إلى تعميق التفاوتات بين الأقاليم.

25 - وأبلغ أخصائيو المناهج ومديرو المدارس عن انخفاض بنسبة 50 في المائة في المواد التعليمية الأساسية، بما في ذلك المُعينات التعليمية وأدوات التقييم. ففي العام الدراسي 2024-2025، تم توفير 25 في المائة فقط من الورق المطلوب، و 50 في المائة من أقلام الرصاص والدفاتر، مع إعطاء الأولوية لأطفال الفئات الضعيفة والأطفال داخل دور الرعاية. ولاحظ المعلمون في مرحلة التعليم ما قبل الابتدائي نقصًا حادًا في مواد الطفولة المبكرة، في حين لا تزال موارد العلوم والفنون والرياضة والموسيقى غير متوفرة إلى حد كبير. وتفتقر المختبرات المدرسية إلى الكواشف والمعدات الأساسية؛ كما أن مختبرات اللغات الأجنبية في جامعة إنريكي خوسيه فارونا للعلوم التربوية مغلقة بسبب عدم إصلاح الأنظمة السمعية والبصرية. وسُجّل انخفاض بنسبة 50 في المائة في توزيع الأزياء الموحدة بسبب انخفاض الواردات من الأقمشة، حيث تم توزيع بندين فقط من الأزياء الموحدة على الطلاب المسجلين حديثًا في الصفوف الأولى.

26 - وذكرت السلطات والعاملون في المدارس والجامعات أن معظم معدات تكنولوجيا المعلومات قد عفا عليها الزمن أو هي متعطلة بسبب سنوات طويلة من عدم شراء المعدات وعدم توفّر قطع الغيار[33]. أما قلة فرص الوصول إلى الإنترنت وإلى الموارد الرقمية فهي تزيد من عرقلة التعلّم وتطوير المعلمين. ونسبة 27 في المائة تقريبا من مدارس التعليم ما قبل الابتدائي تفتقر بالكامل إلى الحواسيب، وحتى المدارس ذات الأولوية بالنسبة للأطفال الذين تتراوح أعمارهم بين 4 و 6 سنوات لديها أجهزة قديمة. وتواجه الجامعات

(31) انظر: www.cubadebate.cu/noticias/2024/07/16/disminuye-tasa-de-mortalidad-infantil-en-2024-pero-consolidar-los-indicadores-requiere-esfuerzo-intersectorial/.

(32) معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات أُجريت مع أخصائيين ومدارس في مجال الطفولة المبكرة.

(33) معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات أُجريت مع أخصائيين في منهجيات التعليم في مرحلة الطفولة المبكرة والمرحلتين الابتدائية والثانوية، ومع أقسام الطفولة المبكرة والمدارس الابتدائية والثانوية والجامعات.

تحديات مماثلة؛ ففي جامعة علوم المعلومات في هافانا، هناك أعطال تمسُّ نسبة 60 في المائة من الأجهزة بسبب عدم توفر قطع الغيار والمعدات البديلة.

27 - وقد ساءت حالة البنية التحتية للمدارس بسبب محدودية الصيانة على إثر الظواهر الجوية القصوى التي حدثت في عام 2024. وعلى الرغم من استقرار ميزانية التعليم، أصبح من الصعب إجراء الإصلاحات بسبب ارتفاع تكاليف المواد والتضخم والقيود المتعلقة بالحظر. وبحلول آذار/مارس 2025، كانت 35 مؤسسة من أصل 1 093 مؤسسة من مؤسسات التعليم ما قبل الابتدائي قد أغلقت أبوابها، بينما واجه العديد من المؤسسات الأخرى مشاكل في المياه والصرف الصحي. كما أبلغت المدارس أيضًا عن نقص في الكراسي والمكاتب، وعن تدهور في مرافق الصالات الرياضية، وندرة في مستلزمات النظافة ومفارش المهاجع، مع تزايد حالات عدم الانتظام في تسليمها[34].

إمكانية الحصول على المواد والأدوات والخدمات التعليمية

28 - أفادت التقارير بتدهور في فرص الحصول على الموارد التعليمية عبر الإنترنت في كوبا. فقد توسعت القيود التي فرضها الحظر لتشمل المواقع الإلكترونية والبرمجيات والتقنيات الجديدة، وتحد بالتالي من فرص الوصول إلى المعرفة والأدوات التعليمية. وتؤثر هذه القيود على المنصات المرخصة والمفتوحة المصدر، كليهما. ويفيد المجتمع المدني والمعلمون بوجود حواجز متكررة تحول دون الوصول إلى أدوات التعلم والترميز والتواصل والتخزين. ويفتقر الباحثون إلى إمكانية الوصول إلى أدوات البرمجة الأساسية وإلى واجهات برمجة التطبيقات والمستودعات وأنظمة الترميز الدولية. ولا يزال الوصول إلى المؤتمرات عبر الإنترنت محدوداً. وعلى الرغم من استخدام الشبكات الخاصة الافتراضية لتجاوز هذه القيود، يظل الضعف في القدرة على الاتصال يحد من فعالية هذه الشبكات.

29 - وشهد الوصول إلى الموارد التعليمية على الإنترنت تقلصا بسبب تدهور البنية التحتية لهذه الشبكة. فقد أفادت شركة الاتصالات السلكية واللاسلكية الحكومية، ETECSA، بأنّ 85 في المائة من شبكتها متقادمة[35]، وبأنّ التحديثات تتعطل بسبب عدم وجود احتياطيات من العملات الأجنبية و/أو القروض، وبسبب القيود المفروضة على استيراد التكنولوجيا المرخصة من الولايات المتحدة. ويفرض الربط البيني المحدود بالمشغلين في الولايات المتحدة الاعتماد على قنوات اتصال أكثر تكلفة[36]، فيما يزيد الانقطاع المتكرر للتيار الكهربائي وتقادم معدات تكنولوجيا المعلومات من تردي الوضع. وأفاد المعلمون بأن الاتصالات البطيئة وغير الموثوقة تعيق فرص الوصول إلى الأبحاث والتدريب وإلى الفعاليات الافتراضية.

30 - وأبلغ أساتذة الجامعات عن وجود عوائق أمام الحصول على المنح الدراسية وعلى المدفوعات الأكاديمية بسبب الامتثال المفرط من قبل المصارف الدولية، التي تمنع أو تؤخر التحويلات وتقيّد الوصول إلى منصات الدفع. ويدفع الباحثون مقابل النشر في المجلات الدولية، وهم غالباً ما يلجؤون إلى بدائل مكلفة وبطيئة، مثل الدفع نقدا من خلال الوسطاء. فمركز علم المناعة الجزيئية، على سبيل المثال، أشار إلى أنه يمتلك الأموال اللازمة، لكنه لا يستطيع دفع تكاليف براءات ا الاختراع والنشر الخاصة به في المجلات

(34) معلومات حصلت عليها مفوضية الأمم المتحدة لحقوق الإنسان من خلال مقابلات أُجريت مع أخصائي المنهجيات بوزارة التربية والتعليم.

(35) Cuba Briefing, Caribbean Council, Issue 1237, 28 May 2024.

(36) المرجع نفسه.

ولا يستطيع دفع تكاليف النشر في مجلة إلكترونية. وبعض المنصات تشترط على الباحثين إنكار انتمائهم للحكومة الكوبية[37].

31 - وقيل إنّ نقص الوقود وتدهور أسطول النقل قد أثرا على القدرة على تقديم مجموعة من الخدمات العامة للسكان. فعلى سبيل المثال، أثّر هذا النقص والتدهور على فرص أعضاء هيئة التدريس والطلاب في الوصول إلى المرافق التعليمية، خاصة في البلديات النائية حيث تقل وسائل النقل. ويواجه الموظفون بالمقاطعات عراقيل في سبيل حضور التدريب في هافانا بسبب تكاليف السفر.

32 - ويتأثر ذوو الإعاقات البصرية بالنقص المسجل في المواد المكتوبة بطريقة براي. فآلات بيركنز للكتابة بهذه الطريقة نادرة، بسبب الحظر المفروض على المكونات المصنوعة في الولايات المتحدة، ورق بريل قليلٌ وباهظ الثمن. أما مدارس الأطفال ذوي الإعاقة فهي تفتقر أيضا إلى الأدوات الأساسية لتقييم وعلاج النمو الحركي أو اللغوي، وذلك لأن الكثير من الأجهزة أسعارها باهظة أو هي مقيّدة لأنّها تنطوي على مكونات أمريكية الصنع بنسبة تفوق 10 في المائة. وهناك بعض الخيارات الرقمية، لكنّ قلة الوصول إلى الإنترنت والقيود المفروضة على البرمجيات يحدان من استخدامها.

جودة التعليم

33 - تتأثر جودة التعليم بالنقص المسجل في المواد والمعدات والخدمات، بما في ذلك الأدوات الرقمية المتاحة على الإنترنت. وتأتي هذه التحديات في خضم وجود هجرة كبيرة للمعلمين من ذوي الخبرة، حيث تصل نسبة النقص في المعلمين إلى 12,5 في المائة[38]، الأمر الذي يزيد من الضغط على المعلمين الأصغر سنًا ومن الحاجة إلى التطوير المهني المستمر. وما زال التضخم وظروف العمل السيئة يدفعان بالموظفين إلى ترك العمل، الأمر الذي يؤدي إلى زيادة نسبة الطلاب إلى المعلمين - لتصل هذه النسبة إلى 15 تلميذ لكلّ معلّم في مدارس التعليم ما قبل الابتدائي وإلى 35 تلميذ لكلّ معلّم في المدارس الابتدائية[39].

مفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين

[الأصل: بالإنكليزية]
[21 آذار/مارس 2025]

كوبا ليست من الدول الموقّعة على اتفاقية عام 1951 الخاصة بوضع اللاجئين ولا على بروتوكول عام 1967 الملحق بها. ومع ذلك، فقد وجد آلاف اللاجئين الحماية الدولية في كوبا على مر السنين، وسمحت الحكومة لمفوضية الأمم المتحدة السامية لشؤون اللاجئين (مفوضية شؤون اللاجئين)، على مدى أكثر من ثلاثة عقود من الزمن، بالاضطلاع بولايتها المتمثلة في حماية اللاجئين وإيجاد حلول لهم.

(37) معلومات تم الحصول عليها من خلال مقابلات أُجريت مع جامعة علوم المعلومات في هافانا.

(38) انظر: www.swissinfo.ch/spa/el-curso-escolar-2024-2025-comenzar%C3%A1-en-cuba-con-un-d%C3%A9ficit-de-maestros-del-12%2C5-%25/87453026.

(39) معلومات حصلت عليها المفوضية السامية لحقوق الإنسان من خلال مقابلات أُجريت مع أخصائي المنهجيات ومديري مدارس التعليم ما قبل التعليم الابتدائي والمدارس الابتدائية.

وقد تمسَّكت كوبا بسياستها المطبقة بحكم الواقع المتمثلة في عدم الإعادة القسرية للاجئين المعترف بهم في إطار ولاية مفوضـية شـؤون اللاجئين. ويُسـمَح لطالبي اللجوء في كوبا بالبقاء في البلد ريثما تبتّ مفوضية شؤون اللاجئين في مدى أهليتهم للحصول على صفة اللاجئ، ومن ثم تسعى، إثر الاعتراف بتلك الصفة بموجب ولايتها، إلى إيجاد حلول دائمة لهم.

وفي عام 2024، تم تسجيل تسعة طلاب لاجئين من الصحراء الغربية، وتم تلقّي 27 طلبا جديدا للحصـول على صـفة اللاجئ، تشـمل 37 شـخصـا، في كوبا. ويمثل ذلك زيادة في طلبات اللجوء مقارنة بالسنوات السابقة. وتأتي هذه الزيادة على الرغم من عدم وجود حلول للاجئين في كوبا والوضـع الاقتصـادي الصـعب الذي يؤثر على البلد، والذي يؤثر أيضـا على اللاجئين وطالبي اللجوء. وبالإضـافة إلى ذلك، تتزايد صعوبة الحصول على المنتجات الأساسية اليومية، بما في ذلك المواد الغذائية ومستلزمات النظافة الصحية والملابس والأحذية والأدوية، وتكون باهظة الثمن بالنسبة للاجئين والكوبيين الأقل ثراء. وتتسبب ندرة الوقود في ارتفاع الأسعار وانقطاع التيار الكهربائي، مما يؤثر على اللاجئين والكوبيين والموظفين التابعين لمفوضية شؤون اللاجئين.

وفي نهاية عام 2024، كان هناك 54 لاجئا بحاجة إلى حلول دائمة؛ وبالنسـبة لمعظمهم، فإن إعادة التوطين في بلد ثالث هو الخيار الوحيد القابل للتطبيق. ولم تُعطَ الأولوية لكوبا عموما من قِبل البلدان التي توفر حصـصـا لأغراض إعادة توطين اللاجئين، مما يحدّ من إمكانية الوصـول إلى إعادة التوطين كحل دائم. وعلى الرغم من أن كوبا لم تضـع سـياسـة عامة للاندماج المحلي، فقد مُنح عدد قليل من اللاجئين تصـاريح إقامة دائمة بموجب التشريعات الوطنية، على أساس الروابط الأسرية الوثيقة مع مواطنين كوبيين. ومُنح هؤلاء الأفراد صـفة قانونية تكفل لهم بعض الحقوق والفرص نفسـها التي يتمتع بها المواطنون؛ وهم يواجهون نفس التحديات التي يواجهها المواطنون الذين يعانون من الانكماش الاقتصـادي. ورغم أنه لا يُمنح لمعظم اللاجئين المعترف بهم تصـاريح عمل، فإن بوسـعهم الوصـول مجانا إلى الرعاية الصـحية والتعليم والمنتجات المدعومة. وتواصـل كوبا تقديم مِنَح دراسـية حكومية للتعليم العالي للشـباب من البلدان والأقاليم التي تواجه ظروفا غير مواتية. ومن بين الذين حصـلوا على المِنَح لاجئون، بما في ذلك لاجئون من دولة فلسطين والصحراء الغربية.

وتسـاهم كوبا في الأطر الإقليمية والعالمية المصـممة لتعزيز الحماية الدولية وتشـجيع إيجاد حلول للنازحين قسـرا وعديمي الجنسـية. وفي عام 2024، شـاركت كوبا في فعاليات عملية قرطاجنة+40، وشـمل ذلك المشـاورات دون الإقليمية لمنطقة البحر الكاريبي في بوغوتا في آب/أغسـطس والاجتماع الوزاري في سـانتياغو دي شـيلي في كانون الأول/ديسـمبر، والذي أدى إلى اعتماد إعلان وخطة عمل شـيلي للفترة 2024-2034. وقد ركزت هذه الفعاليات على التعاون الإقليمي والمسـؤولية المشـتركة في معالجة مسـألة حماية اللاجئين والنازحين قسـرا وعديمي الجنسـية وإيجاد حلول لهم، وأعادت كوبا خلال هذه الفعاليات تأكيد التزامها بالمبادئ الإنسانية.

وفي تموز/يوليه 2024، وافقت الجمعية الوطنية للسـلطة الشـعبية على قوانين الهجرة والجنسـية الجديدة. ومن الأمور الهامة الإشـارةُ الصـريحة، لأول مرة، إلى اللاجئين وطالبي اللجوء الذين تسـاعدهم مفوضـية شـؤون اللاجئين، الذين سـيُمنحون صـفة الإقامة الإنسـانية المؤقتة. وهذا من شـأنه أن يسمح لهم بممارسـة حقوقهم في مجالات من قبيل العمل والتعليم والرعاية الصـحية على قدم المسـاواة مع السـكان المحليين أثناء إقامتهم في البلد. ومع ذلك، لم تدخل هذه القوانين حيز التنفيذ بعدُ.

وفي حالة إنهاء الحصـــار المفروض على كوبا، فإن ظروفا أكثر ملاءمة في البلد ســـتصـــبُ في صـــالح الأشـخاص الذين أنيطت بمفوضـية شـؤون اللاجئين مهمة حمايتهم والبحث عن حلول لهم. وهذا الوضـع يمكن أن يمهِّد الطريق لإجراء مناقشـات مجدية بشـأن الاندماج المحلي. وسـتواصـل مفوضـية شـؤون اللاجئين الدعوة إلى انضمام كوبا إلى الاتفاقيات الدولية الخاصة باللاجئين وانعدام الجنسية.

منظمة حظر الأسلحة الكيميائية

[الأصل: بالإنكليزية]
[9 أيار/مايو 2025]

وقَّعت كوبا على اتفاقية الأسـلحة الكيميائية في عام 1993 وصـدَّقت عليها في عام 1997، وبذلك أصبحت عضوا في منظمة حظر الأسلحة الكيميائية منذ تاريخ دخول الاتفاقية حيز النفاذ في عام 1997.

ويحق لكوبا، بوصـفها عضـوا في المنظمة، أن تطلب المسـاعدة والدعم التقنيين من الأمانة الفنية للمنظمة والمشـــاركة في أنشـــطتها في مجال بناء القدرات والتدريب. وتتمتع كوبا، بوصـــفها دولة طرفا في الاتفاقية، بنفس الحقوق التي تتمتع بها الدول الأطراف الأخرى وعليها ما على هذه الدول من التزامات.

وتوضـــح ديباجة الاتفاقية رغبة الدول الأطراف في القيام بجملة أمور منها تعزيز التجارة الحرة في المواد الكيميائية، وكذلك التعاون الدولي وتبادل المعلومات العلمية والتقنية في مجال الأنشـطة الكيميائية للأغراض غير المحظورة بموجب الاتفاقية، لتعزيز التنمية الاقتصادية والتكنولوجية لجميع الدول الأطراف.

وتتعلق المادة الحادية عشـرة من الاتفاقية تحديدا بالتنمية الاقتصـــادية والتكنولوجية، وتنص على أن أحكام الاتفاقية ينبغي أن تُنفَّذ على نحو يتفادى إعاقة التنمية الاقتصادية والتكنولوجية للدول الأطراف.

ويشـــارك المندوبون الكوبيون بانتظام في فعاليات وأنشـــطة بناء القدرات في مختلف المجالات، وقدمت كوبا عروضا من جانب واحد للمساعدة بموجب المادة العاشرة (7) (ج) في الأعوام 1997 و 2005 و 2020 لأغراض توفير الخبراء.

وقد ذكرت كوبا، في عدة مناسـبات، أنها واجهت عوائق نتيجةً للحصـار (انظر على سـبيل المثال البيان الوطني لكوبا المقدَّم للدورة التاسعة والعشرين لمؤتمر الدول الأطراف)[40].

وقد واجهت الأمانة الفنية في الماضي تحديات تقنية في ضمان حصول كوبا على الوثائق الرسمية للمنظمة واستفادتها من أنشطة بناء القدرات والتدريب التي تقدمها الأمانة الفنية. وتتعلق هذه التحديات بعوائق الوصـول إلى المنصـات الرقمية التي تسـتخدمها الأمانة الفنية لهذه الأنشـطة. ومع ذلك، في عام 2023، أوجدت الأمانة الفنية حلولا تقنية حلت هذه المشكلة بشكل نهائي.

(40) انـــظـــر www.opcw.org/sites/default/files/CSP-29_NatStatements/Cuba_CSP-29_National%20Statement_ol_%28s%29.pdf.

اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية

[الأصل: بالإنكليزية]

[11 آذار/مارس 2025]

وقّعت كوبا وصدقت على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في عام 2021، لتصبح بذلك عضوا في اللجنة التحضيرية لمنظمة معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية. ولا تستضيف كوبا أي مرافق تابعة لنظام الرصد الدولي في إطار هذه المعاهدة. غير أنها تتلقى المعدات والدعم التقني فيما يتصل بإنشاء مركز وطني للبيانات يتيح سبل الوصول إلى البيانات التي يجمعها نظام الرصد الدولي وإلى المنتجات التي تعدها شعبة مركز البيانات الدولي التابعة للأمانة الفنية المؤقتة للجنة التحضيرية. ويحق لكوبا أيضا المشاركة في برامج بناء القدرات أو التدريب.

ولا تزال الأمانة تواجه تحديات وعبئا إداريا متزايدا مرتبطا بتنفيذ مشاريعها وأنشطتها الأولية في كوبا. وقد أحرز تقدم في الحصول على التراخيص ذات الصلة في إطار الجهود الجارية لإنشاء التوصيلات الساتلية اللازمة لمركز البيانات الوطني. وكانت هناك تحديات في دعم مشاركة الخبراء الكوبيين في الدورات والاجتماعات التدريبية الافتراضية، بسبب القيود المفروضة على الوصول التي تعوق فعالية منصات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. وتتواصل جهود التنسيق لتنفيذ أنشطة اللجنة التحضيرية في كوبا.

منظمة الأمم المتحدة للطفولة

[الأصل: بالإسبانية]

[3 نيسان/أبريل 2025]

تعمل منظمة الأمم المتحدة للطفولة (اليونيسف) في كوبا منذ عام 1962 مركِّزة اهتمامها على ضمان رفاه الأطفال والمراهقين ونمائهم. وفي عام 1992، أنشأت مكتباً قطرياً به تمثيل رسمي وموظفون وطنيون ودوليون. ويتماشى عمل اليونيسف في البلاد مع خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية لعام 2030 وخطة اليونيسف الاستراتيجية والأولويات الوطنية لكوبا المحددة في وثيقة إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة للفترة 2020-2024، الذي مدِّد حتى كانون الأول/ديسمبر 2025 بناء على طلب من الحكومة.

وتشمل المجالات ذات الأولوية بالنسبة لليونيسف للفترة 2020-2025 ما يلي: (1) الصحة والتغذية، لضمان بقاء كل طفل ومراهق على قيد الحياة ونمائه؛ (2) والتعليم، لضمان تعلُّم كل طفل ومراهق؛ (3) وحماية الطفل، لضمان حماية كل طفل ومراهق من العنف وسوء المعاملة. ويؤثر الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا على الظروف المعيشية وإمكانية الحصول على الخدمات الأساسية ويحد من فرص التنمية للأطفال والمراهقين الكوبيين وأسرهم.

وسبل الحصول على اللوازم الطبية والأدوية لتشخيص وعلاج الأمراض التي تصيب الأطفال محدودةٌ بسبب التكاليف الباهظة لجلب هذه اللوازم من مناطق أخرى، مثل الأسواق الموجودة في آسيا أو أوروبا، بدلا من الأسواق القريبة، مثل الولايات المتحدة. ويسبِّب الحظر أيضاً صعوبات في مجال الحصول على أحدث الابتكارات في مجال اللوازم والتكنولوجيات. ويُحرَم الأطفال والمراهقون الذين يحتاجون إلى رعاية طبية متخصصة عالية الجودة من الاستفادة من أوجه التقدم التكنولوجي. وخلال عام 2024،

جرى التبرع بمعدات ومستلزمات للعلاج بالأكسجين لفائدة وزارة الصحة العامة في كوبا أتت من الولايات المتحدة، مما تسبَّب في تأخر إجراءات تجهيز وشحن المستلزمات لأنه كان على المورد طلب تراخيص خاصة من وزارة التجارة في الولايات المتحدة. وتقتضي هذه التراخيص شروطاً معينة، مثل أن تتصرف اليونيسف كضامن لهذه المستلزمات في كوبا، مما يجعل من الصعب قبول هذا النوع من التبرعات.

ويؤثر الحصار تأثيراً سلبياً على إمكانية الحصول على المواد الدراسية، بما فيها الكتب والمعدات الحاسوبية واللوازم المدرسية. وفي عام 2024، أصبح شراء اللوازم المستخدمة في تشخيص وعلاج مرض التوحد لدى الأطفال أعلى تكلفة بسبب عدم قبول المورد الرئيسي في السوق البيعَ إلى كوبا، مما أدى إلى الاضطرار إلى العثور على مورد آخر وشراء الإمدادات بتكلفة أعلى بنسبة 73 في المائة.

وينضاف إلى ذلك انخفاض وتيرة دخول السفن إلى الموانئ الكوبية، حيث يقل أكثر وأكثر عدد شركات الشحن التي تقوم بعمليات شحن مباشرة إلى كوبا، مما يؤدي ذلك إلى تراكم الشحنات في موانئ إعادة الشحن من سفينة إلى أخرى، ويؤخر الشحنات ويؤثر بشكل خاص على فرص التصدي للأزمات الإنسانية. وحسب تقديرات اليونيسف، لو كانت لوجستيات الشراء والشحن تُدار من سوق الولايات المتحدة، لكان من الممكن تخفيض تكاليف الشحن بنسبة 40 في المائة في المتوسط.

واستمرت الصعوبات التي تعترض استخدام اتفاقات اليونيسف الطويلة الأجل لشراء اللوازم الرئيسية للمكتب، حيث اضطر المكتب إلى تأجيل عمليات الشراء بسبب طلبات الحصول على شهادات المستخدم النهائي والشهادات المتعلقة بالكيانات التي يتعامل معها المكتب. وبالمثل، فإن بعض المشتريات التي تتم من خلال اتفاقات طويلة الأجل تتطلب فترات تجهيز أطول بسبب اشتراط المورِّدين الحصول على تراخيص محدَّدة من وزارة التجارة في الولايات المتحدة (تتراوح فترات تجهيزها التقديرية بين أربعة وستة أشهر).

وظلت القيود المفروضة على التحويلات المصرفية الشهرية بدولار الولايات المتحدة إلى كوبا سارية خلال عام 2024. وكثُرت المدفوعات المردودة بسبب الموردين الذين طُلب منهم تسديد مدفوعات إلى حسابات في الخارج تعكس عناوين مكاتب توجد في كوبا. ولم يؤد هذا الوضع إلى تعقيد المعاملات فحسب، بل أثَّر أيضاً على عمليات المكتب بسبب التأخير في إرسال التحويلات لتغطية التكاليف التشغيلية، بل وأثَّر على دفع مرتبات الموظفين المحليين في الوقت المناسب. وبالإضافة إلى ذلك، يمكن أن يؤثر التأخير في إرسال التحويلات لتغطية التكاليف التشغيلية على سمعة اليونيسف لدى مورديها.

ويضطر مكتب اليونيسف في كوبا إلى اللجوء إلى مصرف تابع لطرف ثالث لإجراء عملية مقايضة العملات من أجل تجديد أرصدة حسابه المحلي بالدولار شهرياً. ويترتب على ذلك تكبد تكاليف إضافية لأسعار الصرف والعمولات المصرفية والمعاملات، مما يتسبب في خسارة نحو 15 في المائة من مجموع القيمة المحولة أو ما يُقدر في السنة بمبلغ 000 35 دولار سنوياً. وهذا الوضع لم يؤدّ إلى خفض الأموال المتاحة لعمليات اليونيسف وبرامجها في كوبا فحسب، بل أضاف أيضاً عبئاً إدارياً كبيراً، مما أدى إلى تحويل وجهة الموارد التي كان من الممكن استخدامها لتمويل البرامج الأساسية في مجالات مثل الصحة والتعليم وحماية الطفل.

وبالإضافة إلى ذلك، لم يتمكن المكتب من تحقيق الأثر المنشود في إدارته للمدفوعات الدولية من خلال بطاقة الائتمان المؤسسية الدولية بسبب القيود المفروضة على إصدارها لمكتب كوبا. ويؤثر ذلك على عدد المعاملات المتدنية القيمة التي يجب إجراؤها من خلال المركز العالمي لخدمات المعاملات، مما يؤدي

إلى ارتفاع تكاليف المعاملات. وأدى عدم وجود بطاقة ائتمان مؤسسية دولية إلى الحد من المرونة والكفاءة في الإدارة المالية للمكتب، مما زاد من الاعتماد على عمليات أكثر تكلفة وأقل كفاءة، وأثر على قدرة اليونيسف على إدارة مواردها على النحو الأمثل.

وفي حالة الموظفين الدوليين التابعين للأمم المتحدة المعتمدين في كوبا، تتأثر المعاملات المصرفية عندما يُعلن أن كوبا هي بلد إقامتهم. وينطوي إعلان الإقامة فيها مؤقتاً على مخاطر مباشرة في مجال المعاملات المصرفية، منها تجميد الحسابات والتحويلات المصرفية. وهذا لا يؤثر على قدرة الموظفين على إدارة شؤونهم المالية الشخصية فحسب، بل يمكن أن يكون له أيضاً تأثير سلبي على رفاهيتهم وقدرتهم على أداء واجباتهم بفعالية.

وخلاصة القول إن هذه القيود المالية لا تعوق الإدارة اليومية لمكتب اليونيسف في كوبا فحسب، بل لها أيضاً تأثير مباشر على قدرة المنظمة على تنفيذ مشاريعها والوفاء بمهمتها المتمثلة في مساعدة الأطفال والمجتمعات المحلية في كوبا.

مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[19 آذار/مارس 2025]

مقدمة

تنص الفقرة 99 من عهد بريدجتاون (TD/541/Add.2)، المعتمد في الدورة الخامسة عشرة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) في عام 2021، على ما يلي:

ينبغي التصدي للتحديات التي تواجه تعددية الأطراف من خلال تعزيز التعاون الدولي الذي يقوم على الاحترام الكامل للقانون الدولي ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وتُحَثّ الدول بقوة على الامتناع عن إصدار وتطبيق أي تدابير اقتصادية ومالية أو تجارية أحادية الجانب لا تتفق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة، وذلك بالنظر إلى الشواغل المتعلقة بالطابع التقييدي والآثار الإنمائية لهذه التدابير التي تؤثر سلباً على رفاه السكان ويمكن أن تعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية بالكامل في الدول المعنية، فضلا عن إضعاف علاقاتها التجارية.

وتخضع كوبا للحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة منذ عام 1962. وقد أُرسيت أسس سياسة الولايات المتحدة الحالية تجاه كوبا في المذكرة الرئاسية بشأن الأمن القومي المتعلقة بتعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا والصادرة في عام 2017[41]. فقد حدد هذا الأمر التوجيهي توجهاً سياساتياً رئيسياً يهدف إلى تشديد الحصار، بسبل تشمل فرض قيود على المعاملات المبرمة مع شركات تسيطر عليها كيانات حكومية معينة ووقف سفر الأفراد في إطار التواصل بين الشعبين[42]. واتُّخذت تدابير لزيادة تشديد القيود،

(41) United States of America, Federal Register, Vol. 82, No. 202, 20 October 2017.

(42) United States of America, Congressional Research Service, “U.S. Cuba Policy: Recent Developments and the 119th Congress”, 2025.

ومنها إنفاذ جميع الأحكام الواردة في قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا لعام 1996 المعروف باسم قانون هيلمز – بيرتون.

وفي عام 2022، اتُّخذت خطوات لتخفيف القيود المفروضة على الهجرة والقيود المالية التي تؤثر على المواطنين الكوبيين. وزيد حجم عمليات تجهيز تأشيرات الهجرة في سفارة الولايات المتحدة في هافانا، وخُفّفت قيود السفر ووُسّع نطاق الرحلات الجوية. وخُفّفت القيود المالية المفروضة على التحويلات المالية، فألغيت الحدود القصوى المطبقة على المبالغ وتواتر التحويلات المالية للأقارب[43]. وجُدد برنامج الإقامة المشروطة للمّ شمل الأسر الكوبية للسماح بإصدار ما يصل إلى 000 20 تأشيرة دخول سنويا[44]. وفي عام 2023، شُرع في تطبيق برنامج جديد للإقامة المشروطة لأغراض إنسانية للسماح بدخول ما عدده 000 30 فرد الولايات المتحدة شهريا، للإقامة لمدة سنتين بتصريح عمل وفق شروط محددة.

وتم اتخاذ قرارات في 14 كانون الثاني/يناير 2025 بإلغاء تصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب، وإلغاء المذكرة الرئاسية بشأن الأمن القومي المتعلقة بتعزيز سياسة الولايات المتحدة تجاه كوبا، وتعليق الدعاوى القضائية بموجب الباب الثالث من قانون الحرية والتضامن الديمقراطي في كوبا[45]. وألغت حكومة الولايات المتحدة الحالية هذه السياسات في نهاية كانون الثاني/يناير 2025[46]. وينطوي تصنيف بلد ما كدولة راعية للإرهاب على فرض حظر على الصادرات والمبيعات المتعلقة بالأسلحة، وفرض ضوابط رقابية على صادرات المواد ذات الاستخدام المزدوج، وفرض حظر على المساعدات الخارجية للولايات المتحدة وقيود أخرى مثل منع أي شخص من الولايات المتحدة من إبرام معاملة مالية مع حكومة بلد مدرج في القائمة[47].

الاتجاهات الاقتصادية العامة[48]

بعد انكماش حاد في الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 11 في المائة في عام 2020 بسبب جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وانتعاش معتدل في عامي 2021 و 2022، سجل الاقتصاد الكوبي نمواً بنسبة 1,5 في المائة في عام 2023. وبلغ متوسط النمو المقدر للناتج المحلي الإجمالي الحقيقي في الفترة من 2020 إلى 2023 نسبة 1,5 في المائة. وتظل هذه النتيجة، المتواضعة مقارنة

(43) United States of America, Congressional Research Service, “Cuba: U.S. Policy Overview”, 2025.

(44) انظر https://www.uscis.gov/humanitarian/humanitarian-parole/the-cuban-family-reunification-parole-program.

(45) The White House, “Certification of Rescission of Cuba’s Designation as a State Sponsor of Terrorism”, 14 January 2025, “Memorandum on the Revocation of National Security Presidential Memorandum 5” and “Letter to the Chairmen and Chair of Certain Congressional Committees on the Suspension of the Right to Bring an Action Under Title III of the Cuban Liberty and Democratic Solidarity (LIBERTAD) Act of 1996”, 14 January 2025.

(46) The White House, “Initial Rescissions of Harmful Executive Orders and Actions”, 20 January 2025, and United States Department of State, “Restoring a Tough U.S.-Cuba Policy”, 31 January 2025.

(47) United States Department of State, “Overview of State-Sponsored Terrorism”, 29 April 2004.

(48) مصدر جميع البيانات المشار إليها في النص من هنا فصاعدا هو إحصاءات الأونكتاد (UNCTADStat)، ما لم يُذكَر خلاف ذلك (متاحة في الموقع التالي: https://unctadstat.unctad.org/EN).

بمتوسط معدلات النمو في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي البالغ 4,3 في المائة خلال تلك الفترة، نتيجة إيجابية، بالنظر إلى انكماش الاقتصاد الكوبي بين عامي 2015 و 2020، عندما انخفض الناتج المحلي الإجمالي الحقيقي بنسبة 0,6 في المائة في المتوسط سنويا. وتشير التقديرات إلى أن كوبا ستسجل معدل نمو قدره 1,3 في المائة في عام 2024، كما يُتوقّع تحقيق نمو بنسبة 2,1 في المائة في عام 2025 و 1,9 في المائة في عام 2026[49].

وظل تضخم أسعار الاستهلاك مرتفعا في عام 2023 (39,9 في المائة) ولكنه يمثل انخفاضا كبيرا مقارنة بنسبة 73,7 في المائة في عام 2021، وهو عام توحيد نظام العملة المزدوجة. والنظرة المستقبلية إيجابية. ويقدر التضخم في عام 2024 بنسبة 31,2 في المائة، في حين أن التوقعات لعامي 2025 و 2026 هي 14,1 في المائة و 7,8 في المائة على التوالي[50].

ويبلغ الناتج المحلي الإجمالي في كوبا 22,7 مليار دولار (2021)، ولدى كوبا قطاع زراعي صغير وكثيف العمالة يمثل 1 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ولكنه يستوعب 17 في المائة من القوة العاملة[51]، وقطاع صناعي يساهم بنسبة 11 في المائة من الناتج المحلي الإجمالي ويوظف 17 في المائة من العمال في عام 2022. وقطاع الخدمات هو القطاع الاقتصادي المهيمن، حيث يساهم في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 74,6 في المائة وبنسبة 66 في المائة من العمالة[52]. وتشكل النساء 38 في المائة من القوة العاملة، حيث تعمل 7 في المائة منهن في الزراعة، و 10 في المائة في الصناعة، و 83 في المائة في الخدمات[53].

وزادت المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة إلى كوبا بنسبة 15 في المائة بين عامي 2022 و 2023، لتصل إلى 160 مليون دولار. وكانت الإمارات العربية المتحدة أكبر المانحين، حيث قدمت 48 مليون دولار، تليها فرنسا (17 مليون دولار) واليابان (14,5 مليون دولار) وإسبانيا (10 ملايين دولار) والولايات المتحدة (7,5 ملايين دولار)[54].

ومن المتوقع أن تؤدي الأزمات المتعددة في الغذاء وأسعار الطاقة والدين العام إلى زيادة المصاعب الاقتصادية. فقد ارتفعت أسعار الغذاء العالمية بنسبة 24 في المائة في الفترة الممتدة بين كانون الثاني/يناير 2020 وكانون الأول/ديسمبر 2024[55]. وأدى ارتفاع أسعار الفائدة وما ترتب عليه من ارتفاع لتكلفة الاقتراض إلى ازدياد صعوبة تحمّل العبء الناجم عن عجز الميزانية المالية والعجز في الميزان التجاري الخارجي. وفي كانون الثاني/ يناير 2024، أعلنت الحكومة عن زيادات في أسعار الكهرباء والوقود والغاز،

---

(49) World Economic Situation and Prospects 2025 (United Nations publication, 2025).

(50) المرجع نفسه.

(51) UNCTADStat؛ البنك الدولي، قاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي.

(52) المرجع نفسه.

(53) البنك الدولي، قاعدة البيانات المفتوحة للبنك الدولي.

(54) Organisation for Economic Co-operation and Development, OECD Data Explorer. متاح في الموقع التالي: https://data-explorer.oecd.org/ (جرى الاطلاع عليه في 29 كانون الثاني/يناير 2025).

(55) Response Group Dashboard. متاح في الموقع التالي: https://unctad.org/global-crisis.

ويرجع ذلك جزئيا إلى انخفاض الدعم[56]. وسيكون تثبيت أسعار السلع الأساسية مهما لتخفيف العبء الاقتصادي الواقع على عاتق كوبا.

أنماط المبادلات التجارية واتجاهاتها[57]

اتّسمت أنماط المبادلات التجارية لكوبا بوجود عجز في تجارة البضائع. وعلى الرغم من انخفاض مستوى العجز في السنوات السابقة، فقد ارتفع ليصل إلى 8 بلايين دولار، أو 81 في المائة من الواردات، في عام 2023. والوصول إلى الأسواق الدولية أمر أساسي بالنسبة لكوبا لبيع منتجاتها وتلبية الطلب المحلي.

وقد انخفضت صادرات البضائع الكوبية بشكل كبير من عام 2011 إلى عام 2023، حيث هبطت من 6,4 بلايين دولار في عام 2011 إلى 1,9 بليون دولار في عام 2023. ونمت قيمة صادرات البلد بنسبة 5 في المائة بين عامي 2020 و 2023. ومع ذلك، فإن هذا النمو أبطأ بكثير من المعدلات العالمية ومتوسطات أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي في الفترة نفسها. ونتيجة لذلك، انخفضت حصة كوبا من صادرات البضائع العالمية من 0,035 في المائة في عام 2011 إلى 0,008 في المائة في عام 2023. ومن حيث الحجم، انكمشت الصادرات بنسبة 4,9 في المائة سنويا بين عامي 2020 و 2023.

والصادرات الرئيسية لكوبا هي المواد الخام غير المعالجة وغير الصالحة للأكل (باستثناء موارد الطاقة مثل الوقود)، التي شكلت 22 في المائة من الصادرات في عام 2022. وفي هذه الفئة، استحوذت الخامات المعدنية والخردة المعدنية على ما يقرب من 20 في المائة، حيث يمثل النيكل نصف هذه الصادرات. تليها المشروبات والتبغ، حيث تمثل 21,3 في المائة من إجمالي صادرات السلع في عام 2023 (يمثل التبغ ومصنوعاته 15,8 في المائة والمشروبات الكحولية 5,5 في المائة المتبقية). أما الصادرات الهامة الأخرى فهي المنتجات الطبية والصيدلانية (11 في المائة) والسكر (7,5 في المائة) والأسماك والقشريات والرخويات (3,4 في المائة). وعلى الرغم من تراجع دور المحصولين النقديين التقليديين – السكر والتبغ – في الاقتصاد، فقد ظلا يمثلان مصدرا مهما لإيرادات النقد الأجنبي.

وفي عام 2023، ذهب 30 في المائة من إجمالي صادرات كوبا إلى آسيا، و 29 في المائة إلى أمريكا الشمالية، و 23,3 في المائة إلى أوروبا، و 16,6 في المائة إلى أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، و 0,5 في المائة إلى أفريقيا. والشركاء الرئيسيون في تصدير البضائع على مستوى فرادى البلدان هم كندا (29 في المائة) والصين (18,7 في المائة) وجمهورية فنزويلا البوليفارية (12,4 في المائة) وإسبانيا (7 في المائة). وفي الأسواق العالمية، واجهت الصادرات الكوبية متوسطا مرجحا لتعريفات الدول الأولى بالرعاية بلغ حوالي 12,5 في المائة وتعريفات مطبقة بنسبة 12,3 في المائة في عام 2022. ويبلغ المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية المطبقة التي تفرضها كندا 3,2 في المائة، بينما يبلغ المتوسط المرجح للتعريفات الجمركية التي تفرضها الصين 6,9 في المائة وإسبانيا 6,6 في المائة[58].

---

(56) National Assembly of Cuba, “Cuba: incrementan precios de la electricidad, combustible y gas licuado”, 12 January 2024.

(57) بيانات الواردات والصادرات لعام 2023 تقديرية.

(58) TRAINS Portal. متاح في الموقع التالي: https://trainsonline.unctad.org/home.

وكانت واردات البضـــــائع، التي قُدّرت بقيمة 10 بلايين دولار في عام 2023، تكافئ أكثر من خمسـة أضـعاف صـادرات البضـائع، ذلك أن كوبا تعتمد على الواردات لتوفير الآلات ومعدات النقل والمواد الغذائية الأسـاسـية والوقود والمواد الكيميائية. وأظهرت الواردات إلى كوبا نموا مسـتمرا، بعد الانكماش بنسـبة 27 في المائة في عام 2020. والأصــناف المســتوردة الرئيســية هي المواد الغذائية والآلات ومعدات النقل والوقود المعدني. وشـكلت جمهورية فنزويلا البوليفارية مصــدرا لحوالي 85 في المائة من واردات الوقود إلى كوبا في عام 2023.

العلاقات التجارية الثنائية مع الولايات المتحدة

تتأثر التجارة بين كوبا والولايات المتحدة تأثرا شـديدا بالحصــار، مما يعني أن هناك إمكانات هائلة غير مستغلة بالنظر إلى حجم الاقتصـادين، وأوجه التكامل الاقتصـادي بينهما، وقربهما الجغرافي. وقُدّر حجم ما كان قائما من الصادرات الكوبية إلى الولايات المتحدة في عام 2023 بمبلغ 4 ملايين دولار، أي 0,2 في المائة من إجمالي صادرات كوبا إلى العالم.

وكـانـت واردات كوبـا من الولايـات المتحـدة أكبر بكثير، وكـانـت كبيرة الحجم في المطلق. وفي عام 2023، وصلت إلى 615 مليون دولار، مقارنة بـ 338 مليون دولار في عام 2019، لتنتقل من 3,4 في المائة من إجمالي الواردات الكوبية إلى 6,2 في المائة. وتألفت هذه الواردات أســـاســـا من المواد الغذائية والحيوانات الحية (74,5 في المائة من الإجمالي). وعلاوة على ذلك، كانت 9,3 في المائة من الواردات من الولايات المتحدة من البذور الزيتية والفواكه الزيتية. وهذا انعكاس لوجود أنواع محدّدة من الســلع الأســاســية الزراعية المسموح بتصـديرها تجاريا من الولايات المتحدة، وإن كان هذا يخضـع للعديد من القيود والمتطلبات على صــعيد الترخيص. وهناك أصــناف مســتثناة أخرى تشــمل أدوية وأجهزة طبية محددة، وبنود الأصــناف اللازمة لحماية البيئة في الولايات المتحدة ولحماية جودة الهواء أو المياه أو الســـواحل دوليا (بما في ذلك الأصناف المتعلقة بالطاقة المتجددة وكفاءة استخدام الطاقة)، وبنود الأصناف اللازمة لضمان سلامة الطيران المدني والتشـــغيل الآمن للطائرات التجارية العاملة في النقل الجوي الدولي، وبنود الاتصـــالات الســـلكية واللاسلكية التي من شأنها تحسين الاتصالات من وإلى الشعب الكوبي وبين أفراده، وبنود الأصناف اللازمة لتلبية احتياجات الشعب الكوبي[59].

الخدمات والتحويلات المالية

طوّرت كوبا قدرات تصـــديرية مهمة في قطاع الخدمات. ففي عام 2023، بلغت قيمة صـــادرات الخدمات المقدرة 8,8 بلايين دولار، مقابل واردات بقيمة 1,8 بليون دولار. ومقارنة بعام 2019، مثل ذلك انخفاضا بنسبة 14,3 في المائة للصادرات و 9,3 في المائة للواردات. وتتمثل أنشطة التصدير الرئيسية في خدمات النقل وخدمات السفر وخدمات أخرى غير محددة.

وتمثل الســياحة أحد أهم القطاعات في البلد. وقد أظهر هذا القطاع علامات على الانتعاش، حيث ســجل 2,4 مليون ســائح دولي وافد في عام 2023. وفي عام 2023، جاء 38,4 في المائة من الســياح

(59) United States of America, Code of Federal Regulations, title 15, subtitle B, chap. Vii, subchapter C, part 746, para. 746.2 (1996).

الوافدين من كندا، يليها الاتحاد الروسي (7,6 في المائة) والولايات المتحدة (6,5 في المائة) وإسبانيا (3,7 في المائة) [60].

وبلغت قيمة تدفقات التحويلات المالية إلى كوبا 2,6 بليون دولار في عام 2023، وهي زيادة مقارنة بعامي 2021 و 2022، ولكنها بعيدة عن الذروة التي بلغت 4 بلايين دولار في عام 2018. ومنذ حزيران/يونيه 2022، باتت الولايات المتحدة تسمح بتحويل الأموال على سبيل التبرع للمواطنين الكوبيين لدعم الأعمال التجارية المستقلة ورفعت القيود المفروضة على تحويل الأموال للأقارب، والتي كانت محددة سابقًا بمبلغ 000 1 دولار لكل ثلاثة أشهر. وفي حين استأنفت شركة Western Union عملياتها في حزيران/يونيه 2023، إلا أنها اضطرت إلى تعليقها في كانون الثاني/يناير 2024 بسبب مشاكل تقنية في عمليات الدفع التي تجريها شركة Financiera Cimex S.A، وهي كيان خاضع للجزاءات مسؤول عن دفع معاملات التحويلات الرسمية[61].

خاتمة

لا تزال سلسلة من الأزمات العالمية التي تؤثر على الغذاء والطاقة والتمويل بسبب التوترات الجغرافية السياسية تلحق الضرر بالاقتصاد الكوبي وبرفاه شعب كوبا، فهما يعتمدان اعتمادا كبيرا على التجارة الدولية وعلى إيرادات السياحة والتحويلات المالية المتدفقة إلى البلد. ويبدو أن كوبا تعاني من صعوبات مستمرة بسبب تواضع النمو، وضعف أداء الصادرات، وارتفاع العجز الخارجي، وارتفاع تكلفة المعيشة. وتنطوي التدفقات السليمة للتجارة والتمويل الدوليين على إمكانية دعم الانتعاش الاقتصادي للبلد وتعزيز قدرته الاقتصادية على الصمود.

ويعيق الحصار التطور الصحي للعلاقات التجارية بين كوبا والولايات المتحدة. ولا يزال هذا الأمر يثير قلق كوبا لأن التجارة تؤدي دورا حاسما في اقتصادها ولأن البلد يسعى إلى تجاوز التبعات الاقتصادية الناجمة عن الأزمات العالمية المتعددة. وقد تسبّب الحصار في إحباط جهود البلد الرامية إلى توظيف التجارة كأداة للتنمية المستدامة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

[الأصل: بالإنكليزية]
[25 آذار/مارس 2025]

يدعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ما تبذله السلطات الوطنية من جهود لمعالجة القضايا والتحديات الإنمائية الناشئة. وتقوم الشراكة بين البرنامج الإنمائي والسلطات الكوبية على علاقة طويلة الأمد. فقد دعم البرنامج الإنمائي الاستراتيجيات والسياسات الإنمائية الرئيسية على مدى أكثر من 50 عاما. ويتسق البرنامج القطري للفترة 2020-2024، الذي تم تمديده حتى عام 2025، مع إطار الأمم المتحدة للتعاون

(60) Cuba, National Office of Statistics and Information, Anuario Estadístico de Cuba 2023 (Oficina Nacional de Estadística e Información, 2024).

(61) Manuel Orozco, *Remittances to Cuba and the Marketplace in 2024* (Inter-American Dialogue, 2024). متاح في الموقع التالي: https://thedialogue.org/wp-content/uploads/2024/03/Remittances-to-Cuba-and-the-Marketplace-in-2024-1.pdf.

من أجل التنمية المستدامة المتفق عليه بين كوبا ومنظومة الأمم المتحدة. وهو يتناول الأولوياتِ الاستراتيجية للبلد، على النحو الوارد في الخطة الوطنية للتنمية الاقتصـــــادية والاجتماعية لعام 2030، وفي التقرير عن التقدم المحرز نحو تحقيق أهداف التنمية المســـتدامة. وســـتُولى الأولوية في إطار كل نتيجة من النتائج المتوقعة لاتباع نهج إنمائي متعدد الأبعاد يجمع بين تحســـين الظروف الاقتصـــادية ورفاه الناس وتمكينهم، والإدارة المستدامة للموارد الطبيعية، والتكيف مع تغير المناخ والتخفيف من آثاره، والإدارة الشاملة للمخاطر. وسيشـجع البرنامج الإنمائي التنسـيق بين المنظمات الحكومية والمنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات الأهلية التي تسهم أعمال كل منها في التغيير.

ويدعم البرنامج الإنمائي مجالات التعاون ذات الأولوية التي غالبا ما تكون ابتكارية في الســـياق الوطني، وتكون لها أهمية اســـتراتيجية كبيرة بالنظر إلى التغييرات التي أُدخلت على نموذج التنمية الكوبي. وســـيظل تعزيز التنمية البشـــرية المســـتدامة في صـــميم برنامج التعاون الذي يعزز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، والابتكار، ونقل التكنولوجيا والمعارف.

العلاقات الدبلوماسية بين كوبا والولايات المتحدة

في ظل الإدارة الأمريكية الســـابقة، على الرغم من اســـتمرار الجزاءات الرئيســـية، خففت مجموعة من التدابير بشـــكل قليل من الجزاءات، وشـــمل ذلك تعليق الحد الأقصـــى للتحويلات المالية البالغ 000 1 دولار لكل ربع سنة، وكذلك السماح بإرسال التحويلات المالية إلى أشخاص ليسوا من أفراد الأسرة؛ وإعادة تنشيط برنامج الإقامة المشروطة للمّ شمل الأسر الكوبية وزيادة الخدمات القنصلية وتجهيز التأشيرات، لأغراض منها الرحلات التعليمية والاجتماعات المهنية والبحثية؛ وزيادة في الرحلات الجوية بين الولايات المتحدة والجزيرة. وبالإضافة إلى ذلك، تم فتح برنامج الإقامة المشروطة لأسباب إنسانية، وهو برنامج مؤقت يتيح للمواطنين الكوبيين دخول الولايات المتحدة بدون تأشـــيرة لمدة عامين. وفي كانون الثاني/يناير 2025، وبالتزامن مع نهاية ولاية الإدارة الســـابقة، أُلغي تصـــنيف الولايات المتحدة لكوبا كدولة راعية للإرهاب، ومُنح إعفاء لمدة ستة أشهر من أحكام الباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون، وأُلغي ما يُسمى ”قائمة الكيانات الخاضعة للقيود“. وقد أدت التغييرات اللاحقة في السياسة العامة إلى عكس مسار العديد من هذه التدابير، بما في ذلك التعليق المؤقت لبرنامج الإقامة المشـروطة لأسـباب إنسـانية، الأمر الذي سـاهم في إيجاد بيئة تشغيلية متغيرة تتسم بعدم اليقين.

الآثار المحددة الناشئة عن الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة

لا ينفك التأثير الســـلبي للحصـــار يزداد باطراد، وأصـــبح أكثر تحديدا وأكبر بكثير مما كان عليه في السـنوات السـابقة، لا سـيما على التجارة والأنشـطة المالية. فالحصـار يحدّ من القدرة على اقتناء الأدوية والمعدات واللوازم الطبية، ويؤثر على العلاقات الاقتصـــــادية الخارجية لكوبا، ويمكن ملاحظة أثره في جميع مجالات الأنشطة الاجتماعية والاقتصـادية للبلد. ويُبقي الحصـار القيود مفروضـةً على تداول دولار الولايات المتحدة وعلى الواردات من كوبا. ويؤثر على فرص التنمية ويتسـبب في مشـاق اقتصـادية للسـكان. ويؤثر الحصار على أضعف الفئات السكانية وعلى التنمية البشرية عموما.

وقد أدى الحصـار إلى استبعاد كوبا أو الحد من إمكانية حصـولها على القروض الميسرة الشروط وتسهيلات الإقراض وبرامج تخفيف عبء الديون التي توفرها المؤسسات المالية الدولية.

وهذا ما قلّص من إمكانية الحصـــول على الموارد اللازمة لتوفير الدعم المالي للخطط الإنمائية في كوبا. وعلاوة على ذلك، تواجه المؤســـســـات المالية التي تتعامل مع كوبا تحديات في مجال الامتثال يفرضها الحصار، وهذه التحديات تزيد من تكاليف العمليات، مما يؤدي إلى استمرار رفض المصارف الدولية إقامة علاقات مراسلة، ويحدّ من قدرة كوبا على الحصول على التمويل. وكل هذا يزيد من المخاطر المرتبطة بالبلد، مما يؤثر على قدرة الجزيرة على الوصول إلى الأسواق المالية الدولية وجذب المستثمرين الأجانب.

وفي سياق تحديث النموذج الاقتصادي الكوبي، يحدّ الحصار من مشاركة المستثمرين الأجانب – ليس فقط شـركات الولايات المتحدة، بل أيضـا الشـركات التي لديها رأسـمال في الولايات المتحدة أو ملكية فكرية مسـجلة في الولايات المتحدة – في المشـاريع الاقتصـادية ذات الأولوية. ويعوق الحصـار تدفق الاستثمارات ويحدّ من إمكانية الوصول إلى سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية.

والتحويلات المالية العائلية، وهي أحد المصـادر الرئيسـية للبلد من إيرادات القطع الأجنبي، تصـل في الغالب من خلال قنوات غير رسـمية، نقدًا وبتكاليف أعلى بسـبب الحصـار. وفي سـياق أزمة الطاقة في الجزيرة، فإن الجهود التي تبذلها السـلطات لإعادة تأهيل منظومة الكهرباء تتعرقل بسـبب ارتفاع تكلفة النفط، والقيود الإضـافية، وارتفاع تكاليف الوصـول إلى التكنولوجيات الجديدة في مجال الطاقة. وتؤدي الإجراءات المتبعة للحصـول على التأشـيرات إلى الحد من سـفر الخبراء والباحثين الكوبيين إلى الولايات المتحدة في إطار اتفاقات التعاون.

وما فتئ الحصـار يؤثر سـلبا على الأعمال اليومية في مبادرات التعاون الخارجي، وهو ما يؤدي إلى الكثير من الصـعوبات فيما يتعلق بتنفيذ البرامج والمشـاريع بسـبب القيود أو المحظورات التجارية المفروضـة على شـراء المسـتلزمات من شـركات الولايات المتحدة وشـركاتها الفرعية الموجودة في الولايات المتحدة أو في بلدان أخرى. كما أنه يقلل من عدد الموردِين المحتملين ويحدّ من العمليات التنافسـية، بينما يزيد من تكلفة السلع.

ولا يزال الحصـار يمنع المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا من إجراء تحويلات مالية بدولارات الولايات المتحدة. ولهذا السبب وعلى الرغم من أن ميزانيات جميع المشـاريع تُسـجَّل بدولار الولايات المتحدة، أصـبحت التحويلات إلى الخارج تجري بعملات أخرى غير الدولار (تكون غالبا اليورو، والجنيه الإسـترليني، والدولار الكندي، والين الياباني، والفرنك السـويسـري). غير أن الاقتطاعات المصـرفية، حتى عندما يتم الدفع بأي من هذه العملات الأخرى، ارتفعت، في ضـوء اسـتمرار المصـارف في طلب معلومات إضـافية من أجل الامتثال لمكتب مراقبة الأصـول الأجنبية في جميع مراحل منظومة السـلسـلة المصـرفية (المُصـدِّر والوسـيط والمسـتفيد). ومعظم الموردين الذين كانت تربطهم بالشـركات الكوبية وبالمكتب القطري للبرنامج الإنمائي طيلة سنوات علاقاتٌ تجارية سلسة واصلوا إغلاق حساباتهم بسبب السياسات التي تنفذها مصارف عديدة، وخصوصا في بنما والمكسيك، والتي ترتبط بشكل مباشر وصريح بالجزاءات التي تفرضـها الولايات المتحدة على كوبا.

وفي عام 2024، اسـتمر المكتب القطري للبرنامج الإنمائي في كوبا ومشـاريعه في مواجهة عراقيل وحالات تأخير، حيث كانت معظم المعاملات المالية التي شـاركت فيها مصـارف وسـيطة خاضـعة للولاية القضـائية للولايات المتحدة الأمريكية ينتهي بها الأمر بأن تسـتغرق وقتا طويلا في التجهيز أو تُرفَض تلقائيا

من جانب تلك المصارف في إطار سياساتها المتعلقة بالامتثال. وأثَّرت هذه التدابير على قدرة المكتب القطري على سداد المدفوعات للمورِّدين في غضون المهل الزمنية المتفق عليها، وأدت إلى زيادة تكاليف المعاملات.

ويفرض الحصار في مجال النقل قيودا عملية على شركات النقل البحري التي ترسو سفنها في المرافئ الكوبية. ويقلل هذا الأمر من عدد شركات النقل البحري التي تضع كوبا على خط سيرها، مما يحدّ من توافر وسائل النقل ويؤخر تحميل السلع. وتؤثر التكاليف المرتبطة بالوسطاء وبالنقل عبر مسافات بعيدة سلبا على إمكانية الحصول على المستلزمات الرئيسية اللازمة لتنفيذ المشاريع الإنمائية، وكذلك على التكلفة النهائية للسلع والمعدات المستوردة للمشاريع. ويتعيَّن شراء واستيراد المنتجات اللازمة للمشاريع الإنمائية من أماكن أبعد وبتكاليف أعلى. وغالبا ما تتجاوز فترات التأخر في الشحن 12 شهرا.

آثار الحصار على المشاريع

خلّف الحصار أثرا مباشرا على جميع مشاريع البرنامج الإنمائي وأنشطة الطوارئ التي يضطلع بها، لأنه يزيد من تكاليف المعاملات اللازمة للحصول على مستلزمات المشاريع، ومن تكاليف شحن السلع المستوردة والوقت الذي يستغرقه النقل. فضلا عن أن إيجاد شركات بديلة للنقل البحري يتطلب مزيدا من الوقت والجهد.

وخلال حالات الطوارئ، يتعذر على المكتب القطري للبرنامج الإنمائي الوصول إلى المواد الإنسانية الحيوية المخزنة مسبقا في مستودع الأمم المتحدة الإقليمي، لأن بعضها مملوك لكيانات مرتبطة بالولايات المتحدة. ونتيجة لذلك، يتعيَّن القيام بعمليات شراء أكثر تعقيدا واستهلاكا للوقت، مما يؤدي إلى ارتفاع التكاليف وعرقلة قدرة البرنامج الإنمائي على تنفيذ تدابير الاستجابة لحالات الطوارئ في الوقت المناسب لفائدة السكان المتضررين.

وكان الوضع السائد معقدا ومثيرا للقلق على نحو خاص في حالة المشاريع الأخرى ذات الصلة بالأمن الغذائي والتنمية المحلية، نظرا لطول مدة الإجراءات التي يتطلبها الوصول إلى المستلزمات الزراعية واستيرادها. وتستغرق عمليات الشراء وقتا أطول وتكون أكثر تكلفة، مما يؤخر أنشطة المشاريع ونتائجها.

ولذلك، يجب على العروض المالية والمشاريع الجديدة أن تراعي، في تصميمها، طول المدة التي تستغرقها عمليات الشراء؛ ويجب عليها أيضا أن تخصص موارد مالية إضافية لتغطية التكاليف الإضافية، يمكن تخصيصها، لولا ذلك، للأنشطة الإنمائية. وتُغطَّى تلك التكاليف الإضافية من الأموال المقدمة من الجهات الدولية الشريكة في التنمية، التي تُوجَّه عن طريق البرنامج الإنمائي.

ويحتوي الكثير من الأصول اللازمة لمشاريع المكتب القطري على تكنولوجيات من الولايات المتحدة أو تتضمن مكوِّنات مصنوعة في الولايات المتحدة. ولا يزال قانون توريتشيللي لعام 1992 وقانون هيلمز - بيرتون لعام 1996 ساريين. وينصان كلاهما صراحةً على حظر المبيعات إلى كوبا من جانب شركات الولايات المتحدة وشركاتها الفرعية في بلدان ثالثة، وينصان على فرض جزاءات على الشركات التي تنتهك الحظر. وقد أدى التطبيق الكامل للباب الثالث من قانون هيلمز - بيرتون إلى الحد من الشراكات والاتفاقات الجديدة.

وفي السياق الحالي الذي يشهد التطبيق الكامل للباب الثالث، تُطبَّق القيود على نحو أكثر صرامة، وهذا ما أدى إلى ظهور تحديات جديدة أمام تنفيذ المشاريع الإنمائية في كوبا. ولم يؤثر هذا الأمر على المعاملات التجارية مع الولايات المتحدة فحسب، بل كان له أيضا أثر رادع في البلدان الأخرى التي يكون

فيها الأشـخاص والشـركات والمصـارف والكيانات الأخرى أكثر تخوفا من الجزاءات. ويمثّل انخفاض عدد المورِّدين الدوليين المتوفرين نتيجةً مباشـرةً للجزاءات وانتكاسـةً في سـياق السـوق المحلية التي تعتمد على الواردات. ويؤثر هذا الوضع على عمليات شراء تكنولوجيا الحاسوب.

وتوفِّر المشـاريع التي يمولها الصـندوق العالمي لمكافحة الإيدز والسـل والملاريا، والتي يشـكل البرنامج الإنمائي المسـتفيد الرئيسـي منها، الأدويةَ والكواشـف الكيميائية والمعدات المختبرية لفائدة 224 31 شخصـا من المصـابين بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز من جميع الأعمار. ويتم شراء هذه المنتجات من بلدان ثالثة ومن مورِّدين ثانويين بأسـعار أعلى بكثير من المنتجات المماثلة التي تباع في السـوق الدولية. وحتى عندما تنطبق الاتفاقات العامة الطويلة الأجل المبرمة بين البرنامج الإنمائي والمورِّدين الدوليين على المشـاريع في كوبا، فإن الحصـار يعوق شـراء المنتجات التي صُـنعت في الولايات المتحدة أو التي تحتوي على مكوِّنات مصـنوعة في الولايات المتحدة. وفي هذه الحالات، يتعيَّن على المورِّدين الحصـول على ترخيص من مكتب مراقبة الأصـول الأجنبية قبل تقديم خدمات أو منتجات إلى المشاريع في كوبا، وهي عملية بيروقراطية تستهلك الكثير من الوقت والجهد.

وفي عام 2024، تم تجهيز الدفعة الثانية من الأموال لمشروع مموَّل من مصرف أمريكا الوسطى للتكامل الاقتصـادي. ومع ذلك، واجهت عملية صـرف هذه الدفعة تحديات لأنه كان لا بد من تحويلها إلى عملة أخرى غير دولار الولايات المتحدة وتحويلها من خلال مصرف وسيط بسبب القيود المفروضة حاليا. وقد أدى ذلك إلى زيادة تعقيد العملية وتأخيرها. وواصـل المكتب القطري العمل بشـكل وثيق مع مصـرف أمريكا الوسـطى للتكامل الاقتصـادي والمؤسـسـات الرسـمية الكوبية لتأمين التمويل لمشـاريع إنمائية رئيسـية أخرى. ومع ذلك، فإن المفاوضات الجارية بشأن المبادرات الجديدة تستغرق وقتا أطول. وقد جعلت الجزاءات المفروضـة على كوبا عمليةَ تأمين وتنفيذ المشـاريع الإنمائية المموَّلة من المؤسـسـات المالية الدولية عمليةً صـعبةً للغاية. وتؤثر هذه الجزاءات على قدرة الدولة على تمويل التنمية المسـتدامة، حيث إنها تطرح طبقات إضافية من التعقيد ومن متطلبات الامتثال، مما يعيق تنفيذ هذه المشاريع في الوقت المناسب ونجاحها.

وتؤثر الجزاءات على قدرة المكتب القطري على إيجاد مورِّدين موثوقين، ويتفاقم ذلك من جرّاء المشـهد الدولي المتقلب. وقد أعرب المورِّدون والمسـتفيدون في كوبا عن مخاوفهم بشـأن التغيرات السـريعة المحتملة في البيئة العالمية، التي يمكن أن تزيد من تعقيد عمليات شـراء التكنولوجيا الأسـاسـية. وعلى الرغم من هذه التحديات، فقد تم تعزيز التعاون بين البرنامج الإنمائي والمسـؤولين الكوبيين وغيرهم من أصـحاب المصلحة بشكل كبير، مما يضمن استمرار المشاريع في دعم تحديث وتنويع قطاع المستحضرات الصيدلانية البيولوجية في كوبا. ويُعدّ هذا التقدم أمرا بالغ الأهمية لتعزيز قدرة البلد على التصـدي للتحديات المتعلقة بالصحة العامة وعلى المنافسة في سوق المستحضرات الصيدلانية البيولوجية العالمية.

آثار الحصار على العمليات القطرية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

يؤثر الحصـار أيضـا على العمل اليومي للمكتب القطري للبرنامج الإنمائي. حيث تُفرَض قيود على استخدام الاتفاقات المؤسسية الطويلة الأجل التي تهدف، في جملة أمور، إلى تنفيذ أنشطة التنمية ورصدها. ومن باب التقييد الخارجي، يظل الوصـول عمليا من كوبا (دورة الشـراء المتكاملة) إلى جميع مواقع التجارة الإلكترونية الدولية مغلقا تماما على مسـتوى الاتصـال الإلكتروني. ويكون رهنا، في كثير من الحالات، بمتطلبات الحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة.

ويكون العديد من المواقع الشبكية والخدمات محجوبا عند محاولة الوصول إليها عن طريق الشركات الكوبية التي تقدم خدمات الإنترنت، وذلك بسبب الحصار. ويكون العديد من المواقع الشبكية والخدمات محجوبا عن الشركات الكوبية التي تقدم خدمات الإنترنت. ويخضع للتقييد الوصولُ إلى مواقع المعلومات التقنية، والدعم التقني، والدراسات، وتحليل الأسعار، في جملة أمور. ولا تتيح بوابات الدفع إجراء العمليات من خلال الشركات الوطنية التي تقدم خدمات الإنترنت. وفرص الحصول على التدريب عبر شبكة الإنترنت والاستفادة من الحلقات الدراسية الشبكية هي أيضا محدودة.

ونتيجة لذلك، يحصل المكتب القطري على خدمات الوصول إلى شبكة الإنترنت أساسا عن طريق إحدى شركات تقديم الخدمات الساتلية، مما يؤدي إلى زيادة التكاليف، ومحدودية عرض النطاق الترددي، ورداءة نوعية خدمات الفيديو والصوت عبر الإنترنت. وهذا الوضع يحدّ من فعالية استخدام المنصات المؤسسية، مما يزيد من الوقت اللازم لإنجاز العمليات والأنشطة عبر شبكة الإنترنت. وعلاوة على ذلك، تُتكبد تكاليف إضافية لأن أكثر من 95 في المائة من المستخدمين التابعين للمكتب القطري يتصلون بالإنترنت عند العمل عن بُعد عن طريق مشاركة خطوط البيانات الخلوية الخاصة بهم من هواتفهم المحمولة المزودة باتصال يُحتسب على أساس الاستخدام.

ويواجه مكتب البرنامج الإنمائي في كوبا حالات تأخير في الشحنات بسبب تطبيق بعض شركات النقل البحري سياسات الامتثال فيما يتعلق بالبلدان التي فُرِضت عليها جزاءات تجارية.

ويتضرر المكتب القطري أيضا من عدم قدرته على استخدام حسابات مؤسسية في مصارف الولايات المتحدة أو استخدام دولار الولايات المتحدة كعملة دفع. ويضطر المكتب إلى اتخاذ تدابير إدارية إضافية لتنفيذ العمليات المالية المتعلقة بالبرامج.

والمصرف المالي الدولي (International Financial Bank) هو مصرف كوبي تستخدمه العديد من الكيانات الكوبية والشركات الأجنبية التي لها وجود في الجزيرة. ويشكل إدراجه منذ عام 2020 في قائمة مكتب مراقبة الأصول الأجنبية للرعايا الخاضعين لإدراج خاص، ومؤخرا في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للكيانات الخاضعة للقيود، عقبة جديدة أمام إقامة علاقات تجارية ومالية مع السوق المحلية الناشئة المحتملة. والمعاملات التي تتم بالدولار ليس هي الوحيدة التي تُفرَض عليها عقوبات، بل أيضا أي عملية يشارك فيها المصرف المالي الدولي.

وفي عام 2024، ظل الأثر السلبي في المجال المالي قائما وتجلى في زيادة حالات التأخير في تَلَقّي التحويلات الشهرية للأموال إلى الحسابات المصرفية المحلية للبرنامج الإنمائي. وقد أثر ذلك تأثيرا مباشرا على دورات الدفع المتصلة بالمورِّدين والأشخاص المرتبطين ببرامج الأمم المتحدة وموظفيها، مما أثر سلبا على عمليات البرنامج الإنمائي بصفة عامة.

وبالإضافة إلى ذلك، هناك عدد متزايد من المصارف التجارية الدولية التي لا تقبل المعاملات التي تتعلق بالمشاريع الإنمائية التابعة للبرنامج الإنمائي في كوبا، بسبب مخاطر التعرض للجزاءات.

ومن الآثار المباشرة لإدراج كيانات في قائمة وزارة الخارجية الأمريكية للكيانات والكيانات الفرعية الخاضعة للقيود المرتبطة بكوبا هو تشديد أشكال الحظر التي يفرضها بالفعل مكتب الصناعة والأمن على قيام كيانات الولايات المتحدة بأي نوع من العمليات التجارية مع كوبا فيما يتعلق بأي من المنتجات الخاضعة لأنظمة إدارة الصادرات. ويجب على جميع الكيانات دون استثناء أن تتقدم بطلب للحصول على ترخيص،

وعادة ما تُرفض التوصية بالترخيص، باستثناء التراخيص المتعلقة بالمنتجات الزراعية وبعض المواد الطبية والسفر، التي لها بالفعل تراخيص عامة. ويمتد هذا ليشمل أي كيان من أمريكا الشمالية يقوم بتسويق أي منتج، بما في ذلك المنتجات غير الأمريكية، ولأي كيان في العالم يقوم بتسويق المنتجات ذات المنشأ غير الأمريكي التي تحتوي على 10 في المائة أو أكثر من المكونات من مصادر في أمريكا الشمالية. وإذا كانت هذه المنتجات هي منتجات ذات تكنولوجيا متقدمة، بغض النظر عن تلك النسبة المئوية، فيتم حظرها دائما، وتُفرَض جزاءات على الكيان المعني.

وقد أدى التدقيق في العمليات المالية التي أُجريت في كوبا مع تطبيق سياسات مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب بصرامة أكبر إلى حظر مَنْح التمويل من المؤسسات العالمية. وكانت النتيجة هي تثبيط مورِّدي السلع والخدمات الأجانب عن المشاركة في عمليات تقديم العطاءات الخاصة بالبرنامج الإنمائي.

منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة

[الأصل: بالإنكليزية]

[26 آذار/مارس 2025]

لا يزال الحصار الذي تفرضه حكومة الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا يؤثر على التطورات في مجالات اختصاص وأنشطة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة (اليونسكو). وتَفاقَم ذلك بسبب سلسلة غير مسبوقة من الكوارث الطبيعية (إعصاران وزلزالان) ضربت الجزيرة في تشرين الأول/أكتوبر وتشرين الثاني/نوفمبر 2024.

فقد تأثر قطاع التعليم بالعقبات التي تحول دون وصول المؤسسات التعليمية إلى أوجه التقدم التكنولوجي، ومن حيث مشاكل الاتصال الإلكتروني، والقيود المفروضة على التبادل الأكاديمي، والتحديات التي تعترض الحصول على الأدوات الأساسية للتعليم والتَعلُّم. وعلى وجه الخصوص، تؤثر العواقب على تعليم ذوي الاحتياجات الخاصة، وهو مجال تشتد فيه الحاجة إلى أجهزة التعامل مع الإعاقات. وتحمل المعلمون عبئا ثقيلا. ودفع انخفاض الرواتب وارتفاع التضخم بالكثيرين إلى الهجرة إلى قطاعات أخرى من الاقتصاد، مما أثَّر على استمرارية تعليم الطلاب.

ويفرض الحصار قيودا على فرص الوصول إلى المنصات التكنولوجية، وكذلك إلى البرامجيات الحاسوبية والمواقع الشبكية والخدمات الرقمية التي تملكها الشركات الخاضعة لقوانين الولايات المتحدة. وتجدر الإشارة إلى أن هذه القيود جعلت من الصعب تحميل التقارير الدورية الوطنية المتعلقة باليونسكو، مثل التقارير ذات الصلة باتفاقية عام 2005 المتعلقة بحماية وتعزيز تنوع أشكال التعبير الثقافي، أو تحديث المعلومات المتعلقة بشبكة المدارس المنتسبة لليونسكو.

ويؤثر الحصار على قطاع الرياضة، بما في ذلك ما يتعلق بالأشخاص ذوي الإعاقة. فإمكانية الوصول إلى أحدث التكنولوجيات لتطوير الرياضيين، والمعدات الرياضية، ولوازم التدريب، والإمدادات اللازمة للمراكز العلمية، مثل مختبر مكافحة المنشطات، ظلت محدودة. واستمرت التحديات في الحصول على تأشيرات للمشاركة في المؤتمرات الدولية، على الرغم من استئناف سفارة الولايات المتحدة في هافانا تقديمها الخدمات القنصلية بشكل جزئي.

وكان التراجع الذي شهده قطاع السياحة بسبب القيود المفروضة على السفر والصعوبات في الحصول على المستلزمات والمعدات اللازمة للمشاريع ذات الصلة جزءا من العوامل التي دفعت العديد من الشباب إلى السعي للهجرة، وهو ما يحرم البلد من أحد أثمن أصوله.

ولا يزال الترويج الفعال للمواهب الفنية ونشرها وتسويقها يواجه عقبات في العمليات المصرفية بين كوبا والولايات المتحدة الأمريكية. فلم يتمكن الفنانون الكوبيون من الاستفادة من بيع السلع والخدمات الثقافية، لا سيما في مجال الموسيقى، إذ لا يستطيعون استخدام المنصات الإلكترونية لإجراء المعاملات المالية أو عمليات الدفع، أو استخدام المواقع الشبكية الدولية كأدوات تسويق.

وتأثرت عملية ترميم دير سانتا كلارا، وهو جزء من برنامج ”ترانسكولتورا“ (Transcultura) الذي يقوده مكتب اليونسكو الإقليمي في هافانا، بسبب التأخير في عمليات الشراء من جرّاء الحصار ، وكذلك بسبب الانخفاض الكبير في عدد المورِّدين القادرين على تقديم العروض. وكانت الصعوبات في الحصول على المواد الببليوغرافية والموارد اللازمة لحفظ الممتلكات الثقافية وأحدث المعدات التكنولوجية عندما تكون محمية ببراءات اختراع مسجَّلة في الولايات المتحدة جزءا من التحديات التي تواجه تنفيذ هذا البرنامج.

وقد تأثرت الأنشطة التي يقودها مكتب اليونسكو الإقليمي، بما في ذلك الأنشطة الدولية لبناء القدرات وتبادل المعارف بشأن نتائج المشاريع، إذ لم يسافر عدد من الضيوف الدوليين إلى كوبا بسبب التأثير المحتمل على دخولهم إلى الولايات المتحدة الأمريكية وممارسة أنشطة التبادل فيها في وقت لاحق. ولم يتمكن بعض الكوبيين المستفيدين من مشاريع اليونسكو وبرامجها من المشاركة في الأنشطة التي أُقيمت في جميع أنحاء المنطقة بسبب الصعوبات في الحصول على تأشيرات السفر.

كما تأثرت أنشطة مكتب اليونسكو الإقليمي أيضا بالنقص في المواد الخام اللازمة للمشتريات المحلية وتقديم الخدمات وبصعوبة الوصول إلى تلك المواد، بالإضافة إلى طول مُهل التسليم، والقيود المفروضة على وصول شركات النقل البحري، وزيادة التكاليف المتعلقة بالشحن والتأمين، والضمانات والصيانة. ولا تستطيع بعض الشركات التي أبرمت معها اليونسكو اتفاقات طويلة الأجل لتأمين شروط مواتية المشاركة في عمليات تقديم العطاءات في كوبا.

وقد أثرت طبيعة الحصار على المعاملات المالية التي تُجريها اليونسكو وموظفوها، ولا سيما فيما يتعلق بدفع المرتبات والسفر في مهام رسمية، مع ما يترتب على ذلك من آثار على المهام الرسمية والأنشطة القيادية. وإجراءات طلب التأشيرة إلزامية لموظفي المكتب الإقليمي لليونسكو الذين قد يحتاجون إلى السفر في مهام إلى الولايات المتحدة أو غيرها من البلدان التي تمر مسارات الرحلات الجوية المتجهة إليها عبر أراضي الولايات المتحدة. بالإضافة إلى ذلك، تأثر موظفو اليونسكو بالقيود المفروضة على العديد من شركات التأمين الصحي التي تعمل مباشرة مع مقدِّمي الخدمات الصحية الكوبيين.

برنامج الأمم المتحدة للبيئة

[الأصل: بالإنكليزية]
[19 آذار/مارس 2025]

ينفذ برنامج الأمم المتحدة للبيئة ثمانية مشاريع حالياً لدعم كوبا في مواجهة التحديات البيئية والوفاء بالالتزامات البيئية. وأحد هذه المشاريع مشروع وطني، والباقي عناصر أو أنشطة مندرجة ضمن مشاريع إقليمية أو عالمية.

وتشمل المجالات المشمولة تعزيز السياسات والقدرات المتعلقة بالوظائف الخضراء؛ وبناء القدرات في مجال السلامة الأحيائية لدعم تنفيذ بروتوكول قرطاجنة؛ وإدارة المياه، بما فيها مياه الصرف الصحي، وحفظ النظم الإيكولوجية ذات الأهمية الحيوية واستصلاحها واستغلالها المستدام؛ وإيجاد حلول مبتكرة لإدارة النفايات؛ والتخلص السليم من المواد الكيميائية الضارة والقدرة على الصمود في وجه تغير المناخ والتكيف معه.

والمشاريع التي ينفذها برنامج الأمم المتحدة للبيئة في كوبا تدخل في إطار تنفيذ استراتيجيته المتوسطة الأجل وبرنامج عمله اللذين وافقت عليهما جمعية الأمم المتحدة للبيئة.

وتشارك كوبا بنشاط في هياكل الحوكمة البيئية التي يديرها برنامج البيئة، بما فيها جمعيةُ الأمم المتحدة للبيئة ولجنةُ الممثلين الدائمين ومنتدى وزراء البيئة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي. وقادت كوبا عملية التفاوض على اعتماد قرار جمعية البيئة 1/6: ”دورانيةُ صناعةٍ زراعيةٍ لقصب السكر قادرة على الصمود وخفيضة الكربون“ الذي اعتمد في 1 آذار/مارس 2024.

ويعوق الحصار قدرة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على دعم نقل المعارف فيما بين بلدان الجنوب وبناء القدرات والتعاون التقني بين كوبا وسائر البلدان في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، وبالأخص تنظيم مناسبات تدريبية وأنشطة لبناء القدرات وعقد حلقات عمل.

والقيود المتصلة بالشفافية المالية تجعل من الصعب التعاقد مع خبراء من كوبا للعمل على تنفيذ المشاريع والأنشطة ودفع أجورهم. فإذا دفعت مستحقات أحد المستشارين عن طريق التحويل المباشر وكان مصرف العبور موجودا في الولايات المتحدة، فيمكن للمصرف أن يحجب الدفع.

ويتأثر اقتناء السلع والخدمات بالحصار. فجميع المعدات التي لها أي مكون أو مادة مرتبطة بالولايات المتحدة هي مرتبطة بالحظر، مما يزيد من تكاليف الشراء ويدفع إلى اقتناء السلع والخدمات من أسواق أبعد وأكثر تكلفة.

ويعيق الحصار تعبئة الموارد وتنفيذ مشاريع حماية البيئة، مما يؤثر على قدرة برنامج البيئة على تعبئة الموارد لفائدة كوبا من الصناديق الرأسية.

وتؤثر هذه التبعات أيضا على البعد الإقليمي. وقد تساهم الإجراءات التي تنفذ في البلد من أجل الحفاظ على النظم الإيكولوجية مثل أشجار المانغروف والشعاب المرجانية وأحواض الأعشاب البحرية، في توفير خدمات النظم الإيكولوجية التي تفيد البلدان الأخرى على طول ساحل القارة. ويخلف نقص الموارد والتعاون في رصد وحفظ الأنواع المهاجرة تأثيرا سلبيا على حفظ التنوع البيولوجي المشترك في جميع أنحاء المنطقة.

ويؤثر الحصار في قدرة كوبا على تقديم مساهمتها المالية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة.

وإنهاء الحصار من شأنه أن ييسر إلى حد كبير إمكانية دعم كوبا في التصدي للتحديات البيئية والمناخية، وأن يمكن كوبا من المشاركة الفعالة والسليمة في عمليات التعاون الحكومي الدولي والتقني الإقليمية.

برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[13 آذار/مارس 2025]

يعمل برنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية في كوبا منذ عام 2001، وقد أنشأ مكتباً له في عام 2007 بهدف التعاون ودعم حكومة كوبا في تنفيذ خططها وأولوياتها الإنمائية التي تتماشى مع أولويات وولايات موئل الأمم المتحدة.

ويواصل موئل الأمم المتحدة دعم كوبا في تنفيذ عدة مشاريع ترد أولوياتها في إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة وفي البرنامج القطري للموئل. وتشمل هذه المشاريع التخطيط الحضري والإدارة الحضرية على الصعيد الوطني وعلى صعيد البلديات؛ والإسكان والتعافي من أثر الأعاصير في المناطق الحضرية؛ ودعم التغيرات في قطاع الإسكان والمستوطنات؛ وتعزيز تنفيذ الخطة الحضرية الجديدة، وخطة عام 2030 على الصعيدين الوطني والمحلي. ويمثل دعم تعزيز الحكومات المحلية للمساهمة في تحقيق اللامركزية والتنمية الإقليمية أولوية رئيسية.

والمشاريع موجهة نحو قضايا التنمية، مع التركيز على الصعيد المحلي. وكانت هناك قيود في تنفيذها بسبب الآثار الدولية المترتبة على الحصار الذي يفرض قيودا على المعاملات المالية وعلى الوصول إلى الأسواق الدولية. وهي ذات أهمية كبيرة لضمان الحصول على اللوازم والمعدات والتكنولوجيات والبنية التحتية للتنمية الحضرية والإقليمية في كوبا.

ويرى الموئل أن تنفيذ القرار 7/79 سيتيح لكوبا الإسهام على نحو حاسم في تحقيق الخطة الحضرية الجديدة وفي تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، لا سيما الهدف 11.

منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية

[الأصل: بالإنكليزية]
[5 آذار/مارس 2025]

تدعم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الجهود التي تبذلها حكومة كوبا لتعزيز وتطوير صناعة قادرة على المنافسة تلبي احتياجات السكان وتوفر الرفاه ونوعية حياة أفضل للجميع من خلال البرنامج القطري لكوبا للفترة 2021-2025.

يتمحور البرنامج القطري حول ’1‘ الابتكار وتوافر المعلومات؛ ’2‘ التحول الإنتاجي؛ ’3‘ الاستثمار ونقل التكنولوجيا؛ ’4‘ الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية وتحسين نوعية البيئة.

ويشمل البرنامج القطري مشاريع في القطاعات الاستراتيجية للتنمية الاقتصادية والبيئية والاجتماعية في كوبا، مثل النظم الغذائية المستدامة، وتطوير صناعة المستحضرات الصيدلانية والتكنولوجيا الأحيائية، والطاقات المتجددة، وبرامج تطوير سلاسل القيمة، وتطوير المجمعات الصناعية والمناطق الاقتصادية الخاصة.

وتقوم منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بتنفيذ خمسة مشاريع بقيمة 3,5 ملايين دولار. وتشمل هذه المبادرات مشروعين وطنيين: يهدف أولهما إلى تعزيز كفاءة الطاقة، بينما يتمثل الآخر في البرنامج القطري الجاري تنفيذه. وهناك مشروعان إقليميان: أحدهما يركز على تسريع التقدم نحو تحقيق الهدف 9 من أهداف التنمية المستدامة، والآخر يهدف إلى تحسين التنسيق في مجال تربية المائيات. وهناك مشروع أقاليمي واحد بشأن مجموعة الابتكارات الدولية لقطاعات المستحضرات الصيدلانية الحيوية والطبية والنانوتكنولوجيا.

ويمثل الحصار قيوداً على التعاون التقني لليونيدو في كوبا. وتسببت العمليات المالية المعقدة في حدوث تأخيرات في تنفيذ المشاريع، ولا تزال الخيارات المتاحة أمام الموردين محدودة.

والمنظمة مقتنعة بأنه من دون القيود التي يسببها الحصار، يمكن للجهود الرامية إلى تعزيز وتطوير صناعة تنافسية ومستدامة تلبي احتياجات السكان أن تحقق المزيد من الفوائد.

مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث

[الأصل: بالإنكليزية]
[26 آذار/مارس 2025]

يعمل مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث على تيسير مشاركة كوبا في عمليات ومبادرات تبادل المعارف في سياق الحد من مخاطر الكوارث من خلال المنتدى الإقليمي للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي. ويشرك المكتبُ كوبا أيضا في مشاريع دون إقليمية في منطقة البحر الكاريبي تهدف إلى زيادة القدرات في مجال الحد من مخاطر الكوارث، ونشر الممارسات الجيدة في مجال الاستثمار المُراعي للمخاطر، وتعزيز وتبسيط نظم الإنذار المبكر في المنطقة.

ويعترف مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث بخبرة كوبا في الحد من مخاطر الكوارث. ويثني أيضا على كوبا لما تبذله من جهود متواصلة لتنفيذ إطار سنداي، وكذلك لدعمها لخطة العمل الإقليمية لتنفيذ إطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث للفترة 2015-2030 في الأمريكتين خلال الاجتماع الأخير الرفيع المستوى للحد من مخاطر الكوارث في الأمريكتين ومنطقة البحر الكاريبي (5 كانون الأول/ديسمبر 2024). ويقدِّر المكتب أيضا مساهمة كوبا في استعراض منتصف المدة لتنفيذ إطار سنداي والتزامها به، بما في ذلك تقديمها تقرير استعراض منتصف المدة الوطني وتمثيل كوبا في الاجتماع الرفيع المستوى المعني باستعراض منتصف المدة لإطار سنداي، الذي عقدته الجمعية العامة يومي 18 و 19 أيار/مايو 2023 في نيويورك.

ويكتسي تعاون كوبا وتشاطرها الخبرات داخل المنطقة أهمية كبيرة للنهوض ببرنامج الحد من مخاطر الكوارث. ويشير مكتب الأمم المتحدة للحد من مخاطر الكوارث إلى أن كوبا كانت من أوائل البلدان التي قدمت المساعدة التقنية لبلدان منطقة البحر الكاريبي للتعامل مع مرض فيروس كورونا (كوفيد-19).

وهي أيضا من البلدان التي لديها خبرة في توفير نظم الإنذار المبكر، وهو ما يمكن أن يشكل رصيدا لتنفيذ مبادرة نظم الإنذار المبكر للجميع والاستجابة لدعوة الأمين العام إلى التغطية بالنظام العالمي للإنذار المبكر في السنوات الخمس المقبلة.

وانضمت كوبا إلى اتفاق للتعاون في مجال الحد من مخاطر الكوارث مع منظمات حكومية دولية دون إقليمية أخرى معنية بالحد من مخاطر الكوارث (الوكالة الكاريبية لإدارة طوارئ الكوارث، ومركز تنسيق الوقاية من الكوارث الطبيعية في أمريكا الوسطى والجمهورية الدومينيكية، والأمانة العامة لجماعة دول الأنديز)، وكذلك مع شيلي والمكسيك والاتحاد الأوروبي. وستعزز مذكرة التفاهم هذه عمليات التبادل والتعاون على الصعيد دون الإقليمي لتحقيق أهداف إطار سنداي والحد من الخسائر الناجمة عن الكوارث.

والحد من الآثار البشرية والاقتصادية للكوارث سيتطلب الوصول إلى أوجه التقدم العلمي والتقني الحالية والتكنولوجيا المثلى. وبسبب زيادة شدة وتواتر المخاطر الطبيعية في منطقة البحر الكاريبي، ستستفيد كوبا من إمكانية الحصول على الموارد من الجهات المانحة ومؤسسات التمويل الدولية لتحقيق مزيد من التقدم. وبالإضافة إلى ذلك، سيتعيَّن استكمال وتعزيز الجهود المبذولة حاليا لحماية السكان من مختلف المخاطر (البيولوجية، والبيئية، والتكنولوجية، والمائية - الجوية، والجيولوجية، من بين مخاطر أخرى)، وذلك من خلال إتاحة إمكانية الوصول إلى المعدات اللازمة للاستجابة للكوارث، والمعدات الصحية ومعدات الإنذار المبكر، ونمذجة المخاطر، والبنى التحتية المكيفة وغيرها من تكنولوجيات المعلومات.

ومما يعيق تحقيق أهداف الحد من مخاطر الكوارث تداعيات الحصار وإدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب، الأمر الذي يحد من إمكانية وصول البلد إلى المعلومات والمعارف والتكنولوجيا الأساسية (بما في ذلك المنصات الافتراضية والبرامجيات الحاسوبية البالغة الأهمية اللازمة للعمل في الوقت الحالي) والأصول ذات الأهمية القصوى للوفاء بالتزامات إطار سنداي وزيادة القدرة على الصمود.

مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 آذار/مارس 2025]

لاحظ مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة تنامي وجود الجريمة المنظمة وتزايد العنف المميت في جميع أنحاء منطقة البحر الكاريبي. ويُعزى هذا الاتجاه إلى الاتجار بالمخدرات والنفوذ المتزايد لمختلف الأسواق الإجرامية عبر الوطنية التي تنشأ في أمريكا اللاتينية. وتُظهر البيانات أن الظاهرة منتشرة على نطاق منطقة البحر الكاريبي وأنه لا يوجد بلد في مأمن من تأثير الجريمة المنظمة عبر الوطنية. ويلتزم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة بتوسيع نطاق برامجه للمساعدة التقنية في منطقة البحر الكاريبي وبدعم الدول الأعضاء بشكل استباقي في مواجهة هذه التحديات. وسيواصل المكتب دعم كوبا من خلال العمل البنّاء وإدماجها في المبادرات الإقليمية.

وتتلقّى كوبا الدعم من المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة الذي يوجد في بنما. وتُقدَّم المساعدة التقنية المستمرة إلى كوبا من خلال مكاتب البرامج في بربادوس والجمهورية الدومينيكية، بالإضافة إلى البرامج العالمية. وتُنسِّق هذه المكاتب بشكل

وثيق مع الشـــركاء الإقليميين والوطنيين الرئيســـيين لدعم كوبا في إطار الوجود الواســـع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في منطقة البحر الكاريبي.

وتشارك كوبا، في إطار جهودها الرامية إلى التصدي للتحديات المرتبطة بالتدفقات غير المشروعة عن طريق البحر والجو، في البرنامج العالمي لمراقبة الركاب والبضـــائع[62]. ويدعم هذا البرنامجُ، الذي يُنفَّذ بالتعاون مع المنظمة الدولية للشـرطة الجنائية (الإنتربول) ومنظمة الجمارك العالمية، الجهودَ الوطنية الرامية إلى تعزيز أجهزة إنفاذ القانون وقدرات الاعتراض وتيسـير التواصـل والتنسـيق فيما بينها - وذلك باسـتهداف المخدرات غير المشـروعة، والسـلع المحظورة، والبضـائع والبريد والركاب من ذوي الخطورة العالية في بلدان المنشأ والعبور والمقصد - بهدف شامل يتمثل في تعطيل التدفقات غير المشـروعة عبر الحدود والشـبكات الإجرامية عبر الوطنية. وفي هذا الإطار، أنشأت كوبا وحدتين لمراقبة الموانئ في مينائي مارييل وسـانتياغو وفرقة عمل مشـــتركة معنية بالاعتراض في المطارات في مطار خوســـيه مارتي الدولي في هافانا. وفي عام 2024، تم توسيع نطاق العمليات الجوية وعمليات شحن البضائع لتشمل مطار خوان ألبرتو غوميس الدولي من خلال إنشاء فرقة عمل مشتركة ثانية معنية بالاعتراض في المطارات.

ويتعـاون المكتـب المعني بـالمخـدرات والجريمـة مع الوحـدتين المعنيتين بـالمطـارات، ويعمـل مع الجمارك، وشـــرطة مكافحة المخدرات، والســـلطات المعنية بالهجرة، والإنتربول. وقد تلقّت وحدات المراقبة الجوية والبحرية تدريبا متخصصا أساسيا نظريا وعمليا، إلى جانب التوجيه فيما يتعلق بعمليات الشحن، بشأن مسائل مثل الاتجار بالمخدرات؛ والاتجار بالأشـخاص؛ وتهريب المهاجرين؛ وتحليل المعلومات المسـبقة عن الركاب وسجلات أسماء الركاب وقوائم الركاب؛ والكشف عن التهديدات الداخلية؛ ومقابلات التحقيق؛ وكشف الوثائق المزورة؛ والإرهاب الدولي؛ والتدريب في مجال الاسـتهداف القائم على المعلومات الاسـتخبارية. ودعم فرع الطيران في برنامج التخاطب بين المطارات التابع للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة مشـاركةَ كوبا في تبادل أفضل الممارسات مع الشرطة الوطنية الإسبانية من مطار أدولفو سواريز مدريد - باراخاس الدولي في مدريد.

ودعما لجهود كوبا في التصـــدي لمشـــكلة المخدرات العالمية، ســـاهم المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في عام 2025 في إنشـاء نظام وطني للإنذار المبكر بشـأن المخدرات. ووفَّر المكتب أدلة ومبادئ توجيهية تقنية بشأن تحليل المخدرات للمختبرات الجنائية في جميع أنحاء البلد.

وفي مجـال منع الجريمـة والعدالـة الجنـائيـة، وعملا بقرار الجمعيـة العـامـة 227/78 المتخذ في عام 2023، كُلِّف المكتب بعقد اجتماع لخبراء تُرشـــحهم الدول الأعضـــاء، بُغية تبادل المعلومات عن التحديات والدروس المستفادة وأفضل الممارسات والعوامل التمكينية اللازمة لتحسين أداء نظم العدالة الجنائية من أجل ضمان تكافؤ فرص وصول الجميع إلى العدالة. ورشحت كوبا خبيرين وطنيين للمشاركة في اجتماع فريق الخبراء في الفترة من 9 إلى 11 كانون الأول/ديسـمبر 2024. وتناول الاجتماع، الذي ضـم 41 خبيرا من 30 دولة عضـوا، سبعة مجالات مواضـيعية رئيسية تتعلق بفرص الوصـول إلى العدالة. واختُتم الاجتماع

(62) يشـــمل برنامج مراقبة الركاب والبضـــائع حاليا برنامج مراقبة الحاويات وبرنامج التخاطب بين المطارات الســـابقَين التابعَين للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة.

باعتماد مجموعة من التوصـــيات[63] لتوجيه الدول الأعضـــاء والمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في النهوض بمسألة الوصول المنصف إلى العدالة. وسيُعرض التقرير المتعلق بتنفيذ القرار 227/78 على لجنة منع الجريمة والعدالة الجنائية في أيار/مايو 2025.

وقد حدّت الجزاءات بشـــكل كبير من تنفيذ برامج المكتب المعني بالمخدرات والجريمة في كوبا، لا سـيما بسـبب القيود المفروضـة على السفر التي أعاقت إجراء التدريب والتوجيه والتواصـل مع أصـحاب المصلحة بالحضور الشخصي. وعلى عكس الحال في البلدان الأخرى، كان من الصعب تطبيق مناهج بديلة مثل التدريب عبر الإنترنت وتوخي المرونة في المشتريات في السياق الكوبي بسبب محدودية الوصـول إلى الإنترنت والأنظمة المحلية والقيود التجارية. ولا تؤثر هذه القيود على بناء القدرات المؤسـســية فحسـب، بل تؤثر أيضا بشكل غير مباشر على الفئات السكانية الضعيفة التي غالبا ما تكون هي المستفيدة المقصودة من المساعدة التقنية في مجالات من قبيل الصحة العامة ومنع الجريمة والوصول إلى العدالة.

ولا يزال المكتب المعني بـالمخـدرات والجريمـة ملتزمـا بتعميق تعـاونـه وعملـه التنفيـذي مع كوبـا في التصـدي للتحديات المعقدة التي تشكلها المخدرات والجريمة. وتوفر الرؤية الاسـتراتيجية للمكتب بشـأن أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي للفترة 2022-2025 إطارا قيّما لتوســيع نطاق المســاعدة التقنية وتنويعها في جميع أنحاء المنطقة، بما يشـــمل الدعم المحدد الأهداف المقدَّم إلى كوبا. ويواصـــل المكتب الإقليمي لأمريكا الوسطى ومنطقة البحر الكاريبي تحديد الفرص المتاحة لوضع كوبا كشريك أساسي ومستفيد في المبادرات المقبلة المموَّلة من الجهات المانحة. ومن المرجح أن يؤدي رفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي إلى خلق بيئة أكثر ملاءمة لتعزيز الوجود التشـــغيلي للمكتب المعني بالمخدرات والجريمة في البلد، بالتعاون الوثيق مع السلطات الوطنية.

صندوق الأمم المتحدة للسكان

[الأصل: بالإنكليزية]
[28 آذار/مارس 2025]

لا يزال الحصــار الاقتصــادي والتجاري والمالي الذي طال أمده يؤثر على حالة السـكان في كوبا، لا سيما النساء والمراهقون والشباب، وعلى حقوقهم الأساسية، وكذلك على إمكانية حصـولهم على الخدمات الأســاســية في مجال الصــحة الجنســية والإنجابية. وتجلت آثاره السـلبية في نقص الأدوية ولوازم وخدمات الصـحة الجنسـية والإنجابية، بما في ذلك وسـائل منع الحمل، وكذلك في توفير الخدمات الأسـاسـية لرعاية ضــحايا العنف الجنســاني والحوامل في دور رعاية الأمهات وللمصــابين بالأمراض المنقولة جنسـيا بسـبب حالات التأخير في شراء سلع الصحة الجنسية والإنجابية من الموردِين الدوليين.

ولا يزال تنفيذ البرنامج القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان يواجه صعوبات في عمليات الشراء، مثل القيود التي تُفرض على المدفوعات وحالات التأخير. وينطبق هذا الأمر بشـكل خاص على شـراء سـلع ولوازم الصـــحة الإنجابية التي تنتجها الولايات المتحدة أو التي تغطيها براءات اختراع مســجَّلة في الولايات المتحدة، والتي يجب شــراؤها من قارات أخرى بتكاليف نقل وشــحن مرتفعة. ويزيد ذلك من صــعوبة تقديم

(63) A/CONF.241/PM/CRP.2، متاحة عبر الرابط التالي: www.unodc.org/res/justice-and-prison-reform/access-to-justice-for-all_html/ACONF241_PM_CRP2.pdf.

استجابة سريعة وفعالة وعالية الجودة وشاملة للجميع في حالات الطوارئ، مما يؤثر سلبا على كل من البرامج الإنمائية وبرامج الاستجابة لحالات الطوارئ. وفي عام 2024، اشتدت آثار هذه الجزاءات في ظل استمرار معاناة كوبا من وضع اجتماعي – اقتصادي صعب. وقد فاقم إعصاران وزلزال في نهاية العام الصعوبات التي يواجهها السكان وأثَّرت تلك الكوارث سلبا على صحتهم ورفاههم.

وبقاء كوبا في عام 2024 على القائمة التي وضعتها الولايات المتحدة للدول الراعية للإرهاب أثَّر على البلد من حيث السياحة وتسليم السلع الصحية على حد سواء، حيث يُحظر على شركات الشحن الدولية تسليم سلع إلى أي بلد مدرج في هذه القائمة.

والقيود التي تعترض البلد في الوصول إلى المورِّدين الدوليين للوازم الصحة الجنسية والإنجابية تؤثر على النتائج المتوقعة من البرنامج القطري، وخاصة الأثر الإيجابي لمبادرات الدعوة وبناء القدرات التي تُنفَّذ في إطاره.

ويعمل صندوق الأمم المتحدة للسكان على تعبئة موارد إضافية للتخفيف من آثار التدابير المتعلقة بالحصار على توافر لوازم الصحة الجنسية والإنجابية، بما في ذلك وسائل منع الحمل والرفالات واللوازم التي يحتاجها برنامج رعاية الأمهات والأطفال.

ويؤكد صندوق الأمم المتحدة للسكان من جديد التزامه بدعم الجهود التي تبذلها كوبا للحفاظ على التقدم الذي أحرزته في مجالات الصحة الجنسية والإنجابية وصحة الأم، بما في ذلك الحصول على وسائل تنظيم الأسرة والتثقيف الجنسي، وفي مجال توليد البيانات بشأن الديناميات السكانية والتنمية المستدامة وتحليلها.

الاتحاد البريدي العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]
[27 آذار/مارس 2025]

كوبا عضو كامل العضوية في الاتحاد البريدي العالمي وتتمتع بنفس الحقوق التي تتمتع بها البلدان الأعضاء الأخرى في الاتحاد وعليها ما على هذه البلدان من التزامات.

وتعمل كوبا حاليا كعضو في مجلس إدارة الاتحاد البريدي العالمي، عقب الانتخابات التي جرت في عام 2021.

وتستفيد كوبا بانتظام من المساعدة في تطوير قطاع البريد المقدمة إليها في إطار أنشطة الاتحاد في مجال التعاون التقني. ويمكن تسليط الضوء على الأنشطة التالية:

- تُواصِل كوبا المشاركة في المشروع الإقليمي للاتحاد البريدي العالمي بشأن الكفاءة التشغيلية وتطوير التجارة الإلكترونية الذي يجري تنفيذه خلال الفترة 2022-2025.
- تواصِل الجهة المشغِّلة المعيَّنة في كوبا (Correos de Cuba) تَلقّي الدعم من صندوق جودة الخدمات التابع للاتحاد من خلال مشروع لتحسين جودة خدمات الشبكة البريدية الكوبية.
- شاركت كوبا في منتدى الاستراتيجية الإقليمية للأمريكتين الذي عُقد يومي 3 و 4 أيلول/سبتمبر 2024. وقد جمع المنتدى ممثلين رفيعي المستوى من الوزارات والسلطات التنظيمية والجهات المشغِّلة المعيَّنة، التي قَدَّمت ملاحظات خاصة بكل منطقة للإسهام في النسخة النهائية

من الاســتراتيجية البريدية للاتحاد البريدي العالمي للفترة 2026-2029، والتي ســتُعرَض للموافقة عليها في المؤتمر القادم للاتحاد.

ولم يواجه الاتحاد في توفير المساعدة الآنفة الذكر أو في الاضطلاع بأي أنشطة مشتركة أخرى مع كوبا أيَّ صعوبات ناجمة عن الحصار.

برنامج الأغذية العالمي

[الأصل: بالإنكليزية]

[13 آذار/مارس 2025]

على مدى أكثر من 60 عاما، ساهمت برامج الحماية الاجتماعية الشاملة في كوبا في الحد من الجوع والفقر بشكل كبير. وكان البلد من أكثر البلدان نجاحاً في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية ولا يزال يحتل المرتبة 85 في مؤشر التنمية البشرية.

وخلال التسعينيات، واجهت كوبا أزمة اقتصادية حادة كان لها آثار طويلة الأمد على الأمن الغذائي والتغذية. وأدت الأزمة المالية العالمية في عام 2008، والكوارث الطبيعية المتكررة - بما في ذلك الجفاف لفترات طويلة - وارتفاع أسعار المواد الغذائية على الصعيد العالمي، ومحدودية سبل الحصول على الائتمانات، وانخفاض الإنتاجية، والحصار الذي تفرضه الولايات المتحدة إلى تفاقم تحديات الأمن الغذائي في البلد. وفي الآونة الأخيرة، خلفت جائحة كوفيد-19 تأثيرا عميقا على الصحة ودمرت أحد أهم مصادر الدخل في كوبا: السياحة.

وبعد اعتماد إجراءين مهمين في عامي 2021 و 2022 - إصلاح النظام النقدي وقانون السيادة الغذائية والأمن الغذائي - واصلت كوبا جهودها لتثبيت اقتصادها، وإن كان ذلك بنجاح محدود. ولا يزال الحصول على السلع الأساسية، وخاصة الغذاء، يشكل مصدر قلق كبير. وفي كانون الأول/ديسمبر 2024، بلغ مؤشر أسعار الاستهلاك على أساس سنوي 24,88 في المائة، حيث ارتفعت أسعار المواد الغذائية والمشروبات غير الكحولية بنسبة 28,15 في المائة (128 في المائة و 302 في المائة على التوالي تراكميا على مدار الـ 36 شهرا الماضية). وانخفضت القوة الشرائية للأسر المعيشية انخفاضا حادا بسبب ركود الأجور الاسمية والمعاشات التقاعدية منذ الإصلاح النقدي لعام 2021، إلى جانب التضخم المستمر على مدى أربع سنوات متتالية. وعانى الإنتاج الغذائي المحلي من صعوبات بسبب نقص الاستثمار والمدخلات والوقود، وهو ما حال دون تحقيق الأهداف المقررة. وبالإضافة إلى ذلك، أعاقت قيود العملة الصعبة نظام توزيع الأغذية من تلبية الطلب المحلي من خلال الواردات.

ويعمل برنامج الأغذية العالمي في كوبا منذ عام 1963 على دعم الفئات الضعيفة والجهود الحكومية في مجال الأمن الغذائي والتغذية. وفي عام 2021، وافق المجلس التنفيذي لبرنامج الأغذية العالمي على خطة استراتيجية قطرية جديدة للفترة 2021-2024، تم تمديدها لاحقا لتظل متوافقة مع إطار الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، وهي خطة صالحة حتى كانون الأول/ ديسمبر 2025. ولتلبية الاحتياجات المتزايدة، وسّع البرنامج نطاق عملياته في جميع أنحاء البلد، مع وجود دائم في ست مقاطعات: غرانما وغوانتانامو وهولغوين ولاس توناس وسانتياغو دي كوبا وفيلا كلارا. وبالإضافة إلى برامج الأمن الغذائي والتغذية الأساسية، يتعاون برنامج الأغذية العالمي مع الدفاع المدني الكوبي لتعزيز التأهب والاستجابة للظواهر الطبيعية القصوى.

ويركز البرنامج التابع لبرنامج الأغذية العالمي في كوبا على بناء القدرات وزيادتها، ويستخدم التحويلات المحددة الهدف لتلبية الاحتياجات الغذائية والتغذوية الحرجة. ولتحسين الكفاءة، يدعم برنامج الأغذية العالمي السلطات الوطنية والمحلية في الانتقال إلى أنظمة حماية اجتماعية أكثر استدامة وتركيزاً على أهداف محددة، مع التركيز على تعزيز مكوناتها المتعلقة بالغذاء والتغذية.

آثار الحصار

طوال عام 2024، استمر الحصار في إحداث تداعيات اقتصادية خطيرة على كوبا، فضلاً عن التحديات التشغيلية التي واجهت برنامج الأغذية العالمي. وأدى تصنيف كوبا "دولة راعية للإرهاب" إلى عرقلة إقامة اقتصاد قائم على السوق. وأثرت التكاليف المرتفعة لاستيراد المعدات الزراعية والمدخلات والمواد الغذائية، إلى جانب صعوبات المعاملات المالية، على قدرة كوبا على تلبية احتياجاتها الغذائية. وهذا يضع عبئا على الميزانية الوطنية، ويهدد الفئات التي تعتمد على برامج الحماية الاجتماعية، ويؤدي إلى تفاقم تحديات الأمن الغذائي.

وبسبب القيود المفروضة على الاستيراد، لم تتمكن كوبا من تأمين وقود كافٍ في عام 2024 للاستهلاك على صعيد الأفراد (النقل والمواصلات العامة والمركبات الخاصة) وعلى الصعيد الوطني (توليد الطاقة)، وهو ما أدى إلى انقطاع التيار الكهربائي لفترات طويلة في جميع أنحاء البلد وتعطل الخدمات الأساسية.

ويؤثر الحصار على عمليات برنامج الأغذية العالمي، وهو ما يحد من قدرته على شراء الخدمات والمنتجات من الشركات التي تتخذ من الولايات المتحدة مقراً لها، أو الشركات التي تستخدم مكونات من الولايات المتحدة بنسبة تتجاوز 10 في المائة، أو الشركات التي تصدر بمعالجة المدفوعات من خلال فروع شركات الولايات المتحدة.

وتواجه عمليات شراء وشحن السلع الغذائية وغير الغذائية، بما في ذلك الأغذية المدعمة التي يوفرها البرنامج، تأخيرات بسبب محدودية توافر شركات الشحن الراغبة في الرسو في الموانئ الكوبية. ونتيجة لذلك، غالبا ما يقتضي الأمر إعادة شحن البضائع من خلال بلدان مجاورة، وهو ما يؤدي إلى تكاليف إضافية وتأخيرات تؤثر على عمليات التسليم التي يقوم بها البرنامج.

وتواجه عمليات البرنامج في كوبا صعوبات مع ارتفاع التكاليف بسبب محدودية إمكانية الوصول إلى المعدات والإمدادات بأسعار تنافسية. فالعديد من الموردين الإقليميين والدوليين إما غير راغبين في البيع مباشرة إلى كوبا أو غير قادرين على ذلك، الأمر الي يؤثر على السلع الأساسية مثل المركبات وقطع الغيار والمواد المكتبية والمعدات التقنية المتخصصة. ولا تزال خدمات الاتصالات الصوتية وإرسال البيانات مكلفة حيث يجب أن تتحايل على البنية التحتية للاتصالات السلكية واللاسلكية في الولايات المتحدة.

وتمثل المعاملات المصرفية تحدياً آخر. فالقيود المفروضة بفعل الحصار تحد من قدرة المؤسسات المالية على إجراء معاملات مع كوبا، وهو ما يؤثر على دفع رواتب الموظفين واستحقاقاتهم، وكذلك النفقات التشغيلية للبرنامج.

منظمة الصحة العالمية/منظمة الصحة للبلدان الأمريكية

[الأصل: بالإنكليزية]
[10 آذار/مارس 2025]

كما ذكرت الحكومة الكوبية، فإن الحصار له تأثير سلبي على القطاع الصحي الكوبي، ويرجع ذلك أساسا إلى الصعوبات التي تواجهها كوبا في الحصول على الأدوية والمواد الخام اللازمة للإنتاج المحلي للأدوية الأساسية والأدوات وقطع الغيار اللازمة للمعدات الطبية والكواشف وغيرها من اللوازم الضرورية لتشغيل هذا القطاع. ويشمل ذلك التأثيرات على قطاعات أخرى تعتبر من محددات الصحة، مثل الأمن الغذائي والتغذية. ومصادر تمويل القطاع الصحي محدودة أيضاً.

وعلى الرغم من أن حكومة الولايات المتحدة قد ذكرت أن الحصار المفروض يسمح بشحن السلع الإنسانية إلى كوبا، وأن حكومة الولايات المتحدة عرضت التعجيل بتلبية هذه الطلبات، فقد رفضت شركات الولايات المتحدة في بعض الحالات توريد اللقاحات والأدوية المنقذة للحياة إلى المنظمة عندما يتم شراؤها لكوبا.

وتتأثر فعالية التعاون التقني مع البلد بعدم توفر بعض منصات الاتصال الإلكتروني (مثل زووم) في بعض الحالات في كوبا، حيث يحولُ ذلك دون حضور مسؤولي وزارة الصحة العامة الاجتماعات التي تعقدها منظمة الصحة العالمية على الإنترنت. ويؤثر هذا أيضا في مؤسسات أخرى من قبيل المراكز الثمانية المتعاونة مع منظمة الصحة العالمية، والمؤسسات الصحية في المقاطعات، والمراكز المرجعية الوطنية والدولية الموجودة في البلد.

ونتيجة للجزاءات، قد يكون من الصعب تنفيذ المعاملات المالية من المصارف الكوبية وإليها مع المصارف الأخرى.

المنظمة العالمية للملكية الفكرية

[الأصل: بالإنكليزية]
[4 آذار/مارس 2025]

نتيجة للحصار، لوحظت في كوبا الظروف التالية بوصفها عقبة تحول دون تقدّم البلد في مجال الملكية الفكرية، وتؤثر في تنميته التكنولوجية والاجتماعية والاقتصادية:

إن الحصار، إذ يقيد دخول المواطنين الكوبيين إلى الولايات المتحدة الأمريكية، يحد من إمكانيات تنمية الموارد البشرية على أراضي الولايات المتحدة الأمريكية. ونتيجة لذلك، لا يستطيع المهنيون الكوبيون المتخصصون أن يستفيدوا استفادة كاملة من فرص زيادة تخصصهم في مجال الملكية الفكرية، لا سيما الفرص المتاحة في الولايات المتحدة الأمريكية. وتشمل هذه الفرص الجوانب المتعلقة بإدارة أصول الملكية الفكرية، وإدارة مكاتب الملكية الفكرية، والاطلاع على تجارب ناجحة في إنشاء مكاتب نقل التكنولوجيا وإدارة التكنولوجيا وتقييم الملكية الفكرية واستخدامها كضمانة.

وتعيق القيود المفروضـــة على التأشـيرات إمكانيات مشـــاركة المهنيين الكوبيين في مجال الملكية الفكرية في البرامج التدريبية التي تنظمها المنظمة العالمية للملكية الفكرية واجتماعاتها وغيرها من الفعاليات التي تعقد في الولايات المتحدة الأمريكية.

وأدت القيود المتزايدة المفروضـــة على وصـــول المواطنين الكوبيين الذين يتصـــلون من عناوين بروتوكول الإنترنت في كوبا إلى المنصات وخدمات الإنترنت التي تُقدَّم، بصورة مباشرة أو غير مباشرة، من الولايات المتحدة أو من شـركات الولايات المتحدة، من قبيل منصـات غوغل السـحابية وزوم وويبيكس، إلى تقييد مشـــاركة الممثلين الكوبيين في العديد من الاجتماعات وأنشــطة بناء القدرات التي نظمتها المنظمة العالمية للملكية الفكرية على الإنترنت. ويمنع هذا الوصـــول المقيد السـلطات والمســتخدمين في كوبا من الوصـــول إلى منصـــات النشـر العامة العالمية من قبيل Espacenet و Latipat-Espacenet (المكتب الأوروبي لبراءات الاختراع)، التي تشارك كوبا بنشاط في إطارها من خلال تقديم معلومات.

ويؤثر ضـعف مرافق الاتصـالات السـلكية واللاسـلكية تأثيرا سـلبيا في إمكانية وصـول المواطنين الكوبيين إلى قواعد البيانات الإلكترونية التابعة للمنظمة وإلى خدمات رقمية أخرى، ‘ويعرقل وصـــولهم إليها. وهذا الوضـع، وبخاصـة تعذّر الوصـول إلكترونيا إلى قواعد البيانات العالمية المتعلقة بالملكية الفكرية، بما في ذلك قاعدة البيانات Patentscope (تتضـــمن معلومات عن براءات الاختراع) وقاعدة البيانات العالمية للعلامات التجارية، يؤثر تأثيرا ســـلبيا في تقدّم برامج البحوث التكنولوجية وغيرها من برامج الابتكار التي تنفّذها حكومة كوبا في مجالات علوم البيئة والطب والحياة، والتكنولوجيا الأحيائية والتكنولوجيا النانوية، ويحد من معرفة سلوك العلامات التجارية في أسواق التصدير المحتملة.

ويؤثر الحصـــار في توافر معدات وبرامجيات تكنولوجيا المعلومات اللازمة لتنفيذ العمليات الإدارية المتعلقة بإجراءات تقديم الطلبات والموافقة عليها، وبخاصـــة خدمات البحث عن براءات الاختراع والعلامات التجارية وتدقيقها. ورغم أن البلد مهيأ إداريا لأداء هذه المهام بفضـــل الوجود الكثيف لفروع المكتب الكوبي للملكية الصـناعية في المقاطعات، فإن عدم توفر برامجيات متخصـصـة يعوق بشكل خطير أداء هذه المهام. والواقع أن إجراءات شـراء المعدات والبرامجيات اللازمة من الخارج مرهقة. ويسـتمر هذا الوضــع في تأخير الخدمات التي تقدمها هذه المكاتب بشـكل تراكمي ويحول دون توسـعها. والأهم من ذلك هو أن هذا الوضــع يقضـــي على إمكانية الاســتفادة بشــكل كامل من الوظائف التي يتيحها النظام الآلي للملكية الفكرية التابع للمنظمة، نظرا إلى أن بعض أدوات تشـغيل النظام ليس متاحا مجانًا للمســتخدمين في كوبا. ويقوّض ذلك بشكل كبير إمكانيات توسيع استعمال هذا النظام ومواءمته مع احتياجات المستخدمين الكوبيين.

وتمتد آثار الحصـار التي تتجاوز الحدود الإقليمية لتشـمل المجال المالي أيضـا. فلا يمكن سـداد المدفوعات المســتحقة على كوبا للمنظمة بموجب المعاهدات التي تديرها المنظمة (معاهدة التعاون بشـــأن البراءات ونظام مدريد) إلاّ باليورو أو الفرنك السـويسـري، من أجل تفادي القيود التي يفرضـها مكتب الولايات المتحدة لمراقبة الأصـــول الأجنبية. وبالمثل، يجب ســـداد مدفوعات المنظمة إلى المكتب الكوبي للملكية الصــناعية بنفس هاتين العُملتين. وتؤدي تكلفة هذه المعاملات غير المباشـرة الهادفة إلى تفادي مصـــارف الولايات المتحدة إلى خسـائر مالية، وتثني المواطنين الكوبيين عن اسـتخدام معاهدة التعاون بشـأن البراءات ونظام مدريد.

وتمتد الآثار المالية المترتبة على الحصـــار لتشـــمل دفع ريوع حقوق التأليف على أســـاس الحقوق الممنوحة من خلال الاتفاقية الدولية لحماية المصـنفات الأدبية والفنية. إذ لا يتمكن عدة مصـارف وطنية من تلقّي الودائع من الجمعية الكوبية للإدارة الجماعية للمؤلفين أو إرســـالها إليها. ومن غير الممكن ممارســـة الحقوق اســـتنادا إلى الاتفاقية المذكورة من خلال اتفاقات التمثيل المتبادل بين جمعيات الإدارة الجماعية في كوبا والولايات المتحدة.

المنظمة العالمية للأرصاد الجوية

[الأصل: بالإنكليزية]

[12 آذار/مارس 2025]

في إطار أنشــطة المكتب الإقليمي للأمريكتين التابع للمنظمة العالمية للأرصـــاد الجوية والإدارات الأخرى التابعة للمنظمة، تكون كوبا في كثير من الأحيان حاضـــرة من خلال ممثليها في الاجتماعات، والدورات التدريبية، وحلقات العمل، وتبادل البيانات المتعلقة بالأرصـاد الجوية والهيدرولوجيا، والمشـاريع التي تغطي منطقة البحر الكاريبي وأمريكا الوسطى. وباستثناء استحالة استخدام كوبا لبرنامج زووم للاجتماعات الافتراضـية مع أعضـاء الاتحاد الإقليمي الرابع التابع للمنظمة، والمشـاكل الكامنة في التحويلات المصـرفية لبعض المشـــاركين في الاجتماعات، لم تواجه المنظمة خلال عام 2024 أي عناء أو قيود فيما يتعلق بكوبا والتعاون العلمي الإقليمي.

منظمة السياحة العالمية

[الأصل: بالإسبانية]

[27 شباط/فبراير 2025]

لا يزال الحصـــار العام الذي تفرضـــه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا مســـتمرا، بما في ذلك القيود المفروضـــة على ســـفر مواطني الولايات المتحدة إلى كوبا، وهو ما يؤثر بشـــكل مباشـــر على قطاع الســـياحة الكوبي، وكذلك على الإســـهام في تحقيق خطة التنمية المســـتدامة لعام 2030. وتتفاقم تلك القيود بسبب بعض القيود المفروضة على سفر المواطنين الأوروبيين إلى كوبا.

وأخذا في الاعتبار الأزمة الاقتصـــادية التي يواجهها العالم منذ عام 2020 بســـبب الجائحة، شـــهد قطاع السياحة الكوبي تباطؤا في التعافي، على خلاف المرونة التي أظهرتها منطقة الأمريكتين. وإذا استمرت هذه التدابير، فإن مســـاهمة الســـياحة في النمو الاقتصـــادي والتنمية في كوبا يمكن أن تتعرض لمزيد من التقويض.

ووفقا للبيانات المســتمدة من تقرير "بارومتر الســياحة العالمية" لشـهر كانون الثاني/يناير 2025، ما زال أداء قطاع السـياحة يشـهد تحسـنا في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك، تختلف حالة قطاع السـياحة في كوبا بشـــكل ملحوظ عن حالة هذا القطاع في الوجهات الأخرى بالمنطقة، حيث لا يزال عدد الوافدين خلال عام 2024 يقلّ بنســـبة 48 في المائة عن عدد الوافدين في عام 2019 (وفقا للبيانات الأولية)، في حين أن المتوسط المسجل في منطقة الأمريكتين لا يقل إلا بنسبة 3,5 في المائة عما كان عليه قبل الجائحة. والأسوأ

من ذلك أن عائدات السياحة الدولية لعام 2022 (أحدث البيانات المتاحة) في كوبا كانت أقل بنسبة 60 في المائة عما كانت عليه في عام 2019.

ونتيجة لذلك، لو رُفعت التدابير التي تؤثر بقوة على قطاع السياحة أو خُففت، لشهد الأداء الحالي لهذا القطاع عموما، وفي كوبا خصوصا، تحسنا كبيرا ولحدث انتعاش كبير بعد الجائحة.

منظمة التجارة العالمية

[الأصل: بالإنكليزية]
[24 آذار/مارس 2025]

يحدِّد اتفاق مراكش لعام 1994 المنشئ لمنظمة التجارة العالمية نطاق عمل المنظمة ومهامها. وتشدد الديباجة على استصواب الأخذ بترتيبات تهدف إلى التخفيض الكبير للتعريفات الجمركية والحواجز الأخرى التي تعترض التجارة.

وقد أُثيرت المسألة المشار إليها في قرار الجمعية العامة 7/79 في التقرير السنوي الذي قدمته حكومة كوبا في 18 تشرين الثاني/نوفمبر 2024 إلى المجلس العام لمنظمة التجارة العالمية (WT/L/1206) بشأن تمديد الإعفاء الممنوح بموجب قرار المجلس العام المتخذ في عام 2021 (WT/L/1128). ومُنحت كوبا هذا الإعفاء بموجب قرار اتُّخذ في عام 1996 (WT/L/182) فيما يتعلق بالفقرة 6 من المادة الخامسة عشرة من الاتفاق العام بشأن التعريفات الجمركية والتجارة. وأشارت كوبا في تقريرها إلى أن الظروف التي تبرر تمديد الإعفاء قد استمرت، من وجهة نظرها، في التدهور.

رابعا - الردود الواردة من الكيانات والمنظمات التي تَلقّت دعوة دائمة للمشاركة بصفة مراقب في دورات الجمعية العامة وأعمالها

الصندوق المشترك للسلع الأساسية

[الأصل: بالإنكليزية]
[5 آذار/مارس 2025]

تماشيا مع الشواغل التي أثارتها كيانات مثل مركز الجنوب، يسلط الصندوق المشترك للسلع الأساسية الضوء على الآثار السلبية الشديدة للحصار الاقتصادي والتجاري والمالي الذي تفرضه الولايات المتحدة الأمريكية على كوبا على قطاع السلع الأساسية فيها، وتداعياته الأوسع نطاقا على التنمية الاقتصادية وحقوق الإنسان.

ويجسِّد قرارُ الجمعية العامة 7/79 رفضَ المجتمع الدولي الشديد للحصار. ويتسق هذا الموقف مع مبدأي التجارة العادلة والتنمية المنصفة اللذين يتمسك بهما الصندوق المشترك للسلع الأساسية. والحصار، الذي شدده بشكل خاص قانون هيلمز - بيرتون لعام 1996، يتعارض مع المبادئ الأساسية لميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام السيادة الوطنية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية، وحرية التجارة الدولية - وهي مبادئ رئيسية لتنمية الدول التي تعتمد على السلع الأساسية. وهذه الجزاءات الانفرادية

لا تزعزع استقرار الاقتصاد الكوبي فحسب، بل تُعطِّل أيضا الأسواق العالمية للسلع الأساسية، مما يؤثر سلبا على المنتجين والمستهلكين في مختلف أنحاء العالم.

ويثبت موقفُ المقررة الخاصة المعنية بالأثر السلبي للتدابير القسرية الانفرادية في التمتع بحقوق الإنسان صحة هذه الشواغل. ففرض الجزاءات الاقتصادية لأغراض سياسية يشكل انتهاكا للمعايير الدولية، وينتهك حقوق الإنسان، ويعيق بشدة آفاق التنمية في الدولة المستهدفة بالجزاءات. ويمثل تطبيق مثل هذه الجزاءات خارج الحدود الإقليمية، كما يتجسد في قانون هيلمز – بيرتون، انتهاكا مباشرا للقانون الدولي الساري، مما يؤثر على قدرة كوبا على المشاركة في المعاملات التجارية والمالية العالمية.

وتأثير الحصار على كوبا عميق ومتعدد الأوجه. فهو يقيِّد وصول سلع البلد إلى الأسواق الدولية، ويحدّ من المعاملات المالية الضرورية للتجارة، ويثبط الشركاء التجاريين المحتملين بسبب مخاوفهم من انتقام الولايات المتحدة. وهذه القيود لا تعيق التقدم الاقتصادي في كوبا فحسب، بل تعرقل أيضا جهودها الرامية إلى تحقيق التنمية المستدامة والتخفيف من وطأة الفقر. وعلى الرغم من هذه التحديات، قطعت كوبا أشواطا كبيرة في قطاعات مثل الرعاية الصحية، لا سيما في مجال تطوير اللقاحات خلال جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19). وهذه الإنجازات، التي تحققت تحت وطأة الحصار، تؤكد على قدرة البلد على المساهمة بشكل كبير في الأسواق العالمية للسلع الأساسية، بما فيها قطاع المستحضرات الصيدلانية، إذا ما تم رفع هذه القيود.

ويتعارض تطبيق الحصار، مقترنا بتصنيف كوبا كدولة راعية للإرهاب، مع مبادئ النظام الدولي العادل والمشروع. وتُقوِّض مثل هذه التدابير حقوق الإنسان الأساسية، بما في ذلك الحق في التنمية المستدامة، وتتعارض مع الجهود العالمية الرامية إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة. ويحث الصندوقُ المشترك للسلع الأساسية المجتمعَ الدولي، ولا سيما الدول المؤيدة للقرار 7/79، بقوة على العمل بشكل تعاوني من أجل إزالة هذه القيود. ولا بد من الاعتراف بالمصاعب التي يواجهها صغار منتجي السلع الأساسية في كوبا والسكان بشكل عام، الذين يتحملون عواقب سياسات خارجة عن إرادتهم. وإنهاء هذه التدابير القسرية أمر ضروري لكفالة مشاركة كوبا المشروعة في السوق العالمية للسلع الأساسية ولتعزيز نظام تجاري دولي أكثر إنصافا واستدامة.

المنظمة الدولية للحماية المدنية

[الأصل: بالإنكليزية]
[20 آذار/مارس 2025]

على مدى أكثر من 60 عاما، جعل الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا من الصعب على المنظمة الدولية للحماية المدنية الوفاء بولايتها المتمثلة في مساعدة الدول الأعضاء فيها، مثل كوبا، في التأهب لحالات الطوارئ وبناء قدراتها على الاستجابة للكوارث الطبيعية والكوارث الناجمة عن النشاط البشري.

وتعيق هذه التدابير التقييدية التنفيذ الكامل للبرامج التعليمية التي تقدمها المنظمة الدولية للحماية المدنية لفائدة الدفاع المدني في كوبا، مما يقلل من مستوى تدريب المتخصصين ويضعف قدرة البلد على الوقاية من الكوارث والاستجابة لها.

وتهدد التدابير الاقتصادية والتجارية والمالية المفروضة على كوبا رفاه سكانها. وبالإضافة إلى تداعياتها الاقتصادية، يترتب عليها تأثير إنساني واجتماعي مدمر للغاية. فقد أثَّر الحصار على أجيال كاملة من الكوبيين، وحرمهم من الحق في العيش في بيئة خالية من الضغوط الخارجية التي تحدّ من الفرص المتاحة لهم.

وقد أعرب المجتمع الدولي مرارا عن رفضه لهذه السياسة، وحث على رفع هذه التدابير التي لا تؤدي إلا إلى تفاقم الظروف المعيشية للمواطنين الكوبيين. وأثبتت كوبا مرارا قدرتها على الصمود، ولكنها لا تستطيع أن تمضي قدما بشكل كامل في ظل استمرار هذا العدوان الاقتصادي.

وإعادة إدراج كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب تزيد من تفاقم العواقب الشنيعة للحصار، وتضيف طبقة أخرى من القيود التي تزيد من حدة المصاعب الاقتصادية والعزلة المالية على الصعيد الدولي.

ونحن نحث بقوة على إلغاء هذه التدابير القسرية الانفرادية، وكذلك رفع اسم كوبا من قائمة الدول الراعية للإرهاب.

الاتحاد البرلماني الدولي

[الأصل: بالإنكليزية]
[20 شباط/فبراير 2025]

يلتزم الاتحاد البرلماني الدولي بأحكام قراره الذي اتُّخذ في الدورة 104 للمؤتمر البرلماني الدولي المعقودة في جاكرتا في 20 تشرين الأول/أكتوبر 2000، والمعنون "هل لا تزال عمليات فرض الحصار والجزاءات الاقتصادية مقبولة أخلاقيا؟ وهل لا يزال لها تأثير؟ وهل تتناسب مع تحقيق أغراضها في عالم دائم التحول إلى المزيد من العولمة؟". ووفقا لذلك القرار، يكرر الاتحاد تأكيد "أن الجزاءات الانفرادية تسبب معاناة لا مبرر لها لشعوب البلدان المعنية"، ويعيد تأكيد معارضته "قيام دولة أو مجموعة من الدول باعتماد قوانين أو تدابير أخرى يتجاوز أثرها الحدود الإقليمية وتهدف إلى إجبار أطراف ثالثة من الدول أو مواطنيها على تطبيق الجزاءات الاقتصادية التي تعتمدها". وللاتحاد موقف ثابت منذ أمد بعيد ضد العقوبات الانفرادية التي لها تأثير سلبي على السكان الأبرياء.

وتمشيا مع قرار الاتحاد المعنون "دور البرلمان في احترام مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول" الذي اتخذته جمعية الاتحاد في دورتها 136 المعقودة في داكا في 5 نيسان/أبريل 2017، يشدد الاتحاد على أن "لشعب كل بلد الحق غير القابل للتصرف في أن يقرر مستقبله السياسي ويسعى بحرية إلى تحقيق تنميته الاقتصادية والاجتماعية والثقافية وفقا للقانون الدولي".

وفي السنوات السابقة، أشاد الاتحاد بمحاولات كوبا والولايات المتحدة تطبيع علاقاتهما من خلال الحوار. ويحدونا أمل كبير في أن يولى الحوار مكان الصدارة لحل المسألة العالقة المتمثلة في إدراج كوبا في قائمة الولايات المتحدة للدول الراعية للأنشطة الإرهابية. ويؤمن الاتحاد بأن الدبلوماسية البرلمانية يمكن أن تكون أيضا بمثابة أداة لتعزيز التعاون، ويأمل أن يُرفع الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي المفروض على كوبا في نهاية المطاف بالوسائل الدبلوماسية.

ويعيد الاتحاد تأكيد دعمه لإنهاء الحصار ويعرب عن تعاطفه مع الشعب الكوبي، الذي لا يزال يعاني من آثاره.

مركز الجنوب

[الأصل: بالإسبانية]

[6 آذار/مارس 2025]

يضم مركز الجنوب صوته إلى صوت المجتمع الدولي في إدانة التدابير القسرية الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة الأمريكية والتي تمس بمبدأي تقرير المصير والتعاون الدولي.

ولقد فعلنا ذلك علناً في كانون الثاني/يناير 2025، في بياننا بشأن قيام إدارة الرئيس دونالد ترامب بإدراج اسم كوبا في قائمة الدول الراعية للإرهاب: ”إن هذا القرار التعسفي وغير القانوني، إلى جانب الحصار المستمر منذ أكثر من 60 عاماً، يساهمان في تفاقم الأزمة التي تؤثر على الشعب الكوبي (...) إن الحصار الاقتصادي والتجاري والمالي هو الذي يتسبب في أكبر الضرر للمجتمع الكوبي. ويضم مركز الجنوب صوته إلى أصوات المجتمع الدولي في الرفض الشديد لهذا الإجراء التعسفي والظالم“.

ولا يزال الحصار، وهو سياسة سارية منذ أكثر من ستة عقود، يُحدث آثاراً مدمّرة في الاقتصاد ونوعية حياة الكوبيين في عام 2024.

ومن أكثر الآثار الفورية والملموسة للحصار النقصُ المزمن في المنتجات الأساسية، مثل الغذاء والدواء، الذي يلحق أشد الضرر بأكثر الناس ضعفاً. ويواجه الاقتصاد الكوبي، بسبب الحصار، نقصاً خطيراً في فرص النفاذ إلى الأسواق الدولية، مما يحد من قدرته على الحصول على المنتجات الأساسية للحياة اليومية للمواطنين.

وينضاف إلى ذلك العزلة المالية التي تعاني منها كوبا بسبب الجزاءات الانفرادية التي تفرضها الولايات المتحدة، والتي تحظر على المصارف الدولية إجراء معاملات مع أي كيانات كوبية. ونتيجة لذلك، لا تستطيع كوبا النفاذ إلى أسواق الائتمان الدولية، مما يجعل من الصعب للغاية عليها الحصول على الاستثمارات الأجنبية وتجديد بنيتها التحتية. وكوبا محرومة من الحصول على التكنولوجيات التي من شأنها أن تسمح لها بتحسين وتوسيع قدرتها الإنتاجية والمضي قدماً نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وفي عام 2024، ظل الحصار يخلّف تداعيات اقتصادية مأساوية. فقد بلغ معدل التضخم مستويات مقلقة، مما يجعل المنتجات الاستهلاكية الأساسية أكثر تكلفة. وانخفضت الطاقة الإنتاجية المحلية، وانخفضت القوة الشرائية للكوبيين بشكل مثير للقلق. وعلى الرغم من أن الحكومة اتخذت تدابير للتخفيف من هذه الآثار، مثل زيادة مرونة بعض السياسات المحلية وتعزيز القطاع الخاص في بعض المجالات، إلا أن القيود التي يفرضها الحصار لا تزال تشكل العقبة الرئيسية أمام تحقيق تحسن كبير في الأوضاع الاقتصادية. وتضطر الشركات المملوكة للدولة وأصحاب المشاريع من القطاع الخاص إلى العمل في بيئة تعاني من نقص المستلزمات وشدة الارتياب الناجمين عن الحصار.

وكما قال وزير خارجية كوبا، برونو رودريغيز بارّيا، في خطابه أمام الأمم المتحدة في نيويورك في 30 تشرين الأول/أكتوبر 2024: ”الحصار المفروض على كوبا حربٌ اقتصادية ومالية وتجارية ويعتبر جريمة إبادة جماعية. إنه انتهاك صارخ وواسع النطاق ومنهجي لحقوق الإنسان الواجبة لشعبنا. إنه أقسى وأشمل وأطول نظام من التدابير القسرية الانفرادية يطبَّق ضد أي بلد في التاريخ“.

وأشار الوزير في وقت لاحق من خطابه، كمثال حديث، إلى أن الولايات المتحدة رفضت في العام الماضي إصدار تأشيرات بواسطة النظام الإلكتروني لتصاريح السفر لكي يتمكّن أكثر من 000 300 مواطن أوروبي كانوا يزورون كوبا من دخول الولايات المتحدة. وهذا إجراء ترهيبيٌ ظالم يقلِّل من عدد السياح الذين يرغبون في زيارة كوبا. وتسعى الولايات المتحدة، بكل الوسائل، إلى إعاقة الانتعاش الاقتصادي لكوبا من خلال ضرب قطاع السياحة، الذي يشكل مصدراً رئيسياً من مصادر الإيرادات.

إن إدراج اسم كوبا في القائمة الأحادية الجانب التي وضعتها وزارة خارجية الولايات المتحدة للبلدان التي يُزعم أنها ترعى الإرهاب؛ وإمكانية اتخاذ إجراءات في محاكم الولايات المتحدة لإقامة دعاوى قضائية بموجب الباب الثالث من قانون هيلمز – بيرتون؛ وفرض جزاءات أو التهديد بفرض جزاءات على شركات الشحن البحري أو شركات النقل أو شركات التأمين أو إعادة التأمين المعنية بتوريد الوقود إلى كوبا؛ والتدخل المكثف والدقيق في المعاملات وما يترتب على ذلك من عقبات أمام توريد الموارد العالية الجودة؛ وكذلك الاستمرار في إدراج اسم كوبا في قوائم أخرى، هي أيضاً قوائم أحادية الجانب، كلها أمورٌ تشكل أشد التدابير صرامة ضمن الإطار القانوني للحصار.

ولا يزال الحصار يشكل انتهاكاً صارخاً للحقوق السيادية للشعب الكوبي، وسياسة لا تزال مستمرة دون أي مبرِّر في القرن الحادي والعشرين. وخلال العام الماضي، ظل هذا التدبير يؤثر تأثيراً سلبياً على اقتصاد الجزيرة، مما أدى إلى تفاقم الصعوبات التي يواجهها السكان الكوبيون، وحد من إمكانية الحصول على السلع الأساسية والأدوية والتكنولوجيات، وأعاق إمكانيات البلد للتنمية والازدهار. وعلى الرغم من الدعوات الدولية لرفعه، تُبقي حكومة الولايات المتحدة على هذا الإجراء العدواني.

وللحصار، بالإضافة إلى تداعياته الاقتصادية، بُعد إنساني واجتماعي مدمِّر للغاية. فقد أضرّ بأجيال من الكوبيين وحرمهم من الحق في العيش في بيئة خالية من الضغوط الخارجية التي تحد من إمكاناتهم.

وقد أعرب المجتمع الدولي مراراً وتكراراً عن رفضه لهذه السياسة، وحث على رفع الجزاءات التي لا تؤدي إلا إلى تدهور الظروف المعيشية للمواطنين الكوبيين. وما فتئت كوبا تثبت قدرتها على الصمود، ولكنها لا تستطيع أن تتقدم بشكل كامل ما دام هذا العدوان الاقتصادي مستمراً.

ويجب على المجتمع الدولي أن يبقي على الضغوط على حكومة الولايات المتحدة وأن يزيدها لكي تحترم سيادة كوبا وحقوقها، وتعترف في الوقت ذاته بأن إجراءات العزلة والعداء غير القانونية هذه لن تجدي نفعاً؛ فهي تُديم فقط المعاناة غير الضرورية والظالمة. وهذه الإجراءات، نظراً لآثارها على الصعيد الإقليمي، تؤثر أيضاً على البلدان الأخرى التي ترغب في التجارة مع كوبا أو الاستثمار فيها أو التفاعل معها على الصعيد الثقافي والتقني والعلمي.

والحقيقة أن ما تفعله حكومة الولايات المتحدة هو أنها تطبِّق تشريعاتها خارج الحدود الإقليمية، متجاهلة المصالح المشروعة للبلدان الثالثة في الاستثمار وتطوير العلاقات الاقتصادية والتجارية الطبيعية مع كوبا. فأطلقت العنان لملاحقة أي شركة وموظفيها يقيمون علاقات اقتصادية أو تجارية أو علمية – تقنية مع كوبا أو يعتزمون ببساطة إقامة تلك العلاقات.

ولا يوجد قطاع من قطاعات الاقتصاد الكوبي لم يتضرّر من جراء الآثار التي تتجاوز الحدود الإقليمية لهذه السياسة.

وعلى الرغم من هذه الحالة غير المؤاتية، واصلت كوبا إظهار التزامها الراسخ بالتضامن الدولي، من خلال مشاركتها النشطة في التعاون في ما بين بلدان الجنوب، مما مكّن البلد من التعاون مع بلدان أخرى في وضع حلول لمواجهة التحديات العالمية.

ويؤكد مركز الجنوب مجدداً أنّ استمرار الحصار لأكثر من ستة عقود، وكذلك إعادة إدراج اسم كوبا مؤخراً ضمن قائمة الدول الراعية للإرهاب يتنافيان تماماً مع النظام الدولي القائم على القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة والمبادئ الأساسية لاحترام سيادة الدول والتعاون الدولي. وهذه الأعمال ليست انتهاكاً واضحاً وصارخاً لحقوق الإنسان الأساسية، مثل الحق في التنمية، فحسب، بل تشكل أيضاً عقبة تحول دون التعايش السلمي بين البلدان. والآثار السلبية لهذه التدابير واضحة وتشكل عقبات غير مقبولة أمام حق كوبا في تقرير مصيرها وتلبية احتياجات سكانها، حتى أبسط احتياجاتهم.

إن استمرار هذه التدابير القسرية الانفرادية المفروضة على كوبا يُبرز الحاجة الملحة إلى إلغائها، لأنها لا تتجاهل الحقوق السيادية للشعوب فحسب، بل تعوق أيضاً الإعمال الكامل لحقوق الإنسان وتحقيق أهداف التنمية المستدامة التي وضعها المجتمع الدولي. لذلك، من الضروري تعزيز نظام عالمي قائم على التعاون والاحترام المتبادل وإعمال الحقوق الأساسية، للمضي قدماً نحو عالم أكثر عدلا وإنصافاً.